د/ سيد مصطفى سالم

البحر الأحمر والجزر اليمنية

تاريخ وقضية



البحر الأحمر والجزر اليمنية
تاريخ وقضية

د. سيد مصطفى سالم

البحر الأحمر والجزر اليمنية

تاريخ وقضية

الناشر
صنعاء - دار الميثاق للنشر والتوزيع
٢٠٠٦



عنوان الكتاب: البحر الأحمر والجزر اليمنية
تاريخ وقضية
المـــــؤلف: د/سيد مصطفى سالم
رقم الإيـداع: 130 / 2006
الناشـــر : مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر
الطبعـــة: الأولى - 2006م

تقديم

"البحر الأحمر والجزر اليمنية" كتاب جديد ألفه المؤرخ القدير الدكتور/ سيد مصطفى سالم أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء ، وهو يتناول واحداً من أهم الممرات المائية في العالم - البحر الأحمر بمضيقيه وجزره .

وقد احتلت الممرات والمضايق المائية دوراً محورياً في العلاقات الدولية بشقيها الاستراتيجي والتجاري ، وقبل هذا وذاك محورها التاريخي عبر العصور.

وقد تناول الكتّاب والمؤرخون ووضعوا الدراسات والتحليلات لصناع القرارات المتعلقة بهذه الممرات والمضايق والبحار الضيقة - والبحر الأحمر واحد منهم - هذه المواضيع بإسهاب .

ولعل واحداً من أهم الكتب التي قرأتها في هذا المجال ، كتاب ألفه الدكتور/ زبيغنيو برزيزنسكي (Zbigniew Brzezinski)، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، في أوج الحرب الباردة بعنوان: (هلالك الأزمات) تناول فيه أهم الممرات والمضايق (إبتداء من مضيق بحر الصين الجنوبي وخليج تونكين فمضيق البنغال ومضيقي هرمز وباب المندب) .

وعلى غرار ذلك المؤلف القيم يأتي هذا السِفْر الجليل للأستاذ الدكتور/ سيد مصطفى سالم ، فالبحر الأحمر يتحكم بأهم ممرين يربطان القارة الأسيوية والشرق الأوسط بدفتيه الأسيوية والأفريقية وبكل من القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية.

وهذان الممران هما مضيق باب المندب في جنوبه ومعه جزيرة ميون اليمنية الواقعة على مدخله الجنوبي ، وقناة السويس الواقعة على مدخله الشمالي .

وما بين المضيقين تقع جزر عدة تتفاوت أهميتها الاستراتيجية ، ولاشك أن أهمها مجموعة جزر (حنيش - زقر) جنوب البحر الأحمر وجزيرة كمران إلى الشمال من هذه المجموعة ، وكلها قد جذبت اهتمام القوى الاستعمارية منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي وحتى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، أما مجموعة جزر فرسان ومجموعة الزبير وجزيرة جبل الطير فقد حظيت باهتمام أقل ، لكن الأهمية التاريخية قبل مجيء القوى الاستعمارية كانت لمجموعة

جزر "دهلك" الواقعة في المياه الداخلية لدولة إرتيريا ، فهي الأكثر ذكراً واهتماماً لدى المؤرخين القدامى نظراً لكونها كانت أهم محطة للتبادل التجاري بين أفريقيا واليمن ومصر وبلاد الشام وما بين النهرين .

وهذا الكتاب "البحر الأحمر والجزر اليمنية" يسد نقصاً ملموساً في المكتبة العربية عموماً واليمنية على وجه الخصوص ، فهو يقدم رؤية تاريخية / استراتيجية للبحر الأحمر وجزره ، والعلاقات التاريخية بين أقوامه وشعوبه على ضفتيه الغربية والشرقية .

وحريٌ بهذا الكتاب أن تزدان به مكتبات الجامعات ومعاهد الدراسات والكليات العسكرية ، وهو كذلك جدير بأن يكون ضمن مقررات الطلاب والدارسين والمهتمين بهذا البحر – الصغير والضيق نسبياً- بجزره ذات الأهمية تاريخياً وسياسياً واقتصادياً.

أضف إلى ذلك ، فهو يعرّف القارئ بنموذج فريد من نوعه – بعد تحكيم طابا- ألا وهو حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية عن طريق التحكيم الدولي ، وذلك عندما نشب نزاع مسلح بدأته إريتريا مع جارتها اليمن باحتلال جزيرة حنيش الكبرى ، وقد قدم البلدان – رغم خطورة ذلك النزاع – حلا نموذجياً يوضح استيعابهما لطبيعة العصر ومتغيراته .

ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موبوءة بعدد من المنازعات الحدودية ، وجدير بالمتنازعين أن يحذوا حذو اليمن واريتريا ، فذلك سيوفر مالاً وجهداً وأحياناً دماً – وهو أغلى وأعز من أي مال أو جهد أو عناء.

لذلك كله فإنني أشعر بسعادة بالغة وأنا أكتب هذه المقدمة المتواضعة لهذا السّفر الجليل .

صنعاء في ١٢ مارس ٢٠٠٦م

الدكتور / عبدالكريم الإرياني

المستشار السياسي لرئيس الجمهورية

رئيس وزراء سابق

المقدمة

لم اكن أعرف الكثير عن الجزر اليمنية رغم قراءاتى المستمرة عن تاريخ اليمن ، إذ كانت جزر الحوض الجنوبى للبحر الأحمر كثيرة ومتناثرة فى هذا النطاق الضيق ، حتى ظننت أن فى مجموعها إنما هى جزر يمنية فى ما يسمى "بحر اليمن" . ولم اكن أتوقف عند تاريخ هذه الجزر إلا لمامًا عندما يأتى ذكرها ضمن الأحداث العامة ، فأمر على أخبارها مرور الكرام . وكان يتساوى فى ذلك جزر دهلك وجزر خليج عصب القريبة من الساحل الغربى ، وجزر فرسان وكمران وزقر وحنيش القريبة من الساحل الشرقى . ويرجع هذا كله إلى ضيق الحوض الجنوبى للبحر ، ذلك الضيق الذى ينتهى إلى مضيق باب المندب الذى يعتبر بوابة البحر الأحمر الجنوبية . وأثر هذا الضيق وكثرة الجزر الكبيرة والصغيرة به فى صبغ الحياة البشرية بصبغة خاصة جعلتها تكاد تكون متشابهة أو متماثلة . فقد أصبحت هذه الجزر فى ذلك النطاق الضيق مجرد محطات بين الساحلين إما للصيد أو للهجرة والانتقال من وإلى هاتين المنطقتين . وكانت هذه الجزر أحيانًا مجرد مقرات للقراصنة والمهربين عندما تضعف سيطرة دول الساحلين على ما يجرى أمام سواحلها من أحداث . وهذه الأمور جميعها زادت من التشابه بين أهالى الساحلين فى العادات والتقاليد بل فى اللغات والعقائد .

واستمرت الصفات العامة – الطبيعية والبشرية – هى المسيطرة فى هذا الحوض حتى دخلته عناصر أجنبية من شماله ومن جنوبه ، وتدخلت فى شئونه الخارجية والداخلية ، وأثرت فى حياته السياسية والاقتصادية . وإزداد التدخل على مر القرون وبلغ ذروته فى القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين عندما تسابقت الدول الغربية فى خلق المستعمرات ليس فى حوض البحر الأحمر فقط بل وفى قارة أفريقيا كلها .

وقد أثرت تلك الأحداث على العلاقات الحميمة التى تربط بين أبناء الحوض الجنوبى للبحر حتى رأينا الجارة الشقيقة إرتريا تحتل إحدى الجزر اليمنية فى منتصف ديسمبر ١٩٩٥م ، وتدعى امتلاكها لأرخبيل زقر وحنيش . وهنا وقع الصدام بين البلدين لمدة ثلاثة أيام فقط ، وانتهى الأمر إلى التحكيم الدولى بعد وساطة سريعة . وأعاد التحكيم أحقية اليمن فى جميع جزرهاالقريبة من سواحلها دون أن تعتمد على الحرب التى كانت تسعى إليه أصابع أجنبية .

ويبدو أن إرتريا كانت قد تناست العلاقات التقليدية القديمة بين الساحلين الغربي والشرقي للحوض ، وتناست حقوق الصيد التقليدى الذى تمتع به صيادو الطرفين عبر العصور وحتى الآن ، وهو الأمر الذى اعترف به التحكيم الدولى وقرر استمراره لمصلحة هؤلاء الصيادين ، ولمصلحة البلدين معًا .

وأرجو الله أن تنتهى هذه القضية كما انتهت قضية ملكية كل من البلدين لجزرها ، وكما انتهى البت فى مسألة الحدود البحرية .

وأخيراً فإني أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي أعضاء لجنة التحكيم اليمنية ورئيسها الدكتور عبدالكريم علي الأرياني رئيس مجلس الوزراء (حينذاك) والمستشار السياسي لرئيس الجمهورية (حاليًا) ورئيس لجنة التحكيم والمسئول عن ملف الحدود ، كذلك الأستاذ حسين علي الحبيشي المستشار القانوني اللذين قرآ أصول هذه الدراسة وأبديا ملاحظاتهما القيمة.

وعلى الله التوفيق فيما سطّرت .

القاهرة : أغسطس ٢٠٠٥ .

دكتور

سيد مصطفى سالم

مدخل نظري عن ثوابت البحر الأحمر

إذا كان من البديهي الآن لباحث التاريخ أن يتعرّف على "الموقع" و"الموضوع" عند دراسة تاريخ أية أمة أو دولة أو بحر ، باعتبار أنهما من العوامل الأساسية في تشكيل الأحداث التاريخية ، فإنه من البديهي أيضًا أن يدرك الباحث أن في " الموقع " و"الموضع" "ثوابت" بذاتها لا تتغير ، وإن تغيرت مظاهر النشاط البشري من مرحلة إلى أخرى طبقًا للتغييرات التكنولوجية السريعة التي شهدها العالم منذ بداية الانقلاب الصناعي حتى الآن. فالفلاح الجبلي الذي استعمل الفأس والمحراث هو نفسه الذي اتجه إلى استعمال الآلة في الفلاحة ، لأن الجبل ظل جبلاً ، وإن حدثت بعض المتغيرات في مظاهر حياته نتيجة تحمل الآلة عنه بعض الأعباء والطاقة . والإنسان كذلك الذي قطن القرية الساحلية لصيد السمك وتعلم ركوب السفينة الشراعية ، ثم طورها لتسير بالبخار ثم بالنفط وبالطاقة النووية ، ظل هو الإنسان الساحلي الذي ارتبط بالبحر وتأثر بالمعيشة إلى جواره لأن البحر ظل بحرًا .

ونرمي من وراء هذا ، أن " الموقع " و" الموضع " يحتويان على "ثوابت" رغم ما يتراكم فوقهما من متغيرات مما يستجد على الحياة من مظاهر أو إمكانيات حديثة . وينطبق هذا على الإقليم كما ينطبق على الأفراد ، وينطبق هذا أيضًا على أحواض البحار كما ينطبق على الأقاليم .

وإذا أردنا أن نطبق ما نرمي إليه على حوض البحر الأحمر ، فيمكن القول بأن للحوض " ثوابته " مهما أتت عليه من متغيرات . وأولى هذه " الثوابت " أن هذا البحر يمثل "بحيرة" شبه مغلقة نظرًا لضيق مساحتها ، وعاش على ضفافها شعوب بذاتها منذ القدم وحتى الآن .

وقد تبادلت هذه الشعوب المصالح والهجرات وأحيانًا الغزوات ، لكن ما تبادلوه من غزوات كان محدودًا بين أبناء هذه الضفاف - أى بين بعضهم البعض - حتى بدايات التاريخ الحديث . وثاني هذه " الثوابت " هي أن "البحيرة" كانت ممرًا في نفس الوقت ، يربط بين شرق العالم القديم وغربه ، واحتفظ الممر بأهميته رغم اكتشاف طريق جديد حول رأس الرجاء الصالح ، وحتى بعد اكتشاف ما عُرف بالقارات الجديدة . وقد استفاد سكان حوض هذا البحر من وراء هذه الناحية من "الثوابت" - أى "الممر" - إذ جاءتهم بضائع الشرق والغرب لاستخدامها أو للتجارة بها مع كل من الطرفين على

السواء . وقد أدى الاحتكاك التجاري بين سكان الحوض وبين الشرق والغرب إلى رفع شأن هؤلاء حضاريًا واقتصاديًا .

ورسم الملمحان "البحيرة والممر" الخطوط العريضة لتاريخ حوض هذا البحر عبر العصور ، فكانا مصدر خير لشعوب الحوض طالما حافظ هؤلاء على التوازن بين الملمحين ، أي أبقوا على أن يكون بحيرة وممر معًا . أما إذا اختل التوازن وعملت إحدى قوى الحوض على أن تحوله إلى "بحيرة" خاصة فقط ، وتهمل جانبه الآخر - "الممر" - فسوف تفقد شواطئ البحيرة الاستفادة من البحر . وبنفس القدر ، إذا عملت إحدى قواه أو قوة خارجية على أن تحوله إلى "ممر" فقط لخدمة مصالح ذاتية ، فسوف تتضرر شطآن "البحيرة" وتسود فيها الاضطرابات والحروب ، وقد تقع الشواطئ أو بعضًا منها فريسة سهلة في أيدى ذلك المستأثر . أما جزر هذا البحر الكثيرة الممتدة أمام شواطئه - وهي جزء من ثوابته - فيجب أن يُنظر إليها باعتبارها أدوات زينة لجمالها الطبيعي أو محطات اتصال ، لا أن تكون بُؤر صديد تنفجر من حين إلى آخر ، فتكون مصدرًا آخر للمتاعب داخل هذا الحوض كما سنرى .

وهكذا ، نرى أن البحر الأحمر يفرض ثوابته حتى تتحقق الاستفادة منه ، أما إذا فقد البحر ثوابته أو إذا اختل توازنهما ، فسنجد أن أمواجه تهدر وتزمجر ، وتضطرب شطآنه بالحروب ، وتنهار المصالح ، وتضيع الفائدة .

البحر وإشارات من التاريخ القديم :

ولا شك أن البحر الأحمر قد سَعِدَ عندما أرسلت الملكة الفرعونية حتشبسوت سفنها من شماله إلى جنوبه – أي بلاد بونت – لتنقل إليها اللبان والبخور ، وهي تلك الرحلة التي صورها فنانو ذلك العصر أحسن تصوير على جدران معبد "الدير البحرى بطيبة" . وبديهى ألاّ تكون هذه أول مرة اتصلت فيها مصر بالبحر الأحمر عبر قناة تخرج من النيل إليه ، فقد كانت هناك قناة سبقت ذلك وسلكتها سفن حتشبسوت لتذهب إلى بلاد "بونت" محملة بسلع مصرية ولتعود بحمولتها الغالية من البخور والعطور والأشجار الثمينة[١] .

---

(١) د. مصطفى كمال عبد العليم : دور البحر الأحمر في تاريخ مصر على عهد البطالمة ، ندوة البحر الأحمر بجامعة عين شمس ، ١٠– ١٥ مارس ١٩٧٩م ، ص: ١٠– ١١ .

وسعد البحر الأحمر كذلك عندما اهتم الفراعنة بإنشاء موانئ على ساحله ميناءي "عيذاب والقصير" . وكان الأول يقع عند نهاية وادي العلاقي الذي كان يمتد إلى أسوان حيث كان يُستخرج الذهب والزمرد اللذَين يتوافران بهذا الوادي . وقد ربط المؤرخ الفرنسي "كمرير" نشأة هذا الميناء بتعدين الذهب في وادي العلاقي ، إذ كان بحكم موقعه في أقصى جنوب الساحل المصري أسهل اتصالاً بمناجم هذا الوادي[١] . وظل هذا الميناء مزدهرًا في العهدين البطلمي والروماني لكن ضعف شأنه في العهد البيزنطي ثم عادت له أهميته في فجر الإسلام لقربه من ميناء جدة وموانئ اليمن . أما ميناء القصير ، الذي عُرف في العصر الفرعوني باسم "تاوو" وفي العصر البطلمي باسم "ليكوس ليمون" ، فهو يقع عند نهاية وادي الحمامات الذي يربط مدينة طيبة بالبحر الأحمر . ومازالت صخور هذا الوادي تحتفظ بنقوش فرعونية ويونانية ورومانية وإسلامية تعبيرًا عن أهميته باعتباره دربًا تسلكه القوافل التجارية والباحثون عن الذهب والزمرد[٢] . أما على الساحل اليمني فقد اشتهر ميناء "المخا" الذى عُرف في الإسلام كما ذكر في المصادر الكلاسيكية ، فلربما كانت "موزًا" هي مدينة المخا نفسها التي ذكرتها النقوش اليمنية القديمة باسم "مخون"[٣] .

وقد ورث البطالمة - خلفاء الإسكندر في مصر - الخبرة الفرعونية في ارتياد البحر الأحمر وفي الاهتمام بموانيه . ونتيجة لحضارتهم الهلينية ، فقد طوروا بناء السفن وبذلوا جهودًا أكبر من ذي قبل في اكتشاف ساحلي البحر الأحمر الغربية والشرقية . وأرسل بطليموس الأول عددًا من هؤلاء المكتشفين إلى تلك الأنحاء . وبذل خَلَفَهُ بطليموس الثاني نشاطًا أبرز ، فأعاد حفر قناة تربط النيل بالبحر الأحمر ، كما اهتم بإنشاء وتطوير الموانئ الهامة على الساحل المصري .

وقد نشطت التجارة بين شمال البحر الأحمر وجنوبه نتيجة هذه الجهود ، فقد عُثر في موضع قصر البنات على طريق "قنا" ومنطقة "إدفو" على نقوش بالقلم الحميري ، وعلى نقش آخر في الجيزة من عهد بطليموس الثاني ، وهو خاص بتاجر معيني اسمه "زيد أيل" ، الذي كان في الوقت نفسه كاهنًا في أحد المعابد المصرية ، وقد استورد بسفينة يملكها بعض المُرّ والبخور لهذا المعبد مقابل نوع من المنسوجات كان يصنع به ، ولعل

---

(١) Kammerer: La mer Rouge, Tome, I, P. 80.

(٢) د. السيد عبد العزيز سالم : البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي ، ص: ٦٣– ٦٤.

(٣) د. يوسف محمد عبد الله : أوراق في تاريخ اليمن وآثاره ، بحوث ومقالات ، ص : ٣٤٠ .

هذا يعكس وجود جالية معينية في مصر ، كما كانت لهم جالية في جزيرة ديلوس حيث مركز التبادل التجاري في شرق البحر المتوسط ، فقد عُثر على نقش مزدوج اللغة كرّسه تجار من معين لربهم "وُدّ"(١) .

وقد اكتشف هيبالوس البطلمي الرياح الموسمية في المرحلة الأخيرة من عهد البطالمة في عام ١١٦ق. م.، ولكنهم لم يستطيعوا الإفادة من هذا الكشف المثير لضعف دولتهم. وورث الرومان حكم البطالمة في مصر ، وورثوا معها هذا الاكتشاف العظيم ، كـذلك الموانئ التي أنشأها البطالمة على السواحل المصرية ، ولم يزيدوا منها فحسب بل قوّوا قبضتهم عليها وعلى الطرق البرية المؤدية إليها . وقد اهتم الرومان بالبحر الأحمر وبتجارته ، وكان دافعهم إلى ذلك " دافعًا ماديًا بحتًا بعكس الحال أيام البطالمة حيث كان للرومانسية والخيال العلمي وحب المعرفة والاكتشاف دور كبير في ارتياد مجاهل هذا البحر "(٢) .

وغضب البحر الأحمر لدخول هذه الأجسام الغريبة إلى حوضه ، إذ عمل الرومان على احتكار ثوابت هذا البحر – "البحيرة – الممر" – لمصلحتهم . فقد مدُّوا نفوذهم إلى ميناء أدوليس – وهو ميناء زولا بالقرب من مصوع – الذي كان الميناء الرئيسي لدولة "أكسوم" الناشئة التي لم تحاول تحدي النفوذ الروماني بل عملت المصالح الاقتصادية على الربط بينهما . ووصل نفوذ الرومان إلى ميناء "رابتا" الشهير – جنوب الصومال ، وهو آخر ميناء عرّفه " دليل الملاحة في البحر الأحمر " فقد قيل أن بعده " بدأ المحيط الذي لا يعرف مداه أحد " ، وكانت هذه المنطقة هي محطة وصول السفن من المحيط الهندي ، وبعدها تدخل السفن إلى البحر الأحمر(٣) .

وكانت هذه المنطقة كذلك تقع تحت النفوذ المباشر للدولة السبئية الحميرية ، وهاجر إليها عدد كبير من اليمنيين واختلطوا بأهلها ، غير أن الرومان لم يسمحوا لهذه الدولة بإقامة أي سيادة مباشرة لها على هذا الساحل الأفريقي المواجه لباب المندب حتى لا يعطي ذلك فرصة لعرقلة النفوذ البحري الروماني . وقد رسم الرومان خطتهم

(١) د. مصطفى كمال عبد العليم : دور البحر الأحمر في تاريخ مصر على عهد البطالمة ، ندوة جامعة عين شمس ، ص: ١٤– ١٥ .

(٢) د. سيد أحمد علي الناصري : الرومان والبحر الأحمر ، ندوة جامعة عين شمس ، ص: ٣١ .

(٣) نفس المصدر ، ص: ٣٨ .

الاستراتيجية في البحر الأحمر لاحتكار تجارته على تحطيم القوتين السياسيتين – الاقتصاديتين الموجودتين على الشاطئ الشرقي لهذا البحر ، وهما مملكة الأنباط في شماله ومملكة حمير في جنوبه . كان الأنباط قد تصادموا مع البطالمة من قبل ، فتحالف معهم الرومان في البداية حتى اشتد ساعدهم ، وأصبحت عاصمتهم "البتراء" ملتقى تجارة الخليج والبحر الأحمر معًا ، غير أن الرومان خافوا هذا الثراء ، كذلك التوسع النبطي ، وعملوا على القضاء على قوتهم ، حتى أصبحوا في النهاية ولاية رومانية .

وقد عاصر دخول الرومان مصر ازدهار دولة الحميريين في اليمن ، وسيطرتها على الطرق التجارية البرية والبحرية في جنوب غرب الجزيرة العربية ، لذلك قرر أغسطس – قيصر روما- إرسال آليوس جاليوس – ثاني ولاته في مصر – على رأس حملة إلى اليمن. وقد حشد هذا الوالي عشرة آلاف جندي وبعض القوات المساعدة من مصر ، وحشد الملك النبطي – حليف الرومان حينذاك – قوة أخرى على رأسهم بعض الأدلاّء ووزيره الخبيث – على حد قول سترابون مؤرخ الحملة – لأن الحملة تعرضت للغدر والخيانة عدة مرات . فقد اشتركت القوات النبطية في هذه الحملة على مضض ، إذ من المعروف أن الأنباط كانوا يتعاونون مع اليمنيين منذ زمن بعيد لاحتكار تجارة البحر الأحمر ، كما أن هذا الوزير وجنوده كانوا يعلمون أن هدف هذه الحملة هو سيطرة الرومان الكاملة على تجارة البحر الأحمر وحرمانهم واليمنيين من مصدر ثرائهم .

وقد بنى جاليوس (٨٠) بارجة و(١٣٠) سفينة لنقل الجنود ، وخرج بهم من ميناء كليو باتريس (بالقرب من السويس) واتجه إلى ميناء ليوكى كومى النبطي . وكان الهدف من وراء هذا الاتجاه هو القيام بمظاهرة عسكرية استعراضية للقوة الرومانية في الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، وذلك لإرهاب الأنباط واليمنيين معًا . وقد خسرت الحملة بعض سفنها أثناء رحلتها من الميناء المصري إلى الميناء النبطي ، كما خسرت الكثير من رجالها نتيجة قلة الماء وشدة الحرّ وتأثير الخيانة حتى وصلت إلى وادي نجران فاستولت على عدة قرى صغيرة ولكنها هزمت هناك في النهاية ، رغم تلك الأقوال بأنها واصلت سيرها إلى حضرموت كما دمرت عدن . والحقيقة أن الحملة عادت إلى مصر بعد أن وصلت إلى نجران ، وقد استغرقت رحلة العودة ستين يومًا بينما استغرقت رحلة الذهاب ما يقرب من ستة أشهر(١) .

(١) د. سيد أحمد علي الناصري : الرومان والبحر الأحمر ، ندوة جامعة عين شمس ، ص: ٤٧– ٤٩، حسن صالح شهاب : فن الملاحة عند العرب ، ص٤٠– ٤١.

أما تدمير ميناء عدن فلم يحدث إلاّ فيما بعد عندما قرر الرومان الالتفــاف حــول الجزيرة العربية لمحاصرة الفرس ولتأمين طريقهم إلى الهند . فقد خافوا من منافسة عــدن التي كانت إحدى المحطات الهامة لاستقبال التجارة الشرقية قبل دخولها إلى البحر الأحمر، كما خشوا أن تصبح عدن بؤرة لمقاومة النشاط البحري الروماني وخاصة بعــد حملة إليوس جاليوس على شمال اليمن .

وهكذا تحول البحر الأحمر إلى "بحيرة" رومانية ، وفرضوا مكوسًا مالية على بعــض الموانئ التجارية الهامة به لزيادة دخل خزائنهم ، لكن لم يستمر هذا طويلاً ، للحــروب الداخلية والأهلية التي أصابت إمبراطوريتهم ، ولانهيار عملتهم في الأســواق الداخليــة والخارجية ، ثمّ لانقسام إمبراطوريتهم إلى قسمين ، وأصبح البحر الأحمر تابعًــا للقســم الشرقي منها أي بيزنطة ، التي استمرت في حربها مع فارس ، إلى جانــب المــصادمات العنيفة بين قادتها حول العرش . وقد أدى هذا كله إلى عودة التجارة في البحر الأحمر إلى مجاريها ، وانتعشت موانئه المحلية مرة أخرى .

وشهد البحر هجرة بعض أبناء الجزيرة العربية — وخاصة من جنوبها — إلى شاطئه الغربي ، للتجارة أو للإقامة ، ونقلوا معهم لغتهم وحضارتهم ، وأسسوا هنــاك مملكــة "أكسوم" . وبعد فترة من الزمن انتقل "أبرهة" بحملته المعروفة إلى الــيمن ، ولكنــه لم يمكث بها إلا بعض الوقت . ويلاحظ أن الصدام الذي حدث بين المسيحية واليهوديــة على أرض اليمن ، ودخول الأحباش إليها ، إنما كان تنافسًا بين قوتين كــبيرتين ، همــا بيزنطة وفارس ، حول الحوض الجنوبي للبحر الأحمر . ولا شك أيضًا أن تقارب المسافة بين شواطئ حوضه الجنوبي ، إلى جانب التآلف بين سكان هذا الحوض نتيجة الهجرات القديمة والامتزاج المستمر ، كان هذا كله مشجعًا على إرسال الهجرة الإســلامية الأولى إلى الحبشة للاحتماء بنجاشيها ، إلى جانب أنه كان من أهل الكتاب . وقد مهدت هذه العوامل أيضًا لأن يجد الإسلام فيما بعد تربة خصبة للانتشار على الساحل الغربي للبحر، بل وإلى جنوب فتحته الجنوبية — أي جنوب باب المندب .

بعض هزات البحر في العصور الوسطى :

وقد استمرت الحركة التجارية مزدهرة في هذا البحر — بين شواطئه وعَبْره — بوجه عام طوال القرون التالية لظهور الإسلام إلى مطلع القرن السادس عشرة الميلادي (العاشر الهجري) الذي نعتبره بداية التاريخ الحديث ، والذي بدأت عنده القلاقل كما ســنرى .

غير أنه كان يحدث أحيانًا بعض الاهتزازات في ثوابته "البحيرة - الممــر" ، فتــضطرب أمواجه وينعكس هذا على نشاط التجارة فيه بعض الشيء .

فمن ناحية ، تأثر النشاط التجاري نسبيًا في البحر الأحمر – عند انتقــال مركــز الخلافة من دمشق إلى بغداد نظرًا لانتقال السلطة والثروة إلى هناك . فــازداد النــشاط التجارى في الخليج العربي عن مثيله في البحر الأحمر مؤقتًا ، وإن كان هذا لم يقلل مــن أهميته إذ ظلت موانئ مصر والشام هي منافذ التجارة الشرقية إلى أوروبا ، كما أن قيــام الخلافة الفاطمية في المغرب ثم انتقالها إلى مصر قد أعاد التــوازن ثانيــة بــين المنفــذين البحرين، وخاصة لأن الفاطميين كانوا على علاقة روحية وثيقة مع الدولة الصليحية في اليمن ، مما دفعهم إلى الاهتمام بموانئ هذا البحر وتجارته[1] .

ومن ناحية ثانية ، أتى جسم غريب إلى حوض هذا البحــر – وهــي الحمــلات الصليبية – التي احتلت مناطق الشام مدة من الزمن ، فتعكر بذلك صفوّ البحر وحوضه. فقد نجحوا لمدة قصيرة في احتلال منفذ بحري عند رأس خليج العقبة ، وهددوا عندئــذ بمهاجمة مكة والمدينة ، كما أشاعوا أنهم عاملون على احتكار تجارة البحر الأحمر بالتعاون مع دولة " القديس يوحنا " في الحبشة . غير أن مشروعاتهم قد فشلت ، إذ سرعان مــا أقام صلاح الدين الأيوبي قلعة حصينة فوق جزيرة فرعون – التي تقع إلى الجنوب قلــيلاً من طابا الحالية – وشحنها بالمدافع الضخمة لضرب أية سفينة صليبية تخرج مــن هــذا المنفذ[2] . وأسرع كذلك إلى إرسال أخيه على رأس حملة عسكرية إلى اليمن للقــضاء على بقايا النفوذ الفاطمي فيه بعد القضاء عليه في مصر ، ولتأمين مدخل البحر الأحمــر الجنوبي ضد أية تحالفات معادية "للبحيرة" و" الممر" . وكانت أسباب الضعف قد دبــت في أوضال الدولة الصليحية أواخر عهد الملكة "السيدة أروى" ، واستقل عمّالهــا – آل زريع – بحكم مدينة عدن ، ومنعوا إرسال إيرادات المدينة إليها .

وأعتقد أن ما أحدثه صلاح الدين في جزيرة فرعون هو أول تغــيير بــارز– علــى حسب ما يتوفر من معلومات– تحدثه أيدي بشرية على سطح إحدى جزر البحر الأحمر الصغيرة القاحلة . أما جزر البحر الكبيرة نسبيًا ، التي وفرت نوعًا ما من مقومات الحياة

---

(١) د. السيد عبد العزيز سالم : البحر الأحمر في التاريخ الإسلامى ، ص: ٢٤- ٢٦.

(٢) قمت بزيارة هذه القلعة في صيف ١٩٨٩م ، وكان المرحوم الدكتور/ أحمد قدرى رئيس هيئة الآثار حينذاك قد أمر بترميمها لتكون مزارًا سياحيًا .

البدائية وعلى رأسها جزر فرسان وجزيرة كمران وبعض جزر أرخبيل دهلك ، فلم تشهد تغييرات فوق أسطحها إلاّ بعد ذلك بقرون - أي مع بدايات القرون الحديثة، وإن قيل أن بعض الحكام العرب استخدموا جزر دهلك منفى للمغضوب عليهم في تلك الأزمنة لبعدها عن العواصم الإسلامية الرئيسية ولسوء مناخها . وكانت القرصنة قد انتشرت في البحر الأحمر عند بداية قيام الدولة الإسلامية مما عطل تجارة العرب فيه نتيجة غياب قوة مركزية في حوضه . ولم يفلح الخليفة عمر ابن الخطاب في القضاء على هذه القرصنة رغم إرسال حملة تأديبية إليهم ، فأرسل الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان حملة بحرية كبيرة في عام ٨٣هـ (أوائل العقد التاسع الميلادي) إلى جزر دهلك المجاورة لميناء مصوع فاستولى عليها واتخذها مقرًا لمطاردة القراصنة هناك وفى الموانئ الصغيرة على شاطئ إفريقيا الشرقي التي كانوا يلجأون إليها مما كان هذا مساعدًا على انتشار الإسلام تدريجيًا في هذه الأقاليم[1] . كما أقام فيها الرسوليون مركزًا جمركيًا كما سنرى .

وقد عادت للبحر الأحمر أهميته وتوازن ثوابته بعد إخراج الصليبيين من شماله ، كما كانت الاضطرابات التي أثارتها الغزوات التترية - المغولية قد أضعفت من أهمية "طريق الحرير" البري الذي كان يمتد من الصين إلى القسطنطينية - وهو إحدى طرق التجارة العالمية القديمة - فزادت أهمية الطرق البحرية التقليدية لأنها أصبحت أكثر أمنًا . وترتب على هذا كله ، وعلى نهاية حكم الأيوبيين في كل من مصر واليمن ، أن ظهرت دولتان قويتان في كل من الإقليمين هما المماليك والرسوليين . وقد عملت كل من الدولتين على الاستفادة من عودة النشاط والهدوء إلى البحر الأحمر ، كما أبديتا اهتمامًا كبيرًا بتجارته وموانيه . وقد أدى ما حققاه من ازدهار اقتصادى إلى التنافس السياسي بينهما لزيادة المكاسب الاقتصادية - داخل "البحيرة" - وعَبْر - "الممر" وإن دار هذا التنافس في إطار سلمى . فقد حرص المماليك على مد سيطرتهم إلى الحجاز لأهميته الدينية ولثراء ميناء جدة بإيراداته ، وحاول الرسوليون اتخاذ نفس الخطوة ، لكن الغلبة كانت لصالح المماليك . وكانت بقايا الخلافة العباسية قد انتقلت إلى القاهرة بعد سقوط بغداد . ومدّ المماليك كذلك نشاطهم التجارى إلى جنوب البحر ، فكان لهم وجود اقتصادى في موانئ ساحله الغربى ابتداء من سواكن ومصوع شمالاً إلى عصب وزيلع جنوبًا ، لكن

(١) د. عبد الشافى غنيم : البحر الأحمر طريقًا للدعوة الإسلامية ، ندوة جامعة عين شمس ، ص: ٨٠ .

الغلبة كانت لصالح الرسوليين ، للقرب الجغرافى ولكثافة الهجرة اليمنية إلى تلك المناطق منذ قرون طويلة ، ولخبرة هذه الكثافة بالتجارة بل وبالإقامة هناك . وقد ورث الطاهريون الرسوليين في حكم اليمن بعد أن كانوا عُمالاً لهم في عدن ، فواصلوا الاهتمام بالتجارة ، وحافظوا على العلاقات الودية والتجارة بينهم وبين أمراء الهند وأباطرة الصين كما كانت من قبل ، وعلى العلاقات الحميمة التي ربطت اليمن بشرق إفريقيا . ويلاحظ أنه كما كانت عدن هي مصدر قوة الطاهريين - مثل آل زريع - من قبل ، فقد كانت عدن سبب سقوط دولتهم فيما بعد كما سنرى .

نموذج الدولة الرسولية :

ويجدر هنا أن نقف عند تاريخ الدولة الرسولية باعتبارها نموذجًا للدول القوية التي ظهرت في اليمن — خلال العصور الوسطى — والتي استطاعت أن تستفيد من " موقع " اليمن . فهي من ناحية تقع عند الطرف الجنوبي "للممر" ، كما تقع في داخل "البحيرة" في نفس الوقت ، وهما من أهم ثوابت البحر الأحمر . فقد استفاد الرسوليون من وراء توطيد علاقاتهم التجارية بمصر شمالاً ، وبالهند والصين شرقًا ، كما ارتفع شأن علاقاتهم بالساحل الغربي الجنوبي للبحر الأحمر حتى أصبحت — هذه العلاقات — نفوذًا اقتصاديًا . واهتم الرسوليون كذلك بمطاردة المُحَوّرين - أي المهربين - أمام سواحلهم ، أو بالأحرى جنوب البحر الأحمر .

وتفيدنا هنا كثيرًا المخطوطة التي وجدها الباحث اليابانى "هيكوايشي ياجيما" بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم (٤٦٠٩) — مخطوط عربي — بعنوان : " تاريخ اليمن في الدولة الرسولية " فحققها ونشرها . فهي تحتوي على كثير من التحف الإخبارية التي تشير إلى العلاقات الخارجية والتجارية للرسوليين وإلى نشاطهم البحري ضد المُحَوّرين (أي المهربين والقراصنة) .

وقد تكرر وصول السفراء والتجار بين اليمن ومصر ، وتكرر تبادل الهدايا ، حقيقة لقد كان بين الطرفين منافسة سياسية حول السيطرة على مكة المكرمة لأهميتها الدينية لكن هذا لم يؤثر على التبادل التجاري بين الطرفين ، إذ كان كل منهما يشعر بأهمية التكامل بينهما لتحقيق الازدهار لبلديهما .

فقد كان : " وصول السفراء من الديار المصرية صحبة القاضي الأجل جمال الدين الفارقي في صفر سنة ٧٧٠هـ "[1] (١٣٦٨م) ، ثمّ خروج السفراء الأفضلية إلى الديار المصرية مرة ثانية صحبة القاضي الفارقي في شهر رمضان سنة ٧٧٤هـ "[2] (١٣٧٢م). وتأخر عودة هذا الوفد إلى اليمن محمّلًا : " بالهدايا السنية والتحف الفاخرة في شهر المحرم سنة ٧٧٨هـ "[3] (١٣٧٦م) . وتوالت الأخبار عن " وصول الهدايا وأنواع التحف الفاخرة في شهر ربيع الآخر سنة ٧٨٧هـ "[4] (١٣٨٥م) ، كما " وصلت الهدايا من الديار المصرية فيها من أنواع التحف والعجائب ما لا يكون قد سبق مثله وذلك في ١٠ شهر ربيع الأول سنة ٧٨٨هـ"[5] (١٣٨٦م)، كذلك في " شهر رمضان المعظم سنة ٧٩٠هـ "[6] (١٣٨٨م) . وبعد مدة " وصل الطواشي افتخار الدين من الديار المصرية بالهدايا والتحف والخيول والمماليك، وذلك في شهر المحرم سنة ٧٩٩هـ"[7] (١٣٩٦م) . واستمر هذا التواصل فقد وصل " السفراء والهدايا من الديار المصرية إلى الباب الشريف نهار السبت ٥ شعبان الكريم سنة ٨٠٦هـ "[8] (١٤٠٣م) ، ثمّ "وصل سفير آخر من الديار المصرية بالهدية الفاخرة ووصل معه جماعة من التجار إلى الباب الشريف في تعز المحروس في النهار ٢٢ من شهر ذي القعدة سنة ٨٢٠هـ"[9] (١٤١٧م) .

وهكذا يتضح من هذه الحوليات السريعة كيف كانت العلاقة بين طرفي "البحيرة"، اليمن ومصر . أما العلاقة بين اليمن وباقي أجزاء "البحيرة" فقد كانت عميقة أيضًا ، كما كانت أخبارها متعددة بين هذه الحوليات . ويبدو أن جزر دهلك كانت رمزًا لما وراءها من ساحلٍ ، فقد ازدهر شأنها غي تلك الفترة الوسيطة ، إذ كانت محطًا لبضائع ذلك الساحل ولبضائع الأراضي الحبشية ، وكأنها تشبه حينذاك البندقية في شمال شرق

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص: ٣٠ .
(٢) نفس المرجع : ص ٣٤ .
(٣) نفس المرجع : ص ٣٥ .
(٤) نفس المرجع : ص ٤٣ .
(٥) نفس المرجع : ص ٤٤ .
(٦) نفس المرجع : ص ٤٧ .
(٧) نفس المرجع : ص ٦٥ .
(٨) نفس المرجع : ص ٧١ .
(٩) نفس المرجع : ص ١٠٢ .

إيطاليا وجزيرة هرمز عند مدخل الخليج العربي ، فقد كانتا محطات عبور للتجارة أكثر من أنها أماكن إنتاج .

وسوف نشير إلى علاقة اليمن بالساحل الغربي للبحر الأحمر كما وردت بين ثنايا هذه الحوليات لنرى كثافة هذه العلاقة حينذاك . فقد " وصل السفراء من الحبشة بالهدية العظيمة والتحف الغريبة في شهر شوال سنة ٧٧٠هـ[1] (١٣٦٨م) . ووردت أخبار كذلك عن " وصول هدايا وتحف من صاحب دهلك إلى الباب الشريف وذلك في شعبان الكريم من سنة ٧٧٩هـ "[2] (١٣٧٧م) ، وفي العام التالي وصلت " هدية صاحب دنكل إلى الأبواب الشريفة في اليوم ٢٥ من شهر ربيع الآخر سنة ٧٨٠هـ "[3] (١٣٧٨م) ، ثمّ " وصول هدية صاحب دهلك ، فيل ووحوش وأنواع الغرائب في سنة ٧٨٧هـ "[4] (١٣٨٥م) . وبعد قليل: "وصلت هدية من أرض الزنج فيها من العجائب التي لم يدخل أرض اليمن مثلها وذلك في اليوم ٢٨ شهر شوال المبارك سنة ٧٩٠هـ "[5] (١٣٨٨م) .

وتكررت الهدايا من دهلك فقد قيل : " وصلت هدية صاحب دهلك فيها تحف كثيرة في شهر رمضان المعظم سنة ٧٩٤هـ"[6] (١٣٩١م). ويبدو أن النفوذ الاقتصادي لليمن في الساحل الغربي للبحر الأحمر قد تحول إلى نفوذ سياسي ، فقد " وصل ولد سعد الدين صاحب الحبشة بهدية إلى الباب الشريف بتعز المحروس وطلب النصرة على الكافر الحطى ، فقابله السلطان الملك الناصر بكل خير وكساه وأنعم عليه ووعده بالنصر نهار الجمعة ١٣ من شهر القعدة سنة ٨١١هـ "[7] (١٤٠٨م) . ويبدو أن ذلك يرجع إلى الحروب المستمرة بين الولايات الإسلامية - التي كانت تسمى إمارات الطراز لإحاطتها بهضبة الحبشة - وبين الولايات المسيحية التي تقطن تلك الهضبة . وقد تكرر ذلك بعد

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص: ٥٦ .
(٢) نفس المرجع : ص ٨١ .
(٣) نفس المرجع : ص ٣٧ .
(٤) نفس المرجع : ص ٤٣ .
(٥) نفس المرجع : ص ٤٧ .
(٦) نفس المرجع : ص ٥٦ .
(٧) نفس المرجع : ص ٨١ .

سنوات قليلة، إذ استنجد سلطان دهلك عند خلعه، فقد "وصل صاحب دهلك إلى الباب الشريف مستنجدًا بمولانا السلطان الملك الناصر قدس الله روحه على إخوته كونهم أخرجوه من البلد وكان الحكم له دونهم قبل ذلك ، ووصل معه بهدية ، فوعده مولانا السلطان وقبل هديته وأحسن إليه وذلك نهار الثلاثاء ٢٠ من شهر صفر سنة ٨١٥هـ "[١] (١٤١٢م) . أما زيلع فيبدو أنها كانت تحت الهيمنة اليمنية حينذاك فقد : " أرسل مولانا السلطان الملك الناصر جريدة عسكر مقدمهم القاضي/ تقي الدين بن محمد الدملوي إلى زيلع لمهمة سلطانية نهار الإثنين ٢ من شهر رجب سنة ٨٢٦هـ "[٢] (١٤٢٢م) . وقد عادت العلاقات مع دهلك ثانية ، فقد "وصلت هدية من صاحب دهلك فيها فيل وأسد وزراف وعبيد وجوار وغير ذلك من التحف السنية نهار الثلاثاء من شهر رمضان المعظم سنة ٨٣٣هـ"[٣] (١٤٢٨م) .

ولأن اليمن تقع عند طرف "الممر" الجنوبي – كما ذكرنا مرارًا – فقد كانت على علاقات طيبة مع الهند والصين ، وكانت رسلهما يصلون بالهدايا إلى الرسوليين . فقد "وصل رسول ملك الهند بالهدايا والتحف من الأشجار الفاخرة والملابس الحسنة الباهرة وذلك في سنة ٧٦٩هـ "[٤] (١٣٦٧م) . وفي العام التالي كان : " وصول هدية الملك ضافي صاحب كاليقوط وفيها غرائب من أشجار الفل والطيور والتحف الغريبة وذلك في سنة ٧٧٠هـ "[٥] (١٣٦٨م) . وأرسلت باقي ولايات الهند الهدايا ، فقد : "وصلت هدية من بَنْجاله أرض الهند فيها من أنواع التحف والطيور والأفيال الملبسة بأنواع السندس وذلك في شهر ربيع الآخر سنة ٧٩٣هـ "[٦] (١٣٨٩م) ، كذلك : " وصلت هدية من الهند من صاحب كَنْبايَه وفيها من سائر التحف والأطياب والبز المفتخر والفرس والحرير وغير ذلك ، وذلك نهار الأربعاء ٢٥ من شهر جمادى الأولى سنة ٨٢٧هـ "[٧] (١٤٢٣م) .

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص ٨٩ .
(٢) نفس المرجع : ص ١٠٦ .
(٣) نفس المرجع : ص ١٣١ .
(٤) نفس المرجع : ص ٣٠ .
(٥) نفس المرجع : ص ٣١ .
(٦) نفس المرجع : ص ٥٢ .
(٧) نفس المرجع : ص ١١٧، ١١٨ .

وقد وَضَح خلال هذا المخطوط معاملة البضائع الهندية في الجمارك ، فقد : " وصل الناخوذة كِرْوة صحبة القاضي رضى الدين وبرز المرسوم العالي إلى القاضي رضى الدين بأن لا يؤخذ من تجار كاليقوت غير العشور ، وسمح لهم نصره الله تعالى القواعد وغيرها، وهذا غاية الرفق والإحسان من مولانا السلطان على التجار ، وكسى الناخوذة كسوة فاخرة ، وسمح له مولانا السلطان شيئًا من العشور وطابت خواطر التجار بما يصدق به مولانا السلطان عليهم ، وما بذله منن العدل والإنصاف والرفق بسائر المتسببين ، كان ذلك يوم الإثنين ٩ شهر ذي الحجة سنة ٨٣٦هـ "[١] (١٤٣٢م) .

وتبادل الرسوليون مع أباطرة الصين الهدايا أيضًا ، فقد كان : " وصول مراكب الزنك إلى الثغر المحروس ومعهم رسول من صاحب الصين بهدية سنية لمولانا السلطان الملك الناصر في شهر ذي الحجة الحرام سنة ٨٢١هـ "[٢] (١٤١٨م) . وقد ردّت اليمن على الصين بهدية كبيرة ، فقد : "أمر السلطان الملك الناصر بتجهيز رسل صاحب الصين بهدية عوض هديته فيها من أنواع التحف .. وسافروا إلى الثغر المحروس عدن صحبة القاضي وجيه الدين عبد الرحمن بن جميع في شهر صفر سنة ٨٢٢هـ "[٣] (١٤١٩م) . وتكرر ذلك فقد : " وصل العِلْم إلى مولانا السلطان الملك الناصر بوصول الزنك وفيهم رسول صاحب الصين وصحبته هدية سنية من الملك خاقان إلى مولانا السلطان الملك الناصر فورد مرسوم مولانا السلطان إلى القاضي جمال الدين بن إسحق هو والطواشي رسول صاحب الصين بأن يصلوا إلى الباب الشريف من الثغر المحروس فوصلوا وصحبتهم الهدية وفيها من التحف وظباء المسك وفطير الزباد والدُّرر الملونة والأواني الصيني المفتخرة والثياب والفرش والبشاخين العجيبة والعود العال وغير ذلك من الأواني، وورد المرسوم على العسكر المنصور أن يلقوهم والأمراء كافة ، وكان ذلك نهار الأحد من شهر صفر ٨٢٦هـ "[٤] (١٤٣٣م) . وحدثت زيارة أخرى فقد : " وصل ناخوذة الزنك وهو خادم صاحب الصين بالهدية لمولانا السلطان نصره الله تعالى إلى لحج ، ووصل صحبته مولانا سيد الوزراء .. والشيخ جمال الدين محمد .. نهار الأربعاء ٢٥ من شهر جمادى الأخرى سنة ٨٣٥هـ "[٥] (١٤٣١م) .

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص ١٦١ .
(٢) نفس المرجع : ص ١٠٥ .
(٣) نفس المرجع : ص ١٠٦ .
(٤) نفس المرجع : ص ١١٤ .
(٥) نفس المرجع : ص ١٤٥ .

وهكذا يتضح مدى اتساع علاقة اليمن - بحكم موقعه - بالبلاد الأخرى سواءً اقتصاديًا أو سياسيًا ، لذلك كان على حكامه أن يؤمنوا سواحلهم ضد "المُحَوَّرين" أي المهربين والقراصنة . وقد شملت هذه المخطوطة بعض الأخبار أيضًا عن جهود الرسوليين ضد هؤلاء المُحَوَّرين ، فقد اتصل العلم إلى مولانا السلطان الملك الظاهر نصره الله تعالى بأن مركبين من مراكب المُحَوَّرين قد انصلحوا على جبل الزُّقر ، فأرسل مولانا السلطان الأمير زين الدين شكر العدني والناظر والمباشر وجماعة من العسكر المنصور .. وكان الذي وصلوا به من القماش والزعفران والجوخ والنقد ما يزيد على مائة ألف دينار ، وتصدق به مولانا السلطان الجميع على العسكر والأمراء والمقدمين .. وعرضوا الأسارى وكانوا يزيدون على خمسين نفرًا على نظر مولانا السلطان فعفا عنهم وأطلقهم وكان ذلك من شيمه الجميلة .. وذلك في ٢٥ من شهر ذي القعدة الحرام سنة ٨٣٢هـ "[1] (١٤٣٨م) . وتكررت ظاهرة العفو عن المُحَوَّرين طالما أنهم كانوا يسلمون أنفسهم للسلطات ، فقد " اتفق أنه وصل العلم بوصول مراكب المُحَوَّرين إلى بندر المخا وطلبوا من مولانا السلطان الذمة والأمان ، فلما علم السلطان بذلك تعطف عليهم بالشفقة والذمة .. فطابت نفوسهم وتخلوا ما معهم من التحف ووصلوا إلى الباب الشريف في زبيد المحروس فقابلهم مولانا بكل خير وتغضى على قبيح فعلهم ولازالت عوائده جميلة ومراحمه جسيمة .. وذلك في شهر محرم الحرام سنة ٨٣٣هـ "[2] (١٤٢٩م) . وفي نفس العام : " وصل المبشرون بأن مركب الديوان الذي في باب المندب ظفروا بمركب سُمطري من مراكب المُحَوَّرين وقبضوا عليه ولزموا تجارة وأرسلوا به إلى الثغر المحروس تحت الحفظ وذلك في سنة ٨٣٣ "[3] (١٤٢٩م) . ولم تكن مطاردة المُحَوَّرين بالأمر السهل ، فقد حدث في منتصف هذه السنة أن : " وصل مركب من مراكب المُحَوَّرين إلى باب المندب فلحقه بعض المراكب الذي فيه الأمير سيف الدين سنقر وجماعة من الجلاب ، ثمّ أنه وصل مركب من مراكب المُحَوَّرين فلحقه النقيب شجاع الدين عمر بن مسعود وكان في المركب الناصري وجماعة من المطاريد ، وظفروا بالمركب وقتلوا الناخوذة وجماعة من تجار المركب واستأسروا الباقين منهم وبقى من التجار البعض " ، غير أن هذه المعركة قد أدت إلى حرق السفينتين معًا وغرقهما وموت أغلب الراكبين بما

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص ١٢٢، ١٢٣ .
(٢) نفس المرجع : ص ١٢٤ .
(٣) نفس المرجع : ص ١٢٨ .

فيهم النقيب مسعود ، " ثمّ أن المركب الذي فيه الأمير سيف الدين سنقر لم يظفر بالمركب الذي لحقه وعزم على الرجوع إلى المخا ، فصادف آخر من مراكب المُحَوَّرين فلزمه وظفر به ووصلت كتبه إلى مولانا السلطان الملك الظاهر بذلك وأمر مولانا السلطان بأن يرسلوا بالمركب إلى المرسى السعيد ببحر الأهواب (بحر زبيد) وذلك في يوم الأحد ١٦ من شهر رجب سنة ٨٣٣هـ "[1] (١٤٢٩م) . وكان السلطان يعفو عن هؤلاء المُحَوَّرين مقابل دفع العشور المطلوبة منهم ، فقد " اتفق من مقدّر الله تعالى أن جميع المراكب المُحَوَّرين عكّستهم الريح الشمال وأرجعتهم من قريب جدة إلى حد الثغر المحروس (أمام زبيد) فطلبوا من مولانا السلطان الذمة والدخول إلى الثغر المحروس آمنين مطمئنين وورد أمره الشريف إلى ناظر الثغر المحروس بأن يحط عنهم خمس العشور المعتاد وصفح عنهم مولانا السلطان جميع ما جنوه تفضلاً منه نصره الله .. وذلك في القعدة الحرام سنة ٨٣٧هـ "[2] (١٤٣٣م) . وكان بعض المُحَوَّرين يتجرأ أحيانًا فيتقرب إلى إحدى الموانئ بحثًا عن موضع قدم على الساحل ، فقد : " اتفق أن أصحاب الحديدة قبضوا مركبًا من مراكب المُحَوَّرين وأعلموا مولانا السلطان نصره الله بذلك .. فأمر أن يتقدموا بالعسكر إلى الحديدة بسبب ذلك ثمّ تقدم الناظر من زبيد، فلما وصلوا إلى هنالك تخلّوا ما في المراكب ووصلوا بالخفّ إلى الباب الشريف بالمهجم (ميناء) المحروس ومملوكين وخدّام وتجار المركب والمعلم والتجار الجميع تحت الأسر إلى الباب الشريف وكان دخولهم نهار الثلاثاء ٨ من شهر شعبان الكريم سنة ٨٣٨هـ (١٤٣٨م) وقوّم ما في المركب من أصناف البهار والبزّ العالي اليَزْدي والحرير والبهرم والشاشات وغير ذلك بما يزيد على مائة ألف دينار وذلك بسعادة مولانا السلطان نصره الله .. وأمر أن يتقدم بالمركب وما فيه من الحمل إلى البندر الجديد بزبيد المحروس "[3] .

وقد يلفت النظر بعض التعبيرات الخاصة بالسفن ، فقد نعت بعضها "بمركب الديوان" "وبالمركب الناصري" ، ولا ندري هل كانت هذه السفن سفنًا حربية تابعة للدولة من أجل حراسة السواحل اليمنية ؟ وخاصة أن قائد المركب الناصري هو الذي أمر بإطلاق النفط على سفينة المُحَوَّرين ، فاحترقت المركبتين معًا بسبب قربهما من بعض

(١) مجهول المؤلف : تاريخ اليمن في الدولة الرسولية ، تحقيق هيكوا يشي ياجيما ، ص : ١٧٥ .
(٢) نفس المرجع : ص ١٦٧ .
(٣) نفس المرجع : ص ١٢٨ .

وبسبب امتداد لسان اللهب من إحداها إلى الأخرى ، أم كانت سفنًا تمتلكها الدولة لنقل البضائع ؟ وإذا كانت كذلك فلماذا حملت كمية من النفط ؟

وكيفما كان الأمر ، فقد كانت هذه هي صورة العلاقات الخارجية وطبيعة النشاط البحري للدولة الرسولية ، وكانت هي الصورة العامة لتلك الدول القوية التي ظهرت في اليمن منذ ظهور الإسلام ، والتي أعطت التفاتًا خاصًا لسواحله ، واستغلالاً طيبًا لموقعه . وقد تعمدنا نقل تلك الاقتباسات بنصها من هذه المخطوطة حتى تتضح طبيعة العصر وأسلوبه ، ويظهر لنا مدى الاهتمام بالبحر نظرًا للفوائد الكثيرة التي تجنى من وراء هذا الاهتمام من الناحية الاقتصادية – السياسية .

وقد تبين لنا من خلال تلك النصوص أن "جزيرة زقر" كانت تحت أيدي الرسوليين كما اتضح عند القبض على "المُجَوَّرين" بها ، كما امتدت أيديهم كذلك إلى باقي الجزر الهامة مثل جزر فرسان ودهلك بدليل ما كان لهم من نفوذ في جنوب البحر الأحمر وسواحله الغربية .

ولا يهمنا هنا كثيرًا ما قيل عن أن الدولة الرسولية كانت دولة غير يمنية ، حقيقة كان الرسوليون بقايا أجهزة وعناصر الحكم الأيوبي في اليمن ، لكن الفكر الإسلامي السائد حينذاك كان يلغي تلك الفروق ويسوي بين الناس ، كما امتد حكم الرسوليين في اليمن إلى مائتي وخمسين عامًا ، وامتدت سيطرتهم من المخلاف السليماني شمالاً إلى عدن وحضرموت جنوبًا ، باستثناء بعض المناطق الشمالية التي تمرد فيها بعض الأئمة أحيانًا ، ودخلوا في صلح مع الرسوليين أحيانًا أخرى .

الصراع الدولي حول البحر في بداية القرون الحديثة :

الإشارة إلى عدن هنا إنما هي إشارة إلى " الرمز " فقط الذي يعبّر عن جميع ما وراءها حتى شواطئ البحر الأبيض ، فقد أصبحت تلك البقعة من العالم موضع صراع دولي منذ أوائل القرن (١٦م/ ١٠هـ) ، ولم يكن الطاهريون سوى إحدى القوى السياسية المعاصرة لذلك الصراع والتي انهارت نتيجة له .

ولم تنجُ البندقية من آثار ذلك الصراع ، وكانت قد نجحت في أن تكون الوسيط الأول – أو المحتكر – للتجارة الشرقية بين موانئ مصر والشام البحرية في شرق البحر المتوسط . وكان من عوامل نجاحها وشهرتها حينذاك أنها كانت أسبق من غيرها إلى

التمرد على قرار الحرمان الذى أصدره البابا ضد كل من يتاجر مع الموانئ العربية عند نهاية الحروب الصليبية ، غير أن البندقية استمرت في تمردها حرصًا على ضخامة الأرباح التي كانت تجنيها من وراء هذه التجارة . وقد أثار نجاح البندقية غيرة أبناء المدن الإيطالية الأخرى وخاصة "جنوة" ، فذهب "كريستوفر كولمبس" الجنوي إلى ملوك البرتغال والأسبان لإقناعهم بأن هناك طريقًا آخر للوصول إلى الهند بعيدًا عن البندقية وأبناء البحر الأحمر . ومن المعروف أن كولمبس كان أول أوروبي يضع قدمه على أرض العالم الجديد (١٤٩٢م) باسم الأسبان ، أما البرتغال فكانت قد أخذت خطواتها على الساحل الغربي لإفريقيا حتى وصلت إلى رأس الرجاء الصالح ثم إلى الهند (١٤٩٨م) .

وكيفما كان الأمر ، فإنا لم نسق هذه الصورة التاريخية الموجزة إلا لنؤكد أن للبحر الأحمر ثوابته "البحيرة – الممر"، وأنه طالما حافظ الجميع- سكانًا وعابرين- على الجانبين معًا وعلى التوازن بينهما ، طالما قدم البحر للجميع الخير كل الخير، وعرف الجميع كيف يستفيدون منه . أما إذا اختل توازن ثوابته ، وعمل البعض – من داخل الحوض أو من خارجه – على إضعاف جانب من ثوابته للاستئثار بالجانب الآخر ، أو عمل هذا البعض على القضاء على الجانبين معًا لتحقيق مصالح خاصة ، فستضطرب أمواج البحر ، وستسيل الدماء على سطح هذه الأمواج ، وعلى جانبيه في أنحاء حوضه .

وقد شاهد القرن السادس عشر (العاشر الهجري) مجئ من خلخل ثوابت البحر الأحمر ، بل وحاول أن يحطمها ، فقد كانت أوروبا قد عرفت عصر النهضة وشاهدت حركة الكشوف الجغرافية حينذاك . وكان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندي عند فجر هذا القرن إيذانًا بوصول بدايات الموجة الثالثة من " الأجسام الغريبة " إلى حوض البحر الأحمر أو إلى أطرافه ، وذلك بعد موجتي الرومان والصليبيين من قبل . ولا نرمي من وراء هذا التعبير- الأجسام الغريبة - الإشارة إلى أجناس أو أديان بذاتها، بل المقصود هو تلك الجماعات التي تأتي إلى البحر الأحمر وحوضه وهي تحمل روحًا عدائية لأهله ولثوابته ، فتعمل على سحق السكان وتحطيم الثوابت لتحقيق مصالحها الخاصة .

فقد عرفت الهجرات المتعددة طريقها إلى حوض البحر الأحمر ، والاستقرار فيه ، كما شاهد هذا الحوض ظهور الأديان السماوية الثلاث وتعايش أصحابها فيه جنبًا إلى جنب ، حتى أنه من المعروف أن حادثة "نجران" المعروفة كانت تخفي وراءها أصابع أجنبية وصراعات سياسية بين القوتين الكبيرتين – الرومان والفرس – حينذاك . وفضلا

عن ذلك ، فقد نزح كثير من "البانيان" الهنود إلى المنطقة منذ أقدم العصور ، للتجارة أو للاستقرار ، حتى أنهم تركوا بعض آثارهم على سواحل المغرب العربي . ومـــن الثابـ تاريخيًا أن الإمام المتوكل علي الله إسماعيل الذى حكم اليمن في النصف الثاني من القـر السابع عشر ، وقد ردَّ كيد التجار اليمنيين ضد التجار " البانيان " المقيمين في الـيمن ، لأنه أدرك أن اتهامات الأولين إنما هي بسبب غيرتهم وحقدهم تجاه نـــشاط " البانيـان " التجاري ، ورفض طردهم من البلاد رغم الاتهامات- الدينية والسياسية – التي كالها لم التجار وبعض الفقهاء اليمنيين[1] .

أما البرتغاليون ، فلم ينطلقوا من بلادهم- هم والأسبان بعد انتهاء حروب الأندلس – إلاّ لمطاردة المسلمين في عقر دارهم ، وإلاّ للسيطرة على تجارة الشرق أو للحـــصول على نصيب منها . وعندما فشل هؤلاء في التوغل إلى بلاد المغرب ، واصل البرتغـــاليون زحفهم على ساحل إفريقيا الغربي إلى رأس الرجاء الصالح ثم إلى الهند ، أما الأسبان فقد قادتهم رحلات "كولمبس" إلى العالم الجديد ، فركزوا جهودهم هناك ، إلى جانـــب ما قاموا به من هجمات على ساحل إفريقيا الشمالي ، وعلى السفن العربية والإســـلامية في عرض البحر المتوسط ، مما أدى إلى انتشار حركة القرصنة هناك في ذلك الوقت .

وهكذا يتضح أن البرتغاليين كانوا يحملون هدفين رئيسيين عندما وصلوا إلى ميـاه المحيط الهندي ، الأول هو الاستحواذ على تجارة الشرق ، وتحويل طرقها بعيدًا عن البحر الأحمر- أي تحطيم "الممر"- والهدف الثاني هو محاولة الوصول إلى مملكة "القديس يوحنا" – أي الحبشة- والتعرف عليها، حتى يتم التعاون مع ملوكها في شن الحروب على حوض هذا البحر ، أي لتحطيم "البحيرة" . وقد نجح البرتغاليون في تحقيق أهدافهم ، واستطاعوا لعدة عقود على الأقل من أن يحولوا تجارة الشرق إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن يقيمـــوا تحالفًا مع ملوك الحبشة . وكان من أهم أسباب هذا النجاح هو أن البرتغاليين قد حملـــوا معهم " تكنولوجيا حديثة "- إن جاز التعبير- لم تكن معروفة في حوض المحيط الهندي ، فقد جاءوا على ظهر سفن ضخمة تحمل المدفع والبندقية . أما سفن حوض المحيط- حتى ذلك الوقت- فلم تكن سوى سفن نقل- صغيرة أو كبيرة- فقط. وكان التنافس التجارى

(١) مطهر بن محمد الجرموزي : تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار ، رســالة ماجستير مخطوطة بمكتبة جامعة صنعاء ، تحقيق عبد الحكيم عبد المجيد الأهجري ، ص ٦٢٥- ٦٢٧ .

يدور- فوق مياهه وبين سواحله- في جو من السلام دون رغبة في الاستئثار أو الاحتكار، رغم اختلاف الأجناس والأديان في أرجاء هذا الحوض .

ودون الدخول في تفاصيل تلك الفترة التاريخية الهامة – التي شاهدت أول انقلاب في الاقتصاد العالمي ، وهو ما يمكن أن نسميه بالانقلاب التجاري – فإنه يمكن القـــول بأنه كان من الطبيعي أن يقوم تحالف بين جماعة المتضررين من وصـــول البرتغـــاليين إلى المحيط الهندي ، غير أن التحول التجاري كان أعمق أثرًا وأسرع خطوة من الخطـــوات البطيئة التي اتخذها هذا التحالف لصد ذلك الاعتداء . وقد نتج عن هذا الانهيار اقتـــصادي في حوض البحر الأحمر ، فترتب عليه انهيار سياسي ، وسقطت سلطنة المماليك في مصر والشام والحجاز، وسلطنة الطاهريين في اليمن، في أيدي سلطنة جديدة تملك التكنولوجيا الحديثة وهي السلطنة العثمانية . ولم تنج مناطق ساحل البحر الأحمر الجنوبي الغربي مـــن الانهيار الاقتصادي – السياسي أيضًا ، فنظرًا للضيق الاقتصادي الذي أصاب المنطـــق ، اشتعلت الحروب القبلية بين "السهل" و"الجبل"، وبين "الساحل" و"الداخل" ، وبالأحرى بين دويلات "الطراز" الإسلامية ، وبين ممالك الهضبة الحبشية المسيحية . وقد ترتب على الضيق الاقتصادي ، وعلى استنـــزاف القوى في حروب محلية ، تحت شعارات دينيـــة ، أن سقطت المنطقة جميعها في أيدي القوتين الكبيرتين اللتين ظهرتا في المنطقة حينـــذاك ، وهما العثمانيون والبرتغاليون .

الصدام العثماني ـ البرتغالي :

قد سبق أن ذكرنا أن البرتغاليين كانوا في شوق للوصول إلى الحبـــشة والتحـــالف معها، ولكن ما حدث كان تحالفًا بين الند وغير الند ، إذ بعد أن مدّ البرتغاليون الأحباش بالأسلحة والخبراء والفنيين لتأجيج الحرب بينهم وبين جيرانهم ، بـــدأ ملـــوك الحبـــشة يشعرون بأن البرتغاليين يعملون على التدخل في شئونهم الداخلية ويفرضـــون ســـيطرتهم عليهم ، بل ويعملون على نشر المذهب الكاثوليكي بين الأحباش ليحل محـــل مذهبـــهم الأرثوذكسي . فبدأ التحالف يضعف تدريجيًا بعد قليل ، وتحول إلى فتور ونفـــور ثم إلى تخلص وقطيعة[1] .

(١) د. سيد مصطفى سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ، ص١٠٨، ١٠٩ .

أما العثمانيون فقد عرفوا أهمية الساحل الإفريقي لهم بعد وصولهم إلى اليمن بقليل، إذ طلب أحد الأمراء المسلمين هناك مساعدته بقوة عسكرية ، فأرسل أول والي عثماني في اليمن إليه (١٥٤٠- ١٥٤٥م) هذه النجدة التي حققت له بعض النصر ، غير أن هذا الأمير طلب التخلص من هذه القوة بعد قليل وإعادتها إلى اليمن لأنه شعر بثقل وجودها في بلاده . وقد زاد إحساس ثالث الولاة - ازدمر باشا (١٥٤٩- ١٥٥٤م) بأهمية هذا الساحل ، فعمل بعد عزله من ولاية اليمن على إقناع السلطان سليمان القانوني بإرسال حملة تحت قيادته للسيطرة على ساحل البحر الأحمر الإفريقي - المواجه لليمن - ليتم للعثمانيين التحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، ولغلقه في وجه البرتغاليين[(١)] . وقد نجح ازدمر باشا في مهمته ، وكوّن في تلك المنطقة ما عُرف باسم ولاية "الحبش" وارتبطت إداريًا بوالي جدة العثماني .

وهكذا يتضح أمامنا أن حوض البحر الأحمر قد فقد استقلاله وازدهاره الاقتصادي عند أوائل القرن (١٦م/ ١٠هـ) ، لأنه فقد ثوابته : "البحيرة" و"الممر" ، فقد حرمه البرتغاليون حينذاك من أن يكون "ممرًا" ، وحوله العثمانيون عندئذ إلى "بحيرة" فقط بعد أن فشلوا في إبعاد البرتغاليين عن حوض المحيط الهندي . وقد يحتاج الأمر هنا إلى إلقاء بعض الضوء على الأحداث حينذاك لكي نفهم كيف حدث الانقلاب التجاري الذي أدى بدوره إلى الاستعمار الأوربي . وقد سبق أن أشرنا إلى دوافع الأسبان والبرتغال التي قادتهم إلى البحر ، كما ذكرنا أنهم غلفوا أغراضهم الاقتصادية بشعارات دينية يباركها البابا لأنها تدور حول نشر الكاثوليكية ومحاربة المسلمين . وقد اتضحت أهداف البرتغاليين منذ رحلتهم الكشفية الأولى بقيادة فاسكو داجاما ، فقد تعامل بعنجهية وتعالٍ مع السامري حاكم ولاية كاليكوت الهندية مما أدى إلى فشله في عقد اتفاق تجاريٍ معه ، كما أغرق سفينة بضائع عربية أثناء رحلة العودة إلى البرتغال بعد أن صادر محتوياتها . وتابعت الرحلات البرتغالية السنوية إلى الهند نفس الخطة ، فكانت تطارد وتغرق السفن العربية أو الإسلامية أو الأخريات المتجهة إلى السواحل العربية ، بل ونجحت الرحلة الثانية مباشرة في استغلال الخلاف بين السامري في كاليكوت وبين حاكم كوشن التابع له ، فأقامت في الأخيرة قلعة ومحطة تجارية لأول مرة في تاريخ الساحل الهندي ، وأصبحت أول مقر للبرتغاليين على هذا الساحل[(٢)] . وكانت الخطوة

(١) قطب الدين النهروالي : البرق اليماني في الفتح العثماني (مخطوطة) ، ص ١٨أ – ١٨ب .

(٢) Barbosa, D.: The East African and Malabar coasts, P.P. 12- 13.

التالية هي تعيين " نائب ملك " في كوشن لرعاية المصالح البرتغالية في المحيط الهندي ، فعمل "دا الميدا" (١٥٠٥- ١٥٠٩م) على الاستيلاء على "كيلوة" و"ممباسا" ، وهما أهم مركزين عربيين تجاريين على الساحل الشرقي لإفريقيا . وقد عمل خلال إقامته في كوشن على التدخل في شئون الولايات الهندية الواقعة على ساحل الهند الغربي وفرض عليهم فتح أبواب التجارة مع البرتغاليين بالقوة . وفي أواخر عهد هذا النائب وصلت الحملة المملوكية إلى شبه جزيرة "ديو" عند أقصى شمال الساحل الهندي ، وحققت نصرًا في البداية على بعض السفن التي كانت تتحول أمام الساحل الهندي لإحكام السيطرة على حركة السفن أمامه ، إلا أنها لاقت الهزيمة أمام "دا الميدا" نفسه في معركة ديو البحرية المشهورة (فبراير ١٥٠٩م) وعاد قائدها إلى مصر بما تبقى من سفنه[(١)] .

وحتى لا ننزلق إلى تفاصيل أحداث تلك الفترة، نكتفي بالإشارة إلى بعض أعمال "الفونسو دا البوكيرك" الذي يشار إليه بأنه "مؤسس الاستعمار الغربي في الشرق"، والذي قادت أعماله حقًا إلى تحطيم كيان حوض البحر الأحمر كما سنرى . وكانت مهمة البوكيرك عند وصوله لأول مرة إلى الشرق ضمن حملة كبيرة هي الاستيلاء على جزيرة سوقطرى ، واتخاذ الجزيرة مقرًا له لمطاردة السفن التجارية أمام السواحل العربية الجنوبية. وقد قام بأشد أنواع العنف والقسوة خلال السنوات الثلاث (١٥٠٦- ١٥٠٩م) التي قضاها في تلك المهمة ، فلم يتوقف عند حدود إغراق السفن وأسر من فيها لاستخدامهم في سفنه ، بل هاجم الموانئ الممتدة على ساحل الجزيرة العربية الجنوبي مثل مسقط وغيرها على ساحل عمان حتى وصل إلى جزيرة هرمز ، فكان يضرب المدن بمدافع السفن ويخرب مبانيها ثم يحرق ما يجده من سفن ويغرقها ، ثم يأسر الشباب للخدمة في سفنه ، أما الشيوخ والنساء فكان يقطع أنوفهم وآذانهم لإثارة الرعب والانهيار في نفوس الأهالي[(٢)] .

وقد استفاد البوكيرك خلال تلك الفترة من دراسة طبيعة المنطقة ، لذلك وضع خطة جديدة عند تعيينه نائبًا للملك في كوشن (١٥٠٩- ١٥١٥م) قامت على أساس أن السيطرة على مراكز التجارة أفضل من مطاردة السفن في عرض البحار . وقد استولى على ميناء "جوا" بالقوة (١٥١٠م) ، وهو ذات موقع متوسط على ساحل الهند الغربي ،

(١) Stephens, H.M.: Portugal, P. 197.

(٢) Willson, A.: The Persian Gulf, P. 114.

وقام بتحصينه بالقلاع ، فأضعف هذا من موقف باقي الولايات الهندية الممتدة على ذلك الساحل ، واضطرها إلى عقد صلح معه ، بل وإقامة محطات تجارية محصنة على سواحلهم(1) . وكانت هذه الولايات - إسلامية وغير إسلامية - من كجرات شمالاً إلى كاليكوت جنوبًا - هي التي شجعت المماليك على الوصول إليهم والوقوف إلى جانبهم ضد البرتغاليين ، والتي ظلت تراسل سرًا السلطنة العثمانية بعد سقوط السلطنة المملوكية. وإمعانًا في تنفيذ خطته - بعد أن أحكم السيطرة على حركة التجارة أمام ساحل الهند الغربي - اتجه شرقًا للاستيلاء على ميناء "ملقا" الذي يقع عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو ، والذي كان أكبر مركز تجاري في يد المسلمين هناك ، إذ كانت تتجمع فيه تجارة جزر الهند الشرقية والصين . وقد جاء في خطبته الحماسية بين جنوده : "إني على يقين لو أننا انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيديهم لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثرًا بعد عين ، ولامتنعت عنْ البندقية كل تجارة التوابل ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشرائها من هناك "(2) .

أما بقية خطة البوكيرك فقد تركزت في سد المنافذ العربية ليحرم العرب من وصول التجارة الشرقية إليهم ، وليقضي على أمل الهنود في وصول نجدة مملوكية جديدة كما كان شائعًا بينهم منذ معركة "ديو" البحرية القريبة من عهده. وكان قد لمس ذلك بنفسه عندما شاهد شاه "مملكة بيجابور" الإسلامية- الواقعة إلى الجنوب من كجرات - يساعد فلول المماليك بعد هزيمتهم في "ديو" ويمدهم بالأخشاب والمعدات لبناء السفن التي ضايقت النشاط البرتغالي هناك بعض الوقت حتى قضى البوكيرك عليهم(3)، ثم استولى على ميناء "جوا" الذي كان تابعًا لهذه المملكة كما ذكرنا ، ويلاحظ أن أكثر بحارة الحملة المملوكية كانوا من المغاربة لأن المماليك كانوا فرسانًا أكثر من أن يكونوا بحارة .

وقد نجح البوكيرك في الإستيلاء على جزيرة هرمز عند مدخل الخليج العربي ، وبنى بها محطة تجارية وقلعة حصينة بعد أن عقد مع مليكها صلحًا مهينًا ، فقد قبلت السيادة البرتغالية كما كان عليها أن تدفع جزية سنوية للبرتغاليين ، بل لم يسمح البرتغاليون

(1) Kammerer, A.: La Mer Rouge, Tome 2. P. 165.
(2) Panikkar, K.M.: Asia and Western Dominance, P. 49.
(3) Barbosa, D.: The East AQfrican an Malabar coasts, P.P. 75- 76.

لسفنها بالتحول داخل الخليج إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي منهم ، وذلك مثلما فعلوا مع سفن الولايات الهندية التي خضعت لسيطرتهم(1) .

وهكذا لم يبق أمام البوكيرك سوى الاستيلاء على "عدن" مفتاح البحر الأحمر الجنوبي ، وقد وصل إليها بحملة كبيرة على ظهر عشرين سفينة في مارس ١٥١٣ (محرم ٩١٩هـ) وقد نهب كل ما تحمله السفن الواقفة في الميناء ثم أحرقها وأغرقها دون أن يجد أية مقاومة ، إذ كانت المدينة قد قررت الدفاع عن نفسها برًا لحصانتها الطبيعية ولمعرفتها بقوة الأسطول البرتغالي . وقد شجع الهدوء الذي غلف الميناء على إرسال بعض الجنود إلى البر لكنهم رُدُّوا على أعقابهم بعد أن فقدوا بعض القتلى ، فواصل البوكيرك أعماله التخريبية في الميناء لعدة أيام قبل اتجاهه إلى باب المندب(2) .

يبدو أن مقاومة عدن قد طوّرت (أو كشفت) عن خطة البوكيرك تجاه حوض البحر الأحمر ، فلم تعد الخطة حصارًا بحريًا أو سدًا للمنافذ ، بل تجاوزت ذلك إلى ضرب سكان الحوض في عقر دارهم لضمان تأمين الطريق البحري الجديد حول رأس الرجاء الصالح ، وليقضي على أية إشاعات في الهند كما ذكرنا .

والواقع أن البوكيرك لم يُقْدم على دخول البحر الأحمر كما سنرى إلا بعد أن تهيأت جميع أوضاع المحيط الهندي لصالح البرتغاليين أو بالأحرى تهيأت لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة . فإلى جانب إحكام سيطرتهم على ساحل الهند الغربي وعلى ملقا ، وإقدامهم على إغراق كل سفينة في عرض البحر أو في موانئ جنوب الجزيرة العربية ، فكانت جميع المراكز التجارية الإسلامية على شاطئ إفريقيا الشرقي قد خضعت للسيطرة البرتغالية ، من سوفالا جنوبًا إلى براوة شمالاً ، كذلك جزر هذا الساحل مثل زنجبار وموزمبيق وبمبا ومافيا(3) .

وزيادة على ذلك تم في عهد البوكيرك أول اتصال مباشر بين الحبشة والبرتغال ، فقد أرسلت الإمبراطورة هيلينا - الوصية على عرش ابنها الطفل - في عام ١٥٠٩م أحد اتباعها - ويدعى ماثيوس - إلى نائب الملك في الهند ليعرض عليه التعاون بين البلدين في إعلان الحرب العامة على المسلمين وخاصة المماليك في مصر ، غير أن هذا الرسول

(1) Wilson, A.: The Persian Gulf, P.P. 116- 118.
(2) بامخرمة : قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (مخطوطة) ، جـ: ٣، م: ٢، ص: ١٩٤أ – ١٩٥أ .
(3) Serjeant R.B.: The Portuguese off the South Arabian coast, P. 14.

لم يقابل البوكيرك إلا متأخرًا في عام ١٥١٢م نظرًا لكثرة أخطار الطريق برًا وبحرًا . وقد أرسله البوكيرك إلى لشبونة لمقابلة الملك البرتغالي بعد أن حصل منه على معلومات كثيرة خاصة بمدخل البحر الأحمر وموانيه إلى ميناء "زيلع" جنوبًا . ويبدو أن هذا الرسول قد نجح في مهمته ، فقد أمر الملك بأن تصحبه أول بعثة دبلوماسية برتغالية إلى الحبشة ، إلا أن هذه البعثة لم تصل إلى هناك إلا في عام ١٥٢٠م ، ومات الرسول قبل أن يقابل نجاشي الحبشة(١) .

وكيفما كان الأمر ، فقد كانت جزيرة كمران أول محطة يصل إليها البوكيرك بعد أن هاجم الموانئ اليمنية وأغرق ما فيها من سفن ، كما أمر بتخريب وهدم كل ما يصل إلى الحياة بصلة في كمران وأمر بردم آبارها . وقد غادرها بعد قليل قاصدًا "جدة" ، غير أن الرياح لم تساعده على الوصول إليها ، فعاد إلى كمران وأقام بها مدة شهرين . وفي خلال هذه المدة جمع البوكيرك كل ما استطاع أن يجمعه من معلومات عن البحر الأحمر، كذلك أرسل سفينتين حربيتين إلى "زيلع" فقامتا بضرب الميناء بالمدافع وأحرقت وأغرقت ما فيه من سفن . وعاد البوكيرك إلى عدن وأخذ يضربها بمدافع السفن خمسة عشر يومًا دون طائل فاضطر إلى مغادرتها عائدًا إلى الهند(٢) .

ولا شك أن قيام البوكيرك بهذه الحملة قد أفادته كثيرًا رغم فشله في تحقيق أهدافه ، فقد عرف خلالها الكثير عن طبيعة هذا البحر ، وعن العلاقات البشرية والتجارية فيه . وقد انعكس هذا كله على خطاباته إلى مليكه التي يمكن أن نستشف منها إصراره على العودة إلى البحر الأحمر والاستيلاء على عدن وإقامة قلعة حصينة بها لأنها مفتاح هذا البحر – كما قال– ومن أجل التعرف على وسيلة الاتصال بملوك الحبشة والتعاون معها، وللقضاء على سلطان المماليك في هذا البحر ولتخريب مكة . ومن مقترحاته أيضًا ، أنه رأى ضرورة الاستيلاء على ميناء "مصوع" وجزر "دهلك" لتوفير الماء والطعام لحملاتهم فيما بعد ، ولأنها تواجه ميناء جدة(٣) . ونجد أن البوكيرك قد أعد حملة بحرية أكبر من سابقتها وخرج بها من الهند في أوائل عام ١٥١٥م لكن لم يقدر له الوصول إلى عدن ، فقد شغلته أخبار الثورة في هرمز فعرج إليها ، وهناك اشتد به المرض فعاد إلى الهند

(١) Alvarez F.: Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinisa, 1520-1527, P. 391.

(٢) ابن الديبع : الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد (مخطوطة) ، ص: ٥١أ .

(٣) Wilson, A.: The Persian Gulf, P. 129.

(جُوَا) حيث مات بها فور وصوله . وقد رسم البوكيرك للبرتغاليين خطة المستقبل في وصيته وهو على فراش الموت ، وأرسلها في خطاب أخير إلى الملك ، فقد قال إنه قد بسط السيادة البرتغالية على مصادر التجارة الشرقية ، وأنه لم يترك لخلفائه سوى أن يعملوا على سد منافذ المضايق العربية(١) .

وقد نفذ البرتغاليون وصية البوكيرك فيما بعد فأرسلوا حملتين إلى داخل البحر الأحمر . فقد جاءت الأولى في عام ١٥١٧م إلى "جدة" وضربتها بالمدافع غير أن المدينة دافعت عن نفسها بفضل التحصينات التي أقامها المماليك هناك منذ حملتهم الأولى إلى الهند (١٥٠٩م) ، كما طاردت سفنهم الرابضة في الميناء السفن المهاجمة ، وأسرت إحداها أمام ميناء "اللحية" الذى اتجه إليه البرتغاليون للحصول على الماء والطعام . ودخلت الحملة الثانية في عام ١٥٤١م إلى أقصى شمال البحر حتى ميناء الطور – عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء – ثم تسللت ليلاً إلى ميناء السويس المواجه له لمباغتة الأسطول العثماني به ، غير أنها شعرت بتأهب الأسطول للخروج إلى البحر(٢) ، فانسحبت مسرعة إلى باب المندب حتى لا تحاصر داخل هذا البحر . وكانت هذه الحملة ردًا على حملة العثمانيين (١٥٣٨م) إلى شمال الساحل الهندي الغربي عند "ديو" لطرد البرتغاليين من الهند لكنها لم تنجح في مهمتها لأسباب كثيرة منها سوء القيادة نفسها ، ولأنها لم تصل إلى المياه الهندية إلا متأخرة بالنسبة للبرتغاليين وقوة سيطرتهم هنالك كما سبقت الإشارة .

وهكذا تتضح أبعاد مرحلة البوكيرك – المؤسس – التي كانت نتيجتها حرمان البحر الأحمر من أحد ثوابته – "الممر"– وتتضح أيضًا أبعاد موقف "البحيرة" عندما فقدت أحد ثوابتها . وكان سكان "البحيرة" – ومعهم البندقية – يدركون أن معركتهم في المحيط الهندي هي معركة مصير ، غير أن ما أصابهم من ضعف اقتصادي ، أضعف قدرتهم على مواجهة متطلبات هذه المعركة كما يجب وفي الوقت المناسب . وكانت البندقية – ذات الإحساس التجاري النشط – أكثر وأسبق إدراكًا بخطورة تلك المعركة ، وأعمق تقديرًا لنتائج رحلة فاسكوداجاما الأولى التي كانت تتابعها عن طريق جواسيسها

(١) Wilson, A.: The Persian Gulf: P. 121.

(٢) Castanhoso, M.: The Portuguese Expedition to Abyssinia in 1541-1543, P.P. Xi- Xii.

في "لشبونة" . فقد أرسلت عدة وفود إلى القاهرة عند مطلع القرن (١٦م) لتحث "الغوري" على إرسال حملة بحرية إلى الهند ، وعلى الاتصال بأمراء الهند لمنعهم من التجارة مع البرتغاليين ، كما أرسلت إليه الخبراء والفنيين لمساعدته في بناء قطع الأسطول في السويس عندما شرع في ذلك عام ١٥٠٥م . لكن يلاحظ أن البندقية قد تخلت عن المماليك بعد عدة سنوات وخاصة بعد أن انهزم أسطولهم في معركة "ديو" البحرية ، واضطرت سفنها إلى الذهاب إلى سوق لشبونة للحصول على توابل الهند - كما تنبأ البوكيرك - وذلك تحت ضغط حسهم التجاري - وبعد أن كانت سفنهم تعود من الإسكندرية فارغة لأنها لا تجد بها ما تشتريه[1] . وقد أحسن المؤرخون الذين عاصروا فترة التحول التجاري - مثل ابن الديبع وابن المجاور وبامخرمة في اليمن وابن إياس في مصر - في تصوير حجم تجارة الشرق ومدى تكدسها في موانئ عدن وغزة وباقي موانئ الشام وفي الإسكندرية ودمياط ، وأيضًا في تصوير ما أصاب هذه الموانئ من جدب وقحط في العقد الأول من القرن (١٦م) .

وكيفما كان الأمر ، فقد عجز الطاهريون عن مواجهة البرتغاليين لفقدانهم الثروة وتكنولوجيا ذلك العصر - السفينة الحربية والأسلحة النارية - حتى أن ابن الديبع - مؤرخهم الخاص - وصف آخر سلاطينهم الأقوياء عامر بن عبد الوهاب — في أواخر حياته بأنه لم تكن له سَوْءه إلا أنه مدّ يده إلى مال الأوقاف ، وذلك تعبيرًا عن الضيق الاقتصادي الذي مرت به اليمن حينذاك . ويذكر بومخرمة كذلك أن هذا السلطان منع أهالي الساحل المواجه لجزيرة كمران من مهاجمة البرتغاليين أثناء وجودهم حينذاك (١٥١٣م) في الجزيرة ، عندما طلبوا الإذن لهم بذلك ومدهم بالسلاح ، لأنه كان يدرك مدى قوة وحداثة الأسلحة البرتغالية[2] .

وعجز المماليك كذلك عن مواجهة البرتغاليين، فقد دفع التحول التجاري السلطان الغوري إلى زيادة الضرائب ومصادرة الأموال ، فزادت الاضطرابات والثورات داخل سلطته الواسعة ، واضطر إلى إرسال الحملات الصغيرة لقمعها هنا وهناك ، وذلك في وقت عمل فيه جهده لبناء أسطول جديد منذ عودة قائد حملته الأولى من الهند ، وتأكيده على ضرورة استمرارية المعركة مع البرتغاليين لأنها معركة مصير كما ذكرت . ولم يتم إعداد الأسطول الجديد إلاّ في النصف الأول من عام ١٥١٥م ، لأن الأخشاب

(١) شارل ديل : البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، ص: ١٥٣ .
(٢) بامخرمة : قلادة النحر في أعيان وفيات الدهر (مخطوطة) ، حـ٣، م: ٢ ، ص١٩٥أ .

المناسبة لبناء السفن الكبيرة لا توجد في مصر ، ولأن ما جلبه من نواحي الشام تعرض للغرق على يد "فرسان القديس يوحنا" الذين يتخذون جزيرة رودس مقرًا لهم ، مما اضطره إلى جلب الأخشاب والمعدات من السلطنة العثمانية ، التي أصرّ سلطانها بايزيد الثاني (١٤٨١- ١٥١٢م) أن يكون ما طلبه الغوري هدية لمصر ، وكانت هدية ضخمة تحتوي على ثلاثمائة مدفع فضلاً عن الأخشاب والمعدات[1] .

وكان لزامًا أن تتغير خطة الحملة المملوكية الثانية عن خطة حملتهم الأولى نظرًا لتغير الأوضاع في البحر الأحمر خلال تلك السنوات، فقد بلغه خبر دخول البوكيرك إلى البحر الأحمر ، كما جاءه وفد الطاهريين يطلب منه نجدة بحرية لصد البرتغاليين عن عدن والسواحل اليمنية . وتلخصت الخطة الجديدة في ضرورة تحصين موانئ البحر الأحمر وغلقه أمام البرتغاليين لحماية ظهر الحملة البحرية قبل توجهها إلى الهند ، لذلك اهتمت هذه الحملة بإكمال تحصين جدة ، ومينائي سواكن وزيلع على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، وكان البرتغاليون قد خربوا الميناء الأخير كما ذكرت . وقد وقف المماليك بعض الوقت عند جزيرة كمران لإصلاح ما خربه "البوكيرك" بها ، ولإتمام المفاوضات مع الطاهريين للسماح لهم بإقامة قاعدة بحرية على السواحل اليمنية وخاصة في عدن . غير أن الرياح أتت بما لا تتطلبه المعركة مع البرتغاليين ، فقد رفض الطاهريون طلب المماليك ، مما أدى إلى الصدام بين القوتين ، ونزل المماليك إلى ساحل تهامة واحتلوا زبيد بتشجيع مع بعض القوى الساحلية لهم ، لكنهم فشلوا في الاستيلاء على عدن رغم مهاجمتهم لها ببعض السفن الحربية[2] .

وفي تلك السنة (١٥١٧م) كان حوض البحر الأحمر يلفظ أنفاسه الأخيرة ، فقد ترنحت في شماله السلطنة المملوكية تحت ضربات السلطان سليم الأول العثماني، وسقطت السلطنة الطاهرية أثناء صدامها مع المماليك ، وانقسمت اليمن بين عدة قوى متصادمة ، واضطرب أيضًا ساحل البحر الأحمر الجنوبي الغربي بالحروب المتعددة بين جماعاته المختلفة. وفي نفس العام (١٥١٧م) تمت تجربة البرتغاليين الثانية ضد جدة ولكن دون طائل .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، حـ: ٤، ص: ٢٠١ .
(٢) ابن الديبع : الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد (مخطوطة) ، ص: ٥٤ب .

وقد اعترفت القوة المملوكية في زبيد بالسيادة الجديدة - العثمانية - في القاهرة. لكنها ظلت سيادة إسمية حتى عام ١٥٣٨م فتحولت إلى سيادة فعلية ، ومنذئذ رنا العثمانيون بعيونهم إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر حتى أقاموا فيه " ولاية الحبش " .

ويبدو أني قد أطلت الحديث عن اللقاء الأول بين إحدى القوى الأوروبية وبين حوض البحر الأحمر - وذلك من ناحية الجنوب وليس من شماله كما حدث من قبل - وكان هذا لأول مرة في التاريخ وبعد الالتفاف حول قارة إفريقيا . ويرجع سبب هذه الإطالة إلى محاولة فهم دوافع البرتغاليين الحقيقية من وراء هذا اللقاء ، وإلى معرفة أسلوبهم وخططهم ونتائج ذلك على أوضاع البحر الأحمر . ومن ناحية ثانية ، لأن هذا اللقاء رسم الطريق الذي سارت عليه باقي القوى الأوروبية فيما بعد ، مما كان لهذا - كله - أثره البالغ على تاريخ هذا البحر حتى تاريخنا المعاصر .

أثر السياسة البرتغالية على خلفائهم الأوربيين :

وربما نستطيع أن نقف هنا لإبراز أحداث القرون التالية واتجاهاتها ، ولنضع أمامنا خلفية تاريخية لما حدث في القرن العشرين الميلادي بالنسبة "للبحيرة" و"الممر" .

١ - أشار البوكيرك في رسائله إلى ملك البرتغال إلى أهم جزر جنوب البحر الأحمر مما لفت أنظار القوى الأوربية الأخرى إليها فيما بعد . فقد ذكر أن جزيرة "بريم" (ميون) لا تصلح للإقامة بها رغم موقعها الهام ، كما نجده يخرب مظاهر الحياة في كمران عند نزوله إليها حتى لا يستفيد أحد بعده منها ، لكنّا نرى أن اهتمامه بتخريبها إنما كان تعبيرًا عميقًا عن تقديره لأهميتها وهذا ما سنلحظه كذلك في موقف القوى وخاصة بريطانيا . ورأى كذلك أن تمد البرتغال يدها إلى "مصوع" و"جزر دهلك" ، مما أصبح موضع صراع دولي بعد ذلك .

٢ - رفع البرتغاليون في البداية شعارات دينية يباركها "البابا" وهي محاربة المسلمين ونشر الكاثوليكية ، لكن وجدنا ان كلاً من البرتغال - والأسبان في العالم الجديد - يأتون بأقسى أنواع التعذيب والقتل والحرق لتحقيق أغراضهم المادية . ويبدو أن الشعارات تغطي في الغالب الماديات ، وأن نشر العقائد يمهد دائمًا للسياسة والحرب . وقد اتبعت القوى الأوربية الأخرى نفس الأسلوب ، فبثوا المبشرين - الكاثوليك أو البروتستنت - إلى حيث وصلت أيديهم - للتغطية ولتمهيد الأرض - كما رفعوا شعارات براقة طوال خطواتهم من أجل السيطرة والاستيلاء ثم الاستعمار ، مثل القضاء

على الاضطرابات ، ورسالة الرجل الأبيض ، ومحاربة تجارة الرقيق ، ورعاية حقوق الإنسان ، وكانت جميعها غير قابلة للتنفيذ على أيديهم في أرض الواقع .

٣ - اعتبر الأسبان والبرتغال أن طرق مواصلاتهم الجديدة من الأسرار الحربية واحتكروها لضخامة الأرباح التي يجنونها من وراء هذه الطرق ، فأثارت الثروة والسرية غيرة وحقد جماعات المغامرين وكبار التجار والملاك في غرب أوربا وخاصة في هولندا وإنجلترا- في البداية ثم في فرنسا - مما دفعهم إلى أعمال القرصنة بصورة وحشية ضد بعضهم البعض . وترتب على هذا أن فقدت البرتغال الكثير من أجزاء إمبراطوريتها البحرية الواسعة حتى ملقا (١٦٤٧م) شرقًا وبعض جزر الساحل الإفريقي الشرقي غربًا نتيجة الصدام بينها وبين القادمين الجدد خلال القرن السابع عشر الميلادي[1] . وقد سبق أن ذكرنا أن البرتغال كانت لا تسمح بالإبحار في تلك المياه إلا بترخيص من قياداتها في المنطقة ، لذلك كانت من أولى قرارات مجلس إدارة شركة الهند الشرقية الهولندية - على سبيل المثال - بعد تشكيلها مباشرة في عام ١٦٠٢م ، هي أن تقوم سفنها بالأعمال العسكرية إلى جانب النشاط التجاري ضد كل من يعترض طريقهم . وكانت تلك القرارات نتيجة أن بعض سفن المغامرين الهولنديين التي كانت قد عرفت طريقها عبر رأس الرجاء الصالح في عام ١٥٩٩م قد لمست بعض المضايقات . وإزاء هذا ، كانت السفن الهولندية تغرق كل سفينة برتغالية - أو هندية تحمل علمًا برتغاليًا - بعد أن تستولى على ما تحمله . وليس غريبًا كذلك أن تقوم سفن هولندا بمهاجمة "جوا" نفسها أكثر من مرة لكن دون طائل نظرًا لضخامة التحصينات التي أقامها البرتغاليون بها[2] . أما احتكار البرتغال للملاحة في الخليج العربي فقد انهار بعد أن فقدوا جزيرة هرمز - بوابة الخليج - في عام ١٦٢٢م على يد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية وبالتعاون مع شاه فارس[3] . ولا شك أن حدة التنافس بين الدول البحرية الكبيرة ضد بعضهم البعض في القرن(١٧م) من أجل السيطرة على تجارة الشرق وعلى مصادرها ، هي التي وضعت بذور وأسس المعاملات والمصادمات التي شاهدها التاريخ فيما بعد بما في ذلك

(١) Birdwood, G.: Report on the old Records of the India offices, 1891, P. 205.

(٢) براور كبلانيان : اليمن في أوائل القرن السابع عشر ، ص: ١٤- ٢٦ .

(٣) Crichton Andrew: Hostory of Arabia, Ancient and modern, 1843, Vol 11, P. 213.

نشوب الحربين العالميتين ، فضلاً عن الحروب التي قامت بين هؤلاء جميعًا وبين الســكا
الأصليين في تلك المناطق .

٤ - رغم أن السلطنة العثمانية كانت قد بلغت قمة قوتها واتســاعها في القر
(١٦م) إلا أن تعدد جبهاتها - في البلقان غربًا ، ومع الصفويين شرقًا، وضد البرتغـالي
جنوبًا، فضلاً عن معاركها البحرية في البحر المتوسط - قد أضعفت من قدرتها علـى لا
تعيد للبحر الأحمر كيانه كاملاً ، فاكتفت بحماية "البحيرة" وفقدت جانب "الممر"، وق
حرصت السلطنة العثمانية على إنشاء "أسكلة" (جمرك) في أول جزيرة كبيرة بالقرب من
الساحل اليمني عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي وهي جزيرة "جبل زقر" - كما كـانوا
يطلقون عليها - وكما فعل الرسوليون من قبل ، وذلك مثل "أسكلات" (جمارك) المخا
والحديدة وكمران وعدن وكشن (قشن) وحيزان[1] . وظل البحر الأحمر بحـرد بحـيرة
محمية فقط أكثر من قرن مما أثّر على أوضاع السلطنة من ناحية ، وعلى أوضاع حوض
البحر من ناحية ثانية كما سنرى . حقيقة أن السلطنة قد بذلت جهدًا بحريًـا ضـخمًا
لمطاردة البرتغاليين في المحيط الهندي، مثل حملة سليمان باشا الخادم إلى الهند (١٥٣٨م)،
وحملة بيري ريس - قبودان الأسطول في السويس- إلى الخليج لتحطيم قاعدة البرتغاليين
في هرمز (١٥٥٢م)[2]، وحملة سيدي علي (١٥٥٤م) لنفس الغــرض[3]، إلا أن هـذه
الحملات قد باءت بالفشل . وقد اقتصر نشاط العثمانيين عندئذ على إرســال حمـلات
بحرية صغيرة على طول ساحل الجزيرة العربية الجنوبي وعلى ساحل القــرن الإفريقـي،
لتخفيف نشاط البرتغاليين أمام هذه السواحل وخاصة بعد أن سقطت قلعتهم في مسقط
على يد "بيري ريس" أثناء توجهه إلى "هرمز" ، وللقضاء على التحــالف الــذي بـدأ
حينذاك بين البرتغاليين ونجاشي الحبشة . ولا شك أن وجود العثمانيين القوي برًا وبحـرًا
- شرقًا وغربًا - عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي كان من العوامل الهامة الــتي أدت إلى
فتور العلاقة بين البرتغال والحبشة[4] . ومما يجدر ذكره هنا هو تراجع البرتغـاليين عـن

(١) سالنامة . ١٥٦- ١٥٦١ (٩٦٨هـ) ، طوب قابي ، ص: ٤٠ .
(٢) Haji Khalifeh: The History of the Maritime Wars of the Turks, P. 71.
(٣) Sidi Ali Reis: The Travels and adventures, Translated from the Turkish by A. Vambery, P. 7.
(٤) Castonhoso, M.: The Portuguese Expedition to Abyssinis in 1541- 1543, P. 1xxviii.

إرسال حملة بحرية أخرى إلى داخل البحر الأحمر بعد حملتهم الفاشلة إلى السويس في عام ١٥٤١م فقد شعروا أن هذه الحملة قد أثارت غضب العثمانيين ، فأرسل الملك البرتغالي في عام ١٥٤٤م وفدًا للصلح وللتفاوض مع السلطان سليمان القانوني علـى أن تحمـل السفن البرتغالية كمية معينة من التوابل إلى القسطنطينية مقابل السماح للسفن البرتغاليـة بالتحول داخل البحر الأحمر أي بين موانيه ، غير أن السلطان سليمان رفض هذا العرض وفشلت المفاوضات ، وربما كان سبب هذا الفشل هو اعتزاز السلطان بقوة السلطنة في عهده[1] . وقد ساعدت هذه الأمور جميعها على قيام ما يمكن أن نـسميه - بتجـارة التهريب - إذا جاز هذا التعبير - فقد استطاعت بعض السفن العربية والهندية الـصغيرة الوصول إلى موانئ ساحل الجزيرة العربية الجنوبي وذلك أواخر القــرن (١٦م) وأوائـل القرن (١٧م) ، ثم جاءت طَرَقَات الوافدين الجدد على "باب المندب" في أوائـل القــرن (١٧م) ، لكن لم يُعِدْ هذا كله النشاط التجاري إلى "الممر" كما سنوضح فيما بعد .

٥ - أشرنا إلى أن الصدام غالبًا في بداية القرن (١٧م) كان بين القادمين الجـدد - الهولنديين والإنجليز - وبين البرتغاليين ، وأن هذا الصدام كان من أجل تحطيم احتكـار البرتغال لتجارة الشرق ولسيطرتها على مصادر هذه التجارة . ولقد تراجعت إمبراطورية البرتغال البحرية بسرعة كبيرة حتى أنه لم يبق لهم في النصف الثاني مـن القــرن (١٧م) سوى بعض المحطات التجارية المحدودة على الساحلين الإفريقي والهندي ، ومحطة "مكاؤ" الصغيرة جنوب الساحل الصيني[2] . وقد تحولت السيطرة في تلـك الميـاه إلى أيـدي القادمين الجدد ، ولم يكن يحدث بينهما إلا مصادمات طفيفة فرديـة في ذلـك الحـين لتقارب حكوماتيهما في أوربا نفسها . أما فرنسا فلم تبرز قوتها في المحـيط الهنـدي إلا متأخرة رغم نجاح بعض المجهودات الفردية في التعرف على طريق رأس الرجاء الصالح في وقت مبكر . فقد انشغلت فرنسا في حروبها مع أسرة الهبسبرج في النمسا (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) وفي حروبها الدينية الداخلية ، فلم تحتل جزيرة "مدغـشقر" والجـزر المحيطة بها إلا حوالي عام ١٦٦٥م ، كما لم تقم لها محطات تجارية في بوندشيري والبنغال على الساحل الشرقي للهند وسورات على الساحل الغربي ، إلا بعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية حوالي عام ١٦٧٠م بعد أن تعثر تأسيسها أكثر من مرة[3] . وقد انتقل

(١) Stripling, G.w.f.: The Ottoman Turks and the Arabs, 1551- 1574, P. 93.
(٢) براور ، كبلانيان : اليمن في أوائل القرن السابع عشر ، ص: ١٥.
(٣) Eric Macro: Yemen and the Western World, Since 1571, P. 11.

عندئذ العداء التقليدي القديم بين فرنسا وإنجلترا من القارة الأوروبية إلى خارجها ، فكانت شبه القارة الهندية والمحيط الهندي والبحر الأحمر، أجزاء من مجالات التنافس الاستعماري بين البلدين . أما هولندا ، فنظرًا لظروف خاصة أحاطت بها داخل القارة الأوربية وخارجها ، فقد ارتضت من الغنيمة بتركيز سيطرتها على جزر الهند الشرقية (أندونسيا) ، ولم تعد طرفًا في الصراعات الدولية حول المستعمرات كما حدث عند بداية وصولها إلى المحيط الهندي ، وبعد أن دخلت فرنسا حلبة الصراع مع إنجلترا . وقد بدأت فرنسا كذلك تخسر ممتلكاتها ومحطاتها التجارية في الهند نفسها لصالح بريطانيا . ولم تأمل فرنسا في أن يكون لها أملاك فيها بعد عام ١٧٦١م[1] ، لكن ظل التنافس بينها وبين بريطانيا في باقي أجزاء المحيط الهندي وحتى الصين شرقًا ، كما انعكس هذا التصادم والتنافس على أحداث البحر الأحمر منذ فجر القرن (١٩م) كما سنرى .

٦ - وضع العثمانيون تقليدًا منذ أن ثبتوا سيطرتهم على الساحل البحر الأحمر الجنوبي - شرقًا وغربًا - وظل متبعًا طوال القرنين (١٧، ١٨م) ، وهو عدم دخول السفن الأوربية البحر الأحمر حتى لا تتعرض مكة والمدينة لأية أخطار أجنبية ، وذلك لما أتته البرتغال من أفعال خلال القرن (١٦م) . وكان من الطبيعي أن يستقبل المسئولون العثمانيون في "عدن" و"المخا" البعثات التجارية الأجنبية الأولى بحذر وخوف ، ولم يسمحوا لهم بإقامة وكالات دائمة إلا بعد مدة ، وبعد أن طلبوا منها الحصول على إذن من باشا صنعاء ، الذي طلب منهم بدوره الحصول على تصريح مكتوب من استانبول نفسها[2] . ورغم ذلك لم تستمر العلاقة بين حاكم المخا وبين الوكالات التجارية ودية دائمًا ، فقد تأرجحت هذه العلاقة بين الود أحيانًا وتحقيق الأرباح ، وبين الصدام والعنف أحيانًا أخرى إلى حد إطلاق نار المدافع على الميناء وتخريبه بعد سحب الوكالات من المدينة وإغلاقها لمُدَد طويلة . وقد اختلفت أسباب الصدامات هذه ، لكن كانت تدور حول أسباب محلية أو فردية، مثل شخصية حاكم الميناء، أو مشاحنات بين الأفراد وبعض التجار الأجانب، أو الاختلاف حول تقدير قيمة المكوس ، أو اعتداء السفن الهولندية المسلحة على سفينة هندية تحمل علمًا برتغاليًا عند باب المندب مما اعتبره العثمانيون اعتداء على مياهها الداخلية[3] . والحقيقة أنه لم يكن هدف القوى البحرية في

(١) Eric Macro: Yemen and the Western World since 1571, P. 12.

(٢) Crichton, A.: History of Arabia, Ancient and Modern, Vol. 11, P.P. 153- 154.

(٣) براور ، كبلانيان : اليمن في أوائل القرن السابع عشر ، ص: ٢٦ .

المحيط الهندي بما في ذلك البرتغال من وراء المتاجرة مع "المخا" أو إقامة وكالات تجارية دائمة بها إلا الربح التجاري والحصول على بعض العملات المعدنية- الذهبية والفضية- ولم يكن من ضمن أهدافها - حتى في فترات الصدام - الاستيلاء على الميناء أو التوغل في البحر الأحمر. فقد التزمت القوي البحرية هذه باحترام التقليد العثماني الذي وضعته السلطنة للبحر الأحمر طوال المدة سالفة الذكر ، ولم يرجع هذا الاحترام إلى الخوف من السلطنة العثمانية التي كان ضعفها قد بدأ يظهر للعيان في القرن (١٨م) ، بل يرجع أساسًا إلى انشغال هذه القوى في التسابق فيما بينها حول إقامة المحطات التجارية عند مصادر التجارة الشرقية أو الاستيلاء على المصادر نفسها والسيطرة على مقدراتها . وكانت أوربا تخشى حينذاك من تسرب أو بالأحرى من تدفق عملاتها المعدنية إلى الشرق نتيجة شدة الإقبال على المنتجات أو المصنوعات الشرقية، وذلك في وقت لم تكن تملك فيه منتجات أو مصنوعات تكفي للمقايضة ولتغطية هذا الإقبال[1] . ولقد كان هذا الأمر ، من أهم الأسباب التي دفعت القوى البحرية - ابتداء من البرتغال- إلى استعمال القوة في الحصول على تجارة الشرق واحتكارها والسيطرة على مصادرها دون أن تلجأ إلى أسلوب التنافس التجاري السلمي كما كان الحال في مناطق الشرق إلى أواخر القرن (١٥م) .

٧ - يلاحظ أن النشاط البحري الأوربي في الشرق قام على أكتاف شركات - باستثناء البرتغال التي خضع نشاطها للجنة ملكية - كان لا يهمها إلا تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وفي أقصر مدة، واتخذت- دون استثناء- أساليب مختلفة لتحقيق ذلك، كان منها العنف والقرصنة ضد السفن البرتغالية أو السفن الهندية الخاضعة لها كما ذكرنا، وضد مراكزها التجارية لتخليصها من الاحتكار . ولكن يجب أن نضيف هنا إلى أن هذه الشركات قد اتبعت ما وضعته البرتغال من تقاليد مثل تحصيل رسوم " الإجازة " مقابل الترخيص للسفن المحلية fالسفر ونقل البضائع ، أو بالأحرى مقابل إنقاذ نفسها من الغرق ومن نهب ما تحمله . ومن التقاليد أيضًا نقل البضائع بين موانئ المحيط الهندي نفسه للحصول على العملات المعدنية التي تكفي لشراء ما تحتاجه أسواق أوربا ، وهذا ما سعت إليه فقط - في البداية - سفن هولندا وبريطانيا ثم فرنسا ، عندما وصلت إلى عدن والمخا في أوائل القرن السابع عشر الميلادي . ولا يتسع المجال هنا لمتابعة أعمال الشركات الأوربية في الشرق من أجل الحصول على الأرباح ومن أجل السيطرة على

(١) براور ، كبلانيان : اليمن في أوائل القرن السابع عشر ، ص: ٢١ .

مصادر التجارة الشرقية وتكوين الممتلكات ، بل يكفي أن نعرف أن تفكير بريطانيا في نقل ممتلكات شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند إلى يد الحكومة الرسمية (١٨٥٨م) كان من أجل إنقاذ " البقرة الحلوب " من الموت ، لأنها رأت أن الشركة تمتص دماء البقرة دون هوادة وإن كان هذا لا ينفي أن الحكومات الأوربية كانت وراء خطوات شركاتها وتقوم بمباركة هذه الخطوات وحمايتها في كافة أنحاء المنطقة حتى الصين واليابان شرقًا .

٨ – استطاعت السلطنة العثمانية التي بلغت قمة قوتها واتساعها في القرن (١٦م) أن تضم إليها حوض البحر الأحمر حتى ولايتي اليمن والحبش جنوبًا ، وأن تفرض إغلاق هذا البحر أمام السفن الأوربية ، وأن تحترم أوربا قرار السلطنة هذا مدة قرنين من الزمن لانشغال أوربا في التنافس فيما بينها حول تكوين المحطات والمقرات التجارية أو السيطرة والاستيلاء على مصادر التجارة نفسها . غير أن عوامل الضعف قد بدا ينخر في جسدها لأسباب كثيرة حتى أطلق عليها في أواخر القرن (١٧م) بأنها " نمر من ورق " بعد أن كادت تهزم في معركة "كارلوفتز" أمام الإمبراطورية النمساوية في عام ١٦٩٩م[1] . وتوالت الهزائم على السلطنة طوال القرن (١٨م) ، وخاصة في جبهة البلقان أمام الإمبراطورية النمساوية ، وأمام القيصرية الروسية شمال البحر الأسود ، حتى لُصق بها نعتًا آخر في آخر ذلك القرن عندما همَس قيصر روسيا في إحدى الحفلات في موسكو إلى إذن السفير البريطاني بأنه متى يحين تقسيم ممتلكات " الرجل المريض " . وإزاء هذا شاهد القرن (١٩م) التسابق والتنافس الدولي حول ممتلكات الرجل المريض بما في ذلك حوض البحر الأحمر ، ولم يكن يحد من هذا التنافس، وبالتالي من خطوات التقسيم سوى مراعاة مبدأ التوازن الدولي ، وتضارب مصالح الدول الكبرى حينذاك . ودون الدخول في تفاصيل أسباب ضعف السلطنة في القرنين (١٨، ١٩م) ، فيكفي أن نقول أن انهيار نظام "الإنكشارية" ونظام " الإقطاع العسكري " العثماني – دعامتي قوة السلطنة – قد أدى إلى اشتداد ساعد القوى المحلية ومحاولاتها في أن تنال قدرًا من الحكم الذاتي أو حتى الانفصال مما كان يضعف إيراداتها ويدخلها في حروب داخلية تزيد من إنهاك قواها ، سواء كانت هذه القوى عسكرية أو مملوكية أو قبلية أو أسرية أو دينية . حقيقة أن السلطنة قد تنبهت إلى إصلاح أمورها وبدأت عند فجر القرن (١٩م) ما عرف بحركة

(١) د. محمد أحمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ١٥١٤– ١٩١٤، ص: ١٦٦– ١٦٧ .

"التنظيمات العثمانية" التي كانت تقوم على أساس الاقتباس من الغرب لتحديث جيشها وأجهزتها وغير ذلك ، إلا أن التنظيمات لم تؤت أكلها كما كان مرجوًا منها لأسباب كثيرة، فكانت النتيجة انهيار السلطنة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) .

• • •

ملامح التنافس الاستعماري داخل حوض البحر في القرن ١٩م :

هذا هو الإطار العام الذي أحاط حوض البحر الأحمر طوال القرون الثلاثة الأولى (١٦، ١٧، ١٨م) من التاريخ الحديث ، التي فقد فيها البحر الأحمر ثوابته، "فالبحيرة" خضعت لسيطرة العثمانيين ، و"الممر" فقد أهميته لسيطرة القوى البحرية الأوربية على مصادر ومراكز التجارة الشرقية واستئثارها لنفسها . وإذا كانت الأحداث السابقة قد شكلت الإطار العام ، فإن تتبع الأحداث في داخل البحر الأحمر ذاته– بإيجاز– قد يوضح جذور التعقيدات التاريخية والسياسية التي ظهرت على سطحه عقب الحرب العالمية الأولى . وسوف تسير أحداث البحر الداخلية في إطار خاص تحددت أبعاده في عدة نقاط :

أولاً : ضَعُفَ اقتصاد حوض البحر الأحمر خلال القرن (١٩م) إلى حد كبير بعد أن تحوّل إلى " بحيرة محمية " ، وتقلصت التجارة والحركة فيه ولم تعد إلا بين موانيه فقط لنقل منتجات حوضه المحدودة . وكان هذا نتيجة أعمال التخريب التي أصابت أدواته – السفن والموانئ – على يد البرتغاليين ، ثم سيطرة هؤلاء مع باقي القوى البحرية على مصادر تجارة الشرق وما صاحب ذلك من عنف وقرصنة فيما بينهم ، إلى جانب ما لجأ إليه هؤلاء جميعًا من أساليب شاذة مثل منح "التراخيص" الخاصة وفرض رسوم "الإجازة"، أي أدى هذا كله إلى إضعاف النشاط التجاري لسكان الحوض ، وعدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر التجارة نفسها ، كما كان الأمر من قبل .

ثانيًا : قامت محاولات يائسة لإعادة النشاط التجاري إلى البحر الأحمر منذ أواخر القرن (١٦م) بعد ضعف قبضة البرتغاليين على حركة السفن أمام السواحل الجنوبية للجزيرة العربية ، وهي التي أسميناها بتجارة "التهريب". وجاءت بعد ذلك سفن القادمين الجدد في أوائل القرن (١٧م) وحاولوا فتح وكالات تجارية– كما ذكرنا– ولكنها كانت

غير منتظمة وغير كافية ليستعيد البحر طبيعته - "الممر" - بل لم تكف هـذه التجـارة ـناجة السكان بالحوض نفسه . فلم يؤدِ هذا كله إلا إلى مزيد من الضعف الاقتـصادي في أنحاء الحوض ، وبداية امتصاص فائض عملاته المعدنية ، لأن الحجم الرئيسي لتجـارة الشرق كان قد وقع في أيدي القوى البحرية الأوربية ، لسيطرتهم علـى مـصادرها ، ولتفوقهم البحري .

ثالثًا : كانت جهود العثمانيين في البحر الأحمر والمحيط الهندي - في فترة قـوتهم - جهودًا عسكرية أكثر منها تجارية خاصة بعد أن عجزوا عن تخليص تجارة الـشرق مـن أيدي البرتغاليين ، فزاد وجودهم في حوض البحر الأحمر من ضغط الأزمة الاقتـصادية والسياسية فيه ، لأنهم أصبحوا يمثلون عبئًا على اقتصاد ضعيف فازداد ضعفًا . حقيقـة أنهم قاموا بحماية البحر في البداية أمام هجمات البرتغاليين ، وأعلنوا إغلاقه أمـام جميـع القوى البحرية بعد ذلك ، واستمر الإعلان مرعيًا حتى القرن (١٩م) على الأقـل مـن جانب تلك القوى . وكان هذا يعني ارتباط مصير البحر بمصير الـسلطنة العثمانيـة أو بالأحرى أصبحت الدول الأوربية تنظر إلى حوض البحر بأنه جزء من ممتلكات " رجل أوربا المريض " ، وبالتالي نظروا إلى أجزائه كما كانوا ينظرون إلى باقي أجزاء السلطنة ، أي أنها أجزاء قابلة للاقتطاع والتقسيم فيما بينهم ، حسب ما يسمح به مبـدأ التـوازن الدولي الذي ارتضوه لأنفسهم ، وطبقًا لما تسمح به ظروف التنافس الدولي .

رابعًا : ظل البحر الأحمر - "الممر" - موضع اهتمام الدول الأوربية - بما في ذلك البرتغال كما أشرنا عند مفاوضاتهم مع السلطان سليمان عام ١٥٤٤م - نظـرًا لطـول المسافة عبر رأس الرجاء الصالح ، واعتماد السفن حينذاك كلية على الشراع والمجداف ، وعلى اتجاهات الرياح ومواسمها ومدى قوتها ، حتى أن الرحلة من غرب أوربا إلى الهنـد ثم العودة كانت تستغرق عامين . ولم يكن يشغل الجميع سوى بطء البريد خاصة عندما احتدّ التنافس والصدام فيما بينهم فنقلوا بريدهم من طريق رأس الرجاء الصالح إلى الخليج العربي - بعد تحطيم سيطرة البرتغال على هرمز - وإلى البصرة ثم إلى موانئ شرق البحر المتوسط . غير أن القنصل البريطاني في القاهرة قد نجح في إقناع حكومته وشركة الهنـد البريطانية بأفضلية البحر الأحمر بالنسبة للبريد لأنه أقصر من طريق الخليج العربي . وقـد تم هذا النجاح أثناء تمرد شيخ البلد المملوكي علي بك الكبير (١٧٦٣- ١٧٧٣م) على الدولة العثمانية ، فقد سمح علي بك عندئذ لفرنسا - ولحقتها بريطانيا - بـأن تـصل سفنهما إلى السويس بعد أن كانت جدة هي آخر محطات السفن الأوربيـة في البحـر

الأحمر[١] . ومن المعروف أن السلطنة العثمانية قد سمحت بوصول تلك السفن إلى جدة عند انسحاب جيوشهم من اليمن في ١٦٣٥م بعد فترة حكمهم الأول وذلك أمـلاً في الحصول على مكوس التجارة ، وإن كان هذا لم يؤثر على تجارة "المخا" كـثيرًا نظـرًا لإقبال أوربا على تجارة البُن . ولم يؤثر وصول السفن الأوربية إلى السويس في فترة تمرد علي بك الكبير على موقف السلطنة العثمانية من البحر الأحمر ، فسنجد بريطانيا تستأذن تلك السلطنة لدخول سفنها الحربية إلى البحر الأحمر لتحطيم السفن الفرنسية بـه - إذا وجد- ولمنع الفرنسيين من إرسال أسطولهم من السويس أو القصير إلى الهند، كما كانت الحملة الفرنسية تشيع عند وصولها إلى مصر غير أن تجربة السفن في عهد علي بك الكبير رغم قِصرها قد عمقت الإحساس لدى أوربا عامة - وبريطانيا خاصـة - بأهميـة أن يكونَ البحر الأحمر "ممرًا" لها ، وأن يكون لها نفوذ أو سيطرة في أو على بعض أجزائه ، أو عند منافذه على الأقل .

خامسًا : شاهد القرن (١٩م) أحداثًا كثيرة زلزلت كيان "البحيرة المحميـة" مـن ناحية ، وحولت البحر إلى "ممر" لغير صالح سكانه من ناحية أخرى . فقد سيطرت قوى أوربية على بعض أجزاء البحر شمالاً وجنوبًا ، ونجحت تلك القوى في أن تجعله "ممـرًا" خاصًا لتجارتها وليس لصالح أهل "البحيرة" كما كان من قبل . فقد شاهد فجـر هـذا القرن مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر ، ثم خرجت منها نتيجة تعاون بريطانيا مع السلطنة العثمانية (١٧٩٨- ١٨٠١م) . وأسرعت بريطانيا عندئذ إلى احـتلال جزيـرة ميـون (١٧٩٩م) لمدة قصيرة لمست خلالها صعوبة الإقامة فيها ، ومن هنا كانت بداية بحثهـا الحثيث عن مكان مناسب تضع فيه قدميها عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، وتحقق من ورائه أغراضها المتعددة ، مثل أن تجعل منه محطة لتموين سفنها البخارية بـالفحم ، وأن يكون "وكالة" دائمة تنفذ منه تجارتها إلى باقي أنحاء الجزيرة . وقد انتهت تلك المـساعي إلى احتلال عدن بالقوة في عام (١٨٣٩م) ، بعد اختلاف قادة السفن الملكية وقادة سفن شركة الهند الشرقية البريطانية فيما بينهم حول صلاحية كل من الشحر والمكلا وجزيرة سوقطرى لهذه المهمة .

كما شاهد هذا القرن أيضًا خطوات محمد علي والي مصر إلى الجزيرة العربية بنـاء على طلب السلطان العثماني ، فترتب على هذا امتداد سيطرته إلى تهامة اليمن في المـدة

(١) د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربي ، ١٥١٤- ١٩١٤ ، ص: ١٨٩، ١٩٠ .

(١٨١٨ - ١٨٢٠م) ثم سلم ما تحت يده إلى الإمام القائم حينذاك[1] . وعاد محمد علي ثانية إلى اليمن – عند مطاردة قائد التمرد الذي فرّ من الحجاز إلى الحديدة – وبقي فيها في المدة (١٨٣٤ - ١٨٤٠م) للاستفادة من تجارة البحر الأحمر وخاصة في ميناء "المخا"[2] . وكانت السلطنة قد كافأت ابنه إبراهيم باشا على أعماله في الجزيرة العربية بتعيينه واليًا على جدة وملحقاتها الإفريقية – ولاية الحبش – التي كانت سواكن ومصوع من أهم موانئها . وقد أزعج بريطانيا كثيرًا وجود محمد علي في سواحل البحر الأحمر وسواحل الخليج العربي ، وهذا ما جعلها تستميت في القضاء على قوة محمد علي في المنطقة ، وعلى أن تحتل عدن بوسيلة أو بأخرى في ١٨٣٩م . وكان محمد علي يستميت من جانبه في استرضاء بريطانيا وتطمينها دائمًا بأن وجوده على سواحل البحر الأحمر أو سواحل الخليج لا يهدد تجارتها وخطوط مواصلاتها ، ولكن كان محور سياستها تجاهه باستمرار هو أنها تكره ظهور قوة فتية في المنطقة ، وأنه من الأفضل لها الإبقاء على كيان الشيخ المريض فيها (أي السلطنة العثمانية) . ويلاحظ أن بريطانيا قد بدأت تتخلى عن سياسة المحافظة على الدولة العثمانية عند عقد مؤتمر برلين المعروف (١٨٧٨م) إذ حصلت على قبرص التابعة للسلطنة ثمنًا لمساعدتها لها أثناء الحرب الروسية – التركية (١٨٧٦ - ١٨٧٧م) .

وكان هذا القرن (١٩) شاهدًا على بداية ضعف السلطة المركزية في صنعاء ، وعلى تفتت البلاد بين عدد من مراكز القوى المحلية ، مما جعل "الأطراف" موضع طمع القوى الخارجية . وكان هذا مما أغرى محمد علي على البقاء في اليمن عدة سنوات ، وعلى أن تسرع بريطانيا إلى احتلال عدن وفي تكوين شرنقة حولها بعقد عدة اتفاقيات حماية مع القوى المحلية بها . وانتهزت السلطنة العثمانية فرصة هذا الضعف ولجوء بعض القوى الداخلية إليها ، لتمد سيطرتها من الحجاز إلى تهامة اليمن ثانية في عام (١٨٤٩م) ثم إلى صنعاء في عام (١٨٧٢م) ، ومن هنا بدأ التزاحم بينها وبين بريطانيا في تحديد مناطق النفوذ في اليمن ، وتم التشطير بينهما في أوائل (١٩١٤م) .

وطوال هذا القرن (١٩م) تقريبًا كان الساحل الإفريقي للبحر الأحمر يخضع للسيادة العثمانية ، إما مباشرة أو عن طريق ولاتها في مصر . وقد سبق أن أشرنا إلى أن السلطنة

(١) د. عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ، ص: ٥١ .
(٢) نفس المرجع ، ص: ٧٦ .

العثمانية قد كافأت إبراهيم باشا بولاية جدة وملحقاتها الإفريقيات . وقد نجح محمد علي في إقناع السلطان العثماني بأن يحتفظ بتلك الملحقات بعد وفاة ابنه إبراهيم وبعد تسوية لندن (١٨٤٠ - ١٨٤١م) المعروفة ، وهي عبارة عن إقليم "التاكة" شرق السودان وميناءي سواكن ومصوع ليظل مشاركًا في تجارة جنوب البحر الأحمر ، وليعوض خسارته في هذا البحر وخاصة ميناءي جدة والمخا[1] . وقد تنازل ابنه عباس باشا عن إقليم التاكة وسواكن ومصوع للسلطنة العثمانية تبعًا لسياسته الانكماشية العامة المعروفة بما في ذلك داخل مصر نفسها . أما الخديوي إسماعيل فقد جعل هذه المنطقة بما في ذلك سواكن ومصوع منطلقًا للتوسع وتكوين إمبراطورية إفريقية باسم السلطنة العثمانية . ولم يستطع الخديوي إسماعيل حماية هذه الممتلكات الواسعة تمامًا ، إذ بدأ يدُب فيها الضعف والتعرض للأخطار الخارجية – كما سنرى – حتى قبل عزله في ١٨٧٩م . نظرًا لكثرة ديونه وموقف الدول الكبرى منه . وفضلاً عن ذلك فقد تدهورت أمور مصر نفسها في عهد ابنه الخديوي توفيق ، إذ احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م بحجة القضاء على ثورة عرابي وحماية السلطة الشرعية في البلاد ، وإن ظلت مصر ولاية عثمانية إلى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ودخول السلطنة الحرب ضد الحلفاء ، فأعلنت بريطانيا الحماية على مصر .

سادسًا : إذا كان القرن (١٦م) هو بداية "الانقلاب التجاري" ، فإن القرن (١٩م) كان بداية " الانقلاب الصناعي " ، وكما كان الانقلاب الأول بداية تغييرات اقتصادية وسياسية في حوض البحر الأحمر ، فإن الانقلاب الثاني كان أشد تغييرًا وأعمق أثرًا ليس في مصير البحر الأحمر فقط ، بل وفي مصير العالم كله وخاصة بعد أن تسارعت خطواته – أي الانقلاب الصناعي – منذ بداية القرن (٢٠م) . فقد تحول هذا الحوض من "بحيرة محمية" إلى "البحيرة المستعمرة" بعد أن سقطت أغلب أجزائه تحت سيطرة أوربية كبرى ، فأصبح "الممر" بالتالي في خدمة أصحاب تلك المستعمرات ، الذين غنموا في الواقع – دون سكانه – جميع الفوائد الاقتصادية المترتبة على ثوابته . ويعني هذا بالتالي أن دخول أجسام غريبة إلى جسد الحوض – بالمفهوم الذي سبق عرضه – قد جعل هذه الأجسام تستأثر بكل خيرات البحر وفوائده ، ومما زاد من ضعف الحوض اقتصاديًا وسياسيًا .

(١) د. شوقي عطا الله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ص٤٢ .

وقد ترتب على الضائقة الاقتصادية والاضطراب السياسي أن أقبلت بعض القوى الاجتماعية القبلية على بيع أراضيها وسواحلها للقوى الخارجية بعد أن استنفدت مواردها المحلية المحدودة في حروب داخلية . ولم تنج الحبشة نفسها من هذه الاضطرابات والانقسامات ، فقد انقسم الأحباش بين عدد من "الرؤوس" وكان كل "رأس" يدّعي أنه النجاشي الأكبر الذي عليه أن يخضع باقي القوى المسيحية له ، وكان هذا يدفعه إلى التحالف مع قوى خارجية ، ولو اختلفت معه دينًا أو مذهبًا .

ولا شك أن نشاط بريطانيا في داخل البحر الأحمر ضد الحملة الفرنسية في مصر ، ومحاولة بريطانيا جمع ما يلزمها من معلومات عن هذا البحر خاصة شمال جدة ، كان هذا يعني بداية انتقال " معركة " التنافس الدولي إلى داخل البحر ، وإلى بداية اهتمام بريطانيا به بعد أن كانت لا تهتم به كثيرًا ، بل وتجهل عن أموره الكثير بما في ذلك الشئون البحرية الفنية نفسها مثل اتجاهات الرياح وقوتها في أنحائه . وكان رد الفعل للنشاط الفرنسي – الإنجليزي عند طرفي هذا البحر هي تلك التحركات التي أشرنا إليها في داخله . غير أن التسارع إلى داخل البحر لم يقتصر على فرنسا وإنجلترا بل شاركتهما إيطاليا أيضًا عند نهاية ذلك القرن وخاصة في جنوب البحر كما سنرى .

وقد أحدث منح فرنسا مشروع شق قناة السويس في (١٨٥٤) ثم افتتاحها في (١٨٦٩م) هزة أخرى في كيان البحر الأحمر أشد وأعمق مما أحدثته الحملة الفرنسية على مصر . فقد تغلبت عندئذ طبيعة "الممر" على طبيعة "البحيرة" ، أي اختل التوازن بين الثابتين ففقد البحر كيانه كلية . فقد احتلت بريطانيا مصر عام (١٨٨٢م) واستمرت في ضم المحميات حول عدن كما ذكرنا ، واحتلت فرنسا ميناء أوبخ (أوبوك) عام (١٨٨٤م) لتقيم بعد قليل مستعمرة جيبوتي ، واحتلت إيطاليا ميناء عصب عام (١٨٦٩م) لتجعل منه ومن ميناء مصوع نواة لمستعمرة إرتريا التي أعلنت قيامها عام (١٨٩٠م) ، وانطلقت بريطانيا من عدن لتحتل زيلع وبربرة الصوماليتين في (١٨٨٤م) ، وتشجعت السلطنة العثمانية واستولت على صنعاء عام (١٨٧٢م) .

* * *

أطراف الصراع الدولي ومواقفهم :

وأخيرًا ، فيجدر الوقوف هنا وقفة سريعة لنلقي على ما انتهى إليه أمر البحر الأحمر وجزره على يد تلك القوى عند أواخر القرن (١٩م) وإلى نهاية الحرب العالمية الأولى ،

حتى تكون تلك الوقفة خلفية تاريخية تنير أمامنا ما حدث بعد تلك الحرب من خلافات وصراعات . وأعتقد أن أبدأ الحديث عن بريطانيا التي كان لها السبق في وضع قدمها عند مدخل البحر الأحمر ، ثم فرنسا المنافس الأكبر لبريطانيا حول الاستعمار حينذاك ، ثم إيطاليا التي عملت على أن يكون لها مكان بين الدول البحرية الكبرى عند إتمام وحدتها . وسوف يتضمن الحديث نشاط كل منها على حدة ، وعن ما حدث بينهما من صدام أو وفاق ، بالإضافة إلى موقفهم منفردين أو مجتمعين من السلطنة العثمانية .

فبالنسبة لبريطانيا ، لا نريد العودة هنا إلى الحديث عن احتلال بريطانيا لعدن – أو حتى لمصر – فقد سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل ، لكن نريد فقط أن نلفت النظر إلى بعض النقاط التي قد تلقي بعض الضوء على الأحداث فيما بعد، وخاصة أن خطوات بريطانيا في المنطقة كانت دروسًا للقوى الأوربية الأخرى . فمن ناحية كانت شركة الهند الشرقية البريطانية أكثر اندفاعًا من حكومة بريطانيا نحو الاحتلال والسيطرة ، إذ كانت الحكومة عادة تنظر إلى الأمور بأفق أوسع يخضع للتوازنات والمنافسات الدولية ، وهذا ما كان يغيب عن الشركة فتسرع إلى اتخاذ خطوات لتحقيق مصالح آنية خاصة ، وقد تجد هذه الخطوات اعتراضات من الحكومة البريطانية نفسها ، غير أن هذا لا يعني أن الحكومة كانت لا ترعى خطوات الشركة وتحميها وتنسق معها وإن اختلفت الآراء والخطوات أحيانًا . ومن ناحية ثانية ، عرفت الشركة طريقها إلى عدن والمخا في أوائل القرن (١٧م) كما ذكرنا ، ففشلت في إقامة وكالة تجارية في الأولى لكساد التجارة فيها حينذاك ، ونجحت في الثانية وإن لم يكن نجاحًا متواصلاً لظروف مختلفة . غير أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر شدَّ التفات الحكومة والشركة على السواء إلى ضرورة الاهتمام بالبحر الأحمر وخاصة بمدخله الجنوبي حتى لا تأتي منه أية أخطار تهدد ممتلكاتها الهندية ، وذلك مثلما فكر "البوكيرك" من قبل . ومن هنا بدأ التفكير الجدي في إقامة محطة دائمة – أي الاحتلال– وكان التركيز حول عدن لأفضليتها عن غيرها– كما سبق أن أشرنا– وإن بدأ التنفيذ في البداية بعقد معاهدة تجارية مع حاكم عدن المحلي في عام (١٨٠٢م)[1]. وقد يطول الحديث عن المحاولات التي بذلتها بريطانيا وعن الاعتراضات التي واجهتها حتى تم لها احتلال عدن بالقوة عام (١٨٣٩م) ، بحجة نهب السفينة الهندية التي ترفع العلم البريطاني عندما جنحت على ساحل الحج. لكن يهمنا هنا الإشارة إلى حادثة صغيرة ذات

(١) د. سلطان بن محمد القاسمي : الاحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩م ، الملحق (١) ، ص: ٤٩٧– ٥٠١ .

دلالة هامة ، وهي أن قائد سفن الشركة قد نقل القوة التي كان قد أنزلها في جزيرة ميون عام ١٧٩٩م - كما ذكرنا - إلى ساحل عدن بسرعة لعدم ملاءمة الجزيرة للحياة فيها، وذلك دون ترتيبات مسبقة مع السلطات المحلية أو مع مجلس إدارة الشركة في بومبي، ثم نقلها ثانية إلى "بومبي" استعدادًا لإرسال قوة أكبر إلى السويس ، وذلك بعد وقوع مشادة في المدينة قتل فيها جندي بريطاني . وقد استحسن مجلس الإدارة تصرف قائد السفن عند نقل الجنود من ميون إلى عدن لإنقاذهم من المرض الذي بدأ يفتك ببعضهم، وذلك رغم اعتراض قائد السفن الملكية في البحر الأحمر على هذه التصرفات(١) . ويهمنا هنا أيضًا الإشارة إلى اهتمام بريطانيا بجزيرة "كمران" منذ ذلك الوقت المبكر وذلك على يد قائد السفن الملكية نفسه ، فقد رأى في عام ١٨٠١م أنها مناسبة للاحتماء بها شتاء وإقامة مستشفى عسكري كذلك ، وأنه يمكن الحصول على الاحتياجات التموينية لمن يقيم بها من ميناء "اللحية" ، لذلك سارع بالحصول على تصريح باستخدامها - مع غيرها من المواقع - من المسئول العثماني في ميناء السويس ، فسمح له وذلك في إطار التعاون المشترك ضد الفرنسيين في مصر(٢) .

ويبدو أن اكتشاف أهمية جزيرة كمران قد أغرت بريطانيا - أي الشركة - على أن تمتلك هذه الجزيرة ، أو على ألا تقع في أيدي معادية لها على الأقل . فقد أشاعت حكومة "بومبي" في عام ١٨٠٥م أن حاكم "اللحية" "الشريف حمود" قد باع جزيرة كمران للسيد محمد عقيل السقاف لكي يقيم فيها الفرنسيون مؤسسة تجارية. وقد أسرع القنصل البريطاني في المخا لمقابلة الشريف وللتحري عن صحة هذه المعلومات، كما اهتم بزيارة الجزيرة بعد المقابلة ووصفها بأنها أفضل ما رأى في البحر الأحمر بعد عدن ، وأنها أنسب مكان لإقامة مستوطنة بريطانية عليها . وقد كالت الشركة الاتهامات فوق رأس السيد السقاف فاتهمته بأنه استولى على سفينة أمريكية ونهب ما فيها ثم أحرقها وقتل قائدها ومعه أحد الرعايا الإنجليز ، واتهمته أيضًا بأنه يقيم تحصينات في الجزيرة لصالح الفرنسيين . والحقيقة أن السقاف برئ من هذه التهم وخاصة تهم القرصنة ضد السفينة الأمريكية بالقرب من ميناء المخا ، فقد غادر السقاف الميناء إلى باب المندب قبل ذيوع قصة السفينة بعدة أيام كما ذكر أهالي المخا أنفسهم الذين لم يشاهدوا أية آثار لهذه

(١) P.R.O.: ADM., 11169, P.P 388-9.

(٢) P.R.O.: ADM.,11171, P.P 258- 60.

القصة التي لم يعرفوا لها مصدرًا معينًا . وقد أسرع عندئذ طرادان من قبل الشركة - ولحقتهما عدة سفن حربية ملكية بعد ذلك- واتجهت جميعها إلى أبي عريش للضغط على الشريف حمود بفسخ الصفقة مع السقاف وإعادة أمواله إليه ، وعدم السماح ببناء مستوطنة بالجزيرة للفرنسيين أو للسقاف. وهدد مندوب الشركة بأنه إذا لم يقم الشريف بتنفيذ ما طلبه منه فإن الحكومة البريطانية مضطرة إلى الاستيلاء على الجزيرة والاحتفاظ بها. ويلاحظ أن الشريف قد اعترف باستلامه أموالاً من السقاف ولكنه لم يؤكد أن الأخير قد اشترى الجزيرة لصالح الفرنسيين ، وفي نفس الوقت الذي شعر فيه السقاف بأن بريطانيا تلاحقه للقبض عليه وعلى سفنه ، قام السقاف - وكان قد استقر في بلدة ظفار - بإرسال خطاب إلى حاكم بومبي يؤكد فيه براءته من أنه اشترى الجزيرة لصالح الفرنسيين ومن باقي التهم ، وأنه مستعد أن يضع نفسه تحت حماية بريطانيا ، غير أن هذا الخطاب لم ينقذه من مصيره المحتوم الذي قررته بريطانيا له ، فقد أُلقى القبض عليه ونُقل إلى سجن بومبي ، بعد أن كان منافسًا قويًا للشركة بين الهند والسواحل العربية الجنوبية(١) .

ويبدو أن بريطانيا قد أصابت أكثر من هدف بإطلاق هذه التهم ، وهي العمالة لفرنسا والقرصنة ضد سفينة أمريكية . فقد قضت الشركة على منافس عربي كبير يمتلك عدة سفن لنقل التجارة إلى الموانئ الجنوبية للجزيرة العربية ، وذلك في وقت كانت قد عقدت مع حاكم عدن معاهدة تجارية (١٨٠٢م) ، وبدأت التركيز فيه على أن تتخذ عدن مقرًا عسكريًا واقتصاديًا عند مدخل البحر الأحمر . وحققت بريطانيا كذلك إبعاد فرنسا عن الجزيرة ، وأيضًا أية قوى محلية تريد أن تستثمر إمكانيات هذه الجزيرة لمصالحها التجارية .

وهكذا كانت بريطانيا - وشركتها - تنجح في تلفيق التهم لمن تريد لتغطية أهدافها ومصالحها الخاصة ، كما كانت ترفع دائمًا شعارات براقة مختارة عند كل مناسبة مثل محاربة القرصنة كما فعلت مع السقاف حتى تبرر موقفها أمام السلطنة العثمانية وغيرها . وفي نفس الوقت لم تتعجل بريطانيا السيطرة على جزيرة كمران حتى لا تثير ثائرة فرنسا - كما عبّر ساستها حينذاك - وإن ظلت موضع اهتمامهم باستمرار كما سنرى .

(١) د. سلطان بن محمد القاسمي : الاحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩م ، ص: ٧٢- ٧٨ .

ومن ناحية ثالثة وأخيرة ، نرى أن بريطانيا تعمل على الاستفادة من نقاط الضعف في أوضاع البلاد التي تريد أن تقفز إليها لتخضعها لسيطرتها . ويتضح عند الرجوع إلى تاريخ اليمن عند أوائل القرن (١٩م) أن السلطة "المركزية" في صنعاء قد بدأت في الضعف مما جعل "الأطراف" تجنح إلى تكوين كيانات خاصة بعيدة عنها . وينطبق هذا على موقف كل من الشريف حمود (أبو مسمار) في أبي عريش ، والسلطان العبدلي في عدن ، إذ كان كل منهما يعمل لحسابه الخاص بعد أن تراخت السلطة المركزية في فرض سيطرتها عليهما . فقد تسلم الشريف مبلغًا كبيرًا من المال وكمية من الأسلحة من السقاف - أي تصرف فيما لا يملك سواء بالإيجار أو بالتمليك - ليستعين بهما أمام عدوه "أبي نقطة" المسيطر على جبال عسير ، بعد أن فقد الأمل في نجدة الإمامة في صنعاء له ، باعتباره عاملها في أبي عريش[1] . وعقد العبدلي معاهدة تجارية (١٨٠٢م) مع بريطانيا ليستفيد من وراء إنعاش تجارة عدن ، إذ وعدته بريطانيا بأن من السهل على شركتها أن تأمر سفنها بالتوجه بتجارة الهند إلى عدن وليس إلى المخا ، وذلك لتدعيم سيطرته في لحج ، وليحمي موقفه أمام سلطة صنعاء الضعيفة[2] .

وقد أصبحت عدن بعد احتلالها بؤرة أو مركزًا لرسم السياسة البريطانية على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر ، أو بالأحرى الخط الأمامي لرسم تلك السياسة بين كل من حكومتي لندن وبومبي أو دلهي عندما انتقلت ملكية الشركة إلى حكومة الهند في عام ١٨٥٨م . ولا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر هي التي جذبت أنظار بريطانيا إلى أهمية البحر الأحمر ، وهي التي فجرت لديها فكرة أن يكون هذا البحر هو الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية ، وأخذت هذه الومضة تنمو مع أحداث "البحيرة" بالتدريج خلال القرن (١٩م) حتى أصبحت الفكرة حقيقة واقعية عند نهايته . وقد أشرنا إلى أن تسارع الأحداث داخل هذا البحر وحوله جعل بريطانيا تسارع من خطواتها أيضًا، فاحتلت عدن عام ١٨٣٩م عند طرف البحر الجنوبي ثم احتلت مصر عند طرفه الشمالي في عام ١٨٨٢م .

ولا يتسع المجال هنا لتتبع أوضاع الساحل الإفريقي منذ أن فكر " ازدمر باشا " في تأسيس ولاية الحبش وربطها بجدة ثم ولاية صوماليا وربطها بحاكم الحديدة وذلك خلال

---

(١) د. حسين عبد الله العمري: مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ص: ١٢٩، ١٣٠ ، عبد الرحمن بن أحمد البهكلي: نفح العود في دولة الشريف حمود ، تحقيق محمد أحمد العقيلي ، ص: ١٣٩، ١٤٠ .

(٢) د. سلطان بن محمد القاسمي : الاحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩م ، ص ٦٨، ٦٩ .

القرن (١٦م) ، كذلك لا يتسع لمتابعة تجديد شباب السيطرة العثمانية على هذا الساحل على يد ولاة مصر وهما محمد علي وحفيده إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩م) في القرن (١٩م) ، لكن يكفي هنا متابعة سياسة بريطانيا حتى تم لها إبعاد السيادة العثمانية - المصرية من ذلك الساحل ، وكيف تم تقسيمه بينها وبين فرنسا وإيطاليا . وقد أشرنا من قبل إلى بعض تلك الأحداث لماما ، ولكن يهمنا أن نتذكر أن القرن (١٩م) بدأ "بالانقلاب الصناعي" مما جعل "الهجمة الاستعمارية" فيه أكبر بكثير من إمكانيات السلطنة العثمانية وولاتها في مصر حينذاك . ونتذكر أيضًا تعاون بريطانيا ودفعها للسلطنة العثمانية من أجل تحجيم محمد علي بعد سيطرته على ساحلي البحر الأحمر وتقييده باتفاقية لندن عام (١٨٤٠م) هو وأسرته وهذا كله هو الذي جعلها تسرع باحتلال عدن بالقوة عام (١٨٣٩م) . وأشعل اتفاق شق قناة السويس عام (١٨٥٤م) ثم افتتاحها عام (١٨٦٩م) خيال بريطانيا وقررت احتلال مصر (١٨٨٢م) من أجل استكمال شريانها الحيوي والمحافظة على سلامته ، وذلك بعد أن كان رئيس وزرائها "سالسبوري" قد تخلى عن سياسة المحافظة على كيان السلطنة العثمانية مع الدول الأوربية الأخرى بين كواليس مؤتمر برلين عام (١٨٧٨م)[1] . ولا شك أن احتلال بريطانيا لمصر قد أزعج باقي الدول الأوربية فسارع الجميع إلى عقد اتفاقية (١٨٨٨م) التي نظمت حركة المرور في قناة السويس ، أي جعلت البحر "ممرًا" دوليًا ، لكن تحت حماية بريطانيا .

في داخل هذا الإطار نستطيع أن نفهم كيف نجحت بريطانيا في أن تمدّ سيطرتها من عدن ومحمياتها شرقًا إلى الساحل الإفريقي غربًا . ونفهم أن امتداد سيطرة الخديوي إسماعيل - باسم السلطنة العثمانية - إلى المديرية الاستوائية في قلب إفريقيا ، وإلى ميناء "قسمايو" على ساحل الصومال الجنوبي ، لم يكن يمثل عقبة أمام تحقيق أغراض بريطانيا - أو غيرها - على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر . ويمكن أن نشبه نشاط الخديوي إسماعيل الإفريقي في تلك الفترة مثل نشاط فأر شديد الحيوية في داخل قفص - أو في

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨م وأثره في البلاد العربية ، (ركز الدكتور محمد في المحاضرات التي ألقاها في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة عام ١٩٥٧م على ما كان يجري من اتصالات دبلوماسية بين الدول الأوربية حول تقسيم الممتلكات العثمانية قبل المؤتمر ، وما كان يجري وراء الكواليس أثناء انعقاد المؤتمر ، وهي محاضرات قيمة ومفيدة .

داخل دائرة محدودة رسمت له - إذ كانت اتفاقية لندن (١٨٤٠م) في حقيقتها تتيح لبريطانيا وغيرها مجالاً للسيطرة على مقدرات مصر من خلال السلطنة العثمانية ، وأدرك ولاة مصر هذه الحقيقة ، وهي أن بقاءهم على عروشهم إنما هو باسترضاء أوربا كما هو باسترضاء السلاطين العثمانيين . ويعني هذا أنه من الأوفق هنا أن نتتبع خطوات بريطانيا لمد سيطرتها على الساحل الإفريقي بدلاً من أن نتتبع خطوات إسماعيل لبسط سيطرته على تلك المناطق .

انزعجت بريطانيا دون شك عندما رأت قوات إسماعيل تتقدم على ساحل الصومال الجنوبي وتسيطر على مقديشو وبراوة وقسمايو ، تريد أن تتقدم إلى ميناء ممباسا حتى يسهل عليها فيما بعد الوصول منه إلى المديرية الاستوائية التابعة لمصر حينذاك ، وكانت تلك القوات قد استولت على إقليم هرر في الداخل . وقد دفعت بريطانيا سلطان زنجبار إلى الاحتجاج - وكان لديه حينذاك مستشار بريطاني يثق به - وكانت خطوتها الثانية هي الضغط على إسماعيل لسحب قواته من هذه المناطق[1] . واستجاب إسماعيل لضغط بريطانيا وأمر بسحب القوات من تلك المناطق ، وعُقدت بين الطرفين اتفاقية ٧ سبتمبر ١٨٧٧م - ذات البنود الخمسة فقط - التي تقضي باعتراف بريطانيا بسلطان الحكومة المصرية على مناطق الصومال إلى رأس حافون جنوبًا فقط . وتعهد الخديوي بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية منطقة من هذه البلاد مع إعطاء بريطانيا الحق في تعيين قناصلها في جميع الموانئ والجهات في المناطق الخاضعة لسيطرته . ولم يفت بريطانيا توثيق رسالتها - الإنسانية - في هذه الاتفاقية القصيرة - وغير الشرعية - فقد ألزمت الخديوي بمنع تجارة الرقيق في الموانئ الخاضعة له ، وبأنه يسمح لسفنها بمراقبة هذا المنع سواء في الموانئ أو في السفن المشبوهة بقيامها بهذه التجارة أو غير المشبوهة[2] . ولم يكن إسماعيل يملك إلا الرضوخ نظرًا لأنه كان قد وصل حينذاك إلى قمة الارتباك المالي والسياسي نتيجة إسرافه وحكمه الفردي، الذي أفقده عرشه بعد عامين فقط (١٨٧٩م) من عقد هذه الاتفاقية وأفقد مصر استقلالها أيضًا بعد قليل في عام ١٨٨٢م .

(١) د. شوقي عطا الله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ص٢٧٠، ٢٧١ .

(٢) SIR E Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol.II, P.P. 615- 616.

وقد حققت بريطانيا الكثير من الأهداف من وراء هذه الاتفاقية ، فقد أصبح لها الحق في التدخل في الشئون الداخلية لتلك المناطق باسم مراقبة تجارة الرقيق ، وفي نفس الوقت ضمنت عدم وقوع الأراضي المتبقية تحت سلطة الخديوي في أيدي أوربية معادية. وتناست بريطانيا "الحق الشرعي" الذي كانت تدّعي أنها تحافظ عليه للسلطنة العثمانية، فقد استغلت ضعف إسماعيل وأجبرته على الاتفاق معها دون الرجوع إلى السلطان العثماني باعتبار أن إسماعيل كان واليًا عثمانيًا . وأخيرًا فقد استولت بريطانيا بعد ذلك على ما أخلاه إسماعيل وكونت منها مستعمرة كينيا ، وأرضت ألمانيا - التي أعلنت وحدتها عام ١٨٧٠م - بجزء منها (وعرف بتنجانيقا) ، وأصبح فيما بعد ضمن مستعمرة الصومال الإيطالي[1] . ويلاحظ أنه كان من أكبر أخطاء الخديوي إسماعيل هو تعيينه عددًا كبيرًا من الأجانب في وظائف عليا في المناطق الإفريقية بحجة كسب صداقة دولهم، غير أن الكثير منهم كان يعمل لحساب حكوماتهم وخاصة البريطانيين ، وكان من أبرز هؤلاء صمويل بيكر حاكم المديرية الاستوائية ، وغوردون حاكم عام السودان . وكانت الحكومة البريطانية هي التي ترشح هؤلاء ، بل وتضغط لتعيينهم ، ومن المعروف أن سياسة غوردون في السودان ؛ كانت من العوامل الهامة في إشعال "ثورة المهدي" التي بدأت هناك في ١٨٨١م . ولا شك أن ارتباك أحوال مصر ، ثم قيام ثورة عرابي وهزيمته أمام قوات الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢م ، كان قد انعكس على الحكومة الضعيفة في الخرطوم فلم تستطع مواجهة ثورة المهدي . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله أن تجبر بريطانيا حكومة مصر على إخلاء السودان ، فترفض حكومة شريف باشا هذا الطلب بحجة أن الخديوي توفيق حينذاك - لا يملك حق التنازل عن أي جزء من أراضيه طبقًا للفرمان السلطاني الصادر في أغسطس ١٨٧٩م . غير أن بريطانيا كانت ترى أن الفرصة مناسبة لتضرب ضربة جديدة بالنسبة لحوض البحر الأحمر ، وخاصة للجزء الإفريقي لتحقق فكرة "الشريان الحيوي" ولتضع "الممر" تحت حمايتها وسيطرتها . فقد أرسل وزير الخارجية - جرانفل - برقية إلى اللورد كرومر ، المندوب السامي والحاكم الفعلي في مصر ، يصر فيها على إخلاء السودان، وأرفقها برسالة سرية إلى كرومر جاء فيها: "طالما كان الاحتلال قائمًا وجب أن تكون نصائح حكومة جلالة الملكة مطاعة في المسائل التي تمس مصر وسلامتها ، وعلى الوزراء والحكام تنفيذ النصيحة أو الاستقالة من مناصبهم ، وترى الحكومة البريطانية إمكان الاهتداء إلى مصريين

(١) د. شوقي عطا الله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر ، ص ٢٧٣ .

ينفذون أوامر الخديوي تحت إرشاد بريطانيا "[١]. واستقالت حكومة شريف باشا عندئذ ورفض رياض باشا تشكيل الوزارة ، وقبلها على الفور نوبار باشا في يناير ١٨٨٤م على أساس إخلاء السودان مع الاحتفاظ بميناء سواكن كما طلبت بريطانيا[٢]. أما عودة الحكم المشترك- الإنجليزي المصري- إلى السودان، ثم انفراد بريطانيا بالحكم فيه، فهذه قصة طويلة أخرى لا مجال لها هنا .

غير أن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أنه في نفس مدة الإخلاء – أي ٢٩ من مايو ١٨٨٤م – طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها في الآستانة إبلاغ الحكومة العثمانية بأن بلاده قد قررت اتخاذ بعض الترتيبات التي تراها ضرورية في المنطقة الممتدة من "زيلع" جنوبًا حتى "رأس حافون" للمحافظة على الأمن ورعاية المصالح البريطانية الخاصة في "بربرة" التي تمد "عدن" بحاجاتها الأساسية ، وذلك بمجرد انسحاب المصريين من هذه الجهات . وكان المكلف بتنفيذ الانسحاب أحد باشوات مصر العارفين بتلك المنطقة الذي عزله "غوردون" من قبل ، فتم الانسحاب في أواخر ١٨٨٤م تحت "أشراف الميجر هنتر" الذي كلفه وزير خارجية بريطانيا بأن ينتهز فرصة الانسحاب من زيلع وبربرة وهرر لعقد عدة اتفاقيات مع زعماء هذه الجهات لصالح بريطانيا ، على ألا تعرقل هذه الاتفاقيات امتداد التوسع الإيطالي من "عصب" إلى الداخل[٣] . وقد احتجت الحكومة العثمانية على بلاغ السفير البريطاني هذا ، ولكن دون جدوى ، فقد انطلقت بريطانيا من هذه الخطوة إلى تأسيس مستعمرة الصومال البريطاني .

أما بالنسبة لفرنسا ، فلم تكن فرنسا أقل اهتمامًا من بريطانيا بالبحر الأحمر أو بالاستعمار على المستوى العالمي بوجه عام ، بل كانت هي المنافس الأول لبريطانيا حول الاستعمار. وقد حظيت فرنسا بمكانة كبيرة لدى السلطنة العثمانية منذ أن عقد السلطان سليمان القانوني معاهدة مع فرانسوا الأول عام ١٥٣٥م ، التي عرفت فيما بعد بمعاهدة الامتيازات لأنه قد أصبح بمقتضاها للرعايا الفرنسيين حق دخول الممتلكات العثمانية للحج والتجارة . وظلت فرنسا تتمتع بالأولوية في مجال التجارة في شرق البحر المتوسط وهو الأمر الذي ساعدها على عقد معاهدتها مع علي بك الكبير في ١٧٨٥م كما ذكرنا.

(١) لورد كرومر : بريطانيا في السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابي ، ص ٣٠ .
(٢) د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ١٨٢٠- ١٨٩٩ ، ص ٣١١ .
(٣) أحمد صالح عمر : الحكم المصري في مصوع وملحقاتها ؛ ١٨٦٥- ١٨٨٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الأزهر ، ص: ٤٠٢، ٤٠٣ .

ولم تكن حملتها على مصر (١٧٩٨م) أو احتلالها للجزائر (١٨٣٠م) بعكر صفو العلاقات مع السلطنة العثمانية طويلاً، فمن المعروف أن فرنسا- مع بريطانيا- قد ساندت السلطنة العثمانية في حروبها ضد روسيا أثناء حرب القرم (١٨٥٦م) ، وأثناء الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٦- ١٨٧٧) ، وذلك ضمن "لعبة" التوازنات والتنافس الدولي بين الدول الكبرى. ولم يبعدها فشل حملتها على مصر عن الاهتمام بالبحر الأحمر أو المحيط الهندي حتى الصين واليابان شرقًا ، بل غرس العلماء والخبراء الفرنسيون أنفسهم في مصر في عهد محمد علي وفي عهد خلفائه ، وقيل إن نفرًا منهم كان في اليمن أثناء وجود قواته بها في الفترة الثانية التي انتهت عام (١٨٤٠م)[١] . وقد عاد النشاط الفرنسي إلى جنوب البحر الأحمر بعد فشل حملتها ، لكن يقظة بريطانيا في عدن قد أبعدتها عن وضع قدمها على سواحل الجزيرة العربية إلى داخل الخليج العربي ، لأن بريطانيا كانت قد وضعت تلك الجزيرة ضمن استراتيجيتها العامة لحماية الهند والطريق إليها ومنها . وقد حاولت شركة فرنسية – وقيل تاجر فرنسي – شراء قطعة أرض في الشيخ سعيد تواجه جزيرة ميون عند باب المندب لإقامة محطة للفحم وذلك عام ١٨٦٥م من أحد المشائخ المغمورين في المنطقة ، إلاّ أن يقظة حكومة عدن أيضًا قد أفشلت هذا الموضوع في حينه عن طريق إثارة السلطنة العثمانية وواليها في مصر ، وإن كانت قضية الشراء قد أثيرت ثانية في القرن (٢٠م) كما سنرى فيما بعد . وقد جاء ذكر هذه الصفقة ضمن وثائق عابدين ، إذ أرسل القنصل البريطاني العام في مصر إلى وزارة الخارجية المصرية خطابًا رسميًا ليخبرها بذلك[٢] . واشترت شركة فرنسية أيضًا عن طريق أحد التجار الفرنسيين قطعة أرض تسمى "عايدة" (عادولي) بالقرب من ميناء مصوع، غير أن الخديوي إسماعيل قد استطاع استردادها من التاجر الفرنسي " بالثمن الذي اشتراها به مع فائض أي "بالزيادة" باعتبار أن المنطقة تخضع للسيادة العثمانية . وقد جاء هذا الخبر في رسالة من الخديوي إسماعيل إلى معتمده في الآستانة ليبلغها إلى السلطان العثماني[٣]. وقد نجحت فرنسا في شراء قطعة أرض عند ميناء أبوخ "أوبوك" على الشاطئ الإفريقي المواجه لباب المندب حوالي عام ١٨٦٢م، وأصبحت هذه الأرض نواة مستعمرة الصومال الفرنسي فيما بعد كما سنرى.

(١) د. عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ، هـ . ص: ٧٤ .
(٢) د. شوقي الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ، رقم (٣٦) ، ص: ١٠٤، ١٠٥، (سجل ٢٤ عابدين ، ترجمة الوثيقة ٥٧ في ٢٣ صفر ١٢٨٧هـ / إبريل ١٨٧٠م) .
(٣) د. شوقي الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ، رقم (١٩) ، ص: ٦٥، دفتر (٢٢) عابدين ، ترجمة الوثيقة بدون رقم (١٠٧) في شوال ١٢٨٢هـ / أكتوبر ١٨٦٥م .

وقد عبر أحد الكتاب الإنجليز المهتمين بتاريخ البحر الأحمر عن نجاح قنصل فرنسا في عدن في إتمام هذا الشراء في جنوب البحر الأحمر ، ونجاح "دي ليسبس" في عقد اتفاق قناة السويس عام (١٨٥٤م) في شماله ، إنما هو نجاح لأحد أحلام نابليون(١) .

وقد تشابهت خطوات فرنسا الاستعمارية مع الخطوات البريطانية والإيطالية في تكوين المستعمرات على سواحل البحر الأحمر وفي غيرها ، فقد كانت نقطة البدء هي شراء قطعة أرض ليؤسسوا عليها وكالة تجارية أو محطة للفحم ، وذلك من أحد المشائخ المحليين بإغراء مالي كبير دون اعتبار لصاحب السيادة الشرعية في المنطقة . وتصبح هذه القطعة بعد ذلك نواة لمستعمرة شاسعة تمتد على الساحل وإلى الداخل ، اعتمادًا على ضعف القوى المحلية والشرعية معًا ، واعتمادًا على قوة " الهجمة الاستعمارية " كما ذكرنا ، ومن هنا تبدأ لعبة التزاحم بين القوى الاستعمارية لتحديد مناطق النفوذ .

فعندما اشترت فرنسا أبوخ "أوبوك" في ١١ مارس ١٨٦٢م وبدأت في اتخاذه نقطة ارتكاز عند باب المندب(٢) ، رأت بريطانيا إبقاء السيادة العثمانية – المصرية على تلك المناطق إلى رأس حافون – كما أشرنا – مع إزاحة نفس السيادة من جنوب هذا الرأس باسم الحقوق الشرعية لسلطان زنجبار حتى تمكنت من السيطرة عليها بعد قليل . ومن المعروف أن فرنسا قد مرت بعدة اضطرابات وتحولات داخلية طوال القرن (١٩م) بل ومنذ قيام الثورة الفرنسية والحروب النابليونية (١٧٨٩– ١٨١٥م) مما جعل بريطانيا أكثر قدرة وجرأة منها في رسم الخطوات الاستعمارية ، ومما جعل بعض الخطوات الفرنسية على الساحل الإفريقي وكأنها ردود فعل للخطوات البريطانية . فعندما علم القنصل العام الفرنسي في القاهرة بأوامر الخديوي إلى قواته بالانسحاب من الصومال الجنوبي حتى رأس حافون شمالاً ، طلب من حكومته أن تسرع الخطو في احتلال "تاجورة" والأراضي الواقعة حول خليجها ، كما طلب منها ألاّ تترك المجال حرًا أمام بريطانيا لتستولى على هذه المناطق الواسعة . ونجح الفرنسيون عندئذ في عقد معاهدة في ٢٦ مارس ١٨٨٥م مع شيوخ قبيلة بني عيسى ، وهي معاهدة حماية عادية تقضي بوضع

(١) Baldry, J.: The Yemeni Island of Kamaran during the napoleanic Wars, M.E.S.J., P.262.

(٢) Hertslet, Sir E.: The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.P. 628- 629.

المناطق الممتدة من "رأس علي" حتى "قبة الخراب" تحت الحماية الفرنسية مع التعهد بعدم إبرام أي معاهدة مع دولة أجنبية دون موافقة أبوخ "أوبوك"(١) . وزيادة على ذلك نجحت فرنسا في إقناع نجاشي الحبشة بالموافقة على أن تمد خط سكة حديد عبر إقليم "شوا" إلى "جيبوتي" ليكون منفذها البحري بدلاً من "مصوع" و"سواكن" اللذين كانا منفذا الحبشة على البحر الأحمر الدائمين . وقد سبق أن ذكرنا أن فرنسا كانت قد اشترت قطعة أرض قرب "مصوع" ثم تنازلت عنها . ولا يسمح المجال هنا لتتبع تفاصيل الأحداث والتسابق بين فرنسا وإنجلترا في احتلال المناطق، أو في علاقة كل منهما بإيطاليا عندما بدأت تتطلع إلى وضع أقدامها على الساحل الإفريقي ، بل نحاول أن نصل إلى نتائج ذلك التسابق الذي كان على حساب القوى المحلية وضعفها ، ونتيجة ضعف السلطنة العثمانية وولاتها في مصر .

إيطاليا تسعى للاستيلاء على عصب :

تأخرت إيطاليا في دخول مجال الاستعمار نتيجة تأخر وحدتها – التي لم تتم تمامًا إلى عام ١٨٧١م – رغم تلهفها على دخول هذا المجال منذ وقت مبكر . فعندما تأسست المملكة الإيطالية المتحدة – باستثناء البندقية وروما – واجتمع أول برلمان إيطالي في مدينة "تورينو" في فبراير ١٨٧١ ، تبنى بعض أعضائه مشروع احتلال شريط من الأرض على ساحل البحر الأحمر الإفريقي ، غير أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ حينذاك نظرًا لكثرة مشاكل إيطاليا الداخلية . وكانت إيطاليا – مثل غيرها – ترى في الاستعمار حلاً لكثير من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بل ومنفى للمجرمين الذين اكتظت بهم سجون إيطاليا نتيجة كثرة المشاكل التي ظهرت بعد حروب الوحدة وأثنائها .

ولا شك أن الإعلان عن مشروع شق قناة السويس (١٨٥٤م) كان من أهم الأسباب التي ألهبت خيال الإيطاليين للبحث عن هذا الشريط لاتخاذه محطة لسفنها أثناء رحلتها الطويلة إلى الهند عند افتتاح هذه القناة ، للتزود بالماء والغذاء والفحم ولإقامة وكالة تجارية به ، أثناء توجهها إلى المحيط الهندي للتجارة . وكان يخالج إيطاليا إحساس بالنقص تجاه باقي الدول الأوروبية التي كونت لنفسها أساطيل ضخمة ومستعمرات شاسعة، كما لم تحل هجرة الإيطاليين إلى الدول الأوروبية المجاورة أو إلى العالم الجديد أزمة إيطاليا

(١) SIR E. Hertslet; The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.P. 630- 631.

الاقتصادية الاجتماعية حينذاك ، لذلك كان تلهفها واندفاعها إلى الاستعمار هو شغلها الشاغل في النصف الثاني من القرن (١٩م) .

ولا شك أيضًا أن ظهور ضعف السلطنة العثمانية في القرن (١٩م) ، ثم إقدام بريطانيا على احتلال عدن وبداية اهتمامها بالساحل الإفريقي ، كان من الأسباب الهامة أيضًا التي جذبت انتباه إيطاليا إلى هذا الساحل . فمن ناحية لم تستطع السلطنة الحفاظ على المعاهدة المنعقدة بينها وبين ملك الحبشة "فاسيل" (١٦٣١- ١٦٦٧م) التي تعهد فيها الملك بعدم دخول الأوربيين إلى بلاده . أما في القرن (١٩م) فنجد أن السلطات العثمانية في "مصوع" تسمح بإقامة القس الحبشي الذي اشتهر باسم "أبونا يعقوب" في ذلك الميناء بعد أن طرده ملك الحبشة "تيودور" من"غوندار" في ١٨٥٥م ، وبعد أن زاد العمران في ميناء "سواكن" وزاد تردد التجار الأحباش إليها ، فأمرت وزارة الداخلية في القاهرة في يناير ١٨٧٠م سلطات هذا الميناء ببناء كنيسة لهم. ومن ناحية أخرى ، كانت الانقسامات القبلية في الحبشة - كما أشرنا - وما كان يدور بينها من صراعات حول السلطة، قد شجعت بعض "الرؤوس" على السماح للمبشرين- أو المنصرين الأوربيين - البروتستانت والكاثوليك بدخول أقاليمهم والقيام بنشاط فيها للاستفادة من ورائهم في الحصول على المال والسلاح من أجل تدعيم صراعاتهم حول السلطة فيما بينهم . وقد نجح أحد القساوسة الإيطاليين في إقناع "الرأس" نجوسي ملك "تيجراي" - الذي كان في صراع مع النجاشي تيودور - بعقد اتفاقية مع ملك سردينيا - بيدمنت - على أن يتنازل نجوسي عن قطعة أرض على الساحل بين "زولا" و"حنفلي" للملك الإيطالي مقابل مبلغ ٤٥٠٠ ليرة مع قوة لمساعدته ، فوافق الرأس نجوسي وعقدت الاتفاقية في ١٨٥٩م ، غير أن هزيمة نجوسي أمام تيودور ومقتله أنهت هذا الأمر[(١)] . ويلاحظ أن النجاشي تيودور كان ممن يعارضون تغيير مذهب بلاده الديني ولا يرحب بدخول مبشرين أوربيين إليها فدفع حياته ثمنًا لهذا الموقف . وكان هو على علاقة طيبة مع بريطانيا لفترة قصيرة انقلبت بعدها عليه ، وأرسلت حملة عسكرية إلى بلاده في ١٨٦٧م انتهت بهزيمته وقتله . وقد حققت بريطانيا من وراء هذه الحملة عدة أهداف رغم انسحابها السريع من الحبشة ، كان منها أن مكنت أحد الرؤوس الذين تعاونوا معها ضد

(١) SIR E. Hertslet; The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.446.

النجاشي تيودور من الوصول إلى عرش الحبشة - باسم ملك ملوك الحبشة يوحنا الرابع - بعد أن كافأته بكمية هائلة من الأسلحة[(١)] .

وتدل هذه الأمثلة - وغيرها - على أن القرن (١٩م) شاهد اندفاع المبشرين إلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي- سواء من البريطانيين أو الفرنسيين والإيطاليين- وأن هؤلاء لعبوا تحت غطاء الدين أدوارًا سياسية واقتصادية، وأصبح الدين كما كان لتغطية أغراض مادية ، فقد كان الاختلاف المذهبي كذلك لا يمنع المختلفين من الاتحاد لأجل تحقيق أغراض مادية أيضًا، وهذا ما أشرنا إليه من قبل عند الحديث عن الإسبان والبرتغال .

ومن المعروف أن أول قس إيطالي - وهو سابيتو - قد زار الساحل لأول مرة في عام ١٨٣٨م ، ونزل في مصوع واتجه إلى تيجراي حيث أقام في عُدوه ثم عاد في نفس العام إلى إيطاليا ليبدأ في التنبيه إلى أهمية هذا الساحل[(٢)] ، حتى أن كتاباته دفعت البابا في روما إلى إرسال اثنين من المبشرين الكاثوليك إلى هناك . وقد زار "سابيتو" هذا الساحل أكثر من مرة ، ثم قابل الملك عمانويل ورئيس وزرائه في ١٨٦٦م لإقناعهما بأهمية إقامة مستعمرة إيطالية عند "راس عميرة" . وقد تفاهمت عندئذ وزارة الخارجية مع وزارة البحرية حول ضرورة إرسال سفينة حربية إلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي لكتابة تقرير عنه ولاختيار أنسب البقاع لإقامة مستعمرة إيطالية قرب باب المندب . وعادت تلك السفينة في عام ١٦٦٨م بالتقرير المطلوب ورشحت خليج "شيوتل" لإقامة المستعمرة المرجوة لأنه أكثر اتساعًا وأحسن مناخًا ، ولم يغفل هذا التقرير ذكر أن تلك المنطقة خاضعة للسيادة المصرية ، لكن مصر لن تجرؤ على عداء جارتها الجديدة وهي المستعمرة الإيطالية في "شيوتل"[(٣)] . وفي نفس الوقت كان "سابيتو" قد اتصل بمدير شركة "روباتينو" البحرية للملاحة الذي كان تشغله فكرة إنشاء خط ملاحي إلى الهند عند افتتاح قناة السويس ، وتشغله فكرة أهمية وجود محطة للسفن بالقرب من باب المندب ، فأسرع عندئذ إلى أعضاء الغرفة التجارية "بجنوة" ليعرض عليهم فكرة سابيتو بشراء قطعة أرض بميناء "عصب" . وقد وافق الجميع على شراء الأرض عند "عصب" ورُصد مبلغ

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : جـ١ : (ترجمة جبهة التحرير الإريترية) ، تورينو ١١ يناير ١٨٦٠ ، د. السيد رجب حراز: التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، ص٥٣ .

(٢) د. السيد رجب حراز: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي إرتريا والصومال، ص: ٧٨.

(٣) وثائق الخارجية الإيطالية : جـ: ١ (ترجمة جبهة التحرير الإريترية) جنوه في ٥ يونيو ١٨٦٨م .

كبير من المال في بنك بالإسكندرية ليكون تحت تصرف سابيتو عند قيامه بتنفيذ الشراء بنفسه ، وقد أسرع هذا إلى هناك بصحبة اللواء البحري "أكتون" ، وعقدا الصفقة مع شيوخ قبيلة الدناكل في ١٥ نوفمبر ١٨٦٩م[١] . وكان مدير الشركة قد قابل وزير البحرية واتفقا على أن يكون الشراء باسم الشركة مؤقتًا إلى أن يحين الوقت المناسب لتحويل هذه الأراضي إلى مستعمرة إيطالية فيما بعد ، والإعلان عن قيامها ، وقد تم ذلك في روما فى ١٠ مارس ١٨٨٢م[٢] .

وقد تجرنا تفاصيل هذه الفترة وما بعدها إلى الإطالة ، ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى أن الحكومة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية والرأسمالية النامية كانت جميعها تسعى لتأسيس مستعمرة إيطالية، وليس مجرد إقامة وكالة تجارية ومحطة للفحم بالقرب من باب المندب. غير أنه لا يسعنا هنا أيضًا إلاّ الإشارة بإيجاز إلى موقف القوى الكبرى أو بالأحرى الأطراف المعنية التي اهتمت بالسعي الإيطالي على الساحل الإفريقي بما في ذلك السلطنة العثمانية – الضعيفة حينذاك – وصاحبة السيادة الشرعية من وجهة النظر الدولية ، وولاتها في مصر .

ولا يفوتني هنا إلاّ أن ألفت النظر من البداية إلى أن النظم العثمانية – حتى في أثناء قوة السلطنة – كانت تسمح ببقاء القوى المحلية- إسلامية أو غير إسلامية- في أقاليمها ، طالما اعترفت تلك القوى بالسيادة العثمانية عليها ، وقد شهد تاريخها الطويل على ذلك سواء في البلقان والأناضول أو في العالم العربي. وقد طبقت هذه النظم على ساحل البحر الأحمر الإفريقي ، فكانت تكتفي بوضع حامية عسكرية وإدارة مدنية في الموانئ الرئيسية مثل سواكن ومصوع وزيلع التي اعتبرتها عواصم محافظات للأقاليم المحيطة بها ، واعتبرت شيوخ القبائل في تلك المحافظة موظفين مرتبطين بتلك العواصم ، ويتقاضون منها مرتبات مقابل محافظتهم على الاستقرار في مناطقهم وفض المنازعات القبلية فيها . وبطبيعة الحال كانت السيادة العثمانية تعني ألاّ يتنازل هؤلاء الشيوخ عن أراضيهم أو جزء منها لقوة أجنبية ، أو حتى الاتصال بتلك القوى إلاّ من خلال السلطات العثمانية .

وقد أصبح هذا الجانب الذي يمس العلاقة بين السلطات العثمانية وبين الشيوخ المحليين محورًا أساسيًا في تفسير الأحداث حينذاك، وفي شرح وتحليل العلاقات التي دارت

(١) SIR E. Hertslet; The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.446.
(٢) Ibid: P. 447.

بين من نقصدهم بالأطراف المعنية . فقد أظهرت الهجمة الاستعمارية – بأبعادها كما أشرنا – ضعف النظم العثمانية وضعف أصحابها ، رغم أنها – أي النظم – كانت في صالح السلطنة التي كان حكمها لا يمثل إلاّ قشرة فوقية ضعيفة لا يكلفها الكثير ، وفي صالح القوى المحلية التي حافظت تحت هذه القشرة على كيانها الخاص . وربما كانت هذه النظم تتلاءم مع عصور سابقة ، أما في القرن (١٩م) وبعد الانقلابين التجاري والصناعي ومرور العالم الحديث بتطورات سياسية ودستورية ، فلم تعد هذه النظم بقادرة على المواجهة أو البقاء . فقد ترددت حينذاك عبارات "الحق الشرعي" و"السيادة الشرعية" في الوثائق والكتابات في تلك الفترة دون أن تجد – أي هذه العبارات – من يحميها أو يؤكدها من جانب السلطنة العثمانية وولاتها في مصر إذ غلب على مواقفهم الاحتجاجات فقط والميل إلى الحلول السياسية والدبلوماسية . أما الدول الأوربية فقد رفعت هذه العبارات واستخدمتها – سلبًا أو إيجابًا – لتحقيق مصالح آنية ، أي تشكلت مواقف هذه الدول من فترة إلى أخرى ، ومن موقف إلى آخر – مع الحق الشرعي أو ضده – حسب مصالحها المتغيرة كما سنرى .

وفي نفس الوقت ، كانت الأزمة الاقتصادية – السياسية التي مرت بها "البحيرة المحمية"- أي حوض البحر الأحمر- لعدة قرون نتيجة تحول ثروة الشرق إلى غرب أوربا، قد طحنت سكان المنطقة، وجعلتهم لا يملكون إلاّ أن يبيعوا أرضهم للقوى الأجنبية الغنية ويقبلوا حمايتها . وقد حدث هذا على الساحل الآسيوي مع بريطانيا بعد احتلال عدن ، ويتكرر هذا على الساحل الإفريقي مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . ومن المعروف أن الدول الأوربية الثلاث – دون استثناء – قد غلفت خطواتها على الساحلين بكيل من الشعارات والاتهامات ، مثل انتشار الفوضى والاضطراب في تلك الجهات ، ومثل محاربة الرقيق . ومن المعروف أيضًا ، أن أوربا – بزعامة بريطانيا – لم ترفع هذا الشعار إلاّ بعد أن استغنت عن نقل الأيدي العاملة السوداء إليها وإلى العالم الجديد، وبعد أن حلّت الآلة نسبيًا محل القوى البشرية ، وبعد أن احتاجت إلى تلك القوى في إفريقيا نفسها – في مرحلة الاستعمار – وليس في خارجها .

وقد تفيد هذه " الوقفة " في شرح بعض المواقف التالية ، وفي اختصار كثير من التفاصيل التي قد تبعدنا عن الوصول إلى ما نبتغيه . ولقد كانت حجة محمد علي باشا والخديوي إسماعيل في إقناع السلطنة العثمانية في مد سيطرتها إلى السودان أو في نقل محافظات الساحل الإفريقي إلى إشرافهما هي حماية هذه الممتلكات من الخطر الأوربي ،

فهي قريبة من مصر ، كما أن مصر تعتبر تلك الأقاليم عمقًا استراتيجيًا لها ، وتستطيع أن تراقب منها حركة التجارة في البحر الأحمر ، أو ما تتعرض له من أخطار . وكانت قوة شخصية محمد علي تساعد على استخدام الأجانب لتحقيق مصالحه ، أما إسماعيل فكان ضعيفًا أمام هؤلاء فاستخدموه لتحقيق مصالحهم- وليس العكس - حتى أن بعض وزرائه ورجال إدارته في مناطق الساحل الإفريقي كانوا أجرأ منـــه في مـــواقفهم أمام الأجانب ، وحتى أن بعضهم كان يتردد في تنفيذ أوامره بإخلاء مناطق الصومال الجنوبي ومحافظة زيلع[1] ، بل وهدد "كرومر"- في عهد توفيق - هؤلاء القادة والموظفين بالفصل أو بقطع المرتبات إذا لم ينفذوا إخلاء باقي المناطق ، عندما صدر أمر الخـــديوي توفيق بإخلاء السودان (١٨٨٤م) كما ذكرنا .

وتتضح أبعاد كل ما ذهبنا إليه بالعودة إلى قصة إيطاليا في "عصب" ، فقـــد عاد "سابيتو" إلى هناك - مدعومًا بنفوذ الحكومة وأموالها - لإتمام الصفقة التي كـــان قد عقدها في (فبراير ١٨٦٩م) مع بعض شيوخ الدناكل ، ثم نجح في شـــراء مزيـــد من الأراضي من باقي شيوخها في (مارس ١٨٧٠م) ، وأنزل عندئذ معدات جاهزة لإقامة كوخ خشبي ورفع عليه علمًا إيطاليًا ليكون مقرًا لشركة "روباتينو"[2] . واحتج شيخ "رهيطة" وابن شيخ "بيلول" على هذه الصفقة ، بحجة أن تلك الأراضي من ممتلكـــات السلطان - وأبلغا محافظ مصوع بالأمر فأبلغه بدوره إلى القاهرة - ويبـــدو أن حمـــاس "سابيتو" وذكائه قد جعلاه ينجح في إقناع شيخ "رهيطة" هو الآخر في نفس الشهر ببيع قطعة أرض شاسعة وما يقابلها من جزر خليج عصب بعد أن بدد مخاوفه وأغراه بالمال ، وذلك في ٣٠ ديسمبر ١٨٧٩م ، وفي ١٥ مارس ١٨٨٠م[3] .

وقد تحرك محافظ مصوع من تلقاء نفسه وأرسل بعض الجند على ظهر إحدى السفن إلى عصب ، فقام هؤلاء بتحطيم الكوخ الخشبي وأنزلوا العلم الإيطالي - دون أن يجدوا أحدًا هناك - وأقاموا هناك بعض الوقت حتى جاءهم الأمـــر بالانـــسحاب . وكانت حكومة القاهرة - في هذه الأثناء - قد أرسلت ردًا على حكمدار السودان بألاّ يتخذ هو أو محافظ مصوع أية خطوة ضد الإيطاليين في عصب ، وأن الحكومـــة ستلجأ إلى

(١) د. شوقي عطا الله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر ، ص٢٧٠ .
(٢) د. السيد رجب حراز : إرتريا الحديثة ، ص ٨٢ .
(٣) SIR E. Hertslet; The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.447.

الطرق السياسية لحل تلك المشكلة[1] . وأرسلت الحكومة الإيطالية من جانبها رســـالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المصرية عندما بلغها ما حدث في "عـــصب" تفيـــد بأنهـــا لا تسمح بالاعتداء على ممتلكات الرعايا الإيطاليين سواء في داخل مصر أو في خارجها ، وطلبت أن تعود الأوضاع كما كانت من قبل هناك[2] . وردت الحكومة المصرية بأنها لم تصدر أية أوامر إلى محافظ مصوع بمثل ما جاء في رسالة إيطاليا ، وزيادة علـــى ذلـــك أرسل الخديوي من جانبه رسالة اعتذار عما حدث من جانب محافظ مصوع وإن أشـــار فيها إلى سيادة مصر على عصب[3] . وكان وزير الخارجية المصرية قد أرسل خطابًا من قبل إلى القنصل الإيطالي العام في القاهرة يحتج فيها على شراء الأراضي من شيوخ القبائل، ويذكر أن هؤلاء مجرد موظفين لدى الحكومة ولا حق لهم في هذا التصرف ، ثم شـــرح فيها الإجراء الواجب اتخاذه وهو إذا كانت شركة "روباتينو" في حاجة إلى قطعـــة أرض عند عصب ، فسيكون ذلك بالتأجير وفقًا للشروط التي تضعها الحكومة المصرية . وقـــد رفضت إيطاليا هذا العرض ، وتمسكت برأيها بأن هؤلاء المشايخ مستقلين في أراضـــيهم وأنها لا تقبل من الحكومة المصرية أن تتصرف من جانبها في هذه الأراضي سواء بالبيع أو التأجير . وقد أمرت الحكومة المصرية بانسحاب القوة الصغيرة من عصب حـــتى تمنـــع وقوع صدام مع الحكومة الإيطالية، وذلك إضافة إلى الاعتذار كما أشرنا، إلاّ أن القنصل الإيطالي العام في القاهرة فسّر هذا كله بما يحلو له فكتب إلى حكومته في نوفمبر ١٨٧٠م " بأن الحكومة المصرية قد استجابت إلى طلب إيطاليا وقضت على كل أثر للاحـــتلال المصري في عصب "[4] . والأغرب من ذلك أن الحكومة الإيطالية أثارت قضية أخـــرى أمام حكومة مصر ، وهي أن فرمان مايو ١٨٦٥م الذي أسند محافظتي سواكن ومصوع إلى حكومة مصر ، لا يتضمن منطقة عصب - أي أنها ليست من ملحقات مـــصوع - ولكن مصر أبطلت هذه الحجة بما لديها من وثائق[5] ، وردت على الحكومة الإيطاليـــة

(١) دار الوثائق القومية (المصرية) : دفتر (٩) عابدين صادر تلغرافات ، من الخديوي إسماعيل إلى حكمدار السودان في ٧ صفر ١٢٨٧هـــ ، ٩ مايو ١٨٧٠م .
(٢) د. السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ، ص ٨٧ .
(٣) نفس المؤلف : التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا ، ص ١٠٧ .
(٤) نفس المرجع ، ص١٠٨ .
(٥) دار الوثائق القومية : دفتر (١٨١٧) معية ، وثيقة رقم (٦) ص ٥١ ، من محافظ سواحل البحر الأحمر إلى المعية السنية ، في ٩ رجب ١٢٨٧هـــ ، ٥ أكتوبر ١٨٧٠م .

بأنها إذا كانت تشك في سيادة مصر على منطقة عصب فعليها أن تناقش هذا مع الحكومة العثمانية، أما إذا احتاجت الشركة المذكورة إلى قطعة أرض عند عصب، فعليها الرجوع إلى حكومة مصر[1] .

ويتضح من هذا كله ، أن إيطاليا رفضت الاعتراف " بالحق الشرعي" لأنها تهدف إلى تأسيس مستعمرة وليس إقامة محطة تجارية ، وأصرت على أنها قد اشترت تلك الأراضي من أصحابها المستقلين عن أية سيادة ، بل وفسرت انسحاب الجند المصري من هناك بأنه إنهاء للاحتلال .

أما مصر فقد تمسكت " بالحق الشرعي" ولكنها لم تستطع أن تدافع عنه بقوة وحسم لأنها لا تريد الاصطدام بإيطاليا . وكان الخديوي إسماعيل - فيما يبدو - يميل إلى إرضاء الحكومة الإيطالية مع عدم التفريط بالسيادة العثمانية التي يمثلها ، وكان يتصور أن إيطاليا ترضى بما عرضته حكومته من تسهيلات في إقامة محطة تجارية عن طريق التأخير - ولم يفهم - أو فهم ثم تناسى ما فهمه - أن خطوات إيطاليا إنما هي بداية طريق للاستعمار .

وقد تلت تلك الأحداث فترة هدوء طويلة بين الطرفين فسرتها كل من الحكومتين بما يتناسب مع موقفها ومصلحتها ، فاعتقدت مصر أن إيطاليا قد اقتنعت باحتجاجاتها ، واتجهت إلى تنظيم أوضاعها على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي ، فعينت مشايخ النواحي ، ودفعت لهم المرتبات ، وسيرت سفنها الحربية أمام هذا الساحل[2]. أما إيطاليا فقد انشغلت حينًا بمشاكلها الداخلية ، وبإرسال بعثة علمية من أعضاء الجمعية الجغرافية الإيطالية إلى منطقة الحبشة ، وبالترحيب بإقامة علاقة مع الملك "منليك" نجاشي إقليم "شوا"، الذي كان يعد أكبر منافسي "يوحنا الرابع" الذي ساعدته بريطانيا على الوصول إلى عرش الحبشة من قبل . وكان "منليك" قد أرسل مبعوثين من قبله إلى ملك إيطاليا في ١٨٧٤م وفي ١٨٧٦م ، يعرض عليه صداقته لمصلحة شعبيهما ، ويتطلع - كما عبر في رسالته الثانية - إلى عطف الدول المسيحية ، ويطلب مساعدة رعايا الملك الإيطالي في تطوير بلاده . وقد اتضح لأعضاء البعثة الإيطالية إلى "شوا" رغبة منليك في أن تزوده

(١) د. السيد رجب الحراز : التوسع الإيطالي ، ص ١٠٨- ١١٠ .
(٢) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص ١٣١ .

إيطاليا بالسلاح ليتقوى جانبه وليحقق أطماعه في عرش الحبشة ، كما راودت إيطاليا - بناء على تقارير البعثة - الرغبة في احتلال إقليم "شوا" ، لكثرة خيراته وسهولة مواصلاته[1] .

وكان من الصعب على إيطاليا أن تعود إلى مشروعها في عصب بعد أن علمت بعقد اتفاقية عام ١٨٧٧م بين بريطانيا ومصر ، التي اعترفت فيها بريطانيا بسيادة مصر على الساحل الإفريقي حتى رأس حافون جنوبًا ، والتي سبق الإشارة إليها . غير أن سابيتو - سالف الذكر - قد ظهر على سطح الأحداث ثانية عندما نشر كتابه عن عصب في (١٨٧٨م) مزودًا بخريطة ، والذي شرح فيه الدور الذي لعبه في تلك المسألة ، مؤكدًا على فائدة ذلك المشروع لإيطاليا ، ونبه إلى ضرورة إحيائه ، كما اقترح فيه أن يعين قنصلاً عامًا في عصب لرعاية شئون البحر الأحمر . وقد لاقى كتاب سابيتو اهتمامًا كبيرًا في جميع الأوساط الإيطالية ، وكانت شركة "روباتينو" قد ساعدته على نشره وتوزيعه ، وأهديت نسخة إلى الملك وإلى جميع الوزراء وإلى كبار رجال الأعمال[2] . وقد ساعدت ظروف إيطاليا حينذاك على انتشار هذا الكتاب وعلى تأثيره في النفوس وإثارة الرأي العام ، ليس لنمو الرأسمالية الإيطالية فحسب بل ولاستمرار الأزمات الاقتصادية في إيطاليا أيضًا . وكانت إيطاليا قد خرجت من مؤتمر برلين (١٨٧٨م) صفر اليدين ، وهو المؤتمر الذي سبق أن أشرنا إليه وذكرنا أنه قد تم بين كواليسه وضع مبدأ التخلي عن سياسة المحافظة على الدولة العثمانية وتقسيم الممتلكات بين الدول الكبرى ، وكان من نتائجه المباشرة فرض الحماية الفرنسية على تونس (١٨٨١م) ، واستيلاء بريطانيا على قبرص ثم احتلالها مصر (١٨٨٢م) . وقد كان وزير خارجية إيطاليا هو صاحب سياسة "اليد البيضاء" مما كان موضع سخط الرأي العام الإيطالي بعد انقضاء هذا المؤتمر فسقطت وزارته بكاملها حينذاك[3] . وإضافة إلى هذا كله ، كانت أحوال مصر السياسية والمالية قد بلغت حدًا كبيرًا من السوء ، ففرضت الوصاية الدولية على مالية مصر ، ثم عُزل الخديوي إسماعيل في (٢٥ يونية ١٨٧٩م) .

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : مذكرة رقم (٧٤) ، من وزير الخارجية إلى وزير البحرية ، روما في ٩ أكتوبر ١٨٧٩م .
(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : رسالة خاصة من روباتينو إلى سابيتو ، جنوة في ٢٣ إبريل ١٨٧٩م .
(٣) د. السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا ، ص ٢٥ .

وهكذا تضافرت الأوضاع لإنجاح مساعي رجال الأعمال الإيطاليين في الضغط على الحكومة الجديدة لإحياء مشروع الاستيلاء على عصب ، فاستجابت الحكومة وأرسلت إحدى السفن إلى هناك لكتابة تقرير عن مدى صلاحية الميناء . وكان التقرير في جانب صلاحية عصب لتكون مركزًا إيطاليًا لطبيعتها ولأنها تقع بالقرب من باب المندب ومن سواحل شرق إفريقيا ومن ميناء "عدن" الذى تستأثر بريطانيا من وجودها به بكل خيرات وتجارة كل تلك السواحل كما جاء في التقرير[1] . وقد وافقت الحكومة الإيطالية بالإجماع على المشروع الذى قدمه "دي أميتزاجا" - قائد تلك السفينة - والذي يقضي بتحويل عصب إلى قاعدة بحرية إيطالية ومحطة تجارية، مع إنزال الجنود إلى البر ، ووقوف مدمرتين حربيتين أمامها[2] ، لإظهار القوة أمام الأهالي ، وأمام من يعارضون إقامة القاعدة الإيطالية ، وكان المقصود هم المصريين . وقد أتم "سابيتو" حينذاك الصفقة مع شيخ رهيطة بما في ذلك الجزر وهي جزيرتي (أم البشائر ورأس الرمل) اللتين سبق إيجارهما لمدة عشر سنوات في الاتفاقية المعقودة في ١٦ من مارس ١٨٧٠م والمتفق على أن يدفع باقي ثمنهما خلال هذه المدة ، وكذلك مجموعة جزر الدرماكية أو الدارمشية رغم أنها لم تكن ضمن تلك الاتفاقية ، إلاّ أن الإيطاليين قد تمكنوا من درجها في العقد بموافقة الشيخ برهان والحصول عليها دون مقابل وهي تبلغ ضعف مساحة الأراضي التي اشتروها منه أصلاً[3] . وقد ذهب إلى عدن لإغراء بعض التجار على نقل تجارتهم إلى عصب ، كذلك نَقَل إليها ما يلزم من مواد البناء وبعض العمال ، مما جعل مظاهر الحياة - على الطريقة الإيطالية - تدب في أنحاء عصب ، وكان هذا كله بناء على دعوة القنصل الإيطالي في عدن لسابيتو ، وبالتعاون معه[4] .

موقف السلطات البريطانية من هذا المسعى :

ودون الانزلاق إلى هوة من التفصيلات ، يجدر التوقف لمعرفة موقف بريطانيا من الخطوات الإيطالية هذه ، فقد كانت تكره حينذاك وجود قوة أوربية على ساحل البحر الأحمر الإفريقي حرصًا منها على سلامة "الشريان الحيوي" وخاصة بعد فتح قناة السويس

(١) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص ٢٢٤ .
(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : من دي أميتزاجات إلى وزير البحرية ، في ١٣ يونيو ١٨٧٩م .
(٣) د. أحمد صالح عمر : الحكم المصري في مصوع وملحقاتها ص ٣٠٨ ، وثائق الخارجية الإيطالية ، تقرير دي أميتزاجت إلى وزير الخارجية ، عدن في ٣ يناير ١٨٨٠م .
(٤) وثائق الخارجية الإيطالية : رسالة أميتزاجا إلى مدير شركة روباتينو ، عدن في ٩ يناير ١٨٨٠م .

(١٨٦٩م) . فنراها ترفع عندئذ شعار "الحق الشرعي" للسلطنة العثمانية ولمصر وتدفعهما لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية . فقد كتب المقيم البريطاني في عدن إلى "دي أميتزاجا" - القائد البحري الذي تحرك مع سابيتو إلى عدن - ملفتًا نظره إلى حقوق مصر في عصب، وأنه لا يسمح لاتخاذ "عدن" قاعدة لأي نشاط يضر بدولة تربطها اتفاقية صداقة مع الحكومة البريطانية ، مشيرًا بذلك إلى اتفاقية ١٨٧٧م مع مصر . ورفض القائد الإيطالي استلام الرسالة لأنها ليست عن طريق القنصل الإيطالي في عدن، ورفض ما جاء بها بحجة أن أي اعتراض على نشاط "سابيتو" في عدن إنما هو مخالف لماهدة ١٨٦٣م التي تقضي بالسماح للرعايا الإيطاليين بأن يقوموا بأي نشاط تجاري في أنحاء الممتلكات البريطانية[1]. غير أن المقيم البريطاني أصرّ على موقفه حتى تأتيه تعليمات واضحة من حكومته ، ورأي القنصل الإيطالي والقائد البحري عندئذ الميل إلى أسلوب الملاينة عند بداية خطوات لتأسيس مستعمرة في عصب ، فكتب كل منهما رسالة - تشبه التعهد - يؤكدان له أن خطوات إيطاليا في عصب إنما هي بهدف حماية ممتلكات شركة "روباتينو" هناك ، وأنه ليس لإيطاليا أية أهداف سياسية أو عسكرية وراء ذلك[2]. وأرسل حاكم الهند البريطاني كذلك رسالة إلى القنصل الإيطالي في كلكتا - من موقع القوة - جاء بها : "لكم فرقاطة في البحر الأحمر تشغل بال وقلم قائدنا العسكري في عدن "[3] . وفي نفس الوقت نشط السفير البريطاني في روما في توصيل رسائل الاحتجاج الذي يرسلها وزير خارجية بريطانيا "سالسبوري" إلى وزير الخارجية الإيطالي ، فقد أكد الوزير البريطاني أن خليج عصب ملك لمصر مهما كانت الآراء الصادرة بهذا الشأن قبل سنة (١٨٧٠م) مشيرًا بذلك إلى الإجراءات الأولى لشراء الأراضي عام (١٨٦٨م) وما جرى حولها من مكاتبات بين مصر وإيطاليا . وذكر سالسبوري أيضًا الفرمانات العثمانية في ١٨٦٥م ، ١٨٦٦م ، ١٨٧٣م بنقل الإشراف على محافظات سواكن ومصوع وزيلع من جدة والحديدة إلى القاهرة ، وقال كذلك إن هذه الفرمانات أعطت لخديوي مصر سلطة كافية ذات طابع علني في السياسة الدولية على الشاطئ الممتد من السويس إلى رأس غوردافوي ، وبما أن أحدًا

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : من القنصل الإيطالي في عدن إلى المقيم البريطاني في عدن ، في ٥ يناير ١٨٨٠م .
(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : من القنصل الإيطالي في عدن إلى المقيم البريطاني في عدن ، في ٨ يناير ١٨٨٠م .
(٣) وثائق الخارجية الإيطالية : من القنصل الإيطالي العام في كالكتا إلى رئيس الوزراء الإيطالي ووزير الخارجية ، كالكتا في ١١ فبراير ١٨٨٠م .

لم يعترض على مبدأ هذه الشرعية ولم تقم ضده أية اعتراضات ، فإن هذا يدل على عدالة المطالب المقدمة من حكومتي الآستانة والقاهرة ، وأن أي ادعاء من جانب إيطاليا في عصب لن يؤثر على موقف بريطانيا الذى سيستمر في احترام السيادة الشرعية على تلك السواحل[١] . وزيادة على ذلك مدت بريطانيا صلاحية قنصلها العام بجدة إلى خليج عصب في مارس ١٨٨٠م ، فأثار هذا الموقف القائد البحري الإيطالي سالف الذكر ، وأعلن أن العلم البريطاني لن يرفع في عصب إلاّ "فوق جثته" ، فسحبته الحكومة الإيطالية من موقعه وعينت آخر[٢] وذلك طبقًا لسياسة اللين التي تتبعها مع بريطانيا حينذاك .

وتحركت السلطنة العثمانية أيضًا ، فأرسلت الاحتجاج إلى روما ، كما طلبت من خديوي مصر أن يشدد الرقابة والإشراف على ساحل البحر الأحمر ، وأن يرفع العلم العثماني عند رأس حافون وبجانبه جماعة من الجند . وقد أرسل السلطان إلى الخديوي الرسائل التي كان قد أرسلها والي اليمن وصورة من الخريطة التي نشرها "سابيتو" في كتابه[٣] . وعين الخديوي علي رضا باشا حكمدارًا عامًا لسواحل البحر الأحمر وكلفه بالمرور على موانئه للاطمئنان على أوضاعه .

استمرار المساعي الإيطالية :

ويبدو أن زيادة تردي الأوضاع في مصر بعد عزل إسماعيل ، جعلت إيطاليا لا تبالي بالاحتجاجات السلطانية أو الخديوية، أو بالحقوق الشرعية، وإن ظلت طوال تلك الفترة لا تعلن عن نواياها صراحة ، بل ظلت تدّعي- خاصة أمام بريطانيا- أنها لا تعمل سوى حماية حقوق شركة "روباتينو" . غير أن الحقيقة فهي أن "سابيتو" استمر في شراء الأراضي من باقي شيوخ الدناكل فقد اشترى في نفس الوقت تقريبًا أي في ١٥ مايو ١٨٨٠م من ثلاثة من مشايخ الدناكل "أراضي جديدة من رأس دارما شمالاً إلى رأس لوما جنوبًا ، ومعها جزيرة سنابور التي تواجه هذه الأرض . وكان سبب الاهتمام بشراء هذه الجزيرة هو خوفهم من أن تسبقهم بريطانيا إلى شرائها فتسد عليهم الطريق ، فهي

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : من السفير الإيطالي في لندن ، إلى وزير الخارجية الإيطالي ، لندن في ٨ إبريل ١٨٨٠م .

(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : من أمين عام وزارة الخارجية الإيطالية إلى أميتزاجا ، روما في ٢٩ مايو ١٨٨٠م .

(٣) دار الوثائق القومية : محفظة (١٦٢) عابدين ، من ديوان رئيس الوزراء (العثماني) إلى خديوي مصر ، في ٢٩ رجب ١٢٩٧هـ ، ٧ يوليو ١٨٨٠م .

تقع عند المدخل الشمالي لميناء عصب[١] ، وقد بلغت مساحة ما اشتراه حينذاك حوالي ست وثلاثين ميلاً من حيث الطول أما عرضها فيتراوح بين ميلين وستة أميال[٢]، كذلك زاد العمران في المنطقة تحت إشراف "سابيتو" ، كما أقيمت بعض التحصينات اللازمة . وزيادة على ذلك اعتبر "سابيتو" الشيخ برهان محمد شيخ رهيطة سلطانًا ، وكان يخاطبه منذ البداية بهذا اللقب ، وعقد معه اتفاقية حماية في (١٨٨٠م) باعتباره صاحب السيادة الوحيد في منطقته[٣] . وقد ترددت الحكومة الإيطالية في البداية في التصديق عليها ، وعدلت بعض العبارات الواردة بها ، ثم طلبت عند إعادتها إلى "سابيتو" أن يبقى خبر هذه الاتفاقية سرًا أطول مدة ممكنة ، وأن يطلب ذلك أيضًا من الشيخ المذكور . وقد لجأ سابيتو إلى هذه الحيلة وهي تضخيم شخصية الشيخ برهان منذ البداية حتى يقنعه بأحقيته في بيع الأرض ، ثم وضعه تحت الحماية الإيطالية لأن الشيخ كان يبدي دائمًا خوفه من انتقام السلطات المصرية منه لجرأته في اتخاذه خطوة بيع الأرض للإيطاليين حتى أنه فكر في تغيير جنسيته إلى الإيطالية كما قيل[٤] . ومن المحتمل أيضًا أن سبب تسرع سابيتو في عقد هذه الاتفاقية يرجع إلى رغبته في الضغط على حكومته - وربما توريطها- في اتخاذ خطوات عملية إيجابية نحو تحقيق حلمه في إقامة مستعمرة إيطالية في "عصب" ، وتعيينه قنصلاً عامًا لها . ونترك سابيتو مع أحلامه فقد نجح هو ومن معه بعد قليل في تحقيق أمل إيطاليا في إيجاد طريق بري بين عصب وبين مملكة "شوا" التي سبق لملكها "منليك" إبداء رغبته في إقامة علاقة ودية مع إيطاليا ، والحصول على الأسلحة اللازمة منها كما سبق أن ذكرنا . وقد نجحت إيطاليا في عقد اتفاق مع محمد الحنفري سلطان "الأوسا" يقضي بالسماح لها بفتح طريق تجاري عبر أراضيه إلى "شوا" مقابل مرتب سنوي له ليقوم بحماية قوافل التجارة ، وكان محمد الحنفري هذا صاحب نفوذ واسع بين قبائل "الدناكل" و"الجالا" حول بحيرة "الأوسا"[٥] .

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : من دي أميتزاجا إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، عدن في ٢٣ إبريل ١٨٨٠م .

(٢) د. السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ، ص ١١٩ .

(٣) SIR E. Hertslet; The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P.447.

(٤) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص ٢٣٩ .

(٥) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير من قائد السفينة الحربية الإيطالية إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، عدن في ١٢ سبتمبر ١٨٨٠م .

وكانت الخطوة العملية الهامة حينذاك هي تعيين "برانكي" مفوضًا سياسيًا في عصب وقنصلاً عامًا في مناطق البحر الأحمر في نفس الوقت ، ووضعت له مشروعًا متكاملاً لإقامة مستعمرة في عصب من الناحية الإدارية والتجارية والبحرية والصحية والمالية والعمرانية ، ولم ينس المشروع التوصية بالتفريق بين مساكن الأوربيين ومساكن الأهالي المحليين والهنود ، أي إتباع سياسة التفرقة العنصرية من البداية، وقد وصل برانكي إلى مقر عمله في يناير ١٨٨١م. وقد أضفى برانكي على تصرفاته منذ وصوله إلى عصب الصبغة الاستعمارية ، فأنزل علم شركة روباتينو هناك ورفع العلم الإيطالي بدلاً منه ، وأحاط ذلك بجميع المظاهر الرسمية مثل إطلاق المدافع(١) . ولم يكن في استطاعة إيطاليا اتخاذ هذه الخطوة إلا بعد أخذ رأى بريطانيا، لذلك فاتح السفير الإيطالى في لندن وزير الخارجية البريطانى "جرانفيل" في مشروع إقامة المفوضية السياسية، فلم يعترض جرانفيل على الفكرة من أساسها، ولكنه أشار في نفس الرد بتمسكه بالسيادة الشرعية العثمانية على عصب، إذ كان جرانفل مازال متمسكًا بموقف سلفه سالسبوري في هذا الأمر. وكرر المقيم البريطاني في عدن موقفه الذي عبّر عنه مرارًا ، وهو أن احتلال عصب منذ البداية مشروعًا حكوميًا ، وأن استعمال اسم شركة "روباتينو" إنما هو لتغطية مخططات الحكومة الإيطالية(٢) . وكانت إيطاليا تعلم مقدمًا بموقف بريطانيا فكلفت سفيرها بالكتابة ثانية فى فبراير ١٨٨١م إلى جرانفل لتطمينه بأنها لن تقيم في عصب مركزًا عسكريًا أو أية تحصينات تمس وضع عدن وسلامة الشريان الحيوى ، وأن يرفق بخطابه بعض المقتطفات من توجيهات الحكومة الإيطالية إلى "برانكى" التى تلفت نظره فيها إلى الطابع المدنى التجارى لمستعمرة "عصب" وتوصية بالحرص على ألا يعمل شيئًا من شأنه الإضرار بالممتلكات البريطانية المجاورة(٣).

غير أنه قد وقعت حادثتان خلال عام ١٨٨١م ، كان لهما الأثر البالغ في تفجير المواقف وكشف النوايا صراحة بين القوى الثلاث المعنية بأمر عصب وما حولها وهى بريطانيا وإيطاليا والسلطنة العثمانية وولاتها في مصر . وكانت الحادثة الأولى هى المعروفة بحادثة بيلول (إبريل / مايو ١٨٨١م)، والحادثة الثانية هى حادثة رهيطة (أغسطس / سبتمبر ١٨٨١م) .

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير رقم (١) من المفوض السياسى والقنصل العام بالبحر الأحمر برانكي إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، عصب فى ١٠ يناير ١٨٨١م .

(٢) د. السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ، ص: ١٢٧ – ١٢٨ .

(٣) نفس المرجع : ص : ١٢٨ – ١٢٩ .

وترجع الحادثة الأولى إلى سوء تصرف "برانكي" الذي تعجل في إرسال بعثة كشفية لمعرفة الطريق إلى "شوا" عبر سلطنة "الأوسا" ، دون أن يستمع إلى نصيحة حليفه برهان محمد شيخ "رهيطة" أو نصيحة اخيتو محمد شيخ "بيلول"، بالانتظار حتى يؤمن سلطان الأوسا الطريق لها ، فتعرضت البعثة للقتل عن بكرة أبيها على يد كمين دبرته لها إحدى القبائل الداخلية . وقد انتهت تلك القضية لصالح مصر ، فقد أسرعت بالتحقيق فيها وأثبتت براءة أهالي بيلول ، وأكدت سيادتها هناك لأنها منعت إيطاليا من التدخل فى التحقيق رغم إلحاحها على ذلك ، ورغم مهاجمتها نتائج التحقيق لمدة طويلة(١) .

أما الحادثة الثانية ، فكانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير، إذ ظهرت عندها حقيقة المواقف والنوايا . فبناء على تقرير على رضا باشا سالف الذكر ، قررت مصر القبض على شيخ رهيطة ونفيه عن البلاد لتصرفه فى بيع الأراضي . وتوجهت عندئذ بعثة التحقيق من بيلول إلى رهيطة وإنزال بعض الجند إلى البر لتنفيذ هذا القرار، لكن السفينة الإيطالية منعت السفينة المصرية من إنزال هؤلاء الجند فعادت السفينة المصرية إلى مصوع وأبرقت بتفاصيل الحادثة إلى القاهرة (٢) . واحتجت الحكومة المصرية على هذه التصرفات بمذكرة طويلة مدعمة بالوثائق لإثبات السيادة العثمانية على هذه المناطق منذ القرن السادس عشر الميلادي ، وبوثائق إيطالية سابقة اعترفت فيها الحكومة الإيطالية بوجود هذه السيادة . غير أن برانكي – بناء على أوامر حكومته – أسرع إلى أن يستكتب الشيخ برهان محمد بأنه هو وأسلافه لم يخضعوا مطلقًا للسيادة العثمانية أو المصرية(٣) . وقد أصرت الحكومة الإيطالية على موقفها من مسألة السيادة وبالتالى من إنزال الجند ، مما دفع الخديوى توفيق الضعيف إلى أن يطلب من بريطانيا أن ترسل إلى رهيطة مدرعة حربية لمساعدة مصر على تأكيد سيادتها ولمساعدتها على إنزال الجنود إلى البر دون الصدام بالسفن الحربية الإيطالية(٤) .

وقد فهمت كل من إيطاليا وبريطانيا طبيعة طلب مصر هذا وحقيقته ، فهو ينم عن ضعف مصر وعدم قدرتها على الدفاع عن حقوقها إلا بتدخل طرف ثالث ، وهذا ما كانت تلمسه أوربا – بزعامة بريطانيا – بالنسبة للسلطنة العثمانية نفسها طوال القرن

(١) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٢٦٠ .

(٢) دار الوثائق القومية : محافظ مجلس الوزراء (السودان ١/ب) تلغراف فى ٩ أغسطس ١٨٨١م.

(٣) د. السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ، ص : ١٣٦ – ١٣٥ .

(٤) د/ محمد صبري : الإمبراطورية السودانية ، ص : ١٦٥ .

(١٩م) فى حروبها المتعددة، مثل حربها مع محمد على عام (١٨٣٩ – ١٨٤٠م) وحرب القرم عام (١٨٥٦م) والحرب الروسية – التركية عام (١٨٧٦– ١٨٧٧م) التى انتهت بمؤتمر برلين عام (١٨٧٨م) المعروف .

فقد أسرع الوكيل السياسي الإيطالي بالقاهرة بالكتابة إلى حكومته بأن مشكلة رهيطة مثل مسألة عصب يجب أن تعالج – بعد الآن – فى لندن وليس فى القاهرة[1] ، إذ كانت إيطاليا تعلم أن معاهدة عام (١٨٧٧م) – بين بريطانيا والخديوي إسماعيل – تقضى باعتراف بريطانيا بسيادة الخديوى على ذلك الساحل بموجب الفرمانات العثمانية، وفى مقابل ذلك نصت على ألا يتنازل الخديوي عن أي جزء من هذا الساحل لأية قوى أخرى إلا بموافقة بريطانيا .

وقد نشط السفير الإيطالى عندئذ فى لندن ، وحاول أن يدفع بريطانيا إلى التدخل لمنع مصر من إرسال سفينة حربية أو إنزال جنود فى رهيطة ، ووصف ذلك بما يثير التعجب ، وهو أن المصريين يريدون إثارة الشغب فى جهات عصب ، وذلك فى أثناء لقائه مع وزير الخارجية البريطانى – جرانفل – فى سبتمبر ١٨٨١م فى لندن ، بل وأشار فى الحديث نفسه إلى أن مركز الإيطاليين فى خليج عصب يرتكز على نفس الحق الذي يرتكز عليه مركز الإنجليز فى عدن . وقد شعرت إيطاليا عندئذ أن إنزال الجند إلى الساحل للقبض على شيخ رهيطة ونفيه ، ومساندة بريطانيا لمصر كما طلبت الأخيرة ، يعنى نسف كل مشروعاتها وآمالها فى عصب ، لذلك ارتفعت نبرتها نسبيًا مع صديقتها بريطانيا ، مع استمرارها – فى نفس الوقت – فى التأكيد لهذه الصديقة بأن وجودها فى عصب لا يمثل خطرًا على مصالح بريطانيا فى عدن .

تغير الموقف البريطانى تجاه مساعى إيطاليا :

وكان موقف بريطانيا قد بدأ يتغير تجاه مصر وسيادتها فى إفريقيا منذ صيف (١٨٨١م) لأنها شعرت أن الثمرة قد نضجت وحان قطافها ، وفى نفس الوقت لا تستطيع أن تلتهم الكعكة بمفردها حتى لا تثير ضدها باقى الدول الأوربية ، فأرادت أن تشغلهم – وخاصة فرنسا وإيطاليا – بالفتات لتغنم هى بنصيب الأسد . فقد زاد

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير (٧٩٠) من الوكيل السياسى بمصر إلى وزير الخارجية الإيطالية ، الإسكندرية فى ٢٩ أغسطس ١٨٨١م .

تدهور الأمور فى مصر فى عهد الخديوى توفيق الضعيف ، وقامت مظاهرة عابدين المشهورة بزعامة أحمد عرابى باشا ، وتشكلت وزارة الثورة برئاسة محمود سامى البارودى باشا ، وكان عرابى وشريف من أعضائها . وإزاء هذا كله بدأت بريطانيا تستعد لابتلاع الرأس وما أمكن من الجسد . ومن الطريف أن نتذكر أن بريطانيا قد عرضت على فرنسا وإيطاليا أن يشاركاها فى التدخل فى شئون مصر واحتلالها لإنقاذ "الحق الشرعي" بها – وتأكيدًا للوصاية الدولية المفروضة عليها – ولتجسَّ فى الواقع نبض الدولتين – ولكنهما ترددتا لظروف خاصة قد يطول شرحها ، عندئذ إنفردت بريطانيا واحتلت مصر فى يوليو (١٨٨٢م) كما هو معروف ، ولتمنع وقوع قناة السويس فى أيد غير يديها ، فاستكملت بذلك السيطرة على مدخلي "البحيرة" .

وقد يفسر هذا كله حقيقة ما كتبه جرانفل إلى السفير الإيطالى بلندن ، ردًا على طلب السفير فى أغسطس (١٨٨١م) ، فقد ذكر له بأن الحكومة البريطانية لا تبدى أى اعتراض إذا قررت الحكومة المصرية التصرف فى نطاق حقوقها ، التى أيدتها الحكومة البريطانية والتى تعدها ذات أسس وطيدة . ولم يشر جرانفل فى خطابه إلى طلب مصر ، كما لم يتعهد فيه بأن بريطانيا سوف ترسل سفينة حربية للمساعدة فى إنزال الجند المصرى إلى رهيطة . وكان هذا الرد الدبلوماسى الذكى المعهود من بريطانيا بمثابة الضوء الأخضر أمام إيطاليا للتصرف بما تراه ، فقد أسرع السفير الإيطالى بالكتابة إلى حكومته بأن بريطانيا تركت إيطاليا وحدها تواجه الحكومة المصرية ، وأن تسترشد بمصالحها ، كما حذرها بألا يغيب عن ذهنها مصالح الآخرين ، ويقصد بريطانيا . وكان جرانفل فى وقت سابق قد ردّعلى طلب الحكومة المصرية بأن عليها أن تلتزم بالاعتدال والحذر ، وعدم الدخول في مجازفة من غير تفكير في عواقبها ، ثم وعد السفير الإيطالي فى سبتمبر (١٨٨١م) بأنه سيكرر نصيحته هذه للحكومة المصرية ، وأنه سيستخدم نفوذه لصرفها عن أية آمال غير مدروسة[1] .

وقد دل هذا كله على أن بريطانيا كانت فى ذلك الصيف المشهود عند منحنى هام في سياستها تجاه مصر، ليس بالنسبة لسيادتها على ساحل البحر الأحمر الإفريقى فحسب، بل وبالنسبة إلى استقلالها أيضًا خاصة بعد أن ثبت لدى بريطانيا عجز مصر عن الوقوف

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير (١٠٨٨) من السفير الإيطالي بلندن إلى وزير خارجيته ، لندن فى ٤ سبتمبر ١٨٨١م .

أمام توسع فرنسا حول "أبوخ" ، وأما محاولات إيطاليا في "عصب" . فاستمر جرانفل رئيسه جلادستون في سياسة وضع النور الأخضر أمام إيطاليا وخطواتها في عصب ، طالما امتنعت إيطاليا عن تحصين عصب وتحويلها إلى قاعدة عسكرية . وكانت وجهة النظر البريطانية حينذاك هي كسب إيطاليا إلى جانبها لتقف معها في المحافل والمجتمعات الدولية ، وإلى وقفها أيضًا أمام فرنسا في لعبة التسابق على الساحل الإفريقي الشرقي . وقد عبّر جرانفيل عن ذلك في إحدى ردوده على المتشككين من البريطانيين في نوايا إيطاليا في عصب ، والمتخوفين على أوضاع عدن ، فقال أنه لا يخشى وجود هذه المنشأة في عصب رغم أن الإيطاليين يخادعون كثيرًا بشأنها ، وأنه يعتقد أن من الأفضل تركهم وشأنهم بدلاً من العمل على قلب ترتيباتهم رأسًا على عقب ، إذ لن تلبث فرنسا أن تسرع إلى هنالك ، ويصبح الساحل مفتوحًا أمام كل أوربا[1] .

وبناء على تلك الأضواء الخضراء تشجعت إيطاليا وعرضت على بريطانيا أنها بصدد إعداد مشروع إتفاقية بينها وبين مصر بخصوص عصب ، وتطلب من بريطانيا الضغط على الأستانة والقاهرة للموافقة عليها . ولم تنس إيطاليا — إرضاءً لبريطانيا — أن تؤكد في هذا المشروع على أنها ستحارب تجارة الرقيق في عصب ، كما أنها على استعداد للانضمام إلى المعاهدة البريطانية — المصرية المعقودة في عام (١٨٧٧م) التي كان من بنودها محاربة هذه التجارة في تلك السواحل . ووافقت بريطانيا على القيام بالدور المطلوب ، واقترحت لمصلحتها — ولكن كأنه على لسان مصر — بأن الأخيرة سوف تطلب التعهد بمنع وصول الأسلحة إلى الحبشة عبر عصب .

وانتهت الحكومة الإيطالية من وضع مسودة الإتفاقية في أكتوبر ١٨٨١م وتتكون من خمس مواد هي :[2]

١ — أن يعترف الخديوي للحكومة الإيطالية بما حصلت عليه من أراض في عصب مع ما يتبعها من حقوق الامتلاك المطلق الشرعية والسياسية ، وأن يتنازل عن دعاواه بشأنها وتحديد مساحتها .

٢ — موافقة الحكومة الإيطالية — فيما يتعلق بعصب — على الدخول في المعاهدة الإنجليزية المصرية (٤ أغسطس ١٨٧٧م) لمنع تجارة الرقيق في الساحل الإفريقي .

(١) د. السيد رجب حراز : إريتريا الحديثة ، ص : ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢) دار الوثائق القومية : محافظ مجلس الوزراء ، السودان (محفظة ١/ب) مترجمة .

٣ — قصر استخدام عصب على الأغراض التجارية فقط ، وعدم بناء الاستحكامات بها ، والسماح بوجود قوة إيطالية لحفظ الأمن بالمستعمرة .

٤ — وقف مرور الأسلحة والذخائر عبر عصب إلى الحبشة .

٥ — الاتفاق بين كل من إيطاليا وانجلترا ومصر على طرق المراسلة والتعاون بين ممثليهم في تلك الجهات .

وبدون تمعن فإن الأمر لا يحتاج إلى ذلك ، فإن هذه المواد القليلة قد وضعت لصالح إيطاليا ، وتلبيةً لمطالب بريطانيا ولإرضائها ، وعلى حساب مصر وأهالي المنطقة . أما ما عرضته إيطاليا على مصر فهو أنها — مقابل الموافقة على هذه الاتفاقية — سوف تعترف بسلطة الباب العالي والحكومة المصرية على باقي ساحل البحر الأحمر الغربي شمال وجنوب عصب ، كما أوضحت إيطاليا أنها ملزمة ضمنًا بالدفاع عن برهان محمد سلطان رهيطة بسبب تعهداته معها ، وأن على كل من الباب العالي والحكومة المصرية عدم التعرض له بشرط أن لا يسعى هو لبيع أراضي جديدة ، كما أن إيطاليا تتعهد بألا توسع حدودها في عصب .

وقام جرانفل بالاطلاع على مسودة الاتفاقية ، ثم أرسل صورًا منها إلى كل من ممثليه في الأستانة والقاهرة لتسليمها إلى الحكومتين العثمانية والمصرية مع إبلاغهما بأن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذه الاتفاقية هو في صالح كل من تركيا وإيطاليا وذلك لمنع نشوء أي تعقيدات قد تظهر إذا ما استمر الوجود الإيطالي في عصب على أساس غير منظم أو محدد ، وكذلك أبلغت حكومة مصر برأى الحكومة البريطانية[1] . وقد ردّ شريف باشا رئيس الحكومة المصرية حينذاك برفض الاتفاقية كما فند كل مزاعم إيطاليا الخاصة باستقلالية شيخ رهيطة وأن العلم المصري لم يرفرف قط فوق عصب ، فسرّبت بريطانيا الخبر إلى حكومة إيطاليا التي ثارت غضبًا وقدمت مذكرة بردها على مذكرة شريف باشا إلى جرانفل وألحت عليه ثانية بالضغط على الحكومة المصرية ، وشككت في نتيجة التحقيق في حادثة بيلول وطالبت بإعادة التحقيق ثانية . وقد وافق شريف باشا على إعادة التحقيق بحضور مندوب إيطالي حتى يفوت الفرصة على إيطاليا ، لكنه أصر أن تُجرى محاكمة عادلة في القاهرة ، فأثبتت المحكمة براءة المتهمين الذين كانت إيطاليا قد لفقت لهم التهمة من أهالي بيلول نفسها . وقد طال الحديث عن هذه القضية ، كما

(١) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٢٧٦ — ٢٧٧ .

طالت المراسلات بين الحكومتين العثمانية والمصرية . وزاد إلحاح إيطاليا على بريطانيا لتضغط على الآستانة والقاهرة لحملها على الموافقة على الاتفاقية المعروضة ، بل وعرضت على بريطانيا أن تصبح الاتفاقية أساسًا للعلاقات بين البلدين ، وأنه إذا وافقت بريطانيا على ذلك ، فإن إيطاليا تعتبر المذكرة الملحقة بالاتفاقية – التي سبق أن أشرنا إليها والتي تلزم إيطاليا بعدم التوسع في عصب والاعتراف بالسيادة العثمانية على شمال وجنوب عصب – تعتبر المذكرة وثيقة ملزمة لإيطاليا – في مقابل التزام مماثل من قبل بريطانيا[1] .

وقد اعتبرت إيطاليا رد جرانفل على هذا الرأي ، الضوء الأخضر والأحمر من جانب بريطانيا لإطلاق يدها في عصب ، فقد قال جرانفيل في رده أنه كان يأمل أن توافق كل من الآستانة والقاهرة على الاتفاقية ، وأنه كان مستعدًا في نفس الوقت لاعتبار الاتفاقية أساسًا مؤقتًا لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والإيطالية في كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة الإيطالية في عصب . وبهذا الرد الدبلوماسي المغلف الذي نعهده في الردود البريطانية ، اطمأنت إيطاليا إلى موقف بريطانيا[2] ، وبدأت تضرب بموقف السلطنة العثمانية والحكومة المصرية عرض الحائط وخاطبتهما بأسلوب خشن كما سنرى .

وكما كان يفعل "سابيتو" لإشعال حماس إيطاليا نحو مشروعها في عصب ، نرى "برانكي" المفوض السياسي في عصب ، يرسل خطابًا إلى وزير خارجيته يطلب فيه عدم الانتظار لرأى حكومتي الآستانة والقاهرة ، وأن على حكومته أن تقلد فرنسا التي تعمل على تكوين مستعمرة حول "أبوخ" دون الرجوع إلى هاتين الحكومتين وانتظار رأيهما . ورأى أن ليس لدى الحكومة الإيطالية وقت تضيعه في مباحثات مع تركيا ومصر لا طائل وراءها ، واقترح أنه من الأفضل أن تطلق إيطاليا تهديدًا لهاتين الدولتين بأنها سوف تفعل ما تفعله فرنسا فلعل ذلك يجبر الحكومتين على الموافقة على الاتفاقية المعروضة عليهما . واقترح كذلك على حكومتة أن تبدأ في مفاتحة فرنسا حول مستقبل الممتلكات الأوربية على ساحل البحر الأحمر الغربي[3] .

---

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : رسالة من السفير الإيطالي بلندن إلى وزير الخارجية البريطاني ، لندن فى ٢٣ فبراير ١٨٨٢م .

(٢) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٢٨٨ .

(٣) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير من المفوض السياسي الإيطالي في عصب إلى وزير خارجيته ، عصب في ٢٠ فبراير ١٨٨٢م .

ولم يكن يسعد إيطاليا حينذاك إلا ما حصلت عليه من موافقة بريطانيا كما أشرنا ، لذلك أرسلت إلى الحكومة المصرية مذكرة استفزازية لا تؤدي إلا إلى رفضها ولا تؤدي إلى فتح باب التفاهم . فقد ادعت المذكرة المؤرخة في (٧ مارس ١٨٨٢م) بأنه ليس للحكومة العثمانية أو الحكومة المصرية أدنى حقوق على جهة عصب بساحل البحر الأحمر الغربي ، وأن مصر لم تباشر أي سلطات هناك حتى مجيء الإيطاليين إليها ، وأن قبول مصر لاتفاقية عصب المقترحة لا يعد تنازلاً منها عن قطعة أرض من أملاكها أو خسارة ستلتزم بتكبدها . وزيادة على ذلك اعتبرت المذكرة أن تنازل مصر عن عصب يحقق للحكومة الخديوية مزايا عظيمة ، منها اعتراف إيطاليا لمصر بالسيادة على باقي سواحل البحر الأحمر الغربي شمال وجنوب عصب ، ومنها أن تتعهد إيطاليا بعدم التوسع بعد الآن في جهات عصب وألا تشترى أراضي جديدة يترتب عليها الضرر لسياسة الحكومة المصرية . وادعت المذكرة أيضًا أن وجود إيطاليا في عصب قائم على حقوق ثابتة – تقصد معاهدتها مع شيخ رهيطة – وأنها مصممة على عدم التخلي عما تحت يدها من أراضي حتى لو أثبتت الحكومة المصرية حقوق سيادتها على تلك الجهات . وقد سبق أن ذكرنا أن مصر كانت قد تقدمت من قبل بمذكرة مدعمة بالوثائق المصرية والإيطالية تثبت حقها في هذه السيادة . وأخيرًا فقد طلبت إيطاليا في هذه المذكرة من حكومة مصر التي كان يرأسها حينذاك محمود سامي البارودي – وهى التي كان يطلق عليها حكومة الثورة – طلبت أن تعلن مصر صراحة عدم اعتراضها على تلك الاتفاقية وأنها سوف ترسلها إلى الآستانة للتصديق ، وأن كل رد لا يصاغ بهذا الشكل سينظر إليه على أنه رفض مقنع لمشروع الاتفاقية[1] .

والغريب هنا هو ثبات مصر عند موقفها رغم التهديد الإيطالي الواضح ، ورغم الاضطرابات الداخلية بها ، ورغم أن تركيا كانت قد ألقت الكرة في ملعب مصر كما يُقال . فقد كان مجلس الوزراء العثماني – تحت ضغط بريطانيا وتطمينها للباب العالي بأن إيطاليا سوف تعترف بسيادة تركيا ومصر على ساحل البحر الأحمر شمال وجنوب عصب – قد اتخذ قرارًا فى جلسة سابقة يقضي بأن اتفاقية عصب يجب أن تقبل من جانب مصر ، إلا أن الباب العالي لا يستطيع أن يفرضها على الخديوي فرضًا . وكانت

---

(١) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء (السودان ١/ب) مذكرة القنصل الإيطالي العام بالقاهرة إلى رئاسة مجلس الوزراء المصري (مترجمة) ، القاهرة في ٧ مارس ١٨٨٢م .

حكومة مصر قد أبلغت السلطنة العثمانية رأيها في هذه القضية ، وهي أنها لا تستطيع أن تتنازل عن أرض على ساحل البحر الأحمر ، وفي نفس الوقت لا تجد ما يمنع من منح شركة روباتينو أو غيرها أية امتيازات تجارية . وقد قرر مجلس الوزراء المصري في ٢٥ مارس ١٨٨٢م رفضه للاتفاقية ، وتمسكه بكل حقوق مصر على هذا الساحل وعلى أن تعامل الشركة الإيطالية بمقتضى قانون الشركات المعمول به في مصر منذ ١٨٦٨م[1] .

و لم تلبث الحكومة الإيطالية عندئذ إلا أن تشتري جميع أراضي شركة روباتينو في عصب[2] ، وأن تعرض على مجلس النواب الإيطالي مشروع إنشاء أول مستعمرة إيطالية على ساحل البحر الأحمر الغربي ، فوافق المجلس على هذا المشروع في ٥ يوليو ١٨٨٢م[3] . وبعد ستة أيام فقط كانت بريطانيا تحقق أول خطوة تخطوها لاحتلال مصر، إذ كان الأسطول البريطاني يضرب ميناء الإسكندرية يوم ١١ يوليو ١٨٨٢م . وفي الخامس من يوليو أيضًا أرسل جرانفل رسالة إلى الحكومة الإيطالية بأن حكومته مستعدة لترتيب العلاقات بين البلدين وكذلك المسائل التي قد تنشأ مع إيطاليا بشأن مؤسستها في عصب ، فكان هذا اعترافًا واضحًا بملكية إيطاليا لعصب .

التوسع الإيطالي وإعلان تأسيسي مستعمرة إريتريا :

وكيفما كان الأمر ، فقد أصبح الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام إيطاليا لمد نفوذها على هذا الساحل ، وإعلان قيام مستعمرة إرتريا الإيطالية بعد قليل . إذ لا شك أن احتلال بريطانيا لمصر ، مع اشتعال الثورة المهدية في السودان ، مع اشتداد الهجمة الاستعمارية في النصف الثاني من القرن (١٩م) ، وبعد أن تم في كواليس مؤتمرى برلين ١٨٧٨م ، ١٨٨٤م اللذين تم فيهما توزيع المستعمرات بين الدول الأوربية — وقد تم في الأخير الاتفاق على توزيع قارة إفريقيا كلها — لا شك أن هذا كله كان دافعًا لإيطاليا إلى أن تسرع من خطواتها لتكوين تلك المستعمرة . وكانت ألمانيا هي الأخرى قد بدأت تسعى لتدخل مجال الاستعمار بعد أن عجز بسمارك — بطل الوحدة الألمانية — عن كبح

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : برقية من سفير إيطالي في استانبول إلى وزير خارجيته في ٢٥ مارس ١٨٨٢م.

(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : رسالة من وزير الخارجية الإيطالي إلى برانكي المقيم السياسي في عصب ، روما في ٢٨ إبريل ١٨٨٢م .

(٣) د. شوقي الجمل : تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، ص : ٣٥٨ .

جماح الرأسمالية الألمانية إلى دخول هذا المجال ، وكان يكتفي بتوجيه نشاطها إلى الاستثمار في أنحاء السلطنة العثمانية ، وهي سياسة بسمارك التي عرفت باسم "الإتجاه نحو الشرق" .

وإزاء هذا نشطت إيطاليا نشاطًا محمومًا من أجل ازدهار مستعمرتها في عصب ، فنجحت في عقد معاهدة مع محمد حنفري سلطان الأوسا في ١٥ مارس ١٨٨٣م لحماية الطريق إلى مملكة شوا[1] ، كما نجحت في عقد معاهدة تجارية مع الأخيرة في ٢١ مايو ١٨٨٣م[2] . وفي أوائل عام (١٨٨٤م) أرسلت بعثة علمية سياسية إلى ملك ملوك الحبشة يوحنا الرابع الذي كان قد غضب لعقد معاهدة مع منليك دون علمه ، لكنه تغاضى عن ذلك لانشغاله في حرب مع أحد رؤساء الجالا ، فتم عقد معاهدة تجارية بينه وبين "بيانكي" رئيس البعثة الإيطالية . والجدير بالذكر هنا هو أن يوحنا الرابع كان يميل إلى طريق تيجراي — مصوع لتجارته عن باقي الطرق إلى الساحل ، فكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى اهتمام إيطاليا باحتلال مصوع فيما بعد . وقد تعرضت بعثة "بيانكي" عن آخرها للقتل أثناء عودتها بعد مقابلة يوحنا على يد بعض قبيلة الدناكل مما أثار الرأي العام الإيطالي ، واتخذتها الحكومة الإيطالية ذريعة للتوسع شمالاً من عصب إلى بيلول ثم إلى مصوع بحجة الحفاظ على الأمن والنظام ، وأحيت عندئذ أيضًا قضية القضاء على بعثة "جيوليتي" التي كانت قد اتهمت مصر بالتهاون بشأنها كما ذكرنا من قبل .

وكانت إيطاليا في عام (١٨٨٤م) قد تخلت عن سياسة "اليد البيضاء" التي التزمتها من قبل ، وأرادت أن تخرج بنصيب من المستعمرات في إفريقيا ، غير أنها لم تكن تجرؤ على اتخاذ خطوات في هذا المضمار إلا بعد جس نبض بريطانيا . وكانت بريطانيا حينذاك هي المدرسة التي يحتذى حذوها في احتلال السواحل الإفريقية ، فبعد أن ضغطت على مصر بإخلاء منطقتي زيلع وبربرة ، أرسلت بريطانيا قواتها إلى هناك بحجة الحفاظ على النظام وحماية بربرة التي تمد عدن باحتياجاتها الأساسية ، ثم أبلغت السلطنة العثمانية بذلك دون أن تبالي باحتياجاتها بعدئذ[3] . وأسرعت فرنسا كذلك إلى التوسع

(١) SIR E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P447-448.

(٢) Ibid: P.P. 448-450.

(٣) د. أحمد صالح عمر : الحكم المصري في مصوع وملحقاتها ، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الأزهر، ص : ٤٠٢ — ٤٠٣ .

من أبوخ إلى تاجورا وما يليها شمالاً وذلك بناء على نصيحة قنصلها العام في القاهرة عندما سمع بقرار مصر بإخلاء هذه المناطق ، فحث حكومته على التحرك قبل أن تحتل بريطانيا جميع المناطق الشاسعة التي أُخليت . ومما يدل على حدة التسابق حول احتلال الأراضي هناك ، أن نرى فرنسا ترفع علمها على تاجورا قبل أن تصل إليها السفينة الإيطالية المكلفة باحتلالها بيوم واحد فقط[1] . وقد احتجت إيطاليا عندئذ لدى فرنسا بأنها قد مَدَّت نفوذها إلى أراضي شيخ رهيطة المرتبط بالحماية الإيطالية ، إلا إن الدولتين قد سويتا مشكلة الحدود بين المستعمرتين مما جعل إيطاليا تستريح بالنسبة لحدود مستعمرة "عصب" من الجنوب[2] .

وكانت إيطاليا قد بدأت بجس نبض بريطانيا لتعرف نواياها تجاه أمانيها في توسيع مستعمرة عصب شمالاً منذ أن عرفت نبأ عقد معاهدة "عدوه" بين مصر والحبشة وبريطانيا في ٣ يونيو ١٨٨٤م[3] . فبعد أن صدرت الأوامر بإخلاء السودان رأت مصر أن خير طريق لسحب جنودها هو نقلهم عبر الأراضي الحبشية إلى ميناء "مصوع" ومنه إلى السويس . ورأت أن تتوسط بريطانيا في الأمر نظرًا للتوتر والحروب التي دارت بين مصر والحبشة من قبل . وقد انتهزت بريطانيا هذه الفرصة لتسوية مشاكل الحدود بين البلدين ، كما تنازلت مصر عن إقليم "البوغوص" للحبشة ثمنًا لتأمين جنودها أثناء انتقالهم إلى مصوع .

فبعد لقاء ودي بين السفير الإيطالي في لندن وبين وزير خارجية بريطانيا جرانفيل ، كتب السفير إلى حكومته بأن بريطانيا لا تريد احتلال مصوع ، وفي نفس الوقت لا تريد أن تتركه ملعبًا للسباق أو تحت سيطرة دولة منافسة - يقصد فرنسا - وأنه يرى دعوة تركيا لإعادة السيطرة عليه ، وفي حالة صعوبة ذلك على تركيا ، فإن إيطاليا هي البلد الذي يقترحه لاحتلال ميناء مصوع[4] . ولا شك أن السفير الإيطالي كان سعيدًا عندما نقل رأي جرانفيل ، فقد أعدت الحكومة الإيطالية عندئذ خطابًا مطولاً تشرح فيه رأيها فيما يجري في السودان عند إخلائه ، وأنها علمت أن الحكومة البريطانية لا ترغب

---

(١) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير من الحاكم المدني في عصب إلى وزير خارجيته في ٢٨ نوفمبر ١٨٨٤م.

(٢) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير من السفير الإيطالي بلندن إلى وزير خارجيته في ٣٠ نوفمبر ١٨٨٤م.

(٣) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٥١١ - ٥١٣ .

SIR E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol. II, P422-423.

(٤) وثائق الخارجية الإيطالية : تقرير السفير الإيطالي بلندن إلي وزير خارجية لندن في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٤م.

في زيادة مسئولياتها بتوسيع مساحة الأراضي التي تحتلها ، في الوقت الذي تقع فيه مستعمرة أبوخ الفرنسية جنوب مستعمرة عصب الصغيرة ، وأن هذا كله يزيد من مخاوف إيطاليا من أن تتمكن إحدى الدول الأوربية من النزول في بعض النقاط ما بين مصوع وعصب . وبعد هذا التمهيد الدبلوماسي جاء بالخطاب أن الحكومة الإيطالية ترى أن أي احتلال تقوم به دولة أخرى غير إيطاليا لن يكون متفقًا مع المصالح البريطانية، وأن بريطانيا لا تحقد على التوسع الإيطالي حول مستعمرة عصب ، بل وأنها تفضل وجود إيطاليا في هذه المنطقة على وجود أي دولة أخرى[1] .

بهذه اللهجة المليئة بالتقرب والتودد إلى بريطانيا ، طالت المكاتبات بين وزير خارجية إيطاليا وبين مبعوثيه في لندن والقاهرة لضمان موقف بريطانيا ومصر . ولم تكن إيطاليا تخشى التوسع الفرنسي فحسب ، بل كانت تخشى أيضًا أطماع الحبشة في الاستيلاء على مصوع لأهمية هذا الميناء لها . غير أن إيطاليا كانت تدرك جيدًا ليس مدى قوة بريطانيا حينذاك فحسب ، بل أيضًا تعرف أن بريطانيا هي ولية النعمة بالنسبة ليوحنا الرابع في الحبشة ، ولنوبار باشا في مصر . ولم يبخل جرانفيل من ناحيته في تطمين إيطاليا بموافقة حكومته على أن تمد هذه الأخيرة نفوذها إلى بيلول ومصوع لكن عليها أن تتريث حتى يتم التمهيد لها لدى السلطنة العثمانية ، لأن بريطانيا ليس لها الحق في أن تمنح ما لا تملك[2] ، كما كان يردد جرانفيل من حين إلى آخر .

وفي نفس الوقت كانت إيطاليا قد استوعبت الدرس جيدًا مما قامت به بريطانيا في زيلع وبربرة ، وفرنسا في أبوخ وتاجورا ، وهى ألا تثير مسألة السيادة مع السلطنة العثمانية ، بل عليها أن تضع الأخيرة أمام الأمر الواقع بحجة المحافظة على النظام وعلى أمن السواحل ، وحتى لا تستغل قوى أخرى ظروف إخلاء السودان التي قد تمتد إلى إخلاء السواحل . وكان اللورد كرومر - في مصر - يرى أن " مصوع " لن تكون مفيدة لمصر بعد إخلاء شرق السودان الذي امتدت إليه الثورة المهدية ، ويميل هو الآخر إلى تسليم مصوع - وليس بيلول فقط - لإيطاليا وليس للحبشة[3] . ويرجع هذا الميل إلى تبادل المصالح بين الدول الكبرى حينذاك ، فقد كان السفير الإيطالي في مصر هو

---

(١) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢) نفس المرجع : ص : ٥٢٩ .

(٣) د. السيد رجب حراز : إرتريا الحديثة ، ص : ١٦٥ .

السفير الوحيد الذي يريد سياسة بريطانيا في "المسألة المصرية" على عكس باقي السفراء الأوربيين وعلى رأسهم السفير الفرنسي . وكان كل ما يهم إيطاليا حينذاك هو أن يضغط اللورد كرومر على الخديوي توفيق ونوبار باشا لكي يكتبا إلى الباب العالي بأن الحكومة المصرية غير قادرة على الاحتفاظ بتلك السواحل – من بيلول إلى مصوع - وفي نفس الوقت تقوم السلطات الإيطالية بالتقرب إلى مشايخ المنطقة للحصول منهم على ما يعبر عن رغبتهم في الدخول في حماية إيطاليا .

هذه هي بعض صور التمهيدات التي اتخذتها إيطاليا لاحتلال السواحل التي تقع إلى الشمال من عصب ، غير أن وقوع حادثة "بيانكي" – التي سبق الإشارة إليها – قد دفعتها إلى التسرع في احتلال بيلول لقربها من عصب . فقد اتخذتها إيطاليا ذريعة لأن تستبدل الاحتلال العسكري بالنشاط التجاري الذي كانت تدعيه من قبل ، فأرسلت إلى إحدى سفنها في البحر الأحمر بالتوجه بسرعة إلى احتلال "بيلول" حتى في حال وجود بقايا من الجيش المصري . والجدير بالذكر أن هذه الحادثة كانت قد وقعت في أكتوبر عام ١٨٨٤م ، لكن لم تصل أخبارها إلى روما إلا في أواخر ديسمبر من نفس العام . وقد أعلن وزير الخارجية الإيطالي أمام البرلمان في ١٥ يناير ١٨٨٥م أن الحكومة الإيطالية قد أرسلت قوة عسكرية إلى بيلول لاحتلالها ، انتقامًا من قتلة بعثة "بيانكي" وبعثة "جيوليتي" السابقة ولحفظ النظام على حدود مستعمرة عصب[١] . وكان السفير الفرنسي في روما قد احتج عند إرسال القوة المشار إليها قبل ذلك الخطاب بيومين ، فرد عليه وزير الخارجية الإيطالية بأن إرسال تلك القوة هي بمثابة مناورة فقط لتهدئة الرأي العام الإيطالي بعد سماعه بخبر تلك الحادثة . وفي نفس اليوم – أي في ١٣ يناير – كتب الوزير إلى سفير بريطانيا في روما يخبره بالتهديد الفرنسي ، وبخوفه من أن تسرع فرنسا إلى احتلال مصوع عند إخلاء الجيش المصري لها . ولم يكن الوزير الإيطالي يمهد بذلك لدى بريطانيا برغبة بلاده في الاستيلاء على مصوع أيضًا ، وجس نبضها مبكرًا ، بل وطلب من بريطانيا – صاحبة السيطرة في مصر – أن تؤجل إخلاء "مصوع" من الجيش المصري حتى تستكمل إيطاليا استعدادها لدخول ذلك الميناء ، كما أبلغ السفير أن إيطاليا ستكون على اهبة الاستعداد في آخر يناير المذكور . ولم يكن جرانفيل أقل تحمسًا من اللورد كرومر في تفضيل إيطاليا عن غيرها للتوسع على تلك السواحل ، لا لوقوف

(١) د. السيد رجب حراز : إرتريا الحديثة ، ص : ١٧٦ .

إيطاليا أمام التوسع الفرنسي ، ولا لموقف إيطاليا من المسألة المصرية ، بل أيضًا لأن إيطاليا قد تساعد بريطانيا ضد الثورة المهدية التي كانت على وشك الاستيلاء على الخرطوم لتعويض ترددها الذى ظهر عند احتلال مصر . والأهم من هذا كله أن بريطانيا أرادت أن تشغل الحبشة عن أطماعها في وادى النيل الذى تعتبره بريطانيا جزءًا من نصيبها في إفريقيا ، وتجبرها على الانشغال بإيطاليا عند احتلالها لمصوع لأن الحبشة تعتبره منفذها الطبيعي على البحر الأحمر[١] . وقد تحققت نظرة – أو نبوءة – بريطانيا بعد ذلك عندما طمعت إيطاليا في الاستيلاء على الحبشة عام ١٩٣٥م .

وقد يطول الحديث إذا تتبعنا تفاصيل الاتصالات التي دارت حينذاك بين كل من روما ولندن والقاهرة واستانبول وكافة السفارات الأوربية بها ، بل وعدن وسواكن ومصوع ، تلك الاتصالات التي جرت حينذاك لتسهيل نزول القوة الإيطالية إلى مصوع واحتلالها في ٥ فبراير عام ١٨٨٥م . فقد كان الحاكم العام حينذاك لسواحل البحر الأحمر الغربية إنجليزيًا يتلقى التعليمات من اللورد كرومر في مصر ، كما صدرت التعليمات إلى عدن وقائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر بعدم التعرض لتحركات السفن الإيطالية في البحر أو أمام تلك الموانئ[٢] . وفي نفس الوقت نفذت إيطاليا دروس بريطانيا بحذافيرها ، وهي عدم التعرض لمسألة السيادة العثمانية ، أو إبعاد العلم المصري أو الحامية المصرية الصغيرة من هناك مؤقتًا ، وخاصة لأن الحاكم العام الإنجليزي في مصر كان قد أصدر أوامره للقيادات بمصوع بعدم التعرض للقوات الإيطالية أو مقاومتها[٣] . وهكذا نزلت قوات إيطاليا إلى "مصوع" دون أن تطلق رصاصة واحدة نتيجة العلاقات الدولية المتشابكة حينذاك ، التي عبرتُ عنها بأنها "هجمة استعمارية" . ومن الطريف أن نعلم أن قائد القوات الإيطالية التي نزلت إلى مصوع كان قد أعد منشورًا مترجمًا إلى العربية لتوزيعه على الأهالي مليئًا بالادعاءات يذكرنا بالمنشور الذى وزعه "بونابرت" عند دخوله مصر. وقد جاء به – وهو موجه إلى أهالي مصوع – أنه مكلف لحفظ النظام بها، وأنه سيرفع العلم الإيطالي إلى جانب العلم المصري ، ويدعو الأهالي إلى الاطمئنان والانصراف إلى أعمالهم ومبادلاتهم التجارية[٤] . وفي أول يناير ١٨٩٠م أعلنت إيطاليا قيام مستعمرة "إريتريا" تيمنًا بالاسم اليوناني القديم لهذه المنطقة .

(١) عبد العزيز عبد الغني : الاستعمار وأثره على العروبة والإسلام في إفريقيا ، ص : ٣٣٨ .

(٢) د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، ص : ٥٥٦ .

(٣) نفس المرجع : ص : ٥٥٧ – ٥٥٩ .

(٤) حامد صالح تركي : إرتريا والتحديات المصرية ، ص : ١٣٧ .

لم تكتف إيطاليا بإعلان قيام مستعمرة "إرتريا" بعد أن ضمت إليها إقليم اغوردات، بل طمعت في التوسع في أنحاء شرق السودان . ولا نريد هنا تتبع هذه الأطماع الهلامية الغامضة ، التي رفعت شعار أن : "مصوع هي مفتاح الطريق إلى طرابلس " فترة من الزمن ، لكن نريد الإشارة إلى حادثتين أو قفتا تطلع إيطاليا إلى الغرب أي إلى حوض النيل ، وأجبرتاها إلى توجيه نظرها إلى الشرق أي إلى البحر الأحمر وما يجرى فيه سواء على شاطئه الآسيوي أو فوق جزره وخاصة عند مطلع القرن العشرين .

الحادثة الأولى : هي وقوف بريطانيا ضد التوسع الإيطالي في شرق السودان فعقدت معها معاهدة في ٣١ يناير ١٨٩١م ، وافقت فيها بريطانيا على أن تمد إيطاليا نفوذها إلى كسلا وإلى ما حول نهر عطبرة إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، أي لصد هجمات الثورة المهدية على المستعمرة الإيطالية ، كما اشترطت بريطانيا على ألا يمس ذلك الحقوق المصرية ، وأن يكون لمصر حرية استردادها عندما تصبح قادرة على ذلك[(١)].

الحادثة الثانية : فهي هزيمة القوات الإيطالية أمام الحبشة في معركة "عدوة" هزيمة منكرة في أول مارس ١٨٩٦م ، هزت وجدان الشعب الإيطالي فترة طويلة ، كما أدت إلى سقوط الوزارة الإيطالية بعد هذه الهزيمة بعدة أيام فقط .. وكانت هذه الهزيمة أيضًا من أهم العوامل التي أجبرت إيطاليا على الرضوخ لشروط معاهدة (١٨٩١م) التي سبق إبرامها مع بريطانيا كما سبق أن ذكرت عندما بدأ استرداد السودان في ١٨٩٨م .

ولا شك أن تطلع إيطاليا إلى أراضي وادي النيل قد أغضب بريطانيا – التي تحتل مصر – وكان هذا أول تأسف لحكومة بريطانيا على مساعدة إيطاليا على ساحل البحر الأحمر الغربي ، فقد جاء في حديث سالسبوري – بعد عودته إلى الحكم – مع السفير الإيطالي بلندن : "لقد أسفت كثيرًا لأن بريطانيا رحبت باحتلالكم لمصوع ومهدت لكم الطريق الذي تسلكونه حاليًا ، إن هذا الطريق سيقودكم إلى خسران أموالكم والتضحية بدمائكم ، ولربما يؤدي بكم إلى فقدان أصدقائكم أيضًا .. ويبدو أن بريطانيا قد تأسفت كثيرًا بعد ذلك ، واعتبرت إيطاليا "الحليف المشاكس" نظرًا لاندفاع الأخيرة وراء أطماعها على ساحل الجزيرة العربية وجزره مما كانت تعتبر بريطانيا منطقة نفوذ خاصة لها ، كما كانت تعتبر البحر الأحمر الشريان الحيوي لمواصلاتها .

(١) Langer,w.: Diplomacy of Imperlialism, P. 110.

نظرة إيطاليا إلى الساحل الأسيوي :

لا يعني القول أن بريطانيا والحبشة قد صدتا إيطاليا عن التوسع في حوض وادي النيل بأن إيطاليا لم تنتبه إلى الشاطئ الآسيوي للبحر الأحمر من قبل . فقد رنت إيطاليا بنظرها إلى هذا الشاطئ منذ أن اشترى "سابيتو" أراضي حول عصب عام (١٨٦٩م)، إذ قام الرحالة ريترو مانزو بجولة في اليمن عام (١٨٧٠م) ، كما زار تاجر الآثار الإيطالي اليهودي موسى شابيرو اليمن عام (١٨٧٨م) وأعلن سابيتو عام (١٨٧٩م) أن عصب ستحل محل جده وتصبح مركز تجارة البحر الأحمر . وفي (١٨٨٠م) كان لشركة التجارة الإيطالية الإفريقية مندوبًا في اليمن لتصدير البن إلى جنوه ، وفي عام (١٨٨٣م) أقام اثنان من إخوان كابروتي مركزًا في صنعاء ممثلين لشركة إيطالية أخرى للتجارة[(١)] .

وزاد اهتمام إيطاليا بالشاطئ الشرقي للبحر الأحمر دون شك – بعد أن وطدت سيطرتها على مستعمرة إرتريا ، وبدأت تهدد بتقويض السيادة العثمانية في هذا الشاطئ .. ففي ٩ يونيو (١٨٩٩م) وصلت سفينة حربية إيطالية إلى الحديدة ، وهددت باستعمال العنف إذا استمرت السيادة التركية في رفضها دفع التعويضات اللازمة لإحدى السفن التي قالت إن تركيا قد استولت عليها من قبل .. وعند فجر القرن العشرين وصلت سفينة حربية إيطالية إلى جدة بعد أن طافت بالمخا والحديدة وكمران وفرسان بحجة مطاردة القرصنة في تلك المناطق . واشتد النزاع بين الطرفين في عام (١٩٠٢م)، فقد هددت إيطاليا بضرب موانئ الحديدة وميدي وخور الوحلة – الذي يقع إلى الشمال من ميدي بحوالي ٣٣ ميل – إذا لم يتم القبض على ثلاثة من شيوخ بني مروان وبني حكيم الذين يتزعمون – كما قيل – حركة القرصنة . وقد قصفت ميدي بالمدافع في أكتوبر من هذا العام لكن لم يقبض علي المشايخ المطلوبين ، وعندئذ أسرعت السلطات التركية إلى حشد القوات في ميدي خوفًا من نزول الإيطاليين إلى المدينة . أما في عام (١٩٠٤م) فقد انفرجت الأزمة نسبيًا بين البلدين ، وأقامت إيطاليا قنصلاً عامًا لها في الحديدة ، ونائب قنصل في المخا ، بينما كان لبريطانيا نائب قنصل في الحديدة منذ عام (١٨٨٤م) . وقد وصل أحد الإيطاليين إلى المخا في (١٩٠٩م) لجمع عدد من اليمنيين للخدمة في الجيش الإيطالي في "إرتريا"[(٢)] .

(١) Baldry, J.: Anglo-Italian Rivalry in Yemen and Asir 1900-1934, The World of Islam, E.J. brill, Vol. XV11, PP. 147-158.

(٢) Ibid : PP.158-159

وقد اشتد الصدام بين إيطاليا وتركيا في البحر الأحمر أثناء الحرب الطرابلسية (١٩١١م - ١٩١٢م) ، فقد أرادت إيطاليا إشغال السلطنة العثمانية أثناء تلك الحرب بفتح جبهة ثانية أمام تركيا في هذا البحر . وقد أمدت محمد الإدريسي بكمية كبيرة من المال والسلاح لتقوية جانبه ضد القوات التركية في عسير ، كما حاصرت كل من جده والحديدة بعد أن أطلقت النار على الأخيرة ، كذلك على موانئ اللحية والمخا والشيخ سعيد والخوخه ويختل ذباب . وبالإضافة إلى ذلك اتصل الإيطاليون بسلطان لحج للتوسط لدى الإمام يحيى حتى يكف عن محاربة الإدريسى ، فرفض الإمام هذا الطلب . وفي نفس الوقت ، أبلغت الحكومة الإيطالية السفير البريطاني في روما أنه ليس لديها أية مشروعات في اليمن ، وذلك للتخفيف من مخاوف بريطانيا من ضخامة التحركات الإيطالية أمام الساحل اليمني .

ورغم أن بريطانيا كانت على علم بأهداف إيطاليا في طرابلس الغرب ، وساعدتها بطريق غير مباشر فيما تقوم به هناك ، باعتبار أن ذلك جزء من الاتفاقيات الاستعمارية السرية حينذاك ، إلا أن ضخامة النشاط الإيطالي الحربي أمام السواحل اليمنية وعلاقاتها بالإدريسي قد أزعج بريطانيا كثيرًا . فالأخيرة تعلم نوايا إيطاليا على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وجزره ، وتخشى أن تتحول علاقة إيطاليا بالإدريسي إلى احتلال جزء من الساحل الآسيوي أو إلى فرض الحماية على الإدريسي ، وذلك في وقت كانت على علم بمحاولات إيطاليا في مدّ سيطرتها من الساحل الغربي (إرتريا) إلى الساحل الشرقي ، أو إلى الجزر القريبة منه وخاصة جزر فرسان[١] . غير أن انشغال إيطاليا بالحرب الطرابلسية - الأولى والثانية - ثم في تثبيت أقدامها فى ليبيا صرفها لفترة عن مواصلة علاقتها مع الإدريسي . وسنرى كيف أن بريطانيا قد حسمت موقفها من سواحل الجزيرة العربية خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، وهو الموقف الذي كررنا الإشارة إليه وهو أنها لا تسمح لأية دولة أوروبية بأن تمد نفوذها إلى سواحل الجزيرة العربية .

مظاهر اهتمام اليمن بجزرها ، وعقد صلح (دعان) :

سبق أن أشرنا إلى اهتمام اليمن بجزرها في إشارات متفرقة عبر المراحل التاريخية المختلفة ، حيث كانت هذه الجزر محطات لصيد الأسماك ، أو لإقامة جمارك بها ،

(١) Baldry, J.: Anglo-Italian Rivalry in Yemen and Asir 1900-1934, PP.160-161

أو خطوط دفاع أمامية ضد القراصنة والمهربين . وكانت هذه الخطوط تمتد إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر في أغلب الأحيان إما في شكل هجرات وإما للصيد ومطاردة القراصنة ، وذلك إلى جزر دهلك شمالاً أو إلى جزر المحبكة وفاطمة والسبعاوية (جزر سبأ) ، حتى أطلق على جنوب البحر الأحمر "بحر اليمن" كما ظهر على الخرائط القديمة منذ كتاب "الطواف" في العصر الروماني إلى العصر الحديث ، أو بالأحرى إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١] .

وعندما نشير إلى اليمن وبحر اليمن ، إنما نشير إلى الأرض والإنسان ، كما نشير إلى الأرض والبحر ، بصرف النظر عن السلطات الحاكمة ، فهي متغيرة متقلبة بتغير الأزمان والعصور . فكم كانت اليمن مصدرًا لهجرات جماعية وفردية متعددة قديمًا وحديثًا ، وكم كانت اليمن موضع جذب لقوى خارجية إما لضعفها وإما لأهمية موقعها ، كما اتضح عبر مراحل تاريخها الطويل ، وهذا كله لم يغير من بقاء طبيعة اليمن واستمراريتها داخل المثلث الذي رسمناه ، وهو "الأرض والبحر والإنسان" . وقد اكتفينا بالإشارة إلى حملة آليوس جاليوس الفاشلة وإلى نموذج الدولة الرسولية ، لتأكيد التفاعل العضوي بين أطراف هذا المثلث .

أما بالنسبة للتاريخ الحديث ، فقد ذكرنا أن العثمانيين قد وصلوا إلى اليمن ، وإلى ما يقابلها من سواحل أفريقية في النصف الأول من القرن السادس عشر ، حتى يغلقوا البحر الأحمر أمام الخطر البرتغالي ، فتحول البحر إلى "بحيرة عثمانية" . وذكرنا أنهم حرصوا على إقامة جمرك (إسكله) في جزيرة "جبل زقر" لإحكام السيطرة على حركة المرور في البحر ، كما أقاموا جمارك في باقي موانئ حوضه الجنوبي إلى جيزان شمالاً وإلى قشن جنوبًا فضلاً عن موانئ سواكن ومصوع وزيلع . وأثناء حروب اليمن ضد العثمانيين عند نهاية حكم الأخيرين الأول (خلال عام ١٦٣٥م) ، عمل الحسن ابن الإمام القاسم بن محمد على الاستيلاء على جزيرتي فرسان وكمران، "فأرسل طائفة من أصحابه إلى جزيرة كمران وأمر بتعمير ما فيها من خلل ، وأرسل طائفة أخرى إلى جزيرة فرسان وذلك بعد خروج الأتراك من الجزيرتين"[٢] . ويدل هذا على مدى اهتمام

(١) جمعت الحكومة اليمنية عددًا كبيرًا من الخرائط الأثيوبية والإريترية واليمنية والعثمانية والإيطالية والبريطانية والروسية والألمانية ، ومن الولايات المتحدة ومن هيئة الأمم ومن مصادر مختلفة منها خريطة الرحالة الدانمركي نيبور ، وأعدت أطلسًا ضخمًا لتأكيد أحقيتها في الجزر .

(٢) عبد الله بن عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ١٥٤ .

أبناء القاسم - الحكام الجدد - بالجزر اليمنية ، والبحر عمومًا . وكان اهتمام الحسن بهاتين الجزيرتين لقربهما من الساحل ولخوفه من عــودة العثمــانيين إليهمــا ، فسار بتحصينهما أثناء ترتيب وتنظيم أمور تهامة عند خروج العثمانيين من زبيد آخر معاقلهم في اليمن . ولا شك أن اهتمام الدولة القاسمية بهاتين الجزيرتين لا يعني إهمال شأن باقي الجزر ، فقد ظلت الأوضاع السابقة كما هي . ويؤكد هذا أن سادس أئمة تلك الدولة - وهو الإمام محمد بن أحمد بن الحسن الذي اشتهر باسم صاحب (حصن) المواهب - والذي تلقب بألقاب ثلاثة والذي امتلأ عهده بالحروب الداخلية الكثيرة - قد اهتم بأن يرسل حملة إلى زيلع ليؤكد السيطرة عليها كما كان الحال أثناء الحكم العثماني وما قبله، "ففي سنة سبع ومائة وألف (٩٥/ ١٦٩٦م) تلقب الناصر بالهادي، وفيها جهز إبراهيم باشا من المخا لفتح شبه جزيرة زيلع الكائنة في بحر العرب في الجنوب الغــربي لعــدن ، فدخلها وشيد فيها قلعة عظيمة ومسجدًا ، وبنى حولها سورًا ، وقد حمل الهادي إليهــا أربعة مدافع فصارت بندرًا يقصده التجار"(١) .

وقد مالت الدولة القاسمية إلى الضعف في القرن التاسع عشر الهجري (١٢/ ١٣م) وأصاب اليمن الانقسام والتفكك . فبعد أن بدأ الاضطراب في الربع الأول مــن هــذا القرن انقلب المتوكل أحمد على أبيه المنصور على وحاول إرجاع الأمــور إلى نــصابها وكان الشريف حمود أبو مسمار حاكم أبي عريش من قبل صنعاء قد تمرد عليها وبــدأ يعمل لحسابه الخاص نظرًا لتهاون المنصور علي في مساندته ضد عدوه أبي نقطة المسيطر على جبال عسير . وقد اهتم المتوكل أحمد "بأمن المخا وسلامتها باعتبارهــا مــصدرًا رئيسيًا للدخل من الساحل التهامي" ، وكان واليها يتظاهر بأنه لا يعتــرف إلاّ بــسلطة الإمام المنصور ، فأرسل إليه المتوكل الرسل ثم عزله بعد وفاة والده(٢) . وأرسل كــذلك حملة إلى تهامة وأخرى من حجة من قبائل بكيل لمحاربة الشريف حمود في مدينة "المختار" التي اختارها عاصمة له ، فهزمت قوات الشريف وجُرح هو نفسه لكنه استعمل سلاح المال فانسحبت قبائل بكيل إلى بلادهم ، وانسحبت حملة تهامة إلى مدينة حيس . وقــد استدعى الشريف نجدة من أبي عريش وهاجم حيس لكن قواته رُدت عنها وقُتل قائــد النجدة ، كما اختلف هو مع أقربائه من الأشراف ، واحتفظ المتوكــل أحمــد بميــناء

(١) عبد الله بن عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ١٧٣ .

(٢) د. حسين العمري : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، ص : ١٦٦ - ١٦٧ .

المخا(١). وقد استعان المتوكل أحمد بعد ذلك بقوات محمد علي باشا في القضاء على تمرد الشريف ، أثناء تقدمها في تهامة فقبضت على ابنه أحمد وأرسلته إلى مصر ، أما الشريف حمود فكان قد توفي قبل وصول هذه القوات إلى تهامة . عندئذ انسحبت قوات محمــد علي باشا من تهامة بعد أن سلمتها إلى الإمام القائم وهو المهدي عبد الله ابــن المتوكــل أحمد الذي كان قد توفي حينذاك .

وعندما نشير إلى تلك الأحداث وأمثالها مما تكرر في القرن التاســع عــشر (١٢/ ١٣هـ)، فإن هذا لا يعني إلاّ تنازع مراكز القوي في البلاد حول السلطة ، وإلاّ السعي للحصول على أكبر قدر من موارد الموانئ ، ولا يعني هذا تمزق البلاد إلى ممالك وأقــاليم فقدت هويتها اليمنية .

فقد رأينا أن قوات محمد علي باشا تعود إلى سواحل اليمن . بحجة مطاردة قائــده المتمرد الذي فرّ من جدة إلى الحديدة ، ولكنها بقيت فيها لاحتكار تجارة البن في المخــا حتى أجبرت على الانسحاب عند عقد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م . ورأينا أن بريطانيــا تسعى لوضع قدمها في عدن ، منذ أن نزل نــابليون بونــابرت إلى مــصر (١٧٩٨ - ١٨٠١م) ، ومنذ أن عقدت مع حاكمها الطموح السلطان أحمد عبد الكــريم العبــدلى معاهدة تجارية في عام ١٨٠٢م ، حتى استولت عليها في عام ١٨٣٩م . وكــان محمــد علي باشا قد بدأ يشعر بأن استيلاء بريطانيا على عدن يعني إخراجه من اليمن بل ومــن الجزيرة العربية كلها ، وهذا ما حدث فعلاً كما عرفنا . غير أن الجدير بالذكر هنا هــو أن محمد علي قد سلم ما تحت يده من اليمن إلى حاكم أبي عريش الجديــد الــشريف حسين بن علي حيدر وليس إلى إمام اليمن الذي اعتذر عن محاربة الإنجليز وطردهم من عدن لضعف قواته وقلة ماله(٢) .

وقد ازداد الأمر سوءًا فيما بعد نتيجة تلك الأحداث ولشدة التنافس بين الأئمة من أولاد الإمام القاسم . وقد ظهر أحد هؤلاء الطامحين وهو محمد بن يحيى ابن المنصور علي - الذى تلقب فيما بعد بلقب المتوكل - وذهب إلى أبي عريش فترة ، ثمّ توجه إلى مصر للاستنجاد بمحمد علي بعد انسحابه من اليمن ، غير أنه عاد خائبًا لأن محمد علي لم يعد يملك من الأمر شيئًا . وقد استقبله الشريف حسين بن حيدر في أبي عــريش اســتقبالاً

(١) د. حسين العمرى : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، ص : ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) د. عبد الحميد البطريق : من تاريخ اليمن الحديث ، ص : ١٠٢ - ١٠٣ .

حسنًا، واتفقا على اقتسام اليمن فيما بينهما إذا نجح محمد بن يحيى في الوصول إلى صنعاء وأعلن إمامته هناك . وتقدم الحليفان معًا حتى استوليا على تعز ، عندئذ عاد الشريف حسين إلى تهامة وتقدم محمد بن يحيى إلى صنعاء حيث نجح في إعلان إمامته وتلقب بلقب المتوكل . وقد دب الخلاف بين الحليفين بعد أن استقر الأمر للمتوكل بقليل ، فقد شعر بالضيق الاقتصادي فوق الهضبة مع حرمانه من إيرادات موانئ تهامة التي يسيطر عليها الشريف حسين – بينما عدن في أيد بريطانيا – فطلب المتوكل من الشريف أن "يرجع إليه بعض البنادر لكن الشريف لم يقبل وجهز كل منهما جيشه"[1] . والتقى الجيشان عند القطيع – بالقرب من باجل – فهُزم جيش الشريف وأُسر هو نفسه ، وقَبِل أن يتنازل عن تهامة مقابل إطلاق سراحه . وبعد أن كتب وثيقة التنازل أرسل إلى "عُمَّاله" في المخا والحديدة وأبي عريش بتسليم ما تحت أيديهم إلى المتوكل محمد يحيى .

وقد راسل هؤلاء العمال المتوكل محمد يحيى بالموافقة على تسليم تهامة إليه مقابل تسليم الشريف إليهم في مدينة الزهرة . لكنهم تجمعوا في الحديدة للتآمر عليه وراسلوا بعض القبائل لنجدتهم وعلى رأسها قبيلة يام ، أما المتوكل فقد توجه إلى المخا واستولى عليها بعد أن استولى على زبيد وحيس ، وبعد أن ترك أسيره في زبيد تحت حراسة قبائل ذي حسين . وقد لعب صرف المال بسخاء ، وتردد مواقف القبائل وراء مصالحهم المادية ومواقفهم الذاتية ، في تغيّر المواقف بين المتحاربين ، فأُطلق الشريف حسين من أسره ، وتراجع المتوكل محمد بن يحيى إلى صنعاء بعد هزيمته في تهامة[2] .ولقد كانت هذه الأحداث بداية مرحلة جديدة في تاريخ اليمن ، فقد قرر الشريف حسين عندئذ استدعاء العثمانيين لدخول اليمن ، فزحف جيش من جده – ومعه شريف مكة – إلى الحديدة . وانتهز المتوكل الفرصة حتى لا ينفرد بها الشريف حسين ، واستدعى العثمانيين للتوجه إلى صنعاء ، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل ، فقد عاد العثمانيون إلى الحديدة بعد أن ثار الأهالي في صنعاء ، كما أُعدم المتوكل بعد خروجهم بقليل . وقد بقى العثمانيون في الحديدة منذ ١٨٤٩م حتى تمكنوا من الاستيلاء على صنعاء في ١٨٧٢م .

غير أن عودة العثمانيين إلى اليمن وتحويلها إل ولاية عثمانية ، قد أضاف عبئًا اقتصاديًا جديدًا على كاهل اليمن التي تمر بأزمة اقتصادية حادة نتيجة تحول التجارة من

(١) عبد الله بن عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٠٠ .

(٢) د. حسين العمري : مائة عام من تاريخ اليمن الحديث ، ص : ٣٢٦ – ٣٣٠ .

المخا لى عدن التى كانت تحت السيطرة البريطانية ونتجة كثرة الحروب بها ، إما لكثرة التنافس بين مدّعي الإمامة في المنطقة الشمالية ، وإما لسيادة الروح الفردية الإقليمية في باقي المناطق .

وقد أتاح هذا ، الفرصة لظهور عدد من الأئمة الذين استطاعوا أن يجمعوا حولهم العناصر المتمردة المتذمرة ليعلنوا الحرب ضد الحكم العثماني . وكان آخر هؤلاء الإمام يحيى ابن الإمام المنصور محمد ، الذى بويع بالإمامة عام ١٩٠٤م (١٣٢٢هـ) بعد وفاة والده ، والذي استطاع أن يحاصر صنعاء في عام ١٩٠٥م ، وفي أواخر عام ١٩١٠، ثم أن يعقد صلحًا مع العثمانيين في ١٩١١م عرف باسم صلح (أو اتفاق) دعّان[1] .

وقد قيل عن هذا الصلح أكثر مما يحتمل – فيما يتعلق بقضية الجزر – فقد قيل عنه أنه قسم اليمن إلى قسمين ، قسم جبلي يخضع للإمام ، وقسم تهامي (ساحلي) يخضع للعثمانيين، وأن الإمام لم يلتفت إلى الساحل وجزره ، ولم تصبح له دولة معترف بها إلاّ في أواخر العشرينات من القرن العشرين ، أو بالأحرى بعد عقد معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣م، وبعد عقد معاهدته مع إيطاليا في عام ١٩٢٦م .

والغريب أنه لم يكن المقصود من وراء هذا الصلح البسيط سوى تهدئة الأوضاع في اليمن ، وتوفير تلك الحملات الكبيرة التي أرسلت إليه حتى تتمكن السلطنة العثمانية من مواجهة باقي الأخطار التي تواجهها في البلقان وفي ليبيا (طرابلس الغرب). فقد نصّ الصلح في مقدمته على اعتراف الإمام بالسيادة العثمانية على ولاية اليمن مقابل اعتراف العثمانيين بزعامة الإمام للطائفة الزيدية . وقد أكدت هذه المقدمة باقي مواد الصلح ، كما أكد هذا المعنى أن اليمن بقيت موحدة ولم تقسم إلى قسمين كما قيل . فقد نصّت المواد الأولى إلى الرابعة على أن تصدق مشيخة الإسلام في استانبول كذلك الحكومة العثمانية على تصرفات الإمام ، عند اختيار قضاة المذهب الزيدي ، وعند تشكيل محكمة الاستئناف في صنعاء ، وعند تنفيذ حكم القصاص على أحد الأفراد . وفي مقابل ذلك أعطت المادتين الخامسة والرابعة عشر الإمام الحق في إبلاغ الولاية أية شكاية من (المأمورين) ومن (جباة الأموال) ، على أن تقوم الولاية مع الحكام (القضاة) بالتحقيق في هذه الشكايات وفي تنفيذ العقوبات .

(١) د. سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، ملحق (٢)، ص : ٥١٦ – ٥١٨، كما تناولنا الحديث عن هذا الصلح في داخل هذا الكتاب بتفصيل طويل .

وسمحت المادة (١٥) للإمام أن يتسلم الزكاة من أتباعه ، لكن المادة (١٦) نصت على أن يدفع الإمام "عشر حاصلاته" للحكومة ، ويعني هذا مراقبة دخل الإمام . أما باقي المواد فهي تنظيمية ، مثل إسناد الأوقاف إلى الإمام ، ومثل جباية الأموال طبقًا للشريعة ، أو أنه يحق للحكومة أن تعين قضاة شافعية أو حنفية في الجهات التي تقطنها أغلبية سنية .

وهكذا يتضح أن السلطنة العثمانية لم تتنازل عن ولاية اليمن ، كما لم تقبل بتقسيمها ، بل ظلت محتفظة بها كاملة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولكنها ضمنت من وراء هذا الصلح الهدوء في هذه الولاية . وحقق الإمام بعض المصالح الشخصية من وراء عقد هذا الصلح ، فقد اعترفت به السلطة القائمة زعيمًا للطائفة الزيدية ، فكان هذا تأكيد لوضعه الخاص أمام منافسيه ، وأمام القبائل المحيطة به التي كان يعمل على أن يغرس نفسه بينها في فترة السلم .

وقد حقق الإمام يحيى عندئذ ما كان يأمل فيه ، فقد استدعاه آخر الولاة العثمانيين إلى صنعاء لاستلام السلطة في البلاد ، كما لم تجد بريطانيا مرشحًا غيره للتفاوض معه حول تسوية الأمور في اليمن أواخر الحرب العالمية الأولى .

والسؤال الملح أمام تلك الأقاويل التي تعرضت لهذا الصلح ، أو التي ذهبت إلى أن الأئمة لم يحكموا اليمن بأكمله إلا في الفترة من (١٦٣٥ إلى ١٧٢٨م) (١٠٤٥ - ١١٠٦هـ) هو : هل ارتبط تاريخ اليمن بتاريخ الأئمة ؟ وهل لا تعد اليمن يمنًا - الأرض والبحر والإنسان - إلا إذا ارتبطت بالأئمة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تلغى اليمن - أو أجزاء منها - في عهد الزياديين والنجاحيين والصليحيين والأيوبيين والرسوليين والطاهريين والعثمانيين ، وهؤلاء جميعًا عاصروا وجود الأئمة في اليمن ؟ وهل تفقد اليمن تهامة والجزر لأن الأئمة فقدوا هذه الأجزاء ؟ وهل فقدت اليمن شطرها الجنوبي لأن بريطانيا بقيت به في المدة من (١٨٣٩ - ١٩٦٧م)؟

لاشك أن التحولات والتغيرات السياسية لاتؤدي مطلقًا إلى تغيرات طبيعية ولا تؤثر في هوية أي بلد من البلاد . وقد لاحظنا أن هذه الأقاويل قد استندت على وجهات نظر خاصة للوصول إلى نتائج بعينها ، أو اعتمدت على مراجع عامة تناولت تاريخ اليمن منذ القدم إلى الفترة المعاصرة فلم يدقق أصحابها في الحقائق التي أوردوها ، أو أخذت من كتابات بريطانية كانت تعارض مطالبة الإمام يحيى بالمحميات ، وناصبته العداء . وخلطت

بعض الكتابات - على سبيل المثال - بين الشريف حمود أبي مسمار وابنه وبين الشريف حسين بن علي حيدر ، رغم اختلاف دورهما في تاريخ اليمن ، واختلاف مصيرهما . ولم تلحظ البعض الآخر من الكتابات أن بعض الأئمة - في فترة ضعف الدولة القاسمية - قد استماتت للوصول إلى المخا أو غيره من الموانئ حتى لا يختنق اقتصاديًا إن ظل معلقًا فوق الهضبة اليمنية . وقد تكرر هذا - كما سنرى فيما بعد - على يد الإمام يحيى ، فقد أرسل قواته إلى الخوخة والمخا حتى باب المندب جنوبًا فور دخوله صنعاء عند نهاية الحرب العالمية الأولى بينما كانت بريطانيا قد احتلت الحديدة بحجة الضغط على العثمانيين للانسحاب من اليمن ، وبينما كان الإدريسي قد انتهز فترة هذا الانسحاب ودفع بقواته إلى الزحف جنوبًا في تهامة إلى الصليف شمال الحديدة بقليل .

التنافس الدولي حول الجزر قبل الحرب العالمية الأولى :

قبل أن نتناول أحداث تلك الفترة - الحرب العالمية الأولى - يجدر إلقاء بعض الأضواء على بعض النقاط التي توضح مظاهر التسابق على جزر البحر الأحمر الجنوبي أمام الساحل اليمني .

فمن ناحية : بدأت السلطنة العثمانية الاهتمام في (١٨٨١م) بتجديد وتحسين نظام الفنارات في البحر المتوسط وبعض فنارات الساحل اليمني ، وذلك عن طريق شركة الفنارات العثمانية التي حصل على امتيازها اثنان من الفرنسيين وهما (ميشيل وجولاس) . وفي (١٨٩٩م) تجدد الامتياز لنفس الشركة مع تكليفها بإنشاء ثلاثين فنارًا في البحر الأحمر والخليج العربي . وقد استقر الرأي على اختيار أربعة أماكن قريبة من الساحل الشرقي للبحر الأحمر - تخص جنوب هذا البحر - هي ميناء المخا وجزيرة أبو علي وجزيرة الزبير وجزيرة جبل الطير ، لإقامة الفنارات بها . وقد سبق هذا الاختيار اختلاف وجهات النظر بين الشركة والسلطنة العثمانية والدول البحرية المستفيدة من هذه الفنارات وعلى رأسها بريطانيا - هيئة التجارة البريطانية - حول تحديد التعريفة التي تفرض على أصحاب السفن ، وحول خط الملاحة الذي تسير فيه تلك السفن ، وكانت المراسلات المتبادلة تشير جميعها إلى سيادة السلطنة العثمانية على أماكن الفنارات الأربعة. وكان هناك اقتراح بأن يكون خط الملاحة البحري غرب جزر زقر وحنيش ، وأن تقام الفنارات في شمال شرق جزيرة قوين ، وشمال غرب جزر الصخور ، وشمال شرق جزيرة هايكوك ، وجزيرة حربي ، غير أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به لسيطرة إيطاليا على عصب

ومصوع خلال العقد الثامن من القرن (١٩م) ، ولأنها بدأت تدعي السيادة على الجزر القريبة من الساحل الإفريقي .

ومن ناحية ثانية : فقد سبق ذكر أن إيطاليا عندما استقرت في مستعمرة إرتريا ، ووقفت كل من بريطانيا والحبشة أمام توسعها في القارة نفسها ، بدأت تركز اهتمامها بالبحر نفسه ، سواءً بجزره ، أو بالساحل الشرقي المقابل لإريتريا . وكانت حججها عند المطالبة ببعض الجزر القريبة من الساحل الإفريقي هي محاربة تجارة الرقيق ومحاربة القرصنة ، ومنع تهريب الأسلحة وذلك لترضية بريطانيا من ناحية ، ولمد نفوذها واقعيًا إلى بعض الجزر من ناحية أخرى ، أو خوفًا من أن تسارع فرنسا باحتلالها كما حدث بالنسبة لجزر دهلك بعد أن استولت هي على مصوع . وكانت جميع الجزر التي استولت عليها أثناء قيام مستعمرة إريتريا هي التي تقع داخل خليجي عصب ومصوع أو عند مداخلهما .

أولى هذه الجزر التي طالبت إيطاليا صراحة بامتلاكها في (١٨٩٢م) هي جزر جنوب غرب هيكوك وجزر المحبكة ، رغم أنها كانت جزرًا خارج التي اشتراها سابيتو عند خليج عصب ، وخارج الجزر التي وضعت يدها عليها عند استيلائها على خليج مصوع مثل جزر دهلك ، ورغم أنها كانت تؤمن ضمنيًا أن جميع جزر البحر الأحمر كانت تحت السيادة الشرعية العثمانية - المصرية . لكن يجدر الانتباه إلى أن هذه الفترة كانت مصر قد خضعت للاحتلال البريطاني ، وكانت الثورات اليمنية تضعف الوجود العثماني في جنوب البحر الأحمر . وقد رأينا أن السفن الحربية الإيطالية تتجول أمام السواحل اليمنية وتضرب بعض موانيه بحجة مطاردة القرصنة ثم تلتقي بمغامرة الإدريسي وتمده بالمال وبالسلاح أثناء الحرب الطرابلسية ، وسوف تكون هذه الجزر موضع نقاش بين بريطانيا وإيطاليا فيما بعد .

وبالإضافة إلى ذلك تطلّع حاكم إريتريا الإيطالي فرديناند مارتيني (١٨٩٧م - ١٩٠٧م) إلى احتلال جزر زقر وحنيش رغم اعترافه في كتاباته بأنها تخص تركيا . وقد كتب إلى وزير خارجيته بأهمية تلك الجزر من النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . وسافر إلى إيطاليا عام (١٩٠٢م) ليقنع وزير الخارجية الجديد بوجهة نظره، بل وزار سواحل جزر زقر وحنيش بنفسه عندما قيل له أن هذه الجزر غير ذات

أهمية ، وأن السلطنة العثمانية تقوي قبضتها عليها . وقد لاحظ من قاربه وجود منزل صغير خاص بالجند الأتراك على جبل زقر وبجانبه سارية طويلة لتعليق العلم عليه[١] .

ويجدر الإشارة إلى بعض ما جاء في كتاباته إلى حكومته - تعبيرًا عن حماسه لمشروعه - فقد ذكر أن الحكم العثماني في الجزيرة العربية إلى زوال ، وأن على إيطاليا أن تعد عدتها لترث بعض ممتلكات السلطنة في تلك الجزيرة (العربية) أو بعض جزرها ، وأن تكون على أهبة الاستعداد للانقضاض على جزر زقر وحنيش عندما تستولي ألمانيا على جزر فرسان (!!) . ويبدو أن مارتيني قد علق مشروعه مؤقتًا بعد جولته البحرية حول تلك الجزر لأنه أدرك أن السلطنة العثمانية قد قوت وجودها هناك عندما تشككت في المناورة البحرية التي قامت بها ألمانيا في المنطقة حينذاك . وقد تأكد اعتراف إيطاليا بسيادة تركيا على جزر زقر وحنيش عندما قتل أحد الجنود العثمانيين في عام (١٩٠٦م) بحارًا إريتريا كان على ظهر قارب يرفع علمًا إيطاليًا بالقرب من "زقر" . وقد سويت هذه القضية - بعد عدة مراسلات - وبعد أن عرفت الحكومة الإيطالية أن السلطنة قد عاقبت القاتل ودفعت الديّة لأسرة القتيل[٢] .

وحتى تكتمل صورة - ما نحن بصدده - عن مواقف إيطاليا من الساحل الشرقي للبحر الأحمر والجزر القريبة منه ، يجدر الإشارة إلى أن تطلعات "مارتيني" للاستيلاء على جزر زقر وحنيش لم تقف عند ذلك . فبناءً على تقرير أعده "مارتيني" ، أرسل وزير الخارجية الإيطالي في مايو (١٩٠٦م) مذكرة إلى وزيره المفوض في استانبول يطلب منه أن يعرض على الحكومة العثمانية فكرة أن ترسل إيطاليا قوة حربية إلى كل من زقر وحنيش لمساعدة القوة العثمانية بهما في محاربة تجارة الرقيق والقرصنة ، وذلك دون المساس بسيادة السلطنة العثمانية في تلك الجزر ، ودون إبعاد الحامية التركية منها[٣] . ويبدو أن الوزير المفوض الإيطالي كان أكثر فهمًا للأوضاع الدولية من "مارتيني" فقد رأى أن عرض هذا الأمر على السلطنة سوف يفسر على أن إيطاليا ترغب في احتلال تلك الجزر والاعتداء على السيادة الشرعية للسلطنة . وقد نصح هذا الوزير حكومته بالرجوع إلى الحكومة البريطانية لأخذ موافقتها ، أو لمعرفة تقبلها لهذا الأمر على

(١) يوميات فرديناند مارتيني في إريتريا ، بتاريخ ٢ مارس ١٩٠٠م ، المجلد الثاني ، روما ، ١٩٠٦م .

(٢) يوميات مارتيني : من وزير الخارجية الإيطالي إلى السفير الإيطالي باستانبول ، في ٢ فبراير ١٩٠٦م.

(٣) Memorandum of Foreign Affairs to Charge d' affaires in constantinoples, 15 may 1906

الأقل[1]. وقبل أن ترد حكومة بريطانيا بالرفض كانت قد طلبت رأي كل من ممثليها في القاهرة واستانبول ، فكان رد كل من الجهتين ضد المشروع الإيطالي . فقد جاء في رد المسئولين البريطانيين في القاهرة بأن الأدميرالية البريطانية في البحر الأحمر لا تنظر بعين الارتياح إلى استيلاء إيطاليا على جزر حنيش وزقر . واتهم الممثلون البريطانيون في استانبول إيطاليا بأن مشروعها هذا يعتبر الخطوة الأولى إلى خلق مجالات نفوذ لها في الجزيرة العربية . وقد حرص وزير الخارجية البريطاني عندئذ أن يبلغ السفير الإيطالي بلندن بموقف بريطانيا الرافض لفكرة وضع قوات إيطالية في جزر زقر وحنيش إلى جانب القوات التركية وقام السفير بإبلاغ حكومته بذلك . وكانت حجة بريطانيا أن تقسيم البحر الأحمر إلى مناطق نفوذ بين الدول التي لها مستعمرات على الشاطئ الإفريقي للبحر الأحمر سوف يثير مشاكل كثيرة رغم أنه يساعد على تأمين الملاحة فيه ، لذلك اعتذرت بريطانيا – فى ردها – عن مساندة إيطاليا في تنفيذ ما اقترحته[2] . ولقد كان – كما ذكرت – إبعاد أية قوة أوروبية عن الجزيرة العربية ، أحد الثوابت في السياسة البريطانية منذ أن عرفت بريطانيا طريقها إلى البحر الأحمر .

ومن ناحية ثالثة : كانت ألمانيا قد بدأت ترنو بنظرها أيضًا إلى جزر البحر الأحمر وساحليه بحجة اتخاذ محطة فحم لسفنها في هذا البحر وهي في طريقها إلى الشرق الأقصى حيث كانت قد أخذت مكانها بين القوى المتنافسة على مناطق النفوذ في الصين نفسها وجزر المحيط الهادي . فقد نشرت وكالة "رويتر" في ١٧ سبتمبر ١٩٠٠م بأن السلطان العثماني منح ألمانيا امتيازًا لمدة ثلاثين عامًا – لإقامة محطة فحم – في جزيرة "عقبان" ، غير أن وزير الخارجية العثماني نفى بشدة هذا الخبر ، كما علقت المصادر البريطانية بأن سواحل الجزيرة لا تصلح لإقامة محطة فحم بها ، كما أنها تتعرض لرياح جنوبية شديدة[3]. وفي حوالي نفس الفترة (سبتمبر / أكتوبر) وصلت سفينة ألمانية بحارية إلى كمران من لشبونه وحملت معها أحد البحارة العرب ليرشدها إلى جزر فرسان ،

(١) From Charge d'affaires in Constantinople to Minister of Foreign Affairs, 4 June 1906.

(٢) From Italian Embassy to His Foreign Affairs, 1 August, 1906. (Ambasciata D'Italia Landra, li Agosto 1906, No 1045/307 Eng. Tran).

(٣) Mr. de Bunsen to the Marquess of Salisbury, October 1900, No-138, (No. 362, Onfidential.) (Records of Yemen, P. 789).

وبالقرب منها اتجهت السفينة إلى المياه الضحلة واستقرت هناك ، وهناك طلب كابتن السفينة بعض الزوارق لتعويم سفينته وتخفيف حمولتها ، لكن ضابط الميناء رفض ذلك إلا بعد أخذ إذن السلطات العليا . وفي أثناء ذلك استطاع الكابتن أن ينقل إلى الشاطئ – بالجزيرة – حوالي خمسين طنًا من الفحم مدعيًا بأنها ملك للحكومة الألمانية . وقد رحل الكابتن بسفينته إلى كمران بعد أن أهدى المقيم بالجزيرة ساعة ذهبية وخاتمًا وذكر له أنه سيعود من كمران خلال خمسة أيام ومن هناك أرسل برقية طويلة بالشفرة إلى وزير البحرية الألماني . وكانت الرواية الشائعة حينذاك هي أن السفير الألماني في استانبول قد طلب منح ألمانيا امتياز إقامة محطة فحم في المخا ، لكن رُفض هذا الطلب ، وأن الألمان حينذاك قرروا أخذ فرسان أو أى مكان آخر بالقوة . ونخرج من وراء هذه الحادثة بأن المسئولين في جزيرتي فرسان وكمران قد أبرقوا إلى "والي صنعاء" بكل ما حدث مما يؤكد أن جميع هذه الجزر كانت تحت إشراف وسلطات العثمانيين في اليمن .

ويتأكد هذا أيضًا إذا عرفنا أن "الوالي" قد اتخذ خطوة إيجابية إزاء هذا التسلل – إذا صح التعبير – فقد أمر حاكم الحديدة بأن يحقق مع الكابتن – الذي كان قد وصل إلى كمران – عما بدر منه في جزيرة فرسان رغم العلاقات الودية بين تركيا وألمانيا وأمره أن يعيد الفحم ثانية إلى سفينته[1] .

وقد وافق الكابتن الألماني عندئذ على هذا الطلب ، وقدم اعتذاره ، لكنه في نفس الوقت طلب إدخال ستة من بحارته المرضى إلى مستشفى الجزيرة . كما قام بإبراق رسالتين – بالشفرة – إلى الأدميرالية الألمانية ببرلين . ويبدو أن والي صنعاء قد فهم أن الكابتن يريد كسب بعض الوقت من وراء قصة بحارته المرضي ، فقد ردّ عل برقية حاكم الحديدة بهذا الشأن بأن يطلب من الكابتن مذكرة خطية – أى مكتوبة – بأن هؤلاء الستة سينزلون إلى الجزيرة لأنهم مرضى ، فتراجع الكابتن عن طلبه فيما يبدو وبقي البحارة فوق ظهر السفينة . وفي نفس الوقت كان الوالي قد أبرق إلى استانبول بما حدث فجاء الرد قويًا أيضًا وهو إعادة الفحم إلى السفينة أو مصادرته .

وعندما سلم حاكم الحديدة رد استانبول إلى الكابتن ، أبحر الأخير من كمران ولكنه لم يتوجه إلى فرسان لنقل الفحم بل توجه إلى قرب جزيرة جبل الطير حيث

(١) Memorandum by Mr. Weakly, Inclosure in No. 138. (Records of Yemen, P. 789)

شاهدته سفينة مصرية كانت ترسو هناك منذ شهر لنقل جماعة من الجند . وعاد الكابتن بعدئذ إلى فرسان ، وهناك أنزل أحد زوارق السفينة إلى قرب الجزيرة إشارة فقط عن وصوله إلى هناك ، ثم توجه إلى كمران .

وبعد ثلاثة أيام فقط ، تغير الموقف نظرًا للعلاقات الودية بين تركيا وألمانيا فقد استلم الوالي من استانبول برقية تأمر بتقديم كافة التسهيلات للألمان ، وتقضي ببناء مخزن للفحم سعته حوالي خمسة آلاف طن ، وأن يبنى هذا المخزن في جزيرة "كومة" التي تقع على بعد حوالي ستة أميال من جزيرة فرسان . وتسمى هذه الجزيرة الترسخانة (الترسانة) ويُرفع عليها العلم التركي ، ويرسو على شاطئها زورق حربي صغير ذات مدفع . وقد وصلت إلى جزيرة "كومة" برقية أخرى بجعل سعة المخزن عشرة آلاف طن من الفحم . وقد أرسل الوالي على الفور جماعة من الفنيين لمسح الأراضي اللازمة ووضع الدراسات الهندسية لهذا المشروع، وعادوا في ٢٠ أكتوبر (١٩٠٠م) بعد إتمام عملهم[١] .

وكان من المتوقع أن تهتم بريطانيا وتتابع نشاط ألمانيا في البحر الأحمر وحرصها على أن تقيم لها محطة فحم في إحدى جزر فرسان . وقد تم اختيار جزيرة "كومة" - سالفة الذكر - وذلك من بين أكثر من ستين بقعة في مجموعة جزر فرسان ، وهذه الجزيرة تقع في خليج يسمى خليج "تبته" ويقع إلى الغرب من جزيرة فرسان الكبيرة ، وذلك كما جاء في تقرير القنصل البريطاني في جده المؤرخ أول نوفمبر (١٩٠٠م). أما مصادر السفارة البريطانية في استانبول فقد أفادت في رسالتها المؤرخة في ٣٠ من نفس الشهر بأن المفاوضات بين ألمانيا والباب العالي بخصوص بناء محطة فحم في إحدى جزر فرسان قد انتهت إلى أن تقوم ألمانيا بمد المحطة بالفحم على أن تقوم تركيا بإقامة المبنى الذى سيخزن فيه هذا الفحم ، وأن تظل جميع المنشآت تحت العلم العثماني[٢] .

ويبدو أن بريطانيا قد اطمأنت بالاً نتيجة حرص السلطنة العثمانية على رفع علمها على جزيرة كومة ووضع عدد من الجند بها ، وذلك كما فعلت بالنسبة لجزر بمجموعة فرسان الكبيرة ، أو غيرها مثل زقر وحنيش ، لذلك لم تذكر الوثائق البريطانية - لمدة

(١) From India office to Foreign office, Memorandum by Political agent (Records of Yemen, P. 790-791).

(٢) From M.DE Bunsen, Constantinpole, to Foreign Office, dated, Novewber 30, 1900 (Records of Yemen, PP. 792-793).

عقد من الزمان على الأقل - أية اعتراضات على إقامة هذه المحطة . ورغم ذلك فلم تهمل تلك الوثائق الإشارة إلى تلك المحطة ، وما يدور حولها من إشاعات وأقاويل . فنظرًا لاهتمام بريطانيا بأوضاع البحر الأحمر ، فقد كانت سفنها تقوم بجولات بالقرب من هذه المحطة وباقي جزر فرسان للتأكد من عدم وجود أية تطورات أو احتلال ألماني لها أو لغيرها من مجموعة جزر فرسان . ولم يقف اهتمام بريطانيا عند الجانبين العسكري والسياسي لهذه المحطة فحسب، بل اهتمت سفنها بالكتابة عن الجانب التجاري لها أيضًا. فقد أشارت عدة رسائل من مصادر بحرية أو دبلوماسية إلى عدم أهمية هذه المحطة من الناحية التجارية وعددت عدة أسباب منها بعدها عن الممر الملاحي للبحر الأحمر ولتعرض جزيرة "كومة" للرياح وذلك رغم صلاحية خليج "تبتة" للملاحة[١] . ويبدو أن بريطانيا أرادت من وراء اهتمامها بدراسة هذه الناحية ، أن تطمئن على عدم قدرة المحطة الألمانية على منافسة محطتها في عدن ، لا من الناحية التجارية فحسب ، بل من الناحية الاستراتيجية أيضًا ، لذلك ظلت تتابع هذه المسألة عدة سنوات في استانبول وبرلين وفي البحر الأحمر نفسه عن طريق سفنها التابعة لعدن ، خوفًا من أن تقيم ألمانيا محطة فحم لها في كمران عندما تكتشف أنها أفضل من محطة جزر فرسان . وكانت بريطانيا تدرك جيدًا خطورة هذا التفكير على وجودها في عدن ، غير أن التقارير كانت تفيد أنه لا يوجد تحرك ألماني في هذا السبيل ، كما تأكد السفير البريطاني في استانبول من ذلك عند مقابلته للصدر الأعظم العثماني[٢] . ويجدر ألا ننسى أن حرمان بعض السفن الفرنسية عام (١٨٨٣م) من تزويدها بالفحم من عدن أثناء توجهها إلى الهند الصينية ، كان من الأسباب الهامة في اندفاع فرنسا إلى بناء محطة فحم خاصة في "أبوخ" (أوبوك)، وإلى توسيع مستعمرتها هناك .

هذه هي بعض الحوادث والمواقف التي أمكن الوقوف عليها عند مطلع القرن العشرين وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، ويمكن أن نخرج منها ببعض النقاط التالية :

(١) From Commander Hill to Senior Naval Officer, Aden, August 7, 1905 (Records of Yemen, P. 795).

(٢) Memorandum respecting German Colaling Station on the Farsan Islands, F.O., March 6, 1908. (Records of Yemen, PP. 797 - 799).

- اهتمت السلطنة العثمانية بالفنارات في جنوب البحر الأحمر – رغم أزمتها المالية – لتأكيد وجودها في هذا الجزء من البحر ، ولتأكيد سيطرتها على جزر الـزبير وأبو علي والطير (إلى جانب ميناء المخا) . ويرجع اختيار تلك الأماكن لإقامة الفنارات عليها إلى ظهور إيطاليا على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، فكان هـذا سببًا في تغير المجرى الملاحي التقليدى .

- تطلعت إيطاليا لاحتلال جزر زقر وحنيش – بناء على حماس حـاكم إريتريـا الإيطالي لهذا المشروع – لكن السلطنة العثمانية استطاعت أن تؤكد وجودها بهذه الجزر ، كما رفضت بريطانيا أن تضع إيطاليا قدمها هناك ، رغم تعهد الأخـيرة بأن تظل تلك الجزر تحت السيادة العثمانية .

- فوتت السلطنة العثمانية الفرصة على ألمانيا – صديقتها حينذاك – في احـتلال جزر فرسان لإقامة محطة فحم لها فيها ، ولم تسمح لها بتخـزين الفحـم إلا في إحدى جزر هذه المجموعة الأقل أهمية وتحت علم السلطنة .

- تدل هذه الأمور جميعها أن والي صنعاء العثماني ، كان هو المسئول عن تلـك الجزر – بما في ذلك جزر زقر وحنيش – فهو الذي يرسل جماعة الجند إليهـا ، كما كان هؤلاء يحصلون على احتياجاتهم – الماء والغذاء – من الحديدة واللحية، كما كان حاكم الحديدة هو المكلف بتخطيط وبناء محطـة الفحـم في جزيـرة "الكومة" كما ذكرنا .

- راقبت بريطانيا كل ما يجري على ساحل البحر الأحمر الشرقي وجزره باهتمام وحذر وأحيانًا بحسم ، وذلك طبقًا لسياستها التقليدية بالنسبة لهـذا الـساحل ، وهي عدم السماح لأية قوة أوروبية أن يكون لهـا نفـوذ سياسـي أو وجـود عسكري عليه .

أما عند قيام الحرب العالمية الأولى ، فقد تحركت الأحداث وتغيرت المواقف ، فقد كانت تلك الحرب منعطفًا هامًا ليس في تاريخ البحر الأحمر وجزره فحسب ، بـل وفي باقي أنحاء العالم أيضًا وإن اختلف تأثيرها من مكان إلى آخر ، وإن اختلفـت أشـكال التأثير .

أوضاع البحر الأحمر عند بداية الحرب العالمية الأولى :

لا شك أن نشوب الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤م كان منعطفًا هامًا في تاريخ البشرية وليس في تاريخ أوربا فحسب . فقد تأثرت الدول الأوروبية على السواء بالخراب والدمار نتيجة هذه الحرب ، واهتزت المستعمرات ضد حكامها لما تكبدته مـن أعباء مادية وبشرية في حرب لا مصلحة لها فيها ، وانهارت الإمبراطوريات القديمة مثـل القيصرية الروسية والإمبراطورية النمسوية – المجرية والسلطنة العثمانية ، وترتـب علـى ذلك كله ظهور خرائط سياسية جديدة رسمتها أوضاع ما بعد تلك الحرب في أوربا وفي خارجها .

وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى سقوط السلطنة العثمانية وما ترتب على ذلك مـن نتائج بالنسبة للوطن العربي وخاصة الجزيرة العربية والبحر الأحمر وجزره . وقبل الحديث عن سقوط السلطنة ونتائجه ، يجدر متابعة ما حملته تلك الحرب في أحشائها من علاقات وثورات ، إذ أن ما حدث خلال سنواتها الأربع هو الذي رسـم الخريطـة الـسياسية الجديدة على سطح الجزيرة العربية ، وهو الذي قرر مصير جزر البحر الأحمر ، والـذي قاد إلى صياغة المادة (١٦) من معاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣م .

وقد رأينا في الجزء السابق من الدراسة كيف التفتت بريطانيا بقوة إلى البحر الأحمر منذ فجر القرن (١٩م) عندما احتلت فرنسا مصر (١٧٨٩ – ١٨٠١م) . وتدرج هـذا الالتفات خلال ذلك القرن فاستولت على منفذيه جنوبًـا (في ١٨٣٩م) وشمـالاً (في ١٨٨٢م) ، ورسمت خريطة سياسية جديدة لساحل البحر الأحمر الغربي بعد إجبار مصر على إخلاء ممتلكاتها الأفريقية عام ١٨٨٤م .

وقد أعادت بريطانيا فتح السودان باسم مصر وبجنود مصرية في ١٨٨٩م ثم فرضت عليه حكمًا ثنائيًا (إنجليزى – مصري) ، كما شاركت في عقد عدة معاهدات رسمـت حدود مصر والسودان والحبشة ومستعمرة إرتريا . وقد نمت خلال ذلك القرن – ومـع تطور أحداثه – ثوابت بريطانيا في حوض البحر الأحمر وهي التى تدور حـول تـأمين مواصلاتها به ، وألا تسمح لقوة أوربية أن تضع قدمها على سواحل الجزيرة العربيـة أو على الجزر القريبة منه .

وتربعت إيطاليا في مستعمرتها إرتريا كما رأينا بعد أن سوّت مـشاكل حـدودها الجنوبية مع فرنسا ، وولت وجهها إلى البحر الأحمر وجزره بعد أن صـدّتها بريطانيـا

والحبشة عن توسيع حدودها برًا ، فرنت بنظرها عندئذ إلى الاستيلاء على مجموعة جزر زقر وحنيش ، لكن خاب أملها لسيطرة تركيا عليها ، ولرفض بريطانيا الطموحات الإيطالية نحو تلك الجزر .

واكتفت فرنسا – كما رأينا أيضا – بتكوين مستعمرة الصومال الفرنسي الصغيرة (جيبوتي) بعد أن مدت سيطرتها من أوبوخ إلى تاجورا ، وحاولت إقناع الحبشة بأن تكون جيبوتي هي منفذها إلى البحر عن طريق مد خط سكة حديد منها إلى الداخل، كذلك حاولت شراء قطعة أرض في الشيخ سعيد على الساحل اليمني لإحكام إطلالها على باب المندب غربًا وشرقًا ، لكن مسعاها قد فشل كما سيتضح فيما بعد .

أما عند اشتعال الحرب العالمية الأولى فقد تحركت الأوضاع وتطورت العلاقات وخاصة بعد انضمام السلطنة العثمانية إلى جانب ألمانيا في آخر أكتوبر ١٩١٤م ، وعندما انضمت إيطاليا إلى جانب الحلفاء في ٣٠ مايو ١٩١٥م .

التسابق بين بريطانيا والسلطنة العثمانية في الجزيرة العربية :

أسرعت عندئذ كل من تركيا وبريطانيا إلى أن تضم إليها أمراء ومشايخ الجزيرة العربية بقدر المستطاع ، فكانت الغلبة لبريطانيا في هذا المجال .

فمن المعروف أن بريطانيا كانت قد نجحت في عقد عدة اتفاقيات حماية على طول ساحلي الجزيرة العربية الجنوبي والشرقي ، كما جرت بينها وبين السلطنة العثمانية محادثات طويلة انتهت برسم خط لتقسيم النفوذ بينهما في تلك الجزيرة في أوائل ١٩١٤م . وقد أسرعت بريطانيا عند اندلاع الحرب إلى إجراء مفاوضات مع أمراء ومشايخ الجزيرة خوفًا من تكتلهم ضدها ، أو لإثارتهم ضد تركيا ، أو لضمان حيادهم على الأقل فنجحت في عقد معاهدة جديدة مع الكويت في ٣ نوفمبر ١٩١٤م ، ثم مع الإدريسي في ٣٠ إبريل ١٩١٥م ، ومع سلطان نجد إبن سعود في ديسمبر ١٩١٥م ، وأعلن الشريف حسين ثورته ضد تركيا في يناير ١٩١٦م ، بعد المراسلات الطويلة المعروفة باسم مراسلات حسين – مكماهون(١) .

(١) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ص : ٢٢٩ – وسيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث - ١ - ١٩٠٤ - ١٩٤٨ ، ص : ١٩٧ – ٢٠٠ .

وكانت تركيا بدورها تحاول من جانبها كسب أمراء الجزيرة العربية أيضًا إلى جانبها وعلى رأسهم الشريف حسين لمكانته الدينية وسط الجامعة الإسلامية التي كان قد دعا إليها السلطان عبد الحميد الثاني من قبل ، لكن لم تستطع أن تضم إليها سوى إبن الرشيد في حائل لعدائه لابن سعود . أما إبن سعود فقد احتج بأنه يخشى أن تضرب بريطانيا من البحر سواحله على الخليج الفارسي إذا انضم صراحة إلى تركيا . وأسرع الإدريسي إلى التحالف مع بريطانيا لعدائه القديم مع تركيا ومع جاريه الإمام يحيى والشريف حسين .

ووقف الإمام يحيى موقفًا خاصًا بين الأطراف المتحاربة ، وهو موقف الحياد المشوب بالحذر والترقب لما ستنتهي إليه أحداث الحرب ، فعمل على تهدئة الطرفين معًا وجس نبضهما تجاهه . وكانت حجته المعلنة هي أن بينه وبين السلطنة صلحًا لمدة عشر سنوات هو صلح دعان (١٩١١م) ، كما كانت الحالة الدينية التي يحيط نفسه بها تمنعه من أن يقف صراحة ضد المسلمين ودولة الخلافة حينذاك . وفي نفس الوقت كان يخشى الطرفين معًا ، فجنودهما تجسم فوق أرض اليمن شمالاً وجنوبًا ، ويخشى أن يحدد موقفًا محددًا من أحد الطرفين فينقلب الطرف الآخر عليه ، وتضيع أحلامه في أن يرث الطرفين معًا ، أو الواحد بعد الآخر طالما كان هناك منتصر ومنهزم في هذه الحرب . ويتضح موقفه المتهادن في أنه أجرى اتصالات غير رسمية مع بريطانيا لجس نبضها تجاهه وتجاه المناطق الشمالية من اليمن ، فأرسل رسوله إلى لحج – وليس إلى عدن – والتقى الرسول هناك بالمعاون السياسي في عدن هارولد جيكوب وذلك في يناير ١٩١٥م(١) .

وفي واقع الأمر كان موقف الإمام مشوبًا بالميل إلى تركيا لا للجانب الديني فحسب بل لوجود جيوشها في شمال اليمن أيضًا ، لذلك فقد سكت عن تأخير دفع مرتباته ومرتبات القبائل المرتبطة به ، وهي المرتبات التي نص عليها صلح "دعان" ، كما أمدهم بالحبوب اللازمة لجيوشهم ، و لم يعارض مشاركة بعض القبائل الشمالية في الحملة التي قادها علي سعيد باشا إلى لحج وعدن .

(١) Jacob, H. : Kings of Arabia, P. 159.

اهتمام بريطانيا بالجزر اليمنية خلال فترة الحرب :

وكيفما كان الأمر ، فقد زاد اهتمام بريطانيا بالبحر الأحمر عند إعلان الحرب العالمية الأولى وحرصت على تأمينه لنقل الجنود من الهند وشرق أفريقيا إلى فرنسا الميدان الرئيسي للحرب حينذاك . وتطور هذا الاهتمام من مرحلة إلى أخرى كلما تطورت أحداث الحرب نفسها . وقد اعتمدت بريطانيا بشكل أساسي في تأمين مواصلاتها عبر هذا البحر على قوتها البحرية مما سيفسر لنا الكثير من مواقفها وسياستها خلال سنوات الحرب وما بعدها .

ففى البداية حرصت بريطانيا على تشكيل داورية بحرية خاصة بالبحر الأحمر ، وعند اشتداد الأحداث به قسمت هذا البحر إلى قسمين شمالي وجنوبي ، وجعلت لكل قسم داورية خاصة به[1] .

وعند إعلان تركيا الحرب في ٣١ أكتوبر ١٩١٤م ، كلفت بريطانيا إحدى قوافلها البحرية الناقلة للجنود والمتجهة إلى أوربا بضرب الشيخ سعيد وإنزال فرقة من الجند لتخريب التحصينات والمدافع بها ، وقد نجحت هذه الفرقة بضربة خاطفة استغرقت يومًا واحدًا في إلحاق الأضرار الجسيمة بالحامية التركية هناك ، وذلك في يوم ٩ نوفمبر ١٩١٤م – أي بعد أيام قلائل من إعلان تركيا الحرب – ثم واصلت القافلة طريقها إلى أوربا . وتكرر ضرب الشيخ سعيد مرارًا كلما شعرت بريطانيا بمحاولات تركية لإعادة تحصينها ، واستمر ذلك حتى منتصف يوليو ١٩١٦م نظرًا لأهميتها الاستراتيجية أمام جزيرة ميون (بريم) وباب المندب [2] .

وفي مقابل ذلك لم تهتم بريطانيا كثيرًا بالوقوف أمام حملة سعيد باشا إلا عندما وصلت إلى عدن وحاصرتها ، وعندما استولت على الشيخ عثمان ضاحية عدن الهامة ، فقد عملت على استرجاع الشيخ عثمان والدفاع عن عدن بفضل الجبال المحيطة بها ، وبفضل مدافع السفن البريطانية الرابضة أمامها . ويرجع هذا الموقف إلى نقص القوة

(١) Corbett, J.S.: History of the Great war, Naval Operation, P. 386.

(٢) بولدري ، جون : العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي ، ١٩١٤ – ١٩١٩م ص: ٧٠-٨٧ . (ترجمة سيد مصطفى سالم) .

البشرية العسكرية لدى بريطانيا ، وحاجتها إلى هذه القوة في فرنسا كما رددت ذلك أمام احتجاج المشايخ والسلاطين في المحميات ، ولاعتمادها الكلي على قوتها البحرية[1].

ووقفت بريطانيا – من جانب آخر – موقفًا حازمًا من جزر وفنارات البحر الأحمر، فقد أغرقت وأسرت إحدى سفن الداورية البحرية البريطانية في هذا البحر – في أوائل يناير ١٩١٥م – ثلاث زوارق شراعية تحمل عددًا من المكلفين بتعطيل الفنارات في جزر أبوعلي والزبير وجبل الطير ، وعندئذ أوقفت الداورية هذا العمل المضاد للمواصلات البريطانية ، وقامت الداورية باحتلال الجزر الثلاث وإنزال عدد من الجنود بكل منها لحماية الفنارات بها ولتشغيلها[2] . وقد استمرت هذه الجزر وفناراتها تحت السيطرة البريطانية عدة سنوات بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كما سنرى .

وفكرت بريطانيا كثيرًا منذ قيام الحرب في احتلال جزر البحر الأحمر القريبة من الساحل اليمني وخاصة بعد دخول تركيا الحرب ، وذلك لإحكام الحصار البحري حول الحاميات التركية في اليمن ، وللقضاء على أى نشاط بحري لها ضد المواصلات البريطانية.

وقد طالت المراسلات بين المقيم في عدن ونائب الملك في الهند وباقي الجهات المسئولة في لندن حول أهمية استيلاء بريطانيا على تلك الجزر ، غير أن الآراء كانت تنتهي إلى عدم القيام بأية أعمال حربية ضد الجزر أو احتلال أجزاء من الساحل حتى لا تثير ضدها مشاعر العرب والمسلمين ، وحتى لا تدفعهم إلى الانضمام إلى جانب تركيا. وحرصت بريطانيا – على عكس ذلك – على إصدار البيانات لطمأنة العرب على أنها لا تريد أن تحتل أراضيهم ولتطلب منهم عدم التعاون مع الأتراك حتى لا يتعرضوا للخطر . وكان المقيم في عدن أكثر المتحمسين للاستيلاء على تلك الجزر غير أن نائب الملك في الهند كان ضد هذا الاتجاه حتى لا يثير مشاعر مسلمي الهند وغيرهم خاصة بعد أن أعلن السلطان العثماني الجهاد الديني ضد الأعداء حتى يحرك مشاعر المسلمين في كافة المستعمرات البريطانية والفرنسية .

(١) توجد تفاصيل كثيرة عن حملة على سعيد باشا إلى لحج وعدن في كتابي : تكوين اليمن الحديث ، ص: ٢٠٩-٢٢٠ .

(٢) F.O. 371/2418, f.18, CHEETHAM to FO. On 4-1-1915.

احتلال بريطانيا للجزر اليمنية في يونيو ١٩١٥م :

أما عند دخول إيطاليا الحرب في مايو ١٩١٥م ، فقد شعرت وزارة الخارجية البريطانية بالقلق لأنها كانت تدرك مدى اهتمام إيطاليا السابق بالساحل الشرقي للبحر الأحمر والجزر القريبة منه ، وساد شعور بأن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء قد يخول لها احتلال فرسان وغيرها من الجزر . وقوى الميل عندئذ لدى المسئولين البريطانيين بأهمية الإسراع إلى احتلال الجزر رغم تردد نائب الملك في الهند واقتراحه بعرض الأمر أولاً على إيطاليا ، لكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت هذا الرأي ، خوفًا من أن تطلب إيطاليا المشاركة في هذا الاحتلال ، أو قد تضع شروطًا مقابل موافقتها على أن تستولي بريطانيا على تلك الجزر(١) . ولهذا أرسل وزير الهند برقية إلى نائب الملك يخبره برفض اقتراح التفاوض مع إيطاليا ، وأنه يجب الاعتراف باحتلال الإدريسي لجزيرة فرسان - بعد أن سحب الأتراك جنودهم منها ومن غيرها - والقيام باحتلال باقي الجزر مثل كمران وزقر وحنيش . وقد صدر أمر نائب الملك بذلك إلى المقيم في عدن في ٦ يونيو ١٩١٥م وقام الأخير بتنفيذ تلك الأوامر في اليوم التالي مباشرة .

وقد تم إنزال الجند إلى حنيش الكبرى ثم إلى زقر ثم إلى كمران ، وفي الأخيرة تم أسر الهيئة الصحية التركية وأرسل أفرادها إلى عدن . وقد سحب المقيم في عدن فصائل الجند من زقر وحنيش بعد قليل - حوالي شهرين - لعدم توفر مياه الشرب بها ولانتشار المرض بين أفراد الحامية لسوء المناخ، وقد تم الانسحاب في ٣٠ أغسطس من نفس العام، مع الاكتفاء برفع العلم على الجزيرتين بصفة دورية منتظمة بواسطة سفن الداورية البريطانية(٢) ثم جاءت برقية مؤرخة ١٠ سبتمبر من الهند أن يظل العلم مرفوعًا بصفة مستمرة على أن تطمئن سفن الداورية باستمرار على ذلك(٣) . وبقيت كمران تحت الاحتلال البريطاني بحجة إدارة المحطة الصحية بها لخدمة الحجاج إلى عام ١٩٦٧م ، أي عند استقلال الشطر الجنوبي من اليمن .

---

(١) F.O. 371/2478 f.238, dated 2-6-1915.

(٢) Res. To 10. on 2-9-1815 in L/p & s/10/560 f. 145.

(٣) F.O. 371/2478, Tel. b. From Secretary to the Government of India in Foreign and Political Department, Simla, to the Political Resident, Aden, no. S-932, Dated the 10th September, 1915.

ولم تألُ الداورية البريطانية جهدًا في ضرب الشيخ سعيد والصليف ورأس الكثيب بشكل متكرر بمدافع السفن نظرًا لخطورة وجود الأتراك بها على كل من ميون وكمران، كما ضربت اللحية من البحر عندما حاصرتها قوات الإدريسي برًا . وواصلت تلك الداورية أيضًا طوال فترة الحرب مطاردتها للزوارق الشراعية والبخارية الصغيرة التي تقوم بتوصيل الماء والمؤن إلى الحاميات التركية على الساحل .

وهكذا يتضح كيف تدرج النشاط البحري البريطاني في جنوب البحر الأحمر عند اندلاع الحرب الأولى ، فقد بدأ بتشكيل داورية بحرية لتؤمن سفر قوافل الجنود بحرًا إلى مصر وفرنسا ، كما ضربت بعض الموانئ اليمنية لتحطيم النشاط التركي بها ، كذلك استولت على جزيرتي ميون وكمران لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للطرفين المتحاربين ، أما باقي الجزر فقد استولت عليها لإحباط أية محاولة إيطالية للاستيلاء عليها ، فتسبب لها إيطاليا مشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية كما اتضح فيما بعد .

بريطانيا والإدريسي وجزر فرسان :

كانت بريطانيا تبذل جهدًا سياسيًا ودبلوماسيًا في نفس الوقت كما ذكرنا إلى جانب جهودها البحرية هذه لضمان أمراء الجزيرة العربية إلى جانبها ، غير أن علاقتها بكل من الإدريسي والإمام يحيى تحتاج إلى وقفة خاصة لأثر ذلك على تطور الأحداث بعد الحرب .

فقد سارع الإدريسي وبريطانيا إلى الالتقاء لوحدة موقفهما العدائي ضد تركيا ، وعقدا معاهدة تحالف في ٣٠ إبريل ١٩١٥م . وقد رسمت هذه المعاهدة دورًا محدودًا للإدريسي على الساحل اليمني وهو محاربة الأتراك حتى لا يتفرغوا لمحاربة بريطانيا في البحر أو حول عدن برًا ، وفي نفس الوقت منعته من محاربة الإمام يحيى إلا إذا تعاون مع الأتراك . ومن ناحية أخرى ، تعهدت بريطانيا بالدفاع عن الإدريسي ضد أي اعتداء قد "يأتيه من الساحل" ، مع ضمان سلامة أراضيه الخاصة مع مدّه بالمال والمؤن "طوال فترة الحرب" بقدر ما يقوم به من أعمال ضد تركيا . وإضافة إلى ذلك وعدته ببذل كل الوسائل "لتأليف مطالب السيد الإدريسي مع الإمام يحيى أو أي خصم آخر" . وأخيرًا ، وعدته بريطانيا بعدم تطبيق الحصار البحري على موانيه " وأن يتاجر مع عدن

وسواحلها"(١) . ويتضح لمن يتمعن في هذه المعاهدة بالتفصيل أن بريطانيا قد استخدمت الإدريسي لدور محدود وخلال فترة الحرب فقط ، ثم تخلت عن الأدارسة عقب الحرب – كما سنرى – عندما تعرضوا للخطر من قِبل جيرانهم ، وكانت حجة بريطانيا حينذاك هي أن ما تعرض له الأدارسة إنما هي حروب داخلية ، وأن الاعتداء لم يسألهم من الساحل .

أما موقف بريطانيا تجاه استيلاء الإدريسي على جزر فرسان فكان مختلفًا وإيجابيًا سواء في فترة الحرب أو فيما بعدها . فقد قفز إليها الإدريسي لقربها من سواحله عندما سحبت تركيا حامياتها الصغيرة منها ومن غيرها (مجموعة زقر – حنيش) خوفًا من قوة بريطانيا البحرية ولتكثيف دفاعها على الساحل ، لكنه لم يجرؤ على رفع علمه عليها خوفًا من انتقام تركيا منه ، كما خشي أن يرفع عليها العلم البريطاني حتى لا يتعرض للسخط واللعنة ، وحتى لا يتهم بأنه باع الجزر لبريطانيا . وقد سعدت بريطانيا بخطوة الإدريسي – وهي احتلال جزر فرسان – لأنها فكرت أن تحتلها هي ضمن الجزر التي احتلتها يومي ٨، ٩ يونيو ١٩١٥م – كما ذكرنا – قبل أن تحتلها إيطاليا ، لكنها وجدت أن إيطاليا لن تجرؤ على أن تستولي على فرسان من يد حليفها – الإدريسي – كما أنها لم تُقدم على احتلالها هي حتى لا تزيد من سخط العرب والمسلمين عليها وخاصة بعد استيلائها على كمران – بصفة خاصة – لأن بها محطة الحجر الصحي للحجاج .

غير أن سكوت بريطانيا عن وضع فرسان تحت يد الإدريسي لم يدم طويلاً ، فقد ألحّ السفير الإيطالي في لندن في السؤال عما إذا كانت بريطانيا سوف تحتل جزر فرسان. وقد سبب هذا الإلحاح انزعاج بريطانيا التي قررت أن يقوم المقيم في عدن بالاتصال بالإدريسي لجس نبضه في رفع العلم البريطاني على فرسان . وقد أرسل المقيم رسالة إلى الإدريسي في ٢٩ مايو ١٩١٥م ومعها العلم البريطاني ، بأنه يرى أن يرفع الإدريسي العلم البريطاني على فرسان حتى يصبح واضحًا لسفن أي دولة صديقة – يقصد إيطاليا – أن جزر فرسان تحت الحماية البريطانية ، كما اقترح المقيم أن يعيد الإدريسي العلم إذا لم يوافق على هذا الاقتراح . وقد رد الإدريسي بعد قليل – في ٣ يونيو – ردًا ذكيًا يعبر

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص : ٣٠٨ – ٣٠٩ ، وتوجد تفاصيل حول الاتفاقية وملابساتها في كتاب : د. سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، ص ٢٢٢ – ٢٢٩ .

عن حرجه ، فهو لم يذكر العلم في رسالته ولم يرده في نفس الوقت ، وقال أن البحر الأحمر تحت سيطرة بريطانيا ، وأن باستطاعتها أن تحميه من أي عدوان عليه .

وقد قدرت بريطانيا حرج موقف الإدريسي حينذاك واكتفت بهذا الرد ، غير أن استفسارات إيطاليا مرة أخرى – ديسمبر ١٩١٦م – عن وضع جزر فرسان جعل وزارة الخارجية البريطانية تستفسر من وزارة الهند – عن هذا الوضع . وقد ردت وزارة الهند – بناءً على رأي المقيم في عدن – بأن احتلال الإدريسي لفرسان ليس فعالاً ، وأن احتلاله يجب أن يكون واضحًا أمام الدول المختلفة . وقد اتفق رأي وزارة الخارجية مع وزارة الهند ومع نائب الملك في الهند على إرسال المعاون السياسي في عدن هارولد جيكوب إلى الإدريسي ليقنعه بأن يكون احتلاله لفرسان فعالاً بل ورأي نائب الملك أنه إذا كان هناك شك في رغبة الإدريسي في وضع حامية هناك ، فيجب إرسال سفينة حربية إلى هناك لرفع العلم البريطاني عليها ، على أن تقوم قوة هندية صغيرة بحمايته . ويبدو أن جميع الأطراف البريطانية قد شعرت بأن إيطاليا على أهبة توجيه ضربة في البحر الأحمر ، وأن على بريطانيا أن تسارع برفع علمها على فرسان . وقد نبه إلى هذا قائد الأدميرالية البريطانية – لمنطقة جزر الهند الشرقية – الذي كان قد وصلته برقية من وزارة الخارجية في نفس الوقت تأمره برفع العلم البريطاني على فرسان . وقد قامت سفن الداورية البحرية برفع العلم فوق جزيرة قطا – إحدى جزر فرسان – في ٢٩ ديسمبر ١٩١٦م ، وذهبت سفينة أخرى إلى فرسان ورفعت علمًا ثانيًا على "جرف خور قمح" . وقد رفض أحد مشايخ تلك المجموعة من الجزر أن يسمح برفع العلم دون أمر من الإدريسي، وعند وصول قائد هذه الحملة إلى جيزان رفض الإدريسي مقابلته ولم يستجب لرسالته ، غير أنه قابل جيكوب الذي وصل بعد ذلك إلى جيزان بعدة أيام . وقد عبر الإدريسي عن بغضه لهذه الخطوة وأنه يخشى انتقام الأتراك ، وفي مقابل ذلك أعلن الإدريسي استعداده لعقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا يقبل فيها الدخول تحت حماية بريطانيا . وقد عقد معه جيكوب اتفاقية في ٢٢ يناير ١٩١٧م ، وهي تشبه تمامًا اتفاقيات الحماية التي سبق عقدها مع محميات عدن والخليج العربي . وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية هو اعتراف بريطانيا باستيلاء الإدريسي على جزر فرسان من أيدي الأتراك وأنها قد أصبحت جزءاً من ممتلكاته ، وأكدت استقلاله في جميع هذه الممتلكات ، وأن هذه الاتفاقيات لا تلغي مواد اتفاقية عام ١٩١٥م . وتعهد الإدريسي مقابل ذلك برفع علمه على الجزر وعلى أماكن بارزة من الساحل ، وأن يقوى حاميته بجزر فرسان ، وذلك إلى

جانب أنه لا يتنازل أو يتخلى أو يرهن أيٍ منها أو من سواحله لأية قوى أخرى، وعندئذ سحبت بريطانيا علمها وحامياتها من الجزر[1] .

ونخلص من هذا كله بأن بريطانيا قد حققت مصالحها كاملة بالنسبة لجزر فرسان، فمن ناحية ، قد ربطت هذه الجزر بالساحل الشرقي للبحر الأحمر نتيجة اتفاقها مع الإدريسي ، وأنها قد وضعت تلك الجزر والإدريسي تحت حمايتها بدون أن تثير مشاعر العرب والمسلمين ، فهو أمير عربي وحليف وتحت الحماية . ومن ناحية أخرى ، أحبطت بريطانيا كل رغبة لدى إيطاليا في أن تحتل جزر فرسان أو أن تمد نظرها إلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وهو ما كانت إيطاليا تتمناه وتعمل من أجله منذ سنوات طويلة .

علاقة بريطانيا المبكرة بالإمام يحيى :

أما موقف بريطانيا من الإمام يحيى ومن باقي الجزر المواجهة للساحل اليمني فقد سار مسارًا آخر ، وسيتضح هذا بجلاء عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، وطوال سنوات طويلة كما سيتضح فيما بعد .

حرص الإمام يحيى على إعلان الحياد عند دخول تركيا الحرب - كما اتضح - وحرص على أن يوضح موقفه لبريطانيا عن طريق سلطان لحج وهارولد جيكوب المعاون الأول بعدن (يناير ١٩١٥م) . وقد ظلت العلاقات عادية بين الإمام وبريطانيا خلال فترة الحرب طالما امتنع عن التعاون مع الأتراك ، وإن ظلت تعرض عليه الانضمام إليها مقابل ضمان استقلاله عند نهاية الحرب ، وإن ظل جيكوب متعاطفًا مع موقف الإمام ، فهو معلق فوق الهضبة ومحاط بالجند الأتراك فلا يستطيع القيام بعمل شئ ضدهم كما لا يستطيع هو الاتصال بالإمام بشكل مباشر كما فعل مع الإدريسي . غير أن بريطانيا قد رسمت سياستها تجاهه عند انتهاء الحرب - وما بعدها - على أساس ما أعلنه من الحياد ، ورفضه الانضمام صراحة إلى جانب الحلفاء .

وكانت بريطنيا تدرك جيدًا أن الإمام هو الشخصية التي ستخلف الأتراك في حكم المناطق التي تقع إلى الشمال من محمياتها ، لكنها كانت تدرك أيضًا أن له طموحاته في أن يمتد حكمه إلى جهات اليمن المختلفة . وقد اتضح هذا الإدراك بجلاء في المراسلات التي

(١) Records of yemen: Vol. 1913 - 1927, P.P. 801-810.
(وتتضمن هذه الصفحات نص الاتفاقية في ١٩١٧/١/٢٢م) .

تمت بين الإمام وبين المقيم في عدن قبيل إعلان الهدنة مع تركيا بعدة أشهر فقط . ففي العشرين من مارس ١٩١٨م دعا المقيم الإمام إلى الانضمام صراحة إلى الحلفاء وإلى أن يعمل على إخراج الأتراك من اليمن ، ووعد بأن الإمام إذا قام بذلك فإن استقلاله سيكون موكدًا . وأخبره المقيم كذلك أن بريطانيا ستدفع من خلاله ما كانت تدفعه تركيا للقبائل ، وأنه يمكن أن يستخدم لمصلحته موانئ الإدريسي المفتوحة للتجارة ، وأنه سيطلع على مواد المعاهدة المعقودة مع الإدريسي في نفس الوقت . وقد رد الإمام في الخامس من مايو ١٩١٨م . ردًا لا يتعهد فيه بشئ ، بل كرر فيه مطالبه السابقة وهي سيادته على كل اليمن ، ووضع بعض الملاحظات حول وضع الإدريسي ، كما ضمن رسالته إثني عشر مطلبًا . وقد قسمت بريطانيا مطالب الإمام إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول هو ما وعدت به في خطاب المقيم السابق (٢٠ مارس ١٩١٨م) وقسم آخر قابل للتفاوض وقسم ثالث ترفضه وهو ما يمس النفوذ البريطاني في المحميات ويشمل المطلب الثاني والمطلب الرابع الخاص بألا يكون لبريطانيا أي تعامل مباشر مع أي من أهالي اليمن باستثناء سلطان لحج ، والمطلب العاشر الخاص بعدم تدخل بريطانيا في شئون اليمن . وإضافة إلى ذلك ، كان للمسئولين البريطانيين - في لندن - بعض التحفظات وهي أن بريطانيا سوف تعترف باستقلال الإمام لكن عليه ألا يعارض حقوق بريطانيا في المحميات، كما لا يهمها التدخل في شئون اليمن الداخلية إلا بما يمس سلامة رعاياها ، وأنه في مقابل مساعدة الإمام فترى أن يقبل الإمام ألا يعقد معاهدة أو يتنازل عن أقاليم أو يمنح امتيازات إلا بموافقة بريطانيا ، وأن على الإمام إرسال مندوب بكامل الصلاحيات للتعاهد والتفاوض ، وأن تكون لديه معلومات كافية عما يطلبه الإمام من مال ومعدات، وأخيرًا أن يتعهد الإمام بألا يستعمل السلاح والذخيرة إلا ضد الأتراك[1] .

وهكذا يتضح الاختلاف الواضح بين وجهة نظر الإمام من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى ، وهي اختلافات يصعب التقائها حينذاك ، أي خلال فترة الحرب ، لذلك صدر الأمر إلى المقيم في ١٤ أكتوبر ١٩١٨م بتأجيل الرد على الإمام ، وفي ٣١ أكتوبر أعلنت الهدنة مع تركيا ، أي بعد الأمر بتأجيل الرد بقليل .

(١) F.O. 608/81: Precis of Recent events leading up to the present position in Western Arabia. P.P.: 1-3, 5-6

ولا شك أن بريطانيا وقد انتهت من متاعب الحرب ومشاكلها ، إلا أنها قد أصبحت أمام حاكم جديد يطالب بفرض سيادته على كل أنحاء اليمن ، أي إلى عسير ومحمياتها ، وما يمكن أن "تمتد يده إليها" ، ويقصد بذلك المناطق التي استولى عليها الإدريسي عدوه اللدود ، والذي تربطه ببريطانيا اتفاقيتان (في ١٩١٥م، ١٩١٧م) .

ويبدو أن الإمام أيضًا قد اتخذ خطوات مبكرة - عقب الحرب مباشرة - قد ضايقت بريطانيا . ففي ٦ يناير ١٩١٩م أرسل الإمام وفدًا إلى عدن يحمل رسائل إلى ممثلي كل من فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا ، وفي ٢١ فبراير أرسل رسالة إلى ملك بريطانيا - عن طريق رسله فى عدن - يرجوه الاعتراف باستقلاله وبسيادته في اليمن . وفي ٦ مارس أخبر مندوب إيطاليا في باريس وزير الخارجية البريطانية بلفور أن الإمام طلب أن يُمثل في مؤتمر الصلح وسأل ماذا تكون الإجابة ، فرد بلفور أن تمثيل الإمام في المؤتمر مرفوض نهائيًا . وفي مارس تسلم المقيم خطابًا من الإمام يستنكر طرد رسله ، ويعبر عن رغبته في الاحتفاظ بالعلاقة الودية القديمة مع بريطانيا . وفي ٢٦ مارس أخبر المقيم في عدن الإمام أن مسألة تمثيله في مؤتمر الصلح قد رفضت ، وأن المسائل الإقليمية ستكون في الاعتبار .

وقد سقنا هذا الكم من المواقف والمراسلات لنرى أن بريطانيا كانت تجد أن الإمام هو الشخص الوحيد الذي سيرث الأتراك في اليمن ، وأنه الشخص المناسب للتعامل معه عند ترتيب أوضاع اليمن ، وفي نفس الوقت لنرى أن هناك تعارض بين وجهتي النظر في مسألة الحدود بين نفوذ كل منهما . وقد وضح هذا بجلاء في الخطوط الأولى لمشروع المعاهدة التي وضعها الجنرال "اللنبى" وأرسلها إلى عدن في ١٦ أبريل ١٩١٩م ، وطلب أن يذهب جيكوب بها إلى صنعاء . وقد تأجل هذا الطلب لأن الجميع كانوا في انتظار تحديد نظرة مؤتمر الصلح إلى وضع الجزيرة العربية بعد الحرب ، وأن اللنبى قد وضع مشروع المعاهدة مفترضًا أن هذه الجزيرة قد أصبحت تحت الانتداب البريطاني لكن في ٧ مايو أجاب "بلفور" بأن بريطانيا لم تطلب وضع الجزيرة العربية تحت انتدابها ، غير أن الدول الكبرى في المؤتمر (الأطراف المتعاقدة الكبرى) تعترف بوضع بريطانيا الخاص بالنسبة لتلك الجزيرة[1] .

(١) F.O. 608/81: Precis of Recent events leading up to the present position in Western Arabia. P.P.:3-4.

مجريات الأحداث في شمال اليمن:

ويجدر هنا أيضًا تتبع أحداث شمال اليمن لتتكشف لنا أبعاد المواقف المتناقضة بين الإمام وبريطانيا ، وسنجد أن الأحداث قد تسارعت حينذاك مما أدى إلى توسيع هوة الخلاف بين الطرفين ، ويمكن أن نلخص تلك الأحداث في النقاط التالية مع الترتيب بقدر المستطاع :

أولاً : في نوفمبر ١٩١٨م دخل الإمام صنعاء بناء على دعوة محمود نديم بك آخر الولاة العثمانيين في اليمن ، الذى سلّمه أيضًا ما بها من سلاح ومعدات مقابل ما على العثمانيين من ديون كما قيل[1] . وكان المقيم قد أبرق إلى محمود نديم بك بإعلان الهدنة (سيفر) مع تركيا ، وبأن على الأتراك تسليم أنفسهم وسلاحهم إلى أقرب قائد من قادة الحلفاء طبقًا للمادة (١٦) من اتفاقية الهدنة .

ثانيًا : في ١٦ نوفمبر ١٩١٨، أبرق نديم بك برده على برقية المقيم في عدن التي تفيد بإعلان الهدنة (سيفر) وبضرورة انسحاب الأتراك من اليمن . وقد حاول نديم في برقيته أن يرفع من شأن الإمام ، وأنه لا يمكن اتخاذ خطوة الانسحاب إلا بعد وصول أمر الآستانة وبعد التشاور مع الإمام وترضيته بتسوية ما على الأتراك من ديون ، وأن هذا يتطلب إبقاء القوة العسكرية والإدارة المدنية لمساعدة الإمام في ترتيب أمور البلاد . وقد ردّ المقيم في عدن على برقية نديم بك ردًا حاسمًا وواضحًا بأن الظروف العسكرية فوق كل اعتبار وأن أمر الانسحاب أصبح جبريًا . وقد أوضح المقيم في رده أيضًا موقف بريطانيا من الإمام ، فقد جاء فيها - كما أوردها العبدلي في كتابه - "وبما أن حكومة إنجلترا وحلفاءها لا ترى لزومًا لإجراء مقاولة أخرى مع الإمام لكونها لا تعده متفقًا مع تركيا بل تعده محايدًا إلى الآن ، فقبول تركيا لشروط الهدنة جبر : وبما أن بين حكومة إنجلترا والإمام وداد قديم كنت قد أخبرته بشروط الهدنة من طرف الحكومة وبينت له أن الحكومة تنتظر منه بذل المعاونة الكلية بخصوص جلاء الإدارة الملكية (المدنية) وقوة الأتراك العسكرية ، وأخبرته أيضًا أن الحكومة الإنجليزية قررت أنها ستحل المسائل المالية والأرضية في المستقبل"[2] .

(١) الجرافي : المقتطف من أخبار اليمن ، ص ٢٢٥ .

(٢) العبدلي : هدية الزمن ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ثالثًا : في ١٣ ديسمبر ١٩١٨م ، احتلت بريطانيا الحديدة بحجة حفظ الأمن والنظام لها كما أعلنت ، وللضغط على الأتراك لتسليم أنفسهم ، ولاتخاذها – فيما يحتمل – ورقة مساومة مع الإمام أو للضغط عليه والإذعان لهم . وقد احتج الإمام على ذلك فطمأنته بريطانيا بأنها ستسلمها له[١] .

رابعًا : في ١٨ أغسطس ١٩١٩م ، وصلت بعثة جيكوب إلى الحديدة للتفاوض مع الإمام فأسرتها قبيلة القحرى في باجل وهي في طريقها إلى صنعاء . وقد ظلت البعثة في الأسر حتى ١٣ ديسمبر ١٩١٩م ، حيث عادت إلى الحديدة دون أن تقابل الإمام . وقد شك الإمام عندئذ في نوايا بريطانيا نحوه ، وكان قد بذل جهودًا كبيرة لفك أسر البعثة ووصولها إليه لكن دون فائدة[٢] .

خامسًا : في ٢٩ يناير ١٩٢١م ، انسحبت بريطانيا من الحديدة فدخلتها قوات الإدريسي التي كانت قد انتهزت فرصة انسحاب الأتراك وواصلت زحفها جنوبًا في تهامة إلى الصليف – شمال الحديدة بقليل .

سادسًا : في ١٧ إبريل ١٩٢٠م اجتمعت لجنة خاصة في وزارة الخارجية البريطانية لوضع السياسة المستقبلية تجاه الجزيرة العربية ، وأثناء تحليلها لأوضاع تلك الجزيرة وعلاقتها بها أشارت إلى أن الإمام يحيى شخص معادي لبريطانيا لأنه غزا أطراف محمية عدن ووضع فيها موظفيه . وذكرت في تحليلها أيضًا أنه كانت هناك محاولات للتفاوض معه ولكنه تعطلت بسبب القبض على البعثة (بعثة جيكوب) من جانب إحدى القبائل المحلية ، ولأن الإمام من ناحية أخرى يرفض في الحقيقة الاعتراف بأن لبريطانيا أي حق في ترتيب أوضاع اليمن . ورأت اللجنة أن إحدى نتائج المفاوضات مع القوى المتحالفة الرئيسية (في مؤتمر الصلح) هي أنها تركت بريطانيا تحدد وضعها – وجهًا لوجه – مع الإمام ، كما عبرت عن أملها في إجراء مفاوضات لعقد معاهدة معه في المستقبل القريب . ومما يعبر عن وجهة نظر بريطانيا في الإمام يحيى أنه جاء في نهاية تقرير اللجنة أن المندوب السامي البريطاني في

(١) Ameen Rihani: Arabian Peak and desert, p. 228.

(٢) توجد تفاصيل كثيرة حول هذه البعثة وأهدافها حتى فشلها ونتائج ذلك مع بعض التعليقات في كتاب : تكوين اليمن الحديث ، ص : ٢٥٨ – ٢٦٧ .

القاهرة، يرى أن إعطاء الإمام مبلغًا صغيرًا من المال ثمنًا لعدم تدخله في أمور محمية عدن أرخص من طرده منها بالقوة[١] .

وهكذا يتضح – دون الدخول في مزيد من التفاصيل – أن علاقة بريطانيا بالإمام قد بدأت متوترة – أو غير ودية – عقب الحرب العالمية الأولى ، على عكس علاقتها بالإدريسي الذي كانت تعتبره حليفًا لها . ويرجع سوء العلاقة هذا إلى أمرين : الأمر الأول هو اختلاف وجهتي النظر في مسألة الحدود بين الطرفين ، وإعلان الإمام باستمرار بأن محمية عدن جزء من ممتلكات أسلافه ، وأنه لا يعترف بتقسيم اليمن بين غريبين مغتصبين هما تركيا وبريطانيا ، والأمر الثاني هو معارضة الإمام – وكرهه – للتحالف الذي تم بين بريطانيا والإدريسي عدوه اللدود وحمايتها له . هذا فضلاً عن موقف الإمام الحيادي بينما كانت بريطانيا تنتظر أن يفتح الإمام جبهة أخرى أمام الأتراك كما فعل الإدريسي .

ولا ينفي هذا كله حرص الطرفين – كما بدا عند نهاية الحرب وعقبها مباشرة – على التفاوض لعقد اتفاق أو معاهدة بينهما ، إلا أن اختلاف المصالح وعدم الثقة بين الطرفين – في تلك الفترة القصيرة – أديا إلى تأخير عقد المعاهدة بينهما ، وأصبح ذلك من الأسباب الرئيسية في تقرير مصير باقي الجزر اليمنية كما سيتضح .

الصراع الدولي حول الجزر اليمنية من ١٩١٩ إلى ١٩٢٣م :

أما الجانب الثالث الذي أثر في تقرير مصير تلك الجزر عقب الحرب العالمية الأولى فهو الجانب الدولي ، أي الصراع الدائر بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا منذ سنوات طويلة حول أوضاع الحوض الجنوبي للبحر الأحمر وجزره .

من المعروف – كما أوضحنا من قبل – حرص بريطانيا الشديد على تأمين مواصلاتها في البحر الأحمر ، وعلى ألا تضع قوة أوربية أخرى قدميها على سواحل الجزيرة العربية – أو الجزر القريبة منها – باعتبار أن الجزيرة العربية جزء من مواصلاتها إلى الهند . ورسمت هذه الثوابت سياسة بريطانيا تجاه هذه الجزيرة وهذا البحر طوال القرن التاسع عشر الميلادي ، وتجاه فرنسا وإيطاليا عندما اشتد نشاطهما على الشاطئ

(١) F.O. 371/5065 (E/3523/9/44), Foreign Office Memorandum on ARABIAN Arabian Policy, P.P. 4-5 .

الإفريقي . وقد استمرت هذه الثوابت تلعب دورها في فترة الحرب الأولى ، وفي مؤتمر الصلح ، وحتى عقد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م كما سيتضح عند عرض النقاط التالية :

أولاً : وافقت إيطاليا على المادة (١٢) من معاهدة لندن في ٢٦ إبريل ١٩١٥م عند انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب الأولى ، وهي المادة الخاصة بإعلان كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا بأن الجزيرة العربية والأماكن الإسلامية المقدسة بها يجب أن تبقى تحت سيطرة قوة إسلامية مستقلة[1] .

ثانيًا : في المادة (١٠) من اتفاقية سايكس – بيكو المنعقدة في ١٦ مايو ١٩١٦م ، تعهدت بريطانيا وفرنسا بأنهما لن يطالبا لأنفسهما – كما لن يوافقا لطرف ثالث – بامتلاك إقليم في الجزيرة العربية ، أو يقيم قاعدة بحرية على الساحل الشرقي أو في إحدى جزر البحر الأحمر . وهذا لا يمنع أن تقوم بريطانيا عند الضرورة بإعادة حدود عدن إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء التركي الحالي عليها[2] .

ثالثًا : رأينا أن بريطانيا تعقد اتفاقية ٢٢ يناير ١٩١٧م مع الإدريسي ، وتدفعه إلى رفع علمه على جزر فرسان لخوفها من قيام إيطاليا بأي عمل لاحتلال تلك الجزر كما ظهر ذلك من إلحاح السفير الإيطالي في لندن في السؤال عن مصير فرسان والتعبير عن رغبة إيطاليا في احتلالها ، وذلك خلال عام ١٩١٦م .

رابعًا : في ٢ ديسمبر ١٩١٨م – عقب عقد مؤتمر الصلح في باريس – تقدمت إيطاليا بمذكرة للمؤتمر بخصوص إقرار أوضاعها الاستعمارية في أفريقيا . وقد جاء في هذه المذكرة بأن إيطاليا باعتبارها تسيطر على إحدى الدول الإسلامية وهى إرتريا في البحر الأحمر ، فإنها لا تقف مكتوفة الأيدي بالنسبة لتوازن القوى في هذا البحر ، أو بالنسبة للأوضاع السياسية في الجزيرة العربية التي تواجه مستعمرتها إرتريا . وذكرت كذلك أنه طالما أنه لا يحق لأية قوة أن تحتل الجزيرة العربية ، وأن حرية التجارة مكفولة بها ، وأن الأماكن المقدسة ستكون في أيدي إسلامية ، فقد طلبت إيطاليا لذلك كله أن تحتل هي جزر فرسان[3] .

(١) ، (٢) ، (٣) F.O. 371/11421, Xc/A/035396, From Pol. Res, Aden to S.S. for the Colonies, dated 3-2-1926.

خامسًا : نوقشت محتويات المذكرة الإيطالية في المؤتمر أكثر من مرة ، وقد رد المندوب البريطاني في ٢١ يناير ١٩١٩م على ما جاء بها بخصوص جزر فرسان ، بأن مطلب إيطاليا باحتلالها هذه الجزر يتعارض مع مصالح بريطانيا السياسية والاستراتيجية ، وأنها قد أصبحت من ممتلكات الإدريسي ، وأن انجلترا قد اعترفت بذلك . وفي ١٥ مايو ١٩١٩م ، ناقشت لجنة الاستعمار مسألة تعويضات إيطاليا في أفريقيا طبقًا للمادة (١٣) من معاهدة لندن في ١٩١٥م – فلاحظت اللجنة أن جزر فرسان كانت من ضمن المطالب الإيطالية ، بحجة أن ألمانيا كانت قد حاولت وضع قدميها فيها ، ولكن معارضة حكومتي بريطانيا وإيطاليا قد أبطلت المسعى الألماني ، وأن هذا يخول إيطاليا أن ترث ألمانيا فيما بعد هزيمتها في الحرب[1] .

سادسًا : جاء في مذكرة اللورد ملنر المؤرخة ٦ يونيو ١٩١٩م والمقدمة إلى الوفد البريطاني في مؤتمر الصلح أن لدى إيطاليا طموحا غير محدود في الجزيرة العربية ويجب الرد عليها بأن بريطانيا لا تسمح بأي تدخل أجنبي في هذه البقعة . ورأي أن مطالبة إيطاليا بأن تكون الجزيرة العربية ضمن تعويضات الحرب ، إنما هي محاولة فقط من جانبها لجس النبض ، وأن على إيطاليا أن تدرك أنها إذا لم تتوقف عن ذلك ، فإن بريطانيا سوف تتوقف عن التسامح معها في التعويضات التي تطالب بها في شرق أفريقيا وخاصة في الحبشة[2] .

سابعًا : في ١٠ يونيو ١٩١٥م ، كانت بريطانيا قد احتلت جزر بريم وكمران وحنيش وزقر وجزر الفنارات وهي أبوعلي والزبير وجبل الطير ورفعت علمها عليهم . وفي مؤتمر الصلح حرص الوفد البريطاني – في الرسالة المؤرخة ٢٠ يونيو ١٩١٩م إلى وزير خارجيته – أن تنص المادة الخاصة بكمران على أن تبقى إدارة هذه الجزيرة في يد بريطانيا لخدمة الحجاج . ورأي الوفد في مذكرته التوضيحية الموجهة إلى الوزير البريطاني ، أن إدارة بريطانيا للمحطة الصحية سوف تعتمد على اتفاقية باريس في عام ١٩٠٣م الخاصة بتأسيس تلك المحطة ، ولأنه لم يظهر حاكم عربي يدعى ملكيتها أو إدارتها إلى الآن ، وأنه إذا ظهر هذا الحاكم فالأمر سيزداد تعقيدا

(١) ، (٢) F.O. 371/11431, Italian war aims and Claims in regard to Arabia and, Red Sea, Memorandum, dated 3-2-1926.

لأن بريطانيا عندئذ ستجد صعوبة في مقاومة رغبات الدول الأخرى في تشكيل مجلس إدارة دولي لها . ولمحت المذكرة كذلك إلى ضعف إدارة الشريف حسين في الحجاز وأنها لا تصلح لإدارة المحطة بكمران ، وأنه إذا عُهد إلى حاكم عربي إدارة الشئون الصحية في كمران فسوف يخلق هذا متاعب فنية لا تنتهي ، وربما يؤدي هذا إلى إدارة دولية ، كما رأت كذلك أنه سوف يوضع اتفاقية جديدة تنظم العمل بالمحطة الصحية فيما بعد[1] .

ثامنًا : في ١٠ سبتمبر ١٩١٩م ، أرسل السفير الفرنسي في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني رسالة يطلب فيها إعادة إدارة فنارات المخا وجزر أبوعلي والزبير وجبل الطير إلى إدارة الفنارات العثمانية على وجه السرعة ، لتقوم الشركة الفرنسية - صاحبة الامتياز - بإدارة هذه الفنارات وصيانتها كما كان الأمر قبل الحرب . غير أن بريطانيا رأت أن ملكية هذه الفنارات سوف تعتمد على القرار الذي سيتخذه مؤتمر الصلح عند النظر في وضع اليمن والجزر التي تقع في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر[2] ، وقد استمرت المفاوضات طويلاً بين بريطانيا وفرنسا حول قضية الفنارات كما سنرى .

تاسعًا : اختلفت الآراء المتبادلة بين المسئولين البريطانيين في لندن أو في باريس في مؤتمر الصلح ، فقد ذهب رأي إلى ضم الجزر إلى بريطانيا ، وهي الجزر التي سبق لها أن احتلتها في بداية الحرب (يونيو ١٩١٥م) . غير أن هذا الرأي كان يضعفه أنه يجعل حليفتيها - فرنسا وإيطاليا - يطالبان بمزيد من التعويضات في البحر الأحمر أو خارجه ، كما سيثير غضب الحكام العرب . وذهب رأي آخر بأن تكتفي بريطانيا بضم الجزر ذات الأهمية الدولية التي بها فنارات ، وهي جبل الطير ، والقمة الوسطى من مجموعة جزر الزبير ، وأبوعلي ، وذلك لرعاية الفنارات ، بالإضافة إلى جزيرة كمران لإدارة المحطة الصحية بها على أن تدار جميعها من عدن ، أما باقي الجزر فتضم مجموعة جزر فرسان إلى الإدريسي ، وتضم جزر الزبير ، وزقر ، وجزر حنيش إلى الإمام يحيى . وكان يحيط مختلف الآراء على تنوعها شروطًا

(١) British Delegation, Paris, June 20th, 1919, (Note on the Present Position in regard to Kamaram) (Records of Yemen, 1913-1927).

(٢) F.O. 371/4233, Dated October 11th 1919.

أساسية وهي أن بريطانيا لا تفكر في وضع الجزيرة العربية والجزر المحيطة بها - كما حددها الخريطة التي وضعتها الأدميرالية البريطانية عام ١٩١٩م - تحت نظام الانتداب ، وفي مقابل ذلك على الدول المتعاقدة (الحلفاء) أن تعترف أن لبريطانيا مصالح خاصة في تلك المنطقة المحددة ، وعلى تلك الدول ألا تسعى إلى كسب أي نفوذ سياسي أو توسع إقليمي بها ، وعليها أيضًا أن تعترف بكل المعاهدات التي عقدت أو التي ستعقد بين بريطانيا وبين الرؤساء العرب الذين داخل هذه المنطقة (المعنيين). وأملت بريطانيا أيضًا أن تعترف الدول المتعاقدة بأن هذه الجزر هي جزء من الجزيرة العربية ، وأنها سوف تصبح من ممتلكات الحكام العرب المعنيين ، الذين سيكونون على علاقة خاصة مع بريطانيا ، وأن هذه العلاقة ستنظم مباشرة - وجهًا لوجه - بين الطرفين ، دون أن تعرض هذه العلاقة - بأي شكل من الأشكال - على مؤتمر الصلح ، وأن على الحكام العرب أن يعترفوا بالأمر الواقع لبريطانيا في هذه الجزر ، وذلك خلال المعاهدات المنعقدة أو المنتظرة[1] ويبدو أنه كان من الصعب على بريطانيا أن تحقق كل هذه الرغبات دون تضحية وفي وقت قصير .

عاشرًا : وضعت الأدميرالية البريطانية خريطة (١٩١٩م) تحدد فيها الجزيرة العربية والجزر المحيطة بها ، ورسمت خطًا يبدأ من رأس خليج العقبة ثم يلف حول الجزيرة العربية إلى رأس الخليج العربي . وتضم هذه الخريطة جميع الجزر التي تعنينا في البحر الأحمر إلى جانب الجزيرة العربية ، وهي جزر فرسان وأبوعلي والزبير وجبل الطير وكمران وزقر وحنيش وميون (بريم) ، مما يؤكد بأنها جزر يمنية كما ظهر في الخريطة . غير أن رئيس القسم البحري في الوفد البريطاني في باريس تقدم بمذكرة خاصة بأهمية ضم جزر الفنارات الثلاث (أبوعلي، الزبير، جبل الطير) إلى بريطانيا ، وأوضح فيها ثلاث نقاط (أو محاذير) :

(١) إن إدارة الفنارات نفسها جنبًا إلى جنب مع الإدارة الوطنية (العربية) لاتبدو أنها سوف تبرهن على ترتيب مُرْضي .

(٢) سوف تقود بريطانيا عملية منع تهريب السلاح وتجارة الرقيق ، وامتلاك هذه الجزر سوف يساعدها على ذلك ، لكن إذا امتلكها الحكام العرب ، فقد يتأثرون بإغراء الأموال الإيطالية ويكون هذا عائقًا لجهود بريطانيا .

(١) F.O.: 608/18, Dated: May 27, 1919.

(٣) وإذا زادت المتاعب مع الحكام العرب وأصبح ضم هذه الجزر أمرًا محتمًا ، وقد تصر عليه بريطانيا في ظروف غير طيبة مثل الآن (أى أثناء عقد المؤتمر) ، فقد يؤدي هذا إلى أن تقاوم القوى الأخرى مطلب بريطانيا وهو الضم(١) .

ولا شك أن هذه النقاط كانت موضع الاعتبار لدى الوفد البريطاني في مؤتمر الصلح .

إحدى عشرة : كتب المقيم البريطاني في عدن إلى وزارة المستعمرات في لندن رسالة مؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٢١م بأنه قد تلقى معلومات بأن سفينة إيطالية – ومقرها مصوع – قد زارت جزر الفنارات الثلاثة وأنها أنزلت عناصر بجزيرتي جبل الطير وأبوعلي لجمع سماد الطير ، كما أن لديه معلومات بأن بعض الصيادين من الساحل العربي يترددون من حين إلى آخر لاصطياد السمك وجمع اللولو . وكان رأي وزارة المستعمرات اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع مثل هذه الزيارات من الطرفين ، غير أن وزارة الخارجية رأت أنه لا حاجة لأي تعقيدات إدارية طالما أن مثل هذه الزيارات لا تهدف لأي خطوات أخرى ، وأن على موظفي الفنارات ملاحظة ذلك، وملاحظة إذا كان هؤلاء الصيادون مدعومين من الإمام ، أم أن نزولهم بهذه الجزر بهدف الصيد وهي عادة قديمة(٢) .

يتضح من كل ما سبق أن بريطانيا قد مالت إلى إبقاء الأمر الواقع كما هو ، أي بقاء احتلالها للجزر دون أن ينص على ذلك في معاهدة "سيفر" (التي لم تتم) حتى لا تثير حليفتيها ، فتطالب فرنسا بالشيخ سعيد أو بعودة الشركة الفرنسية إلى إدارة الفنارات ، أو تطالب إيطاليا بضم جزر فرسان .

ومن ناحية الإمام يحيى – الذي حاولت بريطانيا ان تستميله إليها أثناء فترة الحرب – والذي أبدى عن طموحاته المعارضة للمصالح البريطانية في المحميات منذ الأشهر الأخيرة من الحرب (مارس – مايو ١٩١٨) – والذي تجاوزت قواته حدود المحميات بعد فشل بعثة جيكوب وعودتها في ديسمبر ١٩١٩م ، فإنه قد استولى على الضالع خلال عام ١٩٢٠م – والذي زاد عداؤه لبريطانيا بعد أن سلمت الحديدة للإدريسي في ٢٩

(١) British Delegation, Paris, 26 August, 1919.

(٢) F.O. 371/6262, From Pol.R. of Aden to S.S. for colonies, dated 11-9-1921.

يناير ١٩٢١م فزاد هو من توسعه في شمال المحميات – فقد اعتبرته بريطانيا "غير صديق" و"غير حليف" ، وأنها لا تثق به لتسليمه الجزر رغم اقتناعها بأنها جزر يمنية كما سبق أن اتضح .

وكانت بريطانيا كذلك لا تطمئن أيضًا إلى ثبات الأوضاع في المناطق المطلة على البحر الأحمر كما كانت تطمئن على أوضاع الخليج العربي ، بل كانت تدرك جيدًا الخلافات بين كل من الشريف حسين وابن سعود ، وبين الإمام يحيى والإدريسي ، وأن هذه الخلافات قد تودي إلى تغير الخريطة السياسية على ساحل البحر الأحمر ، وهذا ما حدث فيما بعد .

ولهذا كله فضلت بريطانيا أن تبقى أوضاع الجزر اليمنية معلقة أو مؤجلة مع بقاء تلك الجزر تحت سيطرتها ، إلى أن تحل مشاكلها مع فرنسا وإيطاليا ، وإلى أن تتضح معالم علاقتها مع الإمام يحيى ، وإلى أن تستقر الخريطة السياسية على ساحل البحر الأحمر الجنوبي الشرقي .

وأخيرًا ، فهذا هو ما أدى إلى ما نصت عليه المادة (١٦) من معاهدة لوزان (يوليو ١٩٢٣م) ، إذ نصت على أن تتنازل تركيا عن تلك الجزر – وغيرها – إلى "الأطراف المعنية" دون أن تحدد ما هي تلك الأطراف ، ودون أن تحدد جزرًا بعينها .

ويمكن القول بأن قضية الجزر اليمنية – خلال الفترة من ١٩١٩م إلى ١٩٢٣م – كانت قضية سياسية – وليست قضية قانونية دوليا خاضعة لطبيعة وضع الجزر بالنسبة للساحل القريب – بل خضعت لطبيعة العلاقات السياسية المحلية والدولية التي ظهرت إلى الوجود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى .

أثر معاهدة لوزان على وضع الجزر :

وقفة للمناقشة

إذا أراد المرء أن يتعرف على الأحداث التي أحاطت بالجزر اليمنية بعد أن عقدت دول الحلفاء معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م مع تركيا ، سيجد نفسه مضطرًا إلى أن يتابع أحداث الفترة التالية في خطين متوازيين . أحدهما خط الأحداث المحلية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، وثانيهما خط الصراعات الدولية التي دارت حول الجزر وخاصة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . ولا يبدو أن الخطين متوازيان إلا في الظاهر فقط،

وللناظر من بعيد ، إلا أن الحقيقة هي أنهما كانا متداخلين متشابكين ، وأثرت أحداث كل منهما في أحداث الآخر وتأثرت بها ، لكن - ورغم ذلك - يجدر إبراز كل خط على حدة حتى تتضح تفاصيله ، وحتى تتضح نقاط الالتقاء أو بالأحرى نقاط التأثر والتأثير بينهما .

ولا مفر هنا أيضًا من الاعتراف بأن ما تم إقراره في معاهدة لوزان بخصوص الجزر (طبقًا للمادة ١٦ منها) قد أثر في وضع هذه الجزر لسنوات طويلة . ويجدر لذلك الوقوف أمام ما جاء في هذه المادة لنؤكد أنها جاءت - او وضعت - لخدمة مصالح معينة لأطراف بعيدة كل البعد عن حقيقة وطبيعة وضع هذه الجزر . فقد عقدت هذه المعاهدة بين أطراف منتصرة - الحلفاء - بعد حرب ضرورس ، وبين دولة منهزمة لم تستطع أن تدافع عن نفسها أو عن ممتلكاتها ، إذ احتل الحلفاء بعض أراضيها في الأناضول ، وقامت بها حركة وطنية - بزعامة مصطفى كمال أتاتورك - لتخلص أرضها من هذا الاحتلال ، ولترفض معاهدة سيفر ، لتصل بنضالها إلى معاهدة بديلة هي معاهدة لوزان .

وقد تبين من قبل أن السلطنة العثمانية قد استماتت ، رغم ضعفها وتهالكها ، إلى آخر عهدها في حكم اليمن ، في أن تؤكد سيطرتها على تلك الجزر حتى أمام صديقتها ألمانيا . فقد حرصت على أن ترفع علمها على مخزن الفحم في جزر فرسان ، وأقامت الفنارات في جزر الزبير وأبوعلي وجبل الطير فضلاً عن ميناء المخا ، وأنشأت محطة صحية للحجاج في كمران ، كما كان لها مراكز عسكرية في جزر زقر وحنيش ، وكانت تدير وتشرف على هذا كله من ميناءى الحديدة واللحية وعن طريق واليها في صنعاء . وكان من الطبيعي أن ترث اليمن هذا الميراث في البحر كما ورثته في البر مما كان تحت حكم السلطنة العثمانية ، وخاصة أن بريطانيا كانت قد اعترفت بأن الإمام يحيى هو وريث السلطنة في اليمن ، وراسلته تمهيدا للاعتراف به .

وتبين أيضًا اعتراف بريطانيا بانتماء جميع هذه الجزر إلى الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر - كما جاء فى الخريطة التى قدمتها الأدميرالية البريطانية على الأقل - فأسرعت إلى احتلالها مع بداية الحرب (يونيو ١٩١٥) ، واعترفت باحتلال الإدريسي لجزر فرسان ووضعته تحت حمايتها (يناير ١٩١٧) ، واعتمد مفوضوها في مؤتمر الصلح فى باريس على الخريطة التي وضعتها الإدميرالية البريطانية (١٩١٩) والتي حددت فيها حدود

الجزيرة العربية وجزرها من رأس خليج العقبة إلى رأس الخليج العربي . وأجبرت حلفاءها على الاعتراف بأن الجزيرة العربية وجزرها - طبقًا لهذه الخريطة - منطقة نفوذ خاص باعتبارها جزء من مواصلاتها إلى الهند . حقيقة أن بريطانيا قد غيرت من مواقفها تجاه هذه الجزر - خلال السنوات الأربع : ١٩١٩ - ١٩٢٣ - فلم تسلمها إلى الحاكم الجديد في اليمن - كما فعلت مع حليفها الإدريسي بالنسبة لجزر فرسان - نتيجة حساباتها الخاصة ، وتبعًا لما حدث خلال تلك السنوات من أحداث ومتغيرات ، لكن حدث هذا التغيير بعد أن كانت بريطانيا قد احتلت تلك الجزر ووضعت حلفاءها أمام الأمر الواقع ، وبعد أن صنّفت الإمام يحيى بأنه غير صديق ومعادي لها .

وفى الجانب الآخر ، لم يتوان الإمام يحيى - الذي ورث تركة العثمانيين وراسلته بريطانيا - في أن يطالب باستلام التركة كلها ، كما جاء في الوثائق البريطانية نفسها . فقد لخص المسئولون في عدن مطالب الإمام الإثني عشرة التى أبلغهم إياها فى رسالته المؤرخة في الخامس من مايو ١٩١٨م ردًا على رسالة المقيم البريطاني إليه ، وما جاء في التلخيص هو :

"(2) Estblisment of his rule and independce over all the Yemen, I.e., over that part which was under the sway of his predecessors, as also over that which his hand should aquire,".[1]

ورغم عمومية هذه العبارة وأنها غير محددة المطالب ، إلا أن هؤلاء المسئولين فهموا جيدًا المغزى الذى يرمئ إليه الإمام ، ولقد كان هذا الرد هو بداية التباعد بين الطرفين - اليمني والبريطاني . لقد أدركوا أن طموح الإمام لن يقف عند حدود ما كان تحت يد السلطنة العثمانية بما في ذلك الجزر ، بل يريد أن يتجاوز خط الحدود الذي رسمته هي عام ١٩١٤م مع السلطنة العثمانية ، أي إلى عدن ومحمياتها ، بل وإلى ما تحت يد الإدريسي الذي هاجمه في نفس الوثيقة وكان يعتبره دخيلاً مغتصبًا . وفي نفس الوقت تقريبًا ، أي بعد عقد معاهدة الصلح (سيفر) مع السلطنة العثمانية بقليل وانسحاب

(١) F.O. 608/81: Precis of recent events leading up the present position in western Arabia, P.I.

جيوشها من اليمن ، أرسل الإمام يحيى رسالة إلى ملك بريطانيا عن طريق رسله في علان يطلب منه الاعتراف باستقلاله وباستقلال بلاده(١) .

ودون الابتعاد عن الحقيقة أو التجني على التاريخ ، فمن المعروف - كما سيتضح فيما بعد - أن قوات الإمام يحيى قد تجاوزت خط الحدود للمحميات منذ عـام ١٩٢٠ وما بعدها حتى ردتها بريطانيا بطائراتها قبل وأثناء حوادث ١٩٢٨م المعروفة ، وحتى عقد مع بريطانيا معاهدة صنعاء في ١٩٣٤م . ودون التجني على تاريخ الجزر اليمنية أيضًا ، نرى أنه طالما اعترفت بريطانيا بأن الإمام يحيى هو خليفة العثمانيين في أرض اليمن ، أو بالأحرى في الجزء الذي حكموه في شمال اليمن ، فلماذا لم تعترف بريطانيا بأن من حقه أيضًا السيطرة على الجزر اليمنية - بما فيها زقر وحنيش - التي كان يـديرها ويشرف عليها الوالي العثماني في صنعاء عن طريق سناجقة في الحديدة واللحيـة . وقـد سبق الإشارة إلى أن ولاة اليمن العثمانيين هم الذين كانوا يديرون شئون هذه الجزر سواء في فترة حكمهم الأول لليمن (١٥٣٨ - ١٦٣٥) أو أثناء فترة حكمهم الثاني (١٨٤٩ - ١٩١٨) . والتجني الحقيقي على التاريخ يأتي من القول بأن أرخبيل زقر - حنيش كان تحت إدارة الدناكل ويدار من ميناء مصوع كما قيل ، فإن في هـذا قلـب للحقـائق التاريخية .

والرد على تلك المقولة بسيط وسهل بساطة الحقائق دائمًا ، فقد كان الهدف من وراء سيطرة المماليك والعثمانيين - على السواء - على البحر الأحمر هو الـدفاع عن المدن المقدسة في الحجاز أمام التهديد البرتغالي لها ، كما كان للاحتفاظ بحركة التجـارة به . ويتأكد هذا إذا عرفنا أن الحكومتين - المملوكية والعثمانية - قد اهتمتا بالاستيلاء على سواحل الحجاز واليمن وتحصينها قبل الالتفات إلى السواحل الأفريقيـة الـشرقية بسنوات طويلة ، وأن هذا الالتفات لم يأت إلا على يد أزدمر باشا - الـوالي الثالـث لولاية اليمن - بعد أن أنهى ولايته في عام ١٥٥٥م ، كما سبق الإشارة .

وقد أصبحت سنجقية سواكن وسنجقية مصوع تابعتين لوالي جدة مـن الناحيـة الإدارية ، وظلتا هكذا حتى نقلت السلطنة العثمانية إدارتها إلى إبراهيم باشا ابن محمـد علي باشا مكافأة له عن مجهوداته في الجزيرة العربية . وعندما توفي إبراهيم باشا وتنـازل

(١) F.O. 608/81: Precis of recent events leading up the present position in western Arabia, P.4.

خلفه عباس باشا عنهما عادتا إلى إدارة والي جدة ، ثم انتقلتا ثانية إلى خديويـة مـصر عندما أظهر اسماعيل باشا اهتمامًا ملحوظًا بالسواحل الأفريقية(١).

وطوال هذه الحقب الطويلة من تاريخ البحر الأحمر لم يرد ما يشير إلى أن مـصوعًا كانت لها إدارة أو إشراف على أرخبيل زقر - حنيش ، وهكذا أيـضًا أثنـاء اسـتيلاء إيطاليا على عصب ثم مصوع ، وحتى أعلنت قيام مستعمرة إرتريـا . ولا تـدع هـذه الحقائق التاريخية مجالاً للشك في أن هذا الأرخبيل كان تحـت إدارة وإشـراف الـوالي العثماني في صنعاء وليس غيره ، لأهمية هذا الأرخبيل الاستراتيجية بالنـسبة للـسلطنة العثمانية التي استماتت - حتى آخر رمق لها - في الدفاع عن سـاحل البحـر الأحمـر الشرقي للأهمية الدينية كما اتضح .

أما إذا عدنا إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فيمكن اعتبـار ردّ الإمـام في ٥ مايو ١٩١٨م، أول إشارة إلى مطالبته بأن يرث كل ما خلفه له الأتراك في البر والبحر، أو بالأحرى الأرض والجزر ، ولو أنه لم يشر إلى تفاصيل تلك المطالب . ويتأكد أن هذه المطالب قد تضمنت الجزر أيضًا بالرجوع إلى خطابه الذي وجهه إلى "رايلي" عند توقيع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤م ، والذي وعده رايلي بأنه سيرسله إلى لندن مـع مـشروع المعاهدة للتصديق عليها ، غير أن حكومة لندن لم ترد على هذا الخطاب - كما سيتضح فيما بعد - بالرفض أو بالإيجاب . وقد طالب الإمام برد "الجـزر اليمنيـة" - دون أن يذكر أسماءها كما رددت بريطانيا فيما بعد - وإن كان قد حددها بدقة بعبارتـه الـتي جاء فيها "التي استولت عليها بريطانيا خلال فترة الحرب العظمـى " ، فـلا شـك أن بريطانيا كانت تعرف جيدًا الجزر التي احتلتها بالتفصيل ، لكنها تجاهلت هـذا الطلـب أيضًا ، نظرًا لمصالحها الخاصة ولصراعاتها الدولية ، ولأنها مطالب دولة ضـعيفة - غـير صديقة - تجاه دولة قوية كانت تُعتبر سيدة العالم حينذاك ، وذلك رغم أن جميع الوثائق

(١) د. شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، ص: ٤٢ (نص الفرمان رقم ٩١٣ (الترجمة العربي) الصادر في أواسط ذي الحجة ١٢٨١هـ - مايو ١٨٦٥م- بإعادة ولايتي سواكن ومصوع للإدارة المصرية) .

وفي نفس الوقت صدر الفرمان السلطاني في ٢٧ جمادى الأول ١٢٩٢هـ الموافق أول يوليه ١٨٧٥م إلى اسماعيل باشا يقضي بأن "تعهد إليه حكومة هذا المرسى (زيلع) الواقع على شواطئ أفريقيا على بعد من سنجق حديدة الذي كان المرسى المذكور تابعًا له" مقابل أن يدفع للخزانة السلطانية مبلغ خمسة عشرة ألف ليرة عثمانية . (د. شوقي الجمل : نفس المرجع ، ص : ٢٣٥) .

البريطانية المحررة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى تؤكد اعتـــراف بريطانيـــا بسيادة السلطنة العثمانية على جزر البحر الأحمر - بما فيها زقر وحنيش - كما اتضح من قبل.

ويبدو أن المادة (١٦) من معاهدة لوزان ١٩٢٣م[1] لم تكن إلا حجابًا تخفي به بريطانيا احتلالها للجزر بالإضافة إلى حرصها على البقاء فيها ، تحقيقًا لمصالحها الخاصة. فقد خشيت أن تعلن ضم الجزر إليها فيطالب حلفاؤها بالمزيد من التعويضات والمطالب ثمنًا لسكوتهم عن هذا الضم . أما بالنسبة للجانب العربي ، فقد ادعت أنها ستسلم الجزر إلى الحكام العرب الذين يعقدون معها معاهدات يعترفون فيها ببقاء احتلالهـــا للجـــزر لتأمين حمايتها .

وإزاء كل ما سبق ، جاءت المادة (١٦) من المعاهدة المذكورة غامضة هلامية فهي لم تحدد "الجزر" التي تنازلت عنها تركيا ، كما لم تحدد "الأطراف المعنية" الـــتي ستقرر السيادة على تلك الجزر ، وذلك لخدمة المصالح الدولية ، وعلى حساب القوى العربية.

ويبدو أن حكومة اليمن حينذاك قد أدركت طبيعة هذه المادة بطريقة أو بأخرى ، أو من خلال تطور الأحداث والعلاقات التي مرت بها حتى ١٩٣٤م . لـــذلك جـــاءت عبارة الإمام في خطابه سالف الذكر بأن "الجزر اليمنية" هي الجزر " التي احتلتها بريطانيا في الحرب العظمى" . ورغم وضوح المطلب اليمني ، فقد راوغت بريطانيا ثانية حرصًـــا على البقاء في تلك الجزر ، وادعت بأن حكومة اليمن تجهل هذه الجـــزر بـــدليل عـــدم تسميتها وأن الإمام لم يقصد من وراء عبارة "الجزر اليمنية" إلا جزيرة كمران والجزر - أو بالأحرى الصخور - التسع المحيطة بها ، رغم أن الإمام لم يشر إلى جزيرة كمـــران في رسالته ، وهو ما سيتضح فيما بعد .

وقد يقال أن مما يزيد قضية الجزر اليمنية تعقيدًا ، هو أن اليمن لم تشارك في مؤتمر الصلح في باريس ، وبالتالي لم توقع على هذه المعاهدة . غير أن هذا القول مردود عليه أيضًا ، فمن ناحية ، طلب الإمام إرسال مندوبين إلى مؤتمر الصلح عن طريق إيطاليـــا ، لكن بلفور وزير الخارجية البريطاني رفض هذا الطلب بحجة أن اليمن لم تكن طرفًـــا في الحرب ، وأن الإمام أعلن حياده بين الطرفين المتحاربين . ومن ناحية ثانية ، ربما كـــان

---

(١) د. فاضل حسين : مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (وهو مجموعة المحاضرات التي ألقاها في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة في عام ١٩٥٨م ، وقد تعرض لمقدمات هذا المؤتمر ونتائجه بصورة عامة ، وخاصة مسألتي لواء الموصل ولواء الإسكندرونة".

من حسن حظ اليمن أنها لم تُمثل في هذا المؤتمر و لم تشارك في توقيع هذه المعاهدة ، فقد أصبحت بذلك غير ملزمة بما جاء في المادة (١٦) من معاهدة لوزان ، طبقًـــا للقاعـــدة المعروفة وهي أن العقد شريعة المتعاقدين . فهي لم تكن من بين هؤلاء المتعاقدين ، رغـــم أنها طلبت حضور المؤتمر للدفاع عن حقوقها ورُفض هذا الطلب .

وتؤكد الوقائع التاريخية التي أحاطت مؤتمر الصلح في ١٩١٩م ، بأنه كان مـــؤتمرًا للمنتصرين ، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا ، وأنه كان فرصة لتوزيع الغنائم ولتنظـــيم الأوضاع الجديدة للعالم أكثر من أي شيئ آخر . و لم تكن اليمن هي البلدة الوحيـــدة - على المستوى العربي - التي رُفض طلبها للاشتراك في هذا المؤتمر ، فقد رُدّ كل من الأمير فيصل ابن الشريف حسين - قائد الثورة العربية - والوفد المصري برآسة سعد زغلـــول باشا عن الاشتراك في هذا المؤتمر رغم سفرهما إلى باريس . والجدير بالذكر هنا أن هـــذا الردّ عن المشاركة في مؤتمر الصلح قد أثار الثورات والحروب في أرجاء الوطن العـــربي . فقد عاد فيصل من باريس ولندن - ليؤسس الحكومة الفيصلية المعروفة في دمشق عـــام ١٩٢٠م ، غير أنها كانت قصيرة الأجل ، إذ قامت فرنسا بالقضاء عليهـــا ممـــا أشـــعل ثورات العشرين المشهورة في أنحاء الشام والعراق . وكانت عودة سعد زغلـــول مـــن باريس إلى مصر أيضًا هي الشرارة التي أشعلت نار ثورة ١٩١٩م التي هـــزت الوجـــود البريطاني في مصر ، والتي أجبرت بريطانيا على تغيير خططها تجاه مصر بعـــد ذلـــك . وأدى رفض طلب اليمن للمشاركة في هذا المؤتمر إلى الثورة كـــذلك - لكـــن علـــى "الطريقة اليمنية" ، فقد كان هذا الرفض من بين الأسباب التي عمقت مـــشاعر "عـــدم الثقة" بين الإمام وبريطانيا ، وذلك إلى جانب فشل بعثـــة جيكـــوب في الوصـــول إلى صنعاء، وتسليم الحديدة إلى الإدريسي . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله هي أن الإمام دفع بقواته القبلية إلى مهاجمة حدود المحميات مما اعتبرته بريطانيا اعتداءًا على ممتلكاتهـــا كما سبق الإشارة إلى ذلك .

و لم تكن اليمن أيضًا هي البلدة الوحيدة التي تأثرت بمعاهدة لوزان (١٩٢٣م) ومـــا طغى عليها من جوانب سياسية لتحقيق مصالح دولية خاصة . فقد نصت المـــادة (١٧) منها على أن يرجع تاريخ تنازل تركيا عن حقوقها في مصر وفي السودان إلى ٥ نـــوفمبر ١٩١٤م (وليس إلى تاريخ إبرام معاهدة لوزان) . ويلاحظ أن هذا التاريخ هـــو تـــاريخ إعلان الحماية على مصر بعد أن دخلت تركيا الحرب بخمسة أيام فقط ، وذلـــك للـــرد على اعتراضات الدول الأوربية على وجودها في مصر ، وحتى تضفي الشرعية على هذا

الوجود ، وحتى تقنع دول الحلفاء أن مصر والسودان ليستا من غنائم تلك الحرب فلا يطمعون في الحصول على ما يقابل ذلك . وعادت بريطانيا - لتعقيد المسألة المصرية أمام المصريين - ولترضية الدول الأوربية - إلى الحرص على أن تنص المادة (١٩) على أن المسائل الناشئة من الاعتراف بدولة مصر سوف تسوى باتفاقيات تعقد بين القوى العظمى (The Powers Concern) عند إجراء المفاوضات فيما بعد ، رغم أن المسألة المصرية لم تُحل فيما بعد إلا عن طريق المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا . وإلى جانب هذه المتناقضات الواضحة ، ناقض الحلفاء أنفسهم أمام اليمن ، فقد نصت المادة (٦٠) من هذه المعاهدة على أن تتنازل تركيا عن جميع الأملاك العثمانية للدول التي انفصلت عنها ، وهو ما لم يطبق على الجزر اليمنية ، رغم أنها كانت جزءً من ممتلكات العثمانيين في اليمن ، ويدير الولاة شئونها من اليمن[1] .

وهكذا يتضح أن معاهدة لوزان قد أبرمت في غياب صاحب الحق الأصلي في تلك الجزر ، وأنها قد وضعت بين طرفين غريبين وبعيدين عنها . أحدهما كان منهزمًا لا يهمه مصير هذه الجزر ، وكل ما كان يهمه حينذاك هو أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من كيانه الخاص - في الأناضول والبلقان - من أيدي الاحتلال الأجنبي . وثانيهما كان منتصرًا لا يهمه سوى كسب غنائم الحرب وتحقيق مصالحه الخاصة . وقد تم هذا كله في وقت كان الساحل اليمني صاحب الحق في تلك الجزر - ضعيفًا ، تلعب في أوضاعه أصابع أجنبية لتزيد من ضعفه وتفتته . وقد تطلّب هذا - كما سبق الإشارة - رسم ملامح خطى الأحداث - المحلية والدولية - على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، وفي نفس الوقت تطلّب الوقوف من حين إلى آخر عند نقاط التداخل والالتقاء بينهما .

خط الأحداث والمواقف المحلية :

سارت الأحداث على الساحل الشرقي للبحر الأحمر مضطربة غير مستقرة لعدة سنوات ، مما ساعد دول الحلفاء على أن تضع المادة (١٦) من معاهدة لوزان (١٩٢٣) كما تشاء ، وكما يحقق لها مصالحها الخاصة . وقد تبعدنا تفاصيل تلك الأحداث التي نريد أن نوضحها لكي تتكشف لنا أبعاد تلك الفترة عما نريد الوصول إليه ، غير أنه من

(١) يرجع إلى نص المعاهدة في كتاب (Hurweitz,: Diplomacy in the Near and middle East, Part:1.

الممكن أن نكتفي هنا بالإشارة إلى الخطوط الرئيسية للأحداث لنعرف كيف تحركت؟ وأين كانت اتجاهاتها ؟ .

وتبدو ملامح أوضاع هذا الساحل عقب انتهاء الحرب مباشرة كالآتي :

- تحتل بريطانيا عدن جنوبًا - وتحيطها بالمحميات - وكانت بريطانيا صاحبة المصلحة الرئيسية في السيطرة على مقدرات البحر الأحمر - حينذاك - وفي التحكم فيما يجري في حوضه .
- يعمل الإمام يحيى على بسط سيطرته على ما كان تحت يد العثمانيين من أقاليم ومناطق ، كما أظهر نواياه مبكرًا - قولاً وفعلاً - في مد سيطرته إلى ما هو أبعد منها - المحميات وعسير - فارتابت بريطانيا في نواياه واعتبرته معاديًا لها .
- دخل الإدريسي اللحية - عقب إعلان الهدنة وانسحاب الأتراك - وواصلت قواته الزحف إلى الصليف ثم دخلت الحديدة عند انسحاب بريطانيا منها . وكانت بينه وبين بريطانيا معاهدة تحالف (١٩١٥) ومعاهدة حماية (١٩١٧) ، وحصل منها على معونة شهرية وكمية من الأسلحة والذخائر .
- يحتل الشريف حسين ساحلاً طويلاً على البحر الأحمر يمتد شمالاً إلى العقبة ، وقد تحالف مع بريطانيا خلال فترة الحرب العالمية الأولى وثار ضد الأتراك أملاً في أن تقيم له بريطانيا دولة عربية كبرى ، لكن خاب أمله عندما كشفت الثورة البلشفية في ١٩١٧م اتفاقية سيكس - بيكو السرية ، وعندما رُفض اشتراكه في مؤتمر الصلح في ١٩١٩م .
- إبن سعود في نجد ، وهو يمثل قوة نامية داخل الجزيرة العربية ، وقد تحالف مع بريطانيا منذ أن عقدت معه معاهدة تحالف في ١٩١٥م ، ويتسلم منها دعمًا - مالاً وسلاحًا - كما كان بينه وبين الشريف حسين عداءًا تقليديًا .

يتضح من النقاط السريعة السابقة أنه كان لبريطانيا معاهدات تحالف وحماية مع ثلاث قوى عربية من القوى الأربع التي أشرنا إليها ، وهذا فضلاً عن معاهدات الحماية التي لها مع أمراء ومشايخ الخليج العربي . ومن خلال هذه المعاهدات ، وحرصًا على مصالحها ، كانت تنظر إلى الجزيرة العربية باعتبارها منطقة نفوذ خاصة .

ويتضح أيضًا أن الخريطة السياسية لهذا الساحل لم يكن مقدرًا لها أن تستقر للعداء بين تلك الأطراف جميعها . فالعداء متبادل بين الإمام والإدريسي ، ومتبادل بين إبن سعود والشريف حسين ، وظهر الشك وفقدان الثقة بين الإمام يحيى وبريطانيا ، نتيجة الفشل في اللقاء المباشر بين الطرفين ، ونتيجة اختلاف نظرة كل منهما عن الآخر تجاه ما ورثه الإمام يحيى من الأتراك ، وتجاه المحميات .

وقد تجرنا تفصيلات الأحداث التي جرَت بين تلك الأطراف إلى الابتعاد عن الهدف المنشود من هذه الدراسة ، لذلك رأينا أن نجعل من مواقف الإمام يحيى – خليفة الأتراك – المحور الذي تدور حوله أحداث تلك الفترة ، للاختصار ، ولأن الساحل الذي ورثه هو الساحل المواجه للجزر التي تعنينا . ويجدر في البداية أن نلاحظ أن الإمام قد واجه ثلاث جبهات في وقت واحد عقب دخوله صنعاء مباشرة في آخر عام ١٩١٨م ، وهي:

– الجبهة الداخلية ، وهي أهمها ، إذ لم يكن دخول صنعاء يعني خضوع باقي المناطق لسيطرته ، فقد بذل الإمام جهودًا كبيرة ولوقت طويل حتى أخضع تلك المناطق لنفوذ النظام الجديد .

– جبهة الإدارسة في تهامة إلى عام ١٩٢٦م ثم بدأت المواجهة مع إبن سعود إلى أن قامت الحرب بين الطرفين في عام ١٩٣٤م ، حيث انتهت بعقد معاهدة الطائف .

– جبهة الإنجليز والمحميات إلى أن تم عقد معاهدة صنعاء في ١٩٣٤م .

ويصعب في الواقع متابعة خطوات الإمام يحيى من اجل بسط سيطرته على أنحاء اليمن ، لكن يكفي الإشارة إلى بعض الأحداث الرئيسية وترتيبها حسب وقوعها ، فرارًا من الضياع بين التفصيلات ، ووضعها في قالب "حولي" إمعانًا في الاختصار[1] .

– ١٩٣٧هـ (١٨/ ١٩١٩م)، اعتمد الإمام عقب دخوله صنعاء على سياسة إبقاء أصحاب المناصب – من السادة والقضاة والمشائخ – في مناصبهم ، وفي نفس الوقت أرسل قواته إلى الجهات والحصون المختلفة لاستلامها وترتيب شئونها .

– وفي نفس السنة أرسل الإمام يحيى كلاً من أحمد قاسم حميد الدين إلى إب ، وعلي بن عبد الله الوزير إلى تعز ، وعبد الله بن أحمد الوزير إلى الوصابين وحيس وزبيد

(١) اعتمدت هنا على المراجع اليمنية فقط التي عاصر أصحابها تاريخ تلك الأحداث وتوسعوا في تفاصيلها ، ثم اختصرت منها ما يمكن أن يوضح الخط الرئيسي لتطور أحداث تلك الفترة الصعبة من تاريخ اليمن .

والخوخة والمخا ، على رأس قوات كبيرة لإقامة أدوات الدولة الجديدة في مواقعها ، ولكن لم يكن طريق هذه الجيوش سهلاً بل لاقت صعوبات وتمردات خلال تلك المهام[1] .

– وفي هذه السنة ، دخل الإنجليز الحديدة لإجبار الأتراك على الانسحاب من اليمن ، ثم وصلت بعثة جيكوب إلى الحديدة للتفاوض مع الإمام ، لكن قبيلة القحرى أسرتها في باجل وأعادتها إلى حيث أتت كما سبق الإشارة إلى ذلك .

– وفي عام ١٣٣٨هـ (١٩/ ١٩٢٠م) ، انتهز الإدريسي فرصة انسحاب الأتراك من اليمن وزحفت قواته في تهامة إلى الصليف ، وبدأ يهاجم السفوح وأطراف الجبال مهددًا قوات الإمام فيها . وحقق الأدارسة الكثير من الانتصارات في تلك المناطق لتزايد قوته وثروته خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، لدعم بريطانيا له بالمال والسلاح ، ولترك موانيه مفتوحة للتجارة أثناء تلك الحرب فلم تتأثر بالحصار البحري البريطاني للسواحل اليمنية .

وعبر الجرافي عن تلك الأحداث بقوله : "صارت حدود البلاد التي دخلوها (أي الأدارسة) متصلة بحدود بلاد الإمام ، فاشتعلت نار الحرب في تهامة وأطراف حراز وغيرها ، وطلع أصحاب الإدريسي إلى جبل برع وأطراف ريمه ، ولم تزل الحروب متصلة ومستمرة حتى انقشعت تلك السحاب بموت السيد / محمد علي الإدريسي[2] ، الذي توفي في عام ١٩٢٣م .

وقد أحسن جيفن –Javin– المؤرخ الإنجليزي في التعبير عن النشاط المحموم الذي بذله محمد الإدريسي في تلك الفترة فقال : "لم تستطع بريطانيا أن تقنع الإدريسي بأن الحرب (أي العالمية) قد انتهت ، وحقيقة أن الحرب قد بدأت بالنسبة له ، فقد استخدم العشرة آلاف جنيه استرليني التي كان يتسلمها شهريًا من بريطانيا ، ليسرع بكل ما يملك من جهد عن طريق الجيوش والعلاقات كي يحصل على أكبر قدر ممكن من الفراغ الذي خلفه الترك عند انهزامهم"[3] .

(١) محمد بن محمد زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ، القسم الثاني ، ص : ٣-١٥ .

(٢) عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٣) R.J. GAVIN: ADEN, Undcr British Rule, 1839-1967, P. 259., F.O. 371/9298 minute of interview with Cen. Stewart, dated 23 june 1919.

وفي نفس العام وقعت عدة تمردات ضد نظام الحكم الجديد مما اضطر الإمام إلى إرسال قوات إلى المناطق المختلفة مثل وصاب السفلى وجبل صبر وإلى آل شيبان في حجة . وتقدمت قوات إلى الضالع بناءً على طلب أحد مشائخها الذي انقلب على الإمام بعد قليل ، كما دخل شيخ جبل حجاف تحت حكم الإمام طواعية . وترتب على هذه الأحداث الاستيلاء على الشعيب والأجعود ، وهي جميعها من المناطق التي كانت تعتبر تحت الحماية البريطانية[1] .

- وفي عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١/٢٠م) ، استمرت التمردات والحروب في صعفان وريمه وبرع ، كما هاجمت قبائل يافع قوات الإمام في الشعيب والأجعود من حدود قعطبة وفي الحمراء والعزاعز والمقاطرة . واستمرت كذلك حروب الإدريسي في المناطق الجبلية المحاذية لتهامة ، وخاصة في ريمة التي اضطرت قوات الأدارسة فيها إلى الانسحاب . ودارت الحرب أيضًا في جهات "البيضاء" وأخضعها الإمام بعد عدة معارك لسيطرته . وجرت المفاوضات فيها بينه وبين الإنجليز في عدن ، وكان الإمام قد أقام له معتمدًا في عدن هو القاضي عبد الله العرشي[2] .

- وفي عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢/٢١م) تم الاستيلاء على قلعة المقاطرة بعد حروب كثيرة وحصار شديد حتى تم استسلام من فيها وإرسالهم إلى صنعاء . ووصل في صفر منها رُسل إلى الإمام من قبل سلطان لحج ووالي عدن ومعهم هدايا ، كما وصل إليه رسول من قبل شريف مكة ، وقد ردّ الإمام على الرسائل التي أحضروها معهم[3] .

- في عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣/٢٢م) في شعبان منها توفي السيد محمد الإدريسي وفي ذي العقدة وصل مشائخ وأعيان بني قيس " وهم أعظم قبيلة في بدوان تهامة والبلاد المتصلة بأطراف البلاد الإمامية ووضعوا لديه الرهائن القوية وتعهدوا بفتح ما حولهم من البلاد فأمدهم (أي الإمام) بالنقود والمونات وغير ذلك ، وبعد ذلك تتابعت إليه الوفود من مشائخ وعقال وأعيان تهامة وأهل الجهات التي كانت قد أجابت الدعوة الإدريسية يطلبون التأمين وقبول اعتذارهم وتوبتهم" . وتم القضاء على ما يسمى فتنة حاشد الذي تزعمها الشيخ ناصر بن ناصر بعد أن كلفت الإمام الكثير . وفي شوال منها " وصل سفير الحكومة الإيطالية يرجو الإذن لحكومته في عمارة موضع للقاز في المخا أو باب المندب" ، لكن رُفض الطلب[4] .

(١) محمد بن محمد زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ، القسم الثاني ، ص : ٣١ - ٣٧ .
(٢) عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجه الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ط٤، ص : ٣٣٢ .
(٣) زبارة : أئمة اليمن ، ص ٦٣ - ٦٤ . ٦٩ .
(٤) نفس المصدر : ص : ٨٩ . ٩١ .

- في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤/٢٣م) أرسل أمير تعز - علي الوزير - قوة من الجند للقضاء على الفتن التي حول المخا ، واستولت على باب المندب والشيخ سعيد وذباب وما إليها وعلى القلاع . وذهبت بعض القوات إلى جهات حفاش وجبل ملحان واستولت عليه وفرّ من كان به من أتباع الإدريسي . وتوجه كذلك أمير ذمار - عبد الله الوزير - إلى جهات رداع لفتح مدينة البيضاء عندما ظهر العصيان فيها بعد أن كان الرصّاص قد دخل في الطاعة ، ودارت هناك حروب كثيرة . وفَسَدَ أيضًا أهالي الصبيحة وهاجموا قوات الإمام بعد أن كانوا قد اتصلوا بالوالي في عدن . وفي ٢٥ شوال من هذه السنة سافر الوالي العثماني السابق محمود نديم بك من صنعاء إلى الحديدة لمغادرة اليمن بعد أن قضى عدة سنوات في خدمة الإمام يحيى ، وقد ودعه الإمام بنفسه إلى خارج صنعاء[1] .

- ١٣٤٣هـ (١٩٢٥/٢٤م) ، ازدحمت هذه السنة بالأحداث نتيجة التمرد الذي ظهر في همدان القريبة من صنعاء ، ونتيجة ثورة حاشد التي طالت وكلفت الإمام الكثير من الجهد والمال حتى أخمدت . وقد ظهر في هذه السنة أيضًا بوضوح مدى ضعف أسرة الإدريسي بعد وفاته وتفتتها . فقد اشتد التنافس بين أفراد الأسرة عندما ظهر عجز ابنه علي عن إدارة شئون الإمارة فطمع فيها عمه حسن الإدريسي ، وابن عم والده مصطفى الإدريسي . وقد طمع الأخير في أن يستأثر بحكم الحديدة وما حولها ، فحارب اثنين من أشهر قادة الأدارسة في باجل وأسرهما[2] .

وقد شجعت أخبار الأدارسة الإمام يحيى على أن يعد عدته للاستيلاء على نواحي تهامة للقضاء على هؤلاء ، فكلف عبد الله الوزير - بعد عودته من الجوف - على أن يتوجه إلى "باجل"، كما أمر سيف الإسلام أحمد كذلك بالتوجه من حجة إلى شمال تهامة . وقد استطاع عبد الله الوزير أن يستلم باجل ثم الحديدة بدون حرب ، ثم تقدم إلى : " الموانئ التي على ساحل البحر الأحمر وهي : ابن عباس والصليف واللحية وميدي ، ثم مدن تهامة الضحى والزهرة والمنيرة والزيدية والمراوعة وغيرها ، وعين الإمام لهذه عمالاً وحكامًا ومعلمين[3] .

- ١٣٤٤هـ (١٩٢٦/٢٥م) ، وأهم أحداثها وصول والي إرتريا الإيطالي - فسباريني - (كذا) وقد أُستقبل استقبالاً كبيرًا منذ وصوله الحديدة إلى أن دخل صنعاء ، "وكان معه جملة من أكابر رجاله" ، وفي آخرها (ذي الحجة) ذهب محمد ابن الإمام إلى إيطاليا لمدة شهر :

(١) زبارة : أئمة اليمن : ص : ٩٣ - ٩٧ ، ١٠٠ .
(٢) نفس المصدر : ص : ١١١ .
(٣) الواسعي : تاريخ اليمن : ص : ٣٣٨ .

"لمشاهدة تلك الأصقاع والاطلاع على تنظيمها وكان صحبته جملة من السادة والعلماء الأفاضل"(١) .

- ١٣٤٥هـ (١٩٢٧/٢٦م) ، " في رجب منها قدم سيف الإسلام أحمد إلى صنعاء ومعه جمع وافر من رؤساء عشائر الواعظات وعبس وبني نَشَر وحجور وبني قيس والخميسين وبني مروان والمسارحة وغيرهم ، وقد قدم هذا الوفد فروض الطاعة باسم البلاد التهامية"(٢) .

ومن المعروف أن زيارة غاسباريني لصنعاء كانت لعقد المعاهدة اليمنية الإيطالية وهي أول معاهدة يعقدها الإمام مع دولة أجنبية ، وأهم ما جاء فيها هو اعتراف إيطاليا : "باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحيى الاستقلال المطلق"(٣) .

وفي ذي الحجة من هذه السنة وصل أول وفد سعودي إلى صنعاء ، " وكان القصد من هذه الوفادة تقرير الحدود بين بلاد الإمام وما بقي من بلاد الأدارسة عند دخولهم في حماية الملك"(٤) ، وذلك بعد أن عقد ابن سعود معاهدة الحماية مع حسن الإدريسي (١٩٢٦م) وجاء الوفد هذا ليخبر الإمام يحيى بها . ولا شك في أن هذه الزيارة كانت بداية فتح جبهة جديدة أمام الإمام هي الجبهة اليمنية - السعودية . " ورأى الإمام يحيى أن بلاد عسير إنما هي جزء لا يتجزأ من بلاد اليمن ، وأن الأدارسة لم يكونوا إلا غاصبين للبلاد التي اقتطعوها من الأراضي اليمنية عندما كانت تحت حكم الأتراك ، وقد أيد أقواله بكتب التاريخ التي تشهد بأن المخلاف السليماني كان دائمًا تحت نفوذ أئمة اليمن قبل مجيء الأتراك . وأثبت أن أشراف أبي عريش كانوا يستمدون إمارتهم من أئمة اليمن"(٥) . وعند عودة الوفد كتب الإمام إلى الملك عبد العزيز " ذاكرًا أن تأجيل المفاوضات التي يراد بها التوفيق لن يكون سببًا في أي خلاف"(٦) . وقد طالت المفاوضات بين الطرفين حتى اتهمت الوفود السعودية الإمام يحيى بأنه "مراوغ" و "أنه يريدها لا حرب ولا سلم " وذلك كما كان يَرِد في تقاريرهم إلى الملك عبد العزيز .

(١) الواسعي : تاريخ اليمن : ص : ٣٣٩ .
(٢) الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٣٣ - ٢٣٤ .
(٣) د. سيد سالم : تكوين اليمن الحديث ، الملحق الخامس ، ص : ٥٢٦ - ٥٢٨ .
(٤) الجرافي : نفس المرجع ، ص : ٢٣٦ .
(٥) زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ، القسم الثاني ، ص : ١٩٥ .
(٦) نفس المرجع والصفحة .

- عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨/٢٧م) في شعبان منها وصل الوفد السعودي الثاني إلى صنعاء لكن المفاوضات مع الإمام يحيى لم تصل إلى نتيجة تذكر لِتمسك الإمام بوجهة نظره ، واُضطر أن يُرسل وفدًا من قبله إلى الملك عبد العزيز ومعه خطاب منه . ومما جاء في هذا الخطاب أنه قد أرسل رسله إلى الملك : ".. ليكون منهم كلية الإيضاح عن الوجوه والأسباب القاضية بلزوم تقرير المصير فيما بيد المغتصب الإدريسي إلينا مع كل ما هو معدود من خولان بن عامر وحمدان بن زيد وما في ذلك من المحافظة على كرامة الجانبين وبناء الأساس المتين لصفاء القلوب الدائم ... وأملنا بعد إيقافكم على الحقيقة الجلية يتضح لكم وضوحًا كاملاً لزوم ما صرحنا لكم به وما ثمة ما يوجب كثرة التردد من الفوائد المادية إلا أن مراعاة الحقوق المشروعة لازم ولم نخرج عن دائرة الإنصاف في طلب ما هو مشروع معقول ، بل لا نظن أنكم ترغبون فيما هو مخلاً بأمتنا في أنظار أعدائنا وأعدائكم .."(١) ولا شك أن الإمام يشير إلى عداء الإنجليز له وضغطهم الشديد عليه الذي تمثل في إلقاء قنابل الطائرة على بعض المناطق اليمنية كما سيتضح .

- عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٩/٢٨م) في المحرم منها حدث : "عدوان الإنكليز بطيرانه على بعض البلاد اليمنية ، وأفردت جريدة الإيمان صفحاتها الأربع عن هذا العدوان ، ذلك في عددها الصادر في محرم ١٣٤٧هـ . وقد جاء في آخر الصفحة الرابعة ما نصه : كانت قد أرسلت مندوبها إلينا للمناقشة والمذاكرة ومسودات المعاهدة (أشارة إلى بعثة كليتون إلى صنعاء عام ١٩٢٦م) وقبل سنتين غيرت مسلكها بدون سبب ، وقامت طياراتها بالمهاجمة في بلاد البيضاء ، ثم أرسلتها إلى الحجرية ، وبعد ذلك إلى الضالع وقعطبة بدون موجب . فأحرقت مساكن الأهالي بالقذائف النارية الملقاة إليها ودمرت قرى وبلاد كثيرة اضطر أهلها إلى البقاء في الصحراء بأطفالهم ونسائهم بلا مأوى . وفي المدة الأخيرة تجاوزت الطيارات على جهات تعز ويريم وذمار ودمت وجبن ، ووسعت نطاق العدوان .."(٢) ومن المعروف أن هذه الحوادث كانت رد فعل من قبل بريطانيا على عقد المعاهدة اليمنية - الإيطالية (١٩٢٦م) ، وفشل البعثة البريطانية في صنعاء (١٩٢٦م) ، فقد وصلت الأحداث إلى ذروة توسعها في عام ١٩٢٨م .

وفي ربيع الثاني منها كان توجه سيف الإسلام أحمد إلى الحديدة وتمامة للقضاء على ثورة الزرانيق وتمردهم ، وإعتدائهم على القوات الصغيرة المتفرقة حولهم . وقد استغرق القضاء على

(١) زبارة : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ، القسم الثاني ، ص : ٢٠١ - ٢٠٢ .
(٢) نفس المرجع ، ص : ٢١٠ .
(نقلاً عن جريدة الإيمان عدد محرم ١٣٤٧هـ) .

هذه الثورة أكثر من عام . فقد تم حصار قبيلة الزرانيق من الشمال والجنوب والشرق ، "وجاءت طريق سيف الإسلام من الساحل فأخذ ميناء الغليفقة واستولى على السفن الشراعية التي كانت تمد قبائل الزرانيق ثم انتقل إلى وادي الجاح وتم له تأمين الساحل وحال بين الثائرين والأيدي الأجنبية التي كانت تساعدهم .. ودخل ولي العهد مدينة بيت الفقيه في شهر ربيع الآخر من السنة التالية"[1] .

- عام ١٣٤٨هـ (١٩٣٠م) ، أكمل فيها سيف الإسلام أحمد ترتيب أمور بيت الفقيه وما حولها ثم عاد إلى صنعاء ، حيث بدأ عبد الله الضمين قائد الجيش النظامي في التوجه إلى جهات الجوبة وحريب وبيحان من مشارق اليمن وتأديب العصاة والمفسدين وترتيب أحوالها"[2] .

- عام ١٣٤٩هـ (١٩٣١/٣٠م) ، ساد الهدوء مناطق تهامة بعد إخماد ثورة الزرانيق وصدر العفو عن أحد رؤساء قبائل صليل من قضاء الزيدية ، وهو ممن انضم إلى الأدارسة ثم فرّ إلى الخارج ، ثم عاد إلى صنعاء وقابل الإمام . وفيها وصلت رهائن قبيلة مراد مع أحد المشائخ ، كما وصل وفد من مشائخ الجوبة لزيارة الإمام وإعلان الطاعة [3] .

- عام ١٣٥٠هـ (١٩٣٢/٣١م) في آخرها عاد عبد الله الوزير من مأرب بالجيش المظفر والجنود البرانية إلى صنعاء بعد أن تم له إصلاح أمور مأرب[4] .

- عام ١٣٥١هـ (١٩٣٣/٣٢م) "سار سيف الإسلام في قوة عظيمة إلى حرف سفيان لتأديب قبائل دَهْم .. ثم توجه إلى برط للخلاف الذي ظهر فيها ، وجمع رهائن ذو محمد وذو حسين وبني نوف . وعندما أفسدت بعض قبيلة وائلة أرسل إليهم قوة من الجند مما دفعهم إلى الاستنجاد بقبائل يام التي انهزمت وفرّت إلى نجران ، فتقدمت قواته إلى وادي نجران حيث استولى على قلعة داعي المكارمة ، كما تقدم إلى مدينة بدر واستولى عليها ففر الداعي إلى أبها التي كانت تحت السيطرة السعودية مما أدى إلى زيادة التوتر بين اليمن والسعودية ، وتبادل الطرفان الوفود ثم قامت الحرب كما هو معروف[5] . وفي شهر رجب من هذه السنة قامت

(١) الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٤٠، الواسعي : تاريخ اليمن ، ص : ٧٢ - ٧٤ .
(٢) زبارة : أئمة اليمن ، القسم الثاني ، ص : ٢٥٩ .
(٣) نفس المصدر : ص : ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٤) نفس المصدر : ص : ٢٨٦ - ٢٨٧ .
(٥) الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص : ٢٤١ -٢٤٤ .

الثورة في عسير بزعامة حسن الإدريسي ضد الحكم السعودي[1] . ومن المعروف أنه قد تم القضاء على هذه الثورة وفرّ الأدارسة إلى اليمن .

وفي غرة شهر رمضان منها " وصل إلى صنعاء والي عدن السامي المستر رايلي المندوب المفوض فوق العادة من قبل الملك جورج الخامس ملك بريطانيا .. وقابل الإمام وقدم أوراق اعتماده ثم عاد بعد إنهاء مهمته"[1] . ومن المعروف أن هذه المهمة كانت بخصوص عقد معاهدة صنعاء المعروفة بين بريطانيا واليمن (١٩٣٤م) .

- ١٣٥٢هـ (١٩٣٤/٣٣م) في آخرها انتهت المراجعة والمراسلة بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز إلى عقد مؤتمر خاص يحضر فيه مندوب الإمام المعتمد ومندوب الملك عبد العزيز للمراجعة وفصل الخصام والخلاف في شأن بلاد عسير وبلاد الأدارسة وبلاد نجران .. "وبعد أن عرف الملك امتناع مندوب الإمام عن الاعتراف بانضمام بلاد عسير والأدارسة إلى البلاد الحجازية السعودية وانسلاخها عن حكومة اليمن محتجًا بأنها يمنية قديمًا وحديثًا ونحو ذلك ، فخطب الملك عبد العزيز في حجاج عام سنة ١٣٥٢هـ بعرفات وغيرها خطبة فيها التحامل على الإمام والتوجه من شدته ومغالطته ونحو ذلك وعزم الملك على الانتصار منه بالسيف"[3] وكان هذا إيذانًا بقيام الحرب بين البلدين .

هكذا عبّر المؤرخون اليمنيون عن أحداث تلك الفترة من تاريخ اليمن - ١٩٣٤/١٩١٨ - وقد اقتطفنا من كتاباتهم - بمنهجهم وبأسلوبهم - بعض ما يوضح الأوضاع الداخلية والحدودية التي واجهت الحكم الجديد الذي برز بعد خروج الأتراك من اليمن . وقد ظهر خلال هذه المقتطفات "الحولية" أن هذا الحكم لم يستطع أن يفرض سيطرته بسهولة على الأجزاء اليمنية التي خلّفها الأتراك ، كما لم يستطع أن يمد هذه السيطرة إلى ما وراء هذه "التركة" سواء في جنوبها أو في شمالها - أي إلى المحميات أو إلى عسير ونجران - لتعارض هذا مع مواقف الآخرين في الجبهتين .

ويمكن تلخيص أحداث الجبهات الثلاث كالآتي :

- ترجع الصعوبات التي واجهها الإمام يحيى في الجبهة الداخلية إلى قلة إمكانياته وطبيعة نظامه من ناحية ، وإلى التشكيل القبلي للمجتمع اليمني ورفض بعض القبائل والجهات الخضوع بسهولة لحكم مركزي ، وإلى رفضها لبعض أساليب حكم الإمام مثل : "قبض

(١) زبارة : أئمة اليمن ، القسم الثاني ، ص : ٣٠٨ .
(٢) نفس المراجع ، ص : ٣٣٣ - ٣٣٤ .
(٣) نفس المراجع ، ص : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

الرهائن وجمع الزكوات" من ناحية ثانية . وبالإضافة إلى هذا وذاك عملت بريطانيا على مدّ بعض الشخصيات والقبائل بالمال والسلاح لإثارة المتاعب أمام الحكم الجديد في شمال المحميات.

– أثار محمد الإدريسي المتاعب أيضًا أمام الحكم الإمامي ، وحاول أن يخنق ذلك الحكم فوق الهضبة بعيدًا عن الساحل وموانئه وخاصة ميناء الحديدة . واستمرت تلك المتاعب في تهامة وعلى سفوح الجبال الغربية حتى استولت قوات الإمام على الحديدة في عام ١٩٢٥م . وتقدمت تلك القوات شمالاً إلى ما بعد ميناء ميدي ، وعندئذ بدأت المواجهة مع ابن سعود الذي أدخل حسن الإدريسي تحت حمايته باتفاقية عام ١٩٢٦م ، وعندما فشلت المفاوضات بين الطرفين – اليمني السعودي – قامت الحرب التي انتهت بعقد اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م.

– لم يكن من السهل أن تتنازل بريطانيا عن جزء من مصالحها في الجزيرة العربية – وهي سيدة البحار وذات القوة الأعظم حينذاك – من أجل حاكم ضعيف ناشئ يطالب بما لا يستطيع تحقيقه . وقد استخدمت في البداية بعض العناصر المناوئة للحكم الجديد وأمدتهم بالمال والسلاح لإثارة القلاقل ضده ، ثم استخدمت طائراتها من أجل إزاحة قواته خارج حدود المحميات . وقد طالت المفاوضات والمنازعات بين الطرفين حتى تم عقد معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤م ، وهي المعاهدة التي حاول الإمام يحيى أن يؤكد فيها أحقية اليمن في ضم الجزر إليها كما سيتضح فيما بعد .

ونستطيع بهذا العرض الموجز أن نفهم مدى التشتت الذي أصاب جهود الحكم الجديد في اليمن ، من أجل إثبات وجوده في الجبهة الداخلية ، ومن أجل أن يضم إليه أجزاء البلاد المبعثرة في الشمال وفي الجنوب . وليس هذا دفاعًا عن حكم الإمام يحيى ولكن محاولة لفهم الأوضاع التي كانت تجري على "برّ اليمن" حتى يمكن فهم ما كان يجري في "بحر اليمن" .

وأتمثل في هذا بما قاله من قبل هارولد جيكوب المعاون السياسي بعدن عندما دفع الإمام بقواته إلى الضالع ، فقد أعاب على الإمام عبور حدود المحميات لكنه دافع عنه قائلاً : "يجب أن نقول إن الإمام كان معتديًا عندما عبرت جيوشه حدودنا القديمة ودخلت الضالع ، وقد فعل ذلك عندما أحسّ بوجود تغير في سياستنا نحوه عندما كانت بعثتي في باجل ، وأنا لا أدافع عن عمله في "الضالع" ولكن من السهل أن نعرف الدوافع التي اضطرته إلى ذلك"[1] .

وهكذا فلست كذلك في مجال الدفاع عن الإمام أو إتهامه ، لكن الهدف من كل ما ذكرته عن أوضاع اليمن (١٩١٨ – ١٩٣٤م) ، إنما هو محاولة فقط لتوضيح تلك الأوضاع ،

(١) Jacob: King of Arabia, P. 251.

التي نجحت بريطانيا في استغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة في الجزر اليمنية وفي جنوب اليمن ، كما سيتضح بشكل أوسع فيما بعد .

خط الأحداث والمواقف الخارجية :

لعبت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الأدوار الرئيسية في مصير الجزر اليمنية خلال فترة ما بين الحربين . واعتمدت هذه الدول على ما جاء في نص المادة (١٦) من معاهدة لوزان في ١٩٢٣م ، التي نجحوا في وضعها نتيجة الحرص على التوازنات الدولية ، ولتحقيق مصالح سياسية ، كما سبق أن اتضح .

حقًا إن كلاً من الدول الثلاث لم تفرض سيادتها على إحدى تلك الجزر طوال تلك الفترة – تطبيقًا لتلك المادة من معاهدة لوزان – غير أن بريطانيا كانت من الناحية الواقعية تحتل جميع تلك الجزر منذ يونيه ١٩١٥م . ورغم أن بعض أجهزتها قد فكرت في إعلان السيادة البريطانية عليها ، إلا أن بريطانيا كانت تخشى أن تطالب حليفتاها بتعويضات مقابل اعترافها بهذه السيادة .

وواقع الأمر أن بريطانيا – كما سبق الإشارة – قد نجحت في أن تقنع حلفاءها – خلال مؤتمر الصلح – بأن الجزيرة العربية منطقة نفوذ خاصة لأهميتها بالنسبة للمواصلات البريطانية إلى الهند ، غير أنها كانت لاتخشى إلا منافسة فرنسا لها في حوض البحر الأحمر . أما بالنسبة لإيطاليا فكانت بريطانيا تنظر إليها نظرة أدنى من نظرتها إلى فرنسا ، فكانت ترى أن إيطاليا لم تدخل البحر الأحمر إلا تحت مظلتها ، وأنها لا تستطيع أن تقوم بعمل فيه إلا بقدر ما تسمح به بريطانيا لها . وقد استمرت هذه النظرة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، غير أن نشاط موسوليني فيما بعد ، وهو الذي وصل إلى حكم إيطاليا عام ١٩٢٢م قد غيَّر هذا التقدير[1] .

وقد فرضت بريطانيا مايشبه "مبدأ مونرو" على الجزيرة العربية – باستثناء النشاط التجاري خلال فترة الحرب الأولى وما بعدها بعدة سنوات ، لكنها لم تفرض عليها نظام الانتداب ، الذى بدأت "عصبة الأمم"في فرضه عام ١٩٢٢م على ممتلكات الإمبراطوريات المنهزمة وخاصة السلطنة العثمانية والقيصرية الألمانية والإمبراطورية النمسوية – المجرية .

غير أن هذه التحفظات كلها لم تمنع من اتصال الدول الكبرى هذه بالقوى العربية التي قُدر لها أن تظهر على سطح الأحداث على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر بعد انسحاب الأتراك من الجزيرة العربية عند نهاية الحرب العالمية الأولى .

(١) Gavin, R.J.: ADEN, under British Rule, P. 251.

وجرت هذه الاتصالات – تحت مختلف المسميات – بين القوى الكبرى والقوى العربية إما لكسب مواقف سياسية ومحاولة وضع قدم على الشاطئ الآسيوي ، وإما لصد هذه المواقف وتلك المحاولات لمنع أية قوى أوربية من الحصول على مكاسب سياسية على الساحل العربي للبحر الأحمر والجزر التابعة له ، وهو ما كانت ترمي إليه بريطانيا بصفة خاصة .

وكانت بريطانيا قد شعرت – مبكرًا – أن إيطاليا تعمل على مد نفوذها من الشاطئ الأفريقي إلى الشاطئ الآسيوي عقب انضمامها إلى الحلفاء في ١٩١٥م ، فكان هذا هو الدافع الأساسي لبريطانيا في احتلال الجزر اليمنية في منتصف ذلك العام بعد تردد خوفًا من إثارة العرب والمسلمين ضدها ، كما دفعت الإدريسي إلى رفع علمه على جزر فرسان ، ووضعها تحت الحماية البريطانية في ١٩١٧م ، كما سبق الإشارة .

وتعاظم الوجود الإيطالي في شرق أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد أصبح لإيطاليا إرتريا بسواحلها الطويلة داخل البحر الأحمر بالقرب من باب المندب ، إلى جانب الصومال الإيطالي . ومع تعاظم هذا الوجود ، زادت مخاوف بريطانيا ، وزادت مراقبتها لأي نشاط إيطالي على الساحل الآسيوي وجزره ، وخاصة بعد أن استتب الحكم الفاشي في إيطاليا على يد موسوليني وحزبه ، وسعيه إلى إعادة مجد "روما" القديم .

ورغم التقارب الكبير الذي حدث بين بريطانيا وفرنسا خلال فترة الحرب العالمية الأولى إلا أن فرنسا ظلت تثير قضيتين هامتين أمام بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وهما قضية إدارة الفنارات وصيانتها في جزر الزبير والطير وأبوعلي ، وقضية ملكية فرنسا لمنطقة الشيخ سعيد التي تقع أمام باب المندب . وقد أثارت فرنسا هاتين القضيتين في فترات متقطعة ومتقاربة في نفس الوقت ، وكانت بريطانيا تفسر دائمًا المواقف الفرنسية – مثلما كانت تفسر المواقف الإيطالية – بأنها محاولات من جانب الدولتين لمنافسة أوضاع بريطانيا في الجزيرة العربية .

وعلى ضوء هذه النقاط التي رسمت إطار الأحداث في فترة ما بين الحربين ، يمكن أن نفهم كيف سار مصير هذه الجزر في تلك الفترة بين الخطين المتوازيين السابق الإشارة إليهما ، وهما خط الصراع الدولي حول البحر الأحمر وجزره ، وخط الصراع على الساحل الآسيوي لهذا البحر بين القوى العربية ، وهما خطان متوازيان متداخلان في آن واحد كما سيتضح .

وقد بدأت ملامح الخط الدولي في الظهور عقب عقد معاهدة لوزان بقليل ، فقد كانت مادتها السادسة عشر تحمل في طياتها بذور كثير من المشاكل التي ظهرت حول هذه الجزر ، أو بالأحرى في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر . وقد شعرت بريطانيا بحساسية موقفها تجاه هذه الجزر وتجاه حليفتيها ، إذ كانت تحتلها فعلاً منذ منتصف عام ١٩١٥م ، لكنها لا تمتلك

السيادة عليها ، كما أنه ليس من السهل فرض هذه السيادة نتيجة التعقيدات الدولية حولها في المنطقة . ولهذا كله انعقد مؤتمر داخلي في وزارة الخارجية البريطانية في ٤ أكتوبر ١٩٢٣م لتحليل تلك المادة ومعرفة آثارها ، أو بمعنى آخر لإلقاء نظرة مستقبلية على مصير تلك الجزر مع حرص بريطانيا على بقاء احتلالها لها . وقد جاء في محاضر هذا الاجتماع بأنه رغم أن المادة (١٦) لم تحدد "الأطراف المعنية" – كما سبق الإشارة – فإنه من المحتمل أن تطالب كل من فرنسا وإيطاليا بنصيب في تلك الجزر ، كذلك الحكام العرب المحليين على الساحل المواجه لها ، فربما يصبح مطلبهم أن يكونوا من "الأطراف المعنية"(١) .

ولقد نضحت هذه المحاضر بمدى الحساسية التي تشعر بها الهيئات البريطانية المختلفة في ذلك الاجتماع ، وإن ظلت درجات هذه الحساسية متفاوتة بين هيئة أو وزارة وأخرى . وقد دارت آراء اللجنة حول : **أولاً** : استمرار تشغيل الفنارات من أجل سلامة حركة السفن في البحر الأحمر . **ثانيًا** : إن السماح لشركة الفنارات العثمانية بالعودة إلى تشغيل تلك الفنارات ربما يؤدي – من وجهة نظر وزارة المستعمرات – إلى تدخل فرنسا في شئون الساحل المواجه للجزر ، أي ساحل الجزيرة العربية . **ثالثًا** : رأت وزارة الخارجية أن أي مناقشة حول تحصيل رسوم على السفن المستفيدة من هذه الفنارات ربما يلفت النظر إلى مسألة السيادة على تلك الجزر ، وأنه من الأفضل أن تستمر بريطانيا في تحمل تكاليف تشغيل الفنارات الثلاث حتى لا تثير حولها أية مطالب خارجية .

ولم تنتظر فرنسا طويلاً حتى تثير مسألة أحقية الشركة الفرنسية في استعادة امتيازها السابق على الحرب العالمية الأولى ، فبعد اجتماع اللجنة البريطانية بقليل تقدم السفير الفرنسي في لندن في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٣م برسالة إلى وزير الخارجية البريطاني يطالب فيها بعودة الشركة إلى عملها السابق . وكانت حجة السفير هي أن بريطانيا قد احتلت الجزر لاعتبارات الحرب العالمية الأولى ، وأنها قد أدارت تلك الفنارات خلال فترة الحرب بواسطة السلطات الحربية والبحرية في عدن ، وأنه لم يعد هناك ما يبرر استمرار احتلال الجزر بعد أن تم عقد الصلح(٢) .

غير أن وزارة الخارجية البريطانية ظلت عند رأيها وهو أن الشركة الفرنسية قد حصلت على امتياز تشغيل تلك الفنارات من إدارة الفنارات العثمانية ، وأن حقها في هذا الامتياز قد سقط بهزيمة السلطنة العثمانية في الحرب وبعقد معاهدة لوزان . وفي نفس الوقت فإن بريطانيا لا ترغب في أن تثير مسألة السيادة الشرعية (de jure) على الجزر مع الحكومة الفرنسية بل

---

(١) Minutes of an Inter-Departmental Confernce held at the Board of trade on the 4th October 1923.

(٢) F.O. 371/8952, Dated 24, oct. 1923.

تفضل أن يظل الأمر الواقع كما هو (de facto) ، أى بقاء احتلالها للجزر . وهي لا ترغب كذلك في أن تسلم الجزر **لأمراء الجزيرة العربية التي تتاخم سواحلهم تلك الجزر إذ سيؤدي هذا حتمًا إلى إهمال الفنارات** ، كما لا ترغب في أن تقع تلك الجزر في أيدي إحدى الدول الأوربية إذ ربما يؤدي هذا إلى استعمالها بشكل يضر بوضع بريطانيا البحري في البحر الأحمر . وألحت وزارة الخارجية رسالتها إلى هيئة التجارة البريطانية بأن يستمر تفاوضها مع مندوبي الشركة الفرنسية للوصول إلى اتفاقية بهذا الشأن ، وأنها سوف تؤجل ردها على السفير الفرنسي بلندن إلى أن تصلها نتيجة هذه المفاوضات(1) .

ورغم أن هذا الخطاب يعد خطابًا داخليًا – أي بين جهتين بريطانيتين – ورغم أنه وجه الاتهامات للجانبين العربي والأوربي على السواء ، فإنه يحمل بين طياته اعتراف وزارة الخارجية البريطانية بأن هذه الجزر تخص الساحل العربي وليس الساحل الأفريقي ، وهو ما كان يظهر في الوثائق البريطانية – من حين إلى آخر – طوال علاقتها بتلك الجزر .

ومهما كان الأمر ، فقد انتهت المحادثات بين هيئة التجارة البريطانية وبين مندوبي الشركة الفرنسية إلى أن تعهدت الأخيرة بأن تضغط على الحكومة الفرنسية ليس فقط لعدم إثارة صعوبات أمام بريطانيا مثل مسألة السيادة على الجزر ، بل أيضًا ستعمل على إقناعها للاعتراف بسيادة بريطانيا عليها ، وذلك إذا وافقت الأخيرة على بعض الترتيبات التي تساعد الشركة على تشغيل الفنارات مع فرض رسوم مناسبة على السفن . وذكرت هيئة التجارة كذلك في رسالتها إلى وزارة الخارجية بأنه إذا نجحت الشركة في التأثير على الحكومة الفرنسية لتعترف بالأمر الواقع – أي احتلال بريطانيا للجزر – فإن الهيئة لا ترى ما يمنع من الاستمرار في المفاوضة مع الشركة وخاصة أن الأخيرة قد أثبتت من قبل كفاءة في تشغيل الفنارات . ورأت الهيئة أخيرًا أن تتنازل بريطانيا عن التعويضات التي طالبت بها مقابل تشغيل الفنارات منذ احتلال الجزر عام (١٩١٥م)(2) . وقد ردت وزارة الخارجية على هيئة التجارة بأنها مازالت تنكر حق الشركة الفرنسية في العودة إلى تشغيل الفنارات الثلاث ، لكنها سمحت للهيئة باستمرار تفاوضها مع الشركة باعتبار ذلك إحدى قنوات الاتصال بفرنسا ، أما القناة الثانية للاتصال فستتكفل بها وزارة الخارجية مع السفير الفرنسي بلندن(3) .

وفي مقابل ذلك لم تنتظر فرنسا طويلاً بل أرسلت السفارة الفرنسية بلندن خلال ذلك خطابًا يعبر عن إصرار فرنسا على حق الشركة في التمتع بامتيازها السابق ، بل وحمل الخطاب

(١) F.O. 371/10006, Dated 19th, February. 1924.

(٢) F.O. 371/10006, Dated 25th, July 1924 .

(٣) F.O. 371/10006, Dated 8th, December 1924.

تهديدًا بأن فرنسا سترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الدائمة إذا لم تحصل الشركة على حقها(1) .

ويبدو أن هذا التهديد قد آتى أكله ، فقد ردّ وزير الخارجية البريطاني على السفير الفرنسي بلندن برسالة مرفقًا بها مذكرة توضيحية طويلة تعبر عن وجهة النظر البريطانية في حل مشكلة الفنارات القانونية والسيادة على الجزر . وقد أشارت الرسالة إلى العلاقات الحميمة بين البلدين، وأن بريطانيا ترى أن تعمل الفنارات بكامل كفاءتها خدمة للملاحة أمام جميع الأمم ، كما تأمل أن تصل إلى اتفاق بينها وبين إدارة الفنارات العثمانية – أى الشركة الفرنسية – يرضي الطرفين . وفي داخل هذا الإطار الودي ، أبرزت الرسالة العقبات التي تعوق الوصول إلى الاتفاق المرضي بين الحكومتين ، فقد جاء بها أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق دائم ومرضي بين الحكومة البريطانية وبين الشركة الفرنسية طالما أن وجود بريطانيا في الجزر الثلاث: أبوعلي والزبير والطير ، إنما هو مجرد احتلال لها فقط ، أما السيادة عليها فهي مازالت غير محددة . ومن ناحية أخرى عبّر الوزير البريطاني على أن الحل الأوفق لهذه المشكلة من وجهة نظره ، هو أن تضع الحكومتان – البريطانية والفرنسية – تسوية مناسبة تدعي إليها باقي القوى ذات المصلحة ليصبحوا أطرافًا فيها ، على أن تخول السيادة على تلك الجزر لحكومة جلالة الملك – أي ملك بريطانيا – وعلى أن تعهد إدارة الفنارات للشركة الفرنسية لتستمر في تنفيذ الامتياز الممنوح لها ، ولتجبي الرسوم المفروضة على السفن المستفيدة من هذه الفنارات . أما بخصوص فنارة المخا – رابعة فنارات الجزر الثلاث الداخلة في الامتياز – فقد ذكر الوزير البريطاني أن لها وضعًا خاصًا لأنها تقع في إقليم إمام اليمن ، ووعد الوزير بأن الحكومة البريطانية ستبذل ما في وسعها لإقناع هذا الحاكم بإعادة تشغيل هذه الفنارات بواسطة الشركة الفرنسية . وقد انتهى هذا الخطاب الدبلوماسي بأن صاحبه على ثقة بأن الحكومة الفرنسية سوف تدرك أنه من المفيد جدًا لجميع الأطراف أن ينتهي وضع الجزر الشاذ الحالي في أقرب وقت ممكن ، وأنه يأمل أن تلقي الاقتراحات السابقة القبول . وقد أفاضت وزارة الخارجية البريطانية في التعبير عن وجهة نظرها في تفسير المادتين ١٦ ، ٦٠ من معاهدة لوزان ١٩٢٣م ، وفي مواد بروتوكول الامتياز الممنوح من الحكومة العثمانية إلى إدارة الفنارات العثمانية (الشركة الفرنسية) في ٨ مايو ١٨٩٩م(2) .

وقد اتصلت بريطانيا فيما بعد بالإمام يحيى عن طريق الميجر بيرت قائم مقام والي عدن الذي أرسل إليه رسالة باللغة العربية يبلغه فيها بأن فنارة المخا قد دمرت أثناء فترة الحرب ولهذا

(١) F.O. 371/10006, Dated 19th, November 1927.

(٢) I.O.R./K/20/A/1484, dated, May 18, 1925.

" قد قدمت (كذا) قواد مراكب جميع الدول المارة في البحر الأحمر جملة تشكّيات بخصوص الأخطار المتزايدة لسير المراكب في البحر الأحمر الجنوبي لأسباب عدم وجود النور في المخا" ، ثم استأذن القائم مقام الإمام يحيى : "في إرسال مهندس من طرفنا لمزاورة (كذا) المخا لفحص معاينة منارة السراج وتقديم تقريرًا (كذا) عن العمل اللازم لإعادة منارة السراج إلى حالتها المتقدمة قبل الحرب ونحب أن نرسل المهندس إلى المخا بعد شهر واحد تقريبًا إن لم يكن لدى سيادتكم مانع في ذلك ودمتم محروسين"[1] .

وهكذا أبرزت بريطانيا حقيقة نواياها تجاه الجزر اليمنية عندما هددتها فرنسا برفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية الدائمة . وقد اتضح أن بريطانيا – التي تحتل الجزر فعلاً – لا تريد سوى اعتراف فرنسا – أولاً ثم يأتي دور باقي الحلفاء – بسيادتها على تلك الجزر . وكان الثمن الذي قدمته بريطانيا لفرنسا مقابل هذا الاعتراف هو أنها ستسمح للشركة الفرنسية بالعودة إلى تشغيل الفنارات وتحصيل الرسوم المناسبة ، وقد رفضت فرنسا هذا الثمن كما سيتضح فيما بعد .

وقد خيب رد السفير الفرنسي أمل بريطانيا في الحصول على موافقة فرنسا على الاعتراف بالسيادة البريطانية على الجزر الثلاث وفناراتها ، فقد أشار السفير إلى ما جاء في معاهدة لوزان (١٩٢٣م) بخصوص تلك السيادة وذكر أن بلاده لا تمانع من الاعتراف إذا وافقت جميع الأطراف الموقعة على تلك المعاهدة ، كما كان السفير يشير إلى الفنارات الأربع – بما في ذلك فنارة المخا – وليس إلى فنارات الجزر الثلاث فقط[2] .وقد ناقشت السلطات البريطانية المختلفة فيما بينها – وعلى رأسها وزارة الخارجية – الرد الفرنسي . وطال الحوار بين هذه السلطات حتى ردّ وزير الخارجية البريطانية مؤخرًا بالاعتذار عن هذا التأخير بسبب مناقشة الأمر مع إدارات صاحب الجلالة الحكومية ذات العلاقة – كما جاء في الرد – ثم قال إنه نظرًا لاعتراض بريطانيا على اقتراح فرنسا بالرجوع إلى باقي الأطراف المعنية فإن بريطانيا تسحب اقتراحاتها المذكورة في خطابها المؤرخ ٨ مايو ١٩٢٥م[3] .

وكيفما كان الأمر ، فقد جاء في ثنايا المراسلات الداخلية بين السلطات البريطانية وعلى رأسها وزارة الخارجية الكثير من الآراء التي تلفت النظر . وتعبر جميع الحوارات التي وردت في تلك المراسلات عن قلق بريطانيا حول وضع هذه الجزر الثلاث التي بها الفنارات ، فهي من ناحية تريد الاحتفاظ بها **وتعارض أي وضع يؤدي إلى انتقال الفنارات والجزر هذه إلى أيدي**

(١) I.O.R.'K/20/a/1484, Aden Residency.

(٢) F.O.: 371/108 LO, dated July 40, 1925.

(٣) F.O.: 371/11439, dated February 22, 1926.

أوربية وخاصة إيطاليا ، أو إلى أيدي عربية غير صديقة ، ومن ناحية أخرى تريد التخفف من تكاليف تشغيل هذه الفنارات . وقد فسرت اهتمام الحكومة الفرنسية بقضية شركة الفنارات الفرنسية بأنه محاولة فرنسية للتدخل في شئون الساحل الشرقي للبحر الأحمر . ويلاحظ كذلك أن وزارة الخارجية قد مالت في حوارها مع باقي الهيئات البريطانية إلى أنها تفضل أن تتحمل بريطانيا تكاليف تشغيل الفنارات حتى لا تثير الدول الأخرى أمامها مسألة السيادة على الجزر من الناحية السياسية . أما من الناحية المادية فقد لاحظت هيئة التجارة البريطانية أن شركة الفنارات الفرنسية قد بالغت – من وجهة النظر البريطانية – في تقرير قيمة الرسوم المقترحة على السفن المستفيدة من هذه الفنارات ، وأن حوالي ٦٠% إلى ٧٠% من قيمة هذه الرسوم ستدفعها سفن بريطانية ، فكان هذا من أسباب غلق باب المفاوضات بين الهيئة والشركة لأن ما ستدفعه هذه السفن أكثر من تكاليف تشغيل الفنارات .

ومن الطريف الإشارة إلى النصيحة التي أبداها أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية حينذاك إلى سكرتارية هيئة التجارة البريطانية ، فقد رأي أن المادة (١٦) من معاهدة لوزان (١٩٢٣م) لا تحول السيادة على الأقاليم التي حددتها هذه المادة إلى الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة (باستثناء تركيا المنهزمة) بالطريقة التي تشبه باقي معاهدات الصلح . ورأي كذلك أنه إذا طبق التفسير المعاكس لهذه المادة ، فإن هذا يعني أن الحجاز ونجد اللتان أصبحتا في حوزة إبن سعود والأقاليم اليمنية التي أصبحت في حوزة الإمام يحيى سوف يعهد بها إلى القوى الكبرى المتحالفة ، وهذا ما لم يحدث . وبالرغم من أن سلطة ابن سعود على الحجاز ونجد وسلطة الإمام يحيى على اليمن لم يُعترف بها بالتحديد في معاهدة لوزان ، فإن حقوق هذين الحاكمين لم تحتاج – ولن تحتاج – إلى اعتراف محدد من جانب القوى الموقعة المتحالفة . ويريد الوزير البريطاني بذلك أن يربط احتلال بريطانيا للجزر بما حدث على يد ابن سعود والإمام يحيى في داخل الجزيرة العربية ، وبالتالي فإن ضم بريطانيا للجزر وإعلان السيادة عليها من الناحية القانونية لا يحتاج إلى اعتراف الدول الحليفة بذلك ، لكن من الناحية السياسية فإن اعتراف فرنسا بهذه السيادة أمر جوهري ، أما اعتراف إيطاليا وغيرها من القوى فربما يكون من الأمور المرغوبة فقط[1] .

وهكذا تتضح بداية الخلاف بين الحليفتين الكبيرتين حول الجزر ومصيرها ، كما يتضح أن المادة (١٦) من معاهدة لوزان (١٩٢٣م) كانت مجرد جسر يتجاوز الحلفاء عن طريقة أزمة الصلح بينهم وبين تركيا ، وأزمة التنافس فيما بينهم على غنائم الحرب ، وأزمة عدم الثقة بين

(١) F.O. 371/108LO, dated 31st August, 1926, Letterfrom F.O.&S.S. to the Board of Trade.

بريطانيا والإمام يحيى . فلم تحل هذه المادة مسألة الجزر اليمنية ومصيرها ، بل بدأت الملاحـ
بين "الأطراف المعنية" - التي لم تُحدد صراحة - عقب عقد تلك المعاهدة مباشرة . فقد ازدادت بريطانيا حرصًا على الاحتفاظ بتلك الجزر ، كما برزت بشكل كبير رغبة فرنسا وإيطاليا في ألاّ تنفرد بريطانيا بالاستحواذ عليها ، فضلاً عن الساحل الآسيوي المواجه لها .

ويلاحظ - كما سبق الإشارة - أن إيطاليا التي دخلت حوض البحر الأحمر تحت حما بريطانيا - كما كان يقال - قد أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى تثير المشاكل أمام بريطا حتى أصبحت الحليف المشاكس . ومن المعروف أيضًا أن انضمام إيطاليا إلى الحليفتين - فرنسا وبريطانيا - في هذه الحرب ضد صديقتيها التقليديتين - القيصرية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية - إنما كان بهدف المشاركة في الحركة الاستعمارية ، وجريًا وراء الحفاظ على ممتلكاتها في البحر الأحمر ، وليس للخلاف بين إيطاليا والنمسا فقط حول مناطق الحدود بينهما كما كانت إيطاليا تدعي ذلك . ويضاف هنا أيضًا إحساس إيطاليا بأن وحدتها قد تأخرت، وتأخر بالتالي دخولها المجال الاستعماري ، وشعورها بالنقص لذلك حيال الدول الأوروبية الكبرى خاصة بريطانيا وفرنسا . وإزاء هذا كله سيتضح سعيها المحموم إلى تضخيم وجودها في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر في فترة ما بين الحربين العالميتين .

ولمست بريطانيا مبكرًا الاندفاع الإيطالي ، فاندفعت بدورها إلى احتلال الجزر اليمنية وإجبار حليفها محمد الإدريسي على رفع علمه على جزر فرسان ووضعه تحت حمايتها كما سبق الإشارة . غير أن إيطاليا لم تدخر وسعًا في تنمية علاقاتها مع حكام الساحل الشرقي للبحر الأحمر خاصة كل من الإمام يحيى الذي اتضح لها فتور علاقته ببريطانيا ، ومحمد الإدريسي بعد أن سلمته بريطانيا ميناء الحديدة (يناير ١٩٢١م) ، ثم بعد أن تخلت بريطانيا نسبيًا عن ورثة محمد الإدريسي عند وفاته عام ١٩٢٣م . ومما أفسح المجال أمام إيطاليا للتقرب إلى هذين الحاكمين هو " أن فرنسا لم تبد اهتمامًا بالساحل الشرقي للبحر الأحمر إلا متأخرًا بعد عقد معاهدة لوزان ، وركز الاتحاد السوفيتي حينذاك اهتمامه بالحجاز"[1] ، وذلك الإضافة إلى ما سبق الحديث عنه من ناحية توتر العلاقة بين الإمام وبريطانيا مبكرًا أواخر عام ١٩١٨م وبداية عام ١٩١٩م ، نظرًا لمطالبة الإمام بالمحميات ، ولفشل بعثة جيكوب ، ولميل بريطانيا إلى جانب الإدريسي عدو الإمام اللدود وتسليمه الحديدة ، ولمهاجمة الإمام حدود المحميات الشمالية .

(١) BALDRY, John: The Struggle For the Red Sea, Mussolini's policy in Yemen, 1934-1943, Asian and African Studies, XVI, 1980, P. 54.

ويجدر الإشارة هنا بإيجاز إلى النشاط الإيطالي الذي برز - أو بالأحرى الذي انبعث - عقب الحرب العالمية الأولى ، مما أدى بدوره إلى نجاحها في عقد المعاهدة اليمنية - إيطاليا في سبتمبر ١٩٢٦م - التي كانت تتويجًا لذلك النشاط - والتي أدت بدورها إلى "تفاهم روما" في ١٩٢٧م . وقد سبق الإشارة إلى أن إيطاليا قد طالبت خلال مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩م) وخلال مذكراتها إلى هذا المؤتمر ، قد طالبت باحتلال جزر فرسان باعتبار أنها وريثة لألمانيا التي كانت قد وضعت قدميها هناك . غير أن بريطانيا رفضت هذا الطلب بحجة أن جزر فرسان من ممتلكات الإدريسي الذي أبرم معاهدة حماية مع بريطانيا في ١٩١٧م. ورغم ذلك نرى أن إيطاليا ظلت ترنو إلى محمد الإدريسي وإلى جزر فرسان رغم موقف بريطانيا منها . فقد ذهب اثنان من الإيطاليين إلى جيزان في أكتوبر عام ١٩٢٠م للحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في جزر فرسان ، لكنهما رُدّا على أعقابهما بحجة الانتظار حتى تسوى معاهدة الصلح مع السلطنة العثمانية . وكان هذا الرد بهذه الحجة الواهية على يد مصطفى الإدريسي الذي كان أكثر ميلاً لبريطانيا بالنسبة لأفراد الأسرة الإدريسية الحاكمة ، والذي كان من العوامل الرئيسية في سرعة الهيار أسرة الأدارسة في تهامة وعسير . والحقيقة أن هذا الرد كان لإبعاد الشركات الإيطالية عن منافسة الشركات البريطانية المتهافتة على الحصول على امتياز التنقيب في تلك الجزر منذ ١٩١٠م . ففي هذا العام حصل يوسف عاصم - أحد تجار استانبول وممن لهم علاقة تجارية مع الحجاز واليمن - على امتياز التنقيب في جزر فرسان لمعارضة السلطنة العثمانية على منح هذا الامتياز لعناصر أجنبية . وقد تأخرت أعمال التنقيب حينذاك نظرًا لالتهاب الأحداث العسكرية في عسير بين الإدريسي والعثمانيين فطلب تمديد مدة الامتياز وتخويله حق بيعه . وقد نجح أحد مهندسي التعدين البريطانيين باسم شركة النفط الشرقية في إقناع يوسف عاصم بالحصول على مبلغ من المال وحصة في أسهم الشركة المزمع تأسيسها مقابل تحويل الامتياز إلى شركة النفط الشرقية . وقد تأسست الشركة الجديدة باسم "شركة نفط جزر فرسان " في مايو ١٩١٢م ، وذلك مع بيع جزء من أسهم الشركة إلى الحكومة العثمانية . وليس هنا مجال الجري وراء مصير هذه الشركة والعقبات التي صادفتها من جانب السلطات العثمانية أو الإدريسية أو البريطانية أو مع غيرها من الشركات البريطانية المنافسة سواء حول بترول جزر فرسان أو حول ملح الصليف ، إذ يكفي ما سبق لتوضيح مدى التنافس بين بريطانيا وإيطاليا ، وكيف كان يتضخم بمرور الوقت في فترة ما بين الحربين[1] . غير أن ما يجب توضيحه هنا هو كيف كانت السلطات البريطانية - في عدن

(١) نشر جون بولدري دراسة تفصيلية حول صراع القوى حول معادن جزر فرسان ومملحة الصليف ، وقام بترجمتها مركز دراسات الخليج العربي التابع لجامعة البصرة ونشرها تحت رقم (٨٢) . السلسلة الخاصة . وهي بعنوان :
BALDRY, John: The Powers and Mineral Concessions in the Idrisi Imamate of 'Asir, Arabian Studies, II, 1975 P.P. 76-107.

وبومباي ولندن – من ضمن العقبات أمام الشركات البريطانية نفسها ، ويرجع ذلك تخوف تلك السلطات – من حين إلى آخر – من الاضطرابات في عسير سواء مع العثمانيين بين أفراد الأسرة الإدريسية بعضهم البعض ، أو بين هؤلاء والإمام يحيى ، لكن الأمر الأكثر أهمية هو حذر تلك السلطات وعدم رغبتها في لفت نظر القوى الكبرى إلى مسألة السيادة على الجزر اليمنية أو أن تعمل إحداها على مد نفوذها إلى مناطق الساحل المقابل لها .

أما بالنسبة لعلاقة إيطاليا مع الإمام يحيى فكانت أكثر نجاحًا من علاقتها بالأدارسة ، فقد استغلت إيطاليا سوء العلاقات اليمنية – البريطانية لتتقرب إلى الإمام عن طريق مده بما يحتاج إليه نظام الحكم الجديد باليمن وخاصة الأسلحة . ولم تتوان إيطاليا في اتخاذ سياسة نشطة إيجابية لتحقيق هذا التقرب عن طريق مستعمرتها إرتريا ، فقد قيل أن الشيخ أحمد الفتيني أحد مشايخ قبيلة الزرانيق قد وقع في يده عند نهاية عام ١٩٢١م خطابات من سلطات إرتريا الإيطالية إلى الإمام يحيى عن طريق أحد الأطباء الإيطاليين الذي كان يعمل بالمركز الصحي التركي بالحديدة[1] . ومن المعروف أن الشيخ الفتيني كان من أشد المعارضين لامتداد حكم الإمام يحيى إلى تهامة ، وكثيرًا ما كان يهاجم مراكز الإمام وحامياته بها ، كذلك طرق تجارة إلى ميناء المخا . وقد حدث تقارب بين هذا الشيخ وبين سلطات عدن بسبب عدائه للإمام وأمدته بالأسلحة دون أن يكون هناك اعتراف رسمي به[2] ، كما كان العكس من ذلك مع الإدريسي على سبيل المثال . وكانت سلطات عدن شديدة الحرص على مراقبة كافة الأنشطة ومتابعتها في المناطق المحددة لمحمياتها ، فقد قيل أنه تم اعتراض سبيل خطابات بتوقيع محمود نديم بك موجهة إلى حاكم عصب الإيطالي[3] ، ومن المعروف أن نديم قد بقي مستشارًا للإمام يحيى عدة سنوات بعد جلاء الأتراك عن اليمن . ويبدو أن الاتصالات السرية هذه – إن صحت التقارير البريطانية – قد أتت أكلها " فقد نجحت سلطات إرتريا خلال عام ١٩٢٣م في عقد اتفاق شبه رسمي بإنشاء خط ملاحي يقضي بقيام رحلة شهرية بين مصوع والمخا ، إذ كانت الحديدة مازالت في قبضة الإدريسي . وفي عام ١٩٢٤م عقد الإمام يحيى اتفاقًا مع شركة إيطالية لمد خط برقي بين المخا وصنعاء . ونتيجة لهذه الخطوات أرسل الإمام يحيى في فبراير ١٩٢٥م مندوبًا إلى مصوع لعقد اتفاقية لشراء صفقة أسلحة ، وفي هذا العام تدفق عدد من الأطباء الإيطاليين إلى المدن الرئيسية في اليمن"[4] .

---

(١) F.O. 371/7199, f. 160, Aden News Letter, 31.2.1921 .

(٢) R.J. Cavin: Aden Under British Rule, 1839-1967, P. 259 .

(٣) F.O. 371/7199, f. 172, Aden News Letter, 31.2.1922 .

(٤) Baldry, John: The Struggle for the Red Sea, Mussolinis Policy in Yemen, 1934-1943., Asian and African Studies, XVI, 1980, P. 55.

وعندما استولى الإمام على الحديدة في مارس ١٩٢٥م ، أملت بريطانيا في أن يحدث تقارب بينها وبين الإمام ، غير أن أملها ذهب أدراج الرياح ، إذ بينما استمرت في احتلال عدن ومحمياتها ، كانت إيطاليا تلبي جميع احتياجات نظام الحكم الجديد في اليمن من أسلحة وذخائر وأجهزة التلغراف والأطباء والأدوية وغير ذلك من الاحتياجات . وكان من المتوقع إزاء هذه العلاقات الحميمة بين الإمام وإيطاليا أن تنجح الأخيرة في عقد معاهدة مع الإمام يحيى في سبتمبر ١٩٢٦م ، مما يعتبر تتويجًا لجهود إيطاليا السابقة . حقًا لقد كان الطرفان المتعاقدان في حاجة إلى مثل هذه المعاهدة ، فالإمام يريد أن يستند إلى دولة أوربية كبيرة يواجه بها إنجلترا كما أنه في حاجة إلى من يمده بالسلاح والمعدات ، وإيطاليا تأمل أن تمد قدمها إلى الشاطئ الأسيوي للبحر الأحمر لتوازن وجودها في هذا البحر مع الوجود البريطاني والفرنسي . غير أن من يتمعن في مواد تلك المعاهدة يجد أن الإمام قد صبغها بصبغته الخاصة وهي العزلة ، إذ كان كل ما يهمه منها هو ما جاء في المادة الأولى منها وهو : " الاعتراف باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحيى الاستقلال المطلق الكامل" ، أما باقي موادها فهي تجارية في مجملها ، وارتضت إيطاليا من المعاهدة بأن تكون هي الدولة الأجنبية الأولى التي تعقد مع اليمن المستقل معاهدة تحقق لها مجالاً تجاريًا واسعًا لإنعاش مستعمرتها إرتريا كما كانت تدعي دائمًا .

غير أن ما يهمنا هنا هو أن الأوساط السياسية في لندن " قد أبدت اهتمامًا كبيرًا لعقد تلك المعاهدة ، وقرر مجلس الوزراء المصغر (The Capinet) لذلك فتح باب المفاوضات مع موسيليني لمناقشة الوضع في جنوب غرب الجزيرة ، وبدأت هذه المناقشات في روما في أكتوبر ١٩٢٦م"[1] ، أي في الشهر التالي مباشرة من عقد المعاهدة . وكان مما زاد من ضيق بريطانيا من تلك المعاهدة هو فشل بعثة السير جلبرت كلينتون التي وصلت إلى صنعاء في يناير ١٩٢٦م لتبذل ما في وسعها للوصول إلى تفاهم مع الإمام لكن دون فائدة[2] . فمن ناحية ، سبق هذه

---

(١) Baldry, J: The Struggle for the Red Sea, 1934-1943, P. 56.

(٢) نشرت جامعة كاليفورنيا في ١٩٦٩م مذكرات السير جلبرت كلينتون تحت عنوان "يوميات عربية" ، وقد جاء في الجزء الثاني منها وصف ليوميات كلينتون منذ أن سافر من الحديدة إلى صنعاء فوصلها في ٢٤ يناير ١٩٢٦م . وقد استمرت المفاوضات مع الإمام وأعوانه من ٢٥ يناير إلى ٢٠ فبراير ١٩٢٦م لكن دون فائدة . وقد ألحق بهذه اليوميات مسودات مشروع المعاهدة المقدمة من كل طرف إلى الآخر . وهذه اليوميات جديرة بالاطلاع عليها لما فيها من وصف لأوضاع اليمن حينذاك ، وللتعرف على وجهة نظر كلٍّ منهما .

Clayton, Sir Gilbert F.: An Arabian Diary, university of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1969

البحث وقوع معركتين بين قوات الإمام وقوات العواذلي في يوليه وأكتوبر عام ١٩٢٥م، واحتلت الأولى بعض أجزاء المحمية رغم أن الطائرات البريطانية كانت تغطي سماء المعركة. ومن ناحية ثانية، لم يكن بيد البحث ما تساوم به الإمام مقابل اعترافه بحدود المحميات، إذ كان الإمام قد استولى على الحديدة بدون مساعدة بريطانيا. وكانت نقطتا الخلاف بين الطرفين هما مطالبة الإمام بسحب قواته من الضالع ومن باقي حدود المحميات الشمالية، والاعتراف بمعاهدات الحماية التي عقدتها بريطانيا مع مشايخ وسلاطين قبائل اليمن الجنوبية، فرفض الإمام هذين المطلبين وأُغلقت المفاوضات عندئذ. وقد لَمَسَ كلينتون أنه قد ذهب في المفاوضات مع الإمام أبعد مما لمسه من الرأي العام في صنعاء، فبعد أن قابل عددًا من أعيان صنعاء، خرج بدرس من وراء هذه المفاوضات وهو أن المحيطين بالإمام والمعادين لما هو أجنبي فضلاً عن الإمام نفسه، إنما يمثلون عقبة أمام أي اتفاق، ورأى أن أمام بريطانيا إما أن تستعمل القوة للدفاع عن وضعها في المحميات، وإما أن تُزيد من التحامها بالقبائل المحمية[1]. ومن ناحية أخرى واصلت بريطانيا اهتمامها بمراقبة نشاط إيطاليا على الساحل الآسيوي للبحر الأحمر للحصول على امتيازات التنقيب في جزر فرسان أو مملحة الصليف، أو لتنشيط تجارتها مع هذا الساحل وعلى رأسها تجارة الأسلحة. فقد سجلت إحدى سفن الداورية البريطانية في البحر الأحمر في تقريرها عن الأحداث الجارية في هذا البحر والمنتهية في ١٧ أكتوبر ١٩٢٦م، أن حاكم إرتريا الإيطالي (غاسباريني) قام زيارة إلى الإمام يحيى في صنعاء حوالي نهاية أغسطس (١٩٢٦) واستمرت الزيارة إلى حوالي منتصف سبتمبر، وأنه جاء على ظهر اليخت "أرشيدس" وخلال هذه الزيارة قام اليخت بزيارة جزر فرسان وعدة جزر أخرى والتقط عددًا من الصور وجمع عينات من المياه. وقد حمل الحاكم معه عدة هدايا ومنها "سيارة" للإمام أملاً في الحصول على بعض الامتيازات مقابل الأسلحة والمعدات التي تواصل إيطاليا إمداد اليمن بها[2]. ويبدو أن بريطانيا كانت تتوقع أن هذه الزيارة إنما للحصول على بعض الامتيازات من الإمام فقط، ولا تتوقع أن يصل الأمر إلى توقيع معاهدة معه. ويلاحظ أن الأدميرالية البريطانية كانت من أكثر الجهات انزعاجًا من نشاط إيطاليا على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، فقد أبدت امتعاضها من تردد السلطات البريطانية - كما سبق الإشارة - في السماح للشركات البريطانية بالحصول على امتيازات التنقيب في جزر فرسان حتى لا تسبقها

(١) Gavin, R.J.: Aden Under British Rule, 1839-1967, P.P. 272-273.

(٢) F.O.: 371/11442, XCA, 035617, dated 14th December, 1926.

الشركات الإيطالية. وعندما تقدمت قوات الإمام شمالاً في تهامة لمطاردة قوات الإدريسي بعد استيلائها على الحديدة، أرسلت الأدميرالية رسالة ثانية إلى وزارة الخارجية، تذكرها بأنه من غير المرغوب فيه أن تقع جزر فرسان في أيدي إيطالية، كما تذكرها بخطابها السابق بهذا الخصوص في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥[1].

وهكذا اتضح الإطار العام الذي تم فيه عقد المعاهدة اليمنية - الإيطالية في سبتمبر ١٩٢٦م، ومدى الجهود والمقدمات التي بذلتها إيطاليا للوصول إلى عقدها. ومن ناحية أخرى، اتضح أن بريطانيا قابلت عقد هذه للمعاهدة باهتمام كبير، فأدى هذا بدوره إلى توقيع "اتفاق روما" في ٧ فبراير ١٩٢٧م، أي بعد قليل من عقد المعاهدة.

عقد اتفاق روما (١٩٢٧م) والتعليق عليه :

يجدر إلقاء نظرة على مواد هذا الاتفاق قبل التعليق عليه، فقد جاء في بدايته مقدمة قصيرة تقضي بأن الممثلين المفوضين من جانب بريطانيا وإيطاليا - وتحت إرشاد حكومتيهما - قد ناقشوا عدة موضوعات تخص البلدين في جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، في جوٍّ من التعاون الوثيق، وبين خطين متوازيين مستقلين، ووصلوا إلى أن حكومتيهما قد اتفقتا على النقاط التالية. وقد تضمن الاتفاق على سبع مواد، تقضي بأن من مصلحة البلدين أن يتَّبعا سياسة تهدئة من أجل منع الصدام بقدر المستطاع بين الرؤساء العرب، بما للدولتين من نفوذ يجعلهما في وضع مؤثر مع كلٍّ من ابن سعود والإمام يحي والإدريسي في عسير لإبعاد أسباب الصدام، وللوصول - إذا كان ذلك ممكنًا - إلى حالة من السلام والصداقة بين هؤلاء الرؤساء. وبينما تواصل الدولتان جهدهما من أجل الوصول إلى السلام، فلا يجب أن يتدخلا في أي صراع قد ينشب بين هؤلاء الرؤساء. وقد حرصت بريطانيا على وضع المادة الرابعة للحفاظ على مصالحها بالنسبة للجزيرة العربية - كما فعلت باستمرار من قبل منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها - فقد نصت هذه المادة على أن المبادئ الأساسية للسياسة البريطانية في البحر الأحمر هو تأمين المواصلات الإمبرطورية إلى الهند والشرق. وأن حكومة جلالة الملك تعتبر هذا الغرض مصلحة حيوية بالغة الأهمية إلى درجة أنها لا تسمح لأي قوة أوربية أن تضع قدمها على الشاطئ العربي للبحر الأحمر وبصفة خاصة في جزيرتي كمران وفرسان، كما أن كمران وفرسان لن تسقطا في أيدي حاكم عربي غير صديق. ومن ناحية أخرى، فإنه نظرًا لوجود ممتلكات إيطالية على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، فإن من مصلحة إيطاليا ألاّ تضع

(١) F.O.: 371/11442, XCA, 035617, dated 9th July, 1926

دولة أوروبية قدمها على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر ، كذلك في كمران أو في فرسان ، كما لا تسقط كمران أو فرسان في أيدي حاكم عربي غير صديق . وفي مقابل ذلك أطلقت المادة الخامسة الحرية الاقتصادية والتجارية على الشاطئ العربي وفي جزر البحر الأحمر لأي مواطنين أو أشخاص تابعين لأيٍّ من الدولتين ، على شرط أن الحماية التي يتوقعها هؤلاء من حكومتيهما لا يفترض أن تكون ذات طابع أو صفة سياسية . ونصت المادة السادسة على أن وجود الموظفين البريطانيين في جزيرة كمران يعتبر فقط لغرض تأمين خدمات المحطة الصحية (الحجر الصحي) للحجاج إلى مكة . ولأن وجود هؤلاء الموظفين إنما لأغراض إدارية فقط ، فإن الحكومة البريطانية لا ترى أنه من المحتمل الآن أن توافق على طلب إيطاليا بشأن بمشاركة طبيب إيطالي في خدمات الحجر الصحي . لكن طالما احتفظت الحكومة الإيطالية بوجهة نظرها في هذه المسألة فإن الحكومة البريطانية سوف تعيد النظر فيها عندما يرتفع عدد الحجاج في المستعمرات والممتلكات الإيطالية إلى الحد الذي يستحق وجود طبيب إيطالي . أما المادة السابعة والأخيرة فقد نصت على أن المصلحة العامة للدولتين تقضي بأن يستخدما نفوذهما لدى الرؤساء العرب بأسلوب بقدر المستطاع يحقق المصالح المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا ، وأن من المرغوب فيه أن تحافظ الدولتان على الاتصال ببعضهما في كل المسائل المتعلقة بالبحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية لمنع سوء التفاهم أو سوء الإدراك عند الرؤساء العرب للسياسات التي ترمي الدولتان إلى إتّباعها في المنطقة المشار إليها المذكورة بعاليه .

وقد وقّع هذا الاتفاق من جانب بريطانيا كلٌّ من رونالد جراهام وجلبرت كليتون ، ومثّل إيطاليا غاسباريني وجواريجليا . ووُقّع الاتفاق في روما بتاريخ ٧ فبراير ١٩٢٧م[1] .

هذه هي مواد "اتفاق روما" عام ١٩٢٧م ، وتبدو فيها صفة العمومية وأنه كان اتفاقًا لتنظيم العلاقة بين بريطانيا وإيطاليا بعد أن نجحت الأخيرة في عقد معاهدتها مع اليمن عام ١٩٢٦م . وقد كان كل ما يهم بريطانيا من وراء هذا الاتفاق أن تؤكد لإيطاليا أن الجزيرة العربية منطقة نفوذ خاصة نظرًا لأهميتها بالنسبة لمواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند والشرق ، وأنها لن تسمح لأي دولة أوربية أن تقيم لنفسها كيانًا سياسيًا على سواحل الجزيرة العربية أو على الجزر المقابلة لها وخاصة جزر فرسان وكمران . وقد تكرر هذا المعنى في المراسلات الداخلية بين وزير الخارجية البريطانية أوستن تشمبرلن وبين ممثلي بريطانيا في مباحثات روما السير رونالد جراهام والسير جلبرت كليتون ، كما تكرر في محاضر الجلسات التي كان يرسلها

---

(١) F.O.: 371/15527, P.P. 1-2.

المثلان إلى لندن[1] . وقد أكدت إيطاليا من جانبها ، أنها ليست لها أطماعًا سياسية في الجزيرة العربية ، وأن كل ما يهمها هو النشاط التجاري مع ساحل الجزيرة العربية لقربه من مصوع على الساحل الارتري ، وذلك لتنشيط الجانب الاقتصادي في المستعمرة الإيطالية نظرًا لفقره . وقد استراحت بريطانيا لهذا التأكيد وخاصة بعد أن اطلعت على نص المعاهدة اليمنية - الإيطالية عند نشرها ، إذ انصبت جل مواردها على تنظيم التجارة بين البلدين كما سبق الإشارة .

غير أن هناك بعض الملاحظات يجب لفت النظر إليها :

أولاً : كان "اتفاق روما" محاولة للتهدئة والتوفيق بين مصالح دولتين كبيرتين في المنطقة أكثر من أي شيء آخر ، حتى أن أحد الباحثين البريطانيين وصفه بأنه : "مجرد مسودة مهلهلة "somewhat loosely draft"[2] ، وأنه يدل كما وصفه الإيطاليين على أنه :

"a close Parallelism of policy between Great Britain and Italy in Arabia[3]"

ويبدو أن "التوازن" بين الحليفتين كان مقصودًا ، فقد ورد نفس المعنى تقريبًا في الوثائق البريطانية ، فقد انتهت المذكرة الملخصة "لجلسات روما" والمقدمة إلى وزارة الخارجية بالآتي:

"In conclusion they emphasized the desirability of full co-operation on parallel lines in regard to British and Italian interests in Southern Arabia and the Red Sea, and the Value of frank and constant exchange of information in order to avoid any possibility of misunderstanding, not only between the two governments, but on the part of the Arab rulers and peoples concerned. ". [4]

---

(١) F.O. (E. 6916/2660/91) Dec. 28, 1926, Sir Austen Chamberlain to Sir Clayton,
F.O. (E 376/22/91) Jan. 27, 1927, Sir A. Chamberlain to Sir G. Clayton.

(٢) Jone Boldry: The Struggle for the Red Sea, Asian and African Studies, XV1, 1980, P. 56.

(٣) F.O.: 371/E. 637/22/91, Dated February 7, 1927, Notes of a meeting at Rome.

(٤) F.O.: 371/E. 921/22/91, 1927, Draft record of conversations which took place in Rome P. 6.

ثانيًا : ربما ترجع روح التهادن والتوازن التي سادت بين الطرفين إلى أن موسليني – من ناحية – كان يقود السفينة الإيطالية حينذاك ، ويدعو إلى إعادة مجد روما القديم ، ويعتبر أن المعاهدة مع اليمن خطوة إلى مد النفوذ في البحر الأحمر وتكوين المستعمرات . ومن ناحية أخرى كان يقود سياسة بريطانيا الخارجية أوستن تشمبرلن الذي عُرف بميله إلى سياسة التهادن وعدم الصدام مع أي جهة خارجية طوال عهده في الحكم . ولاشك أن إيطاليا كانت تعلم منذ أن عرفت طريقها إلى البحر الأحمر أن تتعامل مع بريطانيا "ندًا لند" وليس كما كان حالها قبل الحرب العالمية الأولى .

ثالثًا : احتلت العربية السعودية واليمن مكانًا ملحوظًا في هذا الاتفاق ، ويرجع هذا إلى التسابق والتزاحم بين الدولتين الكبيرتين حول مناطق النفوذ على الشاطئ العربي خاصة بعد أن بلغ خبر فرض معاهدة الحماية السعودية على الإدريسي المعروفة بمعاهدة مكة المكرمة والمنعقدة في ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٥هـ (٢١ أكتوبر ١٩٢٦م) ، قد بلغ خبرها إلى المجتمعين في روما . ويلاحظ أن السنيور غسباريني – حاكم إرتريا حينذاك – والعضو الثاني في وفد المفاوضات في روما – كان كثير الدفاع عن حقوق اليمن في ضم عسير إليها ، أو إبقائها "منطقة عازلة" بين العربية السعودية واليمن ، أو تقسيمها بين الدولتين ، وأن يكون الجزء الأكبر منها لليمن بما في ذلك جزر فرسان[1] ، وذلك لتقفز إليها عن طريق حليفها الجديد الإمام يحيى عندما يستولي عليها . وقد ضاع أمل إيطاليا في وضع قدمها في فرسان بعد أن ذاع خبر المعاهدة السعودية الإدريسية ، فبدأ الوفد الإيطالي يلح في ألاّ تعترف بريطانيا بهذه المعاهدة بحجة أن الإسراع في الاعتراف سيثير الإمام يحيى ويدفعه إلى اتهام بريطانيا بالإنحياز إلى ابن سعود[2] . وقد أخذت بريطانيا فعلاً بوجهة نظر إيطاليا ، وأجلت الاعتراف بتلك المعاهدة إلى حين ، رغم أن العربية السعودية كانت قد أبلغت بريطانيا بعقد المعاهدة وطلبت منها الاعتراف بها .

---

(١) F.O: (E. 266/22/91), First meeting, Jan. 11, 1927, between Sir R. Graham, Sir G. Clayton, Signor Guariglia Signor Gasparini.

(٢) Draft record of conversation which took place in Rome between sign. Guariglia and sign. Gasparini, Governer of Eritrea, on behalf of the Italian covernment, and Sir R. Graham and Sir G. Clayton on behalf of His M.G., Para III, January 1927.

رابعًا : يتضح من طول المناقشات التي دارت حول جزر فرسان وكمران – كما جاء في محاضر الجلسات – أن بريطانيا قد حققت نجاحًا في إبعاد إيطاليا عنهما بحجج ذكية وأسلوب دبلوماسي . فبالنسبة لجزر فرسان ونفطها فقد ذكر مندوبا بريطانيا أن فرسان سواء كانت تحت حكم الإدريسي أو ابن سعود فلا يمكن التدخل في شئونهما الداخلية ، وأن بريطانيا – عادة – لا تتدخل إلى جانب شركاتها للحصول على امتيازات أو استثمارات هنا أو هناك ، وإنما ترحب بتقديم الشركات الإيطالية لتشارك أو تتقاسم في استثمار نفط جزر فرسان إذا أرادت . أما بالنسبة لجزيرة كمران فقد ردّ المندوبان البريطانيان على رغبة إيطاليا في تعيين طبيب مقيم في المحطة الصحية بنفس الشروط التي تم بها تعيين الطبيب الهولندي ، بأن هذا يفتح الباب أمام فرنسا وغيرها ليطلبوا نفس الطلب ، وقد يؤدي هذا إلى إثارة مسألة السيادة على الجزر التي تنازلت عنها تركيا في معاهدة لوزان ١٩٢٣م . واحتجت بريطانيا كذلك بقلة عدد الحجاج من رعايا إيطاليا الذين يحتاجون إلى المحطة الصحية ، وأنه ربما تعين إيطاليا الطبيب المطلوب فيما بعد عندما يحتاج الأمر إلى ذلك[1] ، لكن يبدو أن حقيقة هذا الموقف ترجع إلى شك بريطانيا في نوايا إيطاليا في البحر الأحمر ، بينما كانت العلاقة بينها وبين هولندا علاقة ودية منذ أن نالت الأخيرة استقلالها في القرن السابع عشر عن الإمبراطورية الأسبانية ، ومنذ تخليها عن أية طموحات في البحر الأحمر بعد استقرار مستعمراتها في جزر الهند الشرقية .

خامسًا وأخيرًا : تعتبر المعاهدة اليمنية الإيطالية (سبتمبر ١٩٢٦م) واتفاق روما (فبراير ١٩٢٧) قمة تماس الأحداث بين "الخطين المتوازيين المتداخلين" اللذين سبق الإشارة إليهما ، وهما الخط العربي المحلي والخط الخارجي الأوربي . فبينما تشهد خريطة الساحل العربي تغيرات سياسية تختفي خلالها قوى عربية مثل الأشراف في الحجاز والأدارسة في عسير وتهامة وتظهر محلها قوى عربية أخرى مثل الإمام يحيى في اليمن وابن سعود في باقي الساحل إلى العقبة شمالاً، وبينما تنجح إيطاليا في عقد معاهدة مع اليمن ، تسارع بريطانيا في عقد " معاهدة جدة " مع " ملك الحجاز ونجد وملحقاتها " في ٢١ ربيع الأول ١٣٤٦هـ (١٧ سبتمبر ١٩٢٧م) . وقد انعكس هذا وذاك على محادثات روما وما وصلت إليه من اتفاق ، إذ يبدو من المراسلات

---

(١) Draft record of conversation which took place in rome, Part IV, January 1927.

ومحاضر الجلسات أن البلدين العربيين قد أصبحتا منطقتي نفوذ ، أو كأنهما كذلك على الأقل ، مما يعني أن التوازن كان أمرًا ظاهرًا ، أما التداخل فكان هو الحقيقة الموضوعية .

وهكذا يتضح مرة أخرى أن المادة (١٦) من معاهدة لوزان ١٩٢٣م كانت مادة ملائمة وضعتها الدول الكبرى لتعليق مصير الجزر اليمنية إلى حين ، ولتصبح مادة لحل بعض المشاكل المعلقة بين تلك الدول إذا لزم الأمر ، وكما سيتضح في الفترة التالية حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

• • •

وضع الجزر في فترة ما بين الحربين :

يتضح مما سبق أن اليمن لم يستطع أن يمد يديه إلى جزره في البحر الأحمر بعد الحرب العالمية الأولى بسبب ما أحاط بـــهذه الجزر من ظروف دولية وإقليمية.

فقد سيطرت بريطانيا على الجزر اليمنية في يونيو ١٩١٥م لتأمين طرق مواصلاتـــها في البحر الأحمر خلال فترة الحرب ، وسيطرت على جزيرة كمران بحجة تشغيل محطة الحجر الصحي كما كانت في الفترة العثمانية من قبل.وفي نفس الوقت نجحت في إبعاد إيطاليا عن جزر فرسان بحجة إنـــها من ممتلكات الادارسة الذين دخلوا معها في معاهدتي تحالف ثم حماية في عامي ١٩١٧ ، ١٩١٥م وأصبحت تلك الجزر تحت السيطرة السعودية عند عقد معاهدة مكة عام ١٩٢٦م بين ابن سعود وبين حسن الادريسي.

وخلال مؤتمر الصلح العام الذي عُقدَ في فرساي عام ١٩١٩م ، أجبرت بريطانيا حلفائها على الاعتراف بأن الجزيرة العربية جزء من مواصلاتـــها إلى الـــهند ، وأنـــها لا تسمح لأي من الدول أن تضع قدميها على سواحل تلك الجزيرة.

وفي عام ١٩٢٣م ، فرض على كافة جزر اليمن – التي كانت تحت السيطرة العثمانية - وضعا خاصا طبقا للمادة (١٦) من معاهدة لوزان.

ولم يكن اتفاق روما المعقود في فبراير ١٩٢٧م إلا للتهدئة بين الدولتين الكبيرتين المتنافستين في جنوب حوض البحر الأحمر.

هذه هي القيود الدولية التي غلت الأيدي اليمنية من أن تمتد إلى جزرها في البحر الأحمر لكي يلاحظ أن جميعها تدل على أن تلك السيطرة إنما كانت سيطرة مادية فقط وليست سيادة لأية قوى على تلك الجزر . غير أنه من الجدير بالالتفات هو أن هذه المواثيق قد احتوت على عدة عبارات كانت تخدم المصالح الدولية وليست الإقليمية أي العربية.ففي بعض نصوصها عبارة : ألا تمتد أيدي عربية غير صديقة إلى جزر كمران وفرسان ، وكان المقصود بتلك الأيدي هي الأيدي اليمنية . وجاء فيها أيضا : أن السيادة العثمانية على الجزر اليمنية قد انتقلت إلى سيادة وهمية هي " الأطراف المعنية " ، دون تحديد لأسماء الجزر ، ودون تحديد ما هي تلك الأطراف . وأباحت الدولتان المتنافستان لرعاياها القيام بنشاط اقتصادي وتجاري على السواحل العربية وعلى الجزر المقابلة لـــها ، على ألا تأخذ الحماية الممنوحة لـــهؤلاء الرعايا أية صفة أو طابع سياسي.

وهكذا تاهت الجزر اليمنية بين أيدي دولية قوية ولم تسلم لليمن كما كان متوقعا عند جلاء العثمانيين.

أما العوائق الإقليمية ، فقد تمثلت في توتر العلاقات بين اليمن وبين جيرانـــها في الجنوب وفي الشمال ، وأسهبتُ من قبل في تفصيل هذه العلاقات.وقد أوضحت – بالنسبة للجنوب – أن العلاقة قد توترت بين بريطانيا واليمن منذ أواخر الحرب العالمية الأولى لاختلاف وجهتي النظر حول المصالح ، وزاد ذلك التوتر عند عقد المعاهدة اليمنية – الإيطالية (عام ١٩٢٦م) ، ثم بلغ قمته عندما ألقت الطائرات البريطانية القنابل على مناطق اليمن المتوكلية الجنوبية حتى عام ١٩٢٨م مما أضطر الإمام إلى سحب قواته من حدود المحميات ، ثم عادت المفاوضات حتى تم عقد معاهدة صنعاء بين الطرفين عام ١٩٣٤م.وهذه التوترات هي التي دفعت بريطانيا إلى الرأي بأنـــها لا تريد أن تسلم الجزر إلى :"أيدي عربية غير صديقة".

وأسهبتُ كذلك في توضيح أوضاع اليمن الداخلية عقب الحرب العالية الأولى ، وفي متابعة الحرب اليمنية – الادريسية حتى تم إخراج القوات الأخيرة من تـــهامة اليمن ، واستيلاء القوات اليمنية على مدينة الحديدة عام ١٩٢٥ ثم تقدمها شمالا حتى مدينتي ميدي وحرض.وهنا كان ابن سعود قد فرض حمايته على حسن الادريسي عام ١٩٢٦م ، وأرسل وفده الأول إلى صنعاء عام ١٩٢٧ حاملا معه نص معاهدة الحماية ليبلغ الإمام بـــها وليوقف

تقدم القوات اليمنية إلى باقي أنحاء تهامة عسير. وبدأت منذ ذلك الوقت المفاوضات عن طريق الوفود والوفيات – دون طائل – حتى قامت الحرب بين البلدين عام ١٩٣٤م ، والتي انتهت بعقد معاهدة الطائف.

وقد استغلت الدولتان الكبيرتان – بريطانيا وإيطاليا – هذه المنازعات الإقليمية لصالحهما وكان الدولتان الغربيتان قد أصبحتا مناطق نفوذ. فقد جاء في المادة السابعة والأخيرة من اتفاق روما – كما ذكرنا – أن يستخدم الدولتان نفوذهما مع الرؤساء العرب – اليمن والسعودية – بأسلوب يحقق بقدر المستطاع المصالح المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا ، وأن تحافظ على الاتصال ببعضهما في كل المسائل المتعلقة بالبحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية لمنع أي سوء تفاهم بين الرؤساء العرب بالنسبة للسياسات التي ترمى الدولتان إلى إتباعها في المنطقة المذكورة.

وهنا يمكن متابعة مصير الجزر اليمنية بين تلك المتناقضات في فترة ما بين الحربين العالميتين.

وسنرى أن الأيدي الأجنبية هي التي ظلت متغلبة في تحديد مصير تلك الجزر حينذاك ، أما اليمن فلم يكن أمامها إلا المطالبة بين حين وآخر بحقوقها.

وبدأت هذه المطالبة منذ وقت مبكر عندما بدأت بريطانيا في الاتصال بالإمام يحيى أواخر الحرب العالمية الأولى لأنـــها رأت أنه الشخصية المؤهلة التي سترث الحكم في اليمن عقب جلاء الأتراك ، فقد طالب عندئذ بكل ما كان تحت يد العثمانيين ، بالإضافة إلى :" كل ما يمكن أن تمتد إليه يديه " ، ويقصد ما تحت يد الادريسي في الشمال والمحميات في الجنوب. وقد فشلت تلك المفاوضات – كما أشرنا – وفي المقابل حرمت اليمن من الاشتراك في مؤتمر الصلح في فرساي بباريس ، كما حدث مع باقي العناصر العربية ، مثل فيصل ابن الشريف حسين ومثل الوفد المصري برياسة سعد زغلول.

وكانت إيطاليا قد بدأت تبحث لــــها – عقب الحرب العالمية – عن موضع قدم لها على الجزر اليمنية ، عندما رأت أن بريطانيا قد استأثرت بجزيرة كمران ، وأن محمد الادريسي قد مد سيطرته – تحت الحماية البريطانية – على جزر فرسان. فقد قامت إحدى السفن الإيطالية من مصوع بزيارة جزر الفنارات الثلاث وأنزلت بعض العناصر إلى جزيرتي الطير وأبو علي لجمع سماد الطير. وقام المقيم البريطاني بعدن بإبلاغ ذلك إلى وزارة المستعمرات التي رأت اتخاذ اللازم لمنع تلك الزيارات ، غير أن وزارة الخارجية تغاضت عن ذلك حتى لا تثير أية

تعقيدات إدارية طالما أن مثل تلك الزيارات لا تـــهدف إلى أية خطوات أخرى ، وذلك عام ١٩٢١م كما سبق أن ذكرنا.

وكيفما كان الأمر فقد أدى اتفاق روما (عام ١٩٢٧م) إلى تـــهدئة الأمور نسبيا بين بريطانيا وإيطاليا حينذاك. ورغم الخلافات التي نشبت بين إيطاليا والسعودية بسبب شكوى الأخيرة من الإمدادات التي تقدمها إيطاليا لليمن ، إلا أن هذه الخلافات لم توتر العلاقات البريطانية الإيطالية ، وكانت بريطانيا قد عقدت معاهدة مع السعودية في ١٩٢٧م. وعندما وقعت حادثة ضرب بريطانيا لمناطق جنوب اليمن المتوكلية عام ١٩٢٨م ، لم تقم إيطاليا إلا بدور الوسيط فقط بين البلدين. وفي العام التالي مباشرة ، قام ممثلو إيطاليا في اليمن بإبلاغ الإمام إنه لا يتوقع أن تساير إيطاليا سياسته العدائية لبريطانيا.[1]

ويعني هذا أن الدولتين الكبيرتين لا ترغبا في مواجهة بعضهما البعض من أجل اليمن والسعودية ، بل كان شغلهما الشاغل يدور حول وضع الجزر. ففي خلال العمل من أجل تنظيم ووضع الإشارات البحرية أمام سواحل مستعمرة إرتريا ، برزت الفرصة لبناء فناره في جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية – وهي ضمن جزر المحبكة – عندئذ قام الشك حول ملكية الجزيرة. فقد أرسل وزير المستعمرات الإيطالي إلى زميله وزير أفريقيا الشرقية يسأله عما إذا كانت الجزيرة المذكورة تتبع إيطاليا أم لا ، كما قال إنه لا يهم أن تكون تابعة لدول أخرى. وطلب الوزير أن تتخذ الخطوات اللازمة من خلال وزارة الخارجية الإيطالية للحصول على الترخيص من الدولة المهتمة بذلك حتى يتم بناء الفنار. وقد كتب مدير عام إدارة شرق أفريقيا إلى وزير الخارجية الإيطالي بأن الوزارة المذكورة لا تعرف إن كانت هذه الجزيرة تخص إيطاليا أم أنـــها تعتبر ضمن الجزر التي كانت تتبع الإمبراطورية العثمانية ، والتي لم يستقر أمرها بعد.[2]

وزادت بريطانيا من انتباهها بعد ذلك إلى أنشطة إيطاليا في منطقة جنوب البحر الأحمر ، وذلك بطرقها الخاصة وليس عن الطريق الدبلوماسي. وكان النشاط الإيطالي يزداد يوما بعد آخر في المنطقة ، وواصلت كل دولة منهما مراقبة خطوات الدولة الأخرى بالنسبة للجزر

---

(١) John Baldry:The Strggle For The Red Sea,Musslini's Policy in Yemen,1934 – 1943,Asian & African Studies, XVI,1980,P.57.

(٢) Ministero Delle Colonie, 15318, 1929, OCT. 7th. (Eng.Trans.)

وبالنسبة لسياستها عامة في جنوب حوض البحر الأحمر ، وذلك في حذر وترقب مع نشاط المراسلات والاحتجاجات.

فقد كلف وزير المستعمرات الإيطالي حاكم إرتريا بأن يتوجه إلى جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر في مركب صيد بملابس مدنية وبمعدات صيد ، وعليه أن ينزل إلى أراضي هذه الجزر ليتعرف على من فيها من أهالي ولمن يخضعون ، وكل المعلومات اللازمة عن هؤلاء وما معهم من أسلحة ، ومياه الشرب ، والأماكن التي يسهل فيها النزول إلى البر ، وأكد عليه في النهاية ألا يكشف عن شخصيته الرسمية تحت أي ظرف ولأي سبب.[1]

ورد حاكم إرتريا أن جميع الجزر – كبيرها وصغيرها – في أرخبيل حنيش – زقر إنما هي جزر جرداء مجدبة ، وأنــها تتكون من صخور بركانية ، وأنــها غير مسكونة لفقدانــها المصادر المحلية ، وفوق ذلك فقدانــها لمياه الشرب.ويتردد إليها الصيادون من اليمن ومن إرتريا – وإن كان معظمهم من اليمن – وخاصة في موسم الصيد الذي يمتد من أكتوبر إلى مايو ، ويقيمون هناك حوالي شهرين للاصطياد وخاصة سمك القرش وسلحفاة البحر واللؤلؤ.وقال أيضا أن الأتراك أقاموا بكل من جزيرتي حنيش الكبرى وزقر حامية صغيرة أثناء احتلالــهم لليمن ، وانه رأى آثار معسكراتــهم بــهما.وبعد انسحاب الأتراك عقب نــهاية الحرب العالمية الأولى احتلها الإنجليز ، وأقاموا بــها حاميات هندية صغيرة ثم أخلوها بعد عام واكتفوا بإرسال دورية بحرية إلى هذه الجزر بين حين وآخر لعدة أيام فقط.ورأى أخيرا ، أن الأغلبية من الأهالي تعتقد أن احتمال احتلالــها لا يسبب غرابة؟ – وكرر ذلك – عند هؤلاء الأهالي.[2]

ولقد كانت تلك الرسالة من حاكم إرتريا الإيطالي هي سبب الاهتمام بوزارة المستعمرات في أن تحث وزارة الخارجية بأن تسأل عن وضع جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية ، وهو الاهتمام الذي سبق أن أشرنا إليه.ورغم أن معلومات الحاكم الإيطالي لإرتريا غير دقيقة ، فان رسالته تعبر عن رغبته الجامحة في احتلال تلك الجزر ، وإنه يدفع حكومته لتنفيذ تلك الرغبة.

وتوالت المكاتبات عندئذ بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات الإيطاليتين حول الوضع الجغرافي والتاريخي لجزيرة هيكوك الجنوبية الغربية وباقي بمجموعة جزر المحبكة وعلاقتها

(١) Ministero Delle Colonie,16 – 9 – 1926,(Eng Trans.)

(٢) Ministero Delle Colonie,5979,12th .OCT.1929,(Eng.Trans.)

بأرخبيل جزر حنيش – زقر.فقد كان الرأي أن جزر المحبكة جميعها تقع إلى اليسار من خط الوسط ، أو خط العمق ، الخاص بالبحر الأحمر ، وانه يستدل من ذلك بأن أرخبيل المحبكة بما فيه جزيرة هيكوك إنما يخضع للسيادة الإيطالية الارترية.وأن بناء فناره في جزيرة هيكوك يشبه ما قامت به بريطانيا من إقامة فنار في جزيرة أبوعلي القريبة من جزيرة زقر.وأن المسافة بين هيكوك هذه وبين أقصى الطرف الجنوبي لجزيرة حنيش الكبرى هي ثمانية أميال فقط.

وأرفقت وزارة الخارجية الإيطالية بخطابــها المرسل إلى وزارة المستعمرات مذكرة إلى السفارة البريطانية بروما تحمل هذه الأمور ، وأن جزر أرخبيل المحبكة – أو بالأحرى تلك الصخور – تتبع مستعمرة إرتريا.وتساءلت المذكرة في دبلوماسية زائدة عما إذا كانت جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية تتصل بجزيرة حنيش ، وأن على الحكومة البريطانية الملكية أن تنظر بعين الاعتبار إلى إمكان فرض السيادة الإيطالية على تلك الجزيرة ، وتؤكد أن هذا السؤال ، طبقا لروح اتفاقية روما عام ١٩٢٧ ، يعد على نفس المستوى الذي ينظر به إلى مسألة السيادة على مجموعة جزر حنيش ،[1] أي أنــها تخضع للمادة (١٦) من اتفاقيه لوزان.

وشارك أيضا القنصل الإيطالي بعدن في مسألة الجزر ، ففي برقية له أفاد بأن "قائد الداورية البريطانية في البحر الأحمر قد قابل قاربا إيطاليا يتجه من عصب مباشرة إلى جزر حنيش وزقر وبه بعض العساكر ليحلوا محل قوتــهم هناك بعض الوقت.وسأله المقيم البريطاني في عدن عن أخبار وجود قوات إيطالية في الجزر المذكورة ، حيث أنهم مهتمين حتى الآن بوجودنا في جزيرة هيكوك لإقامة الفنار".[2]

وأرسل حاكم إرتريا أيضا رسالة إلى وزارة المستعمرات الإيطالية تفيد بأنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٧مايو(١٩٣١) وقف قائد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر أمام جزيرة حنيش "حيث توجد محطة صغيرة لنا كما هو معروف". وأرسل القائد البريطاني رجلا أبيض في زورق صغير إلى الجزيرة ليسأل عدة أسئلة مثل:منذ متى تحتل إيطاليا هذه الجزر ، وكم عدد الجنود في كل منها ، وما هو عمل هؤلاء الجنود؟ وأجاب رئيس المحطة تبعا لتعليمات سابقه إنه لا يستطيع أن يحدد متى بدأ تأسيس هذه المحطة ، ولكنها بالتأكيد تأسست منذ وقت طويل عند تأسيس شركة إيطالية للصيد مع صيادين ارتريين ممن يعتبرون رعايا إيطاليين.وأن عساكر المحطة إنما هم للمحافظة على النظام وعلى مواد الصيد ، ومرشدين للصيادين ، وإنه لا يستطيع أن يعطي معلومات عن المحطة الصغيرة لأنه كما يعتقد غير مسؤول.وقد سُئل رئيس المحطة

(١) Ministero Delle Colonie,12809,14th .APR.1930,(Eng.Trans.)

(٢) Ministero Delle Colonie,44534,4th.JUN.1931,(Eng.Trans.)

أيضا لماذا لم يُرفع العلم الإيطالي (وكان هذا بتأثير أوامر من حكومة إرتريا الإيطالية) فرد رئيس المحطة بأنه لا يستطيع أن يرفعه لأنه تحطّم وأرسله إلى عصب لإصلاحه.(١)

وألحق بهذا رسالة أخرى من حاكم إرتريا إلى وزارة المستعمرات بأن المحطتين الصغيرتين في كل من زقر وحنيش إنما تأسستا بناء على طلب شركة كناتا Cannat لصيد الأسماك في ديسمبر ١٩٢٩ ، والفرقتان تتكون كل منهما من ثلاثين جنديا.(٢)

وهكذا تبادلت الوزارات الإيطالية الرأي فيما بينها حول احتلال تلك الجزر – أو على الأقل الاستفادة منها – سواء في أرخبيل المحبكة أو في أرخبيل حنيش – زقر. وكانت إيطاليا قد بدأت ترمي بطرفها إلى أرخبيل حنيش – زقر بعد أن فقدت الأمل في أن تضع قدميها في الجزر القريبة من الساحل الشرقي للبحر الأحمر وهما فَرسان وكمران كما سبق أن أوضحنا. وإزاء ذلك سعت إلى حنيش – زقر باعتبارها الخط الثاني للجزر التي فقدتها ، حتى تعوض خسارتها من ناحية ، وحتى تشعر بالندية مع بريطانيا حليفتها الكبرى حينذاك وخاصة بعد أن وصل موسيليني إلى الحكم عام ١٩٢٢م. وهنا بدأت إيطاليا تسعى إلى التعرف على أوضاع بريطانيا في كمران لاتخاذها نموذجا تحتذى – أو تحتج به ، وخاصة بعد أن وضعت محطات بوليسية – من وجهة نظرها – في كل من جزيرتي حنيش وزقر عندما منحت شركة كناتا الإيطالية امتيازا لصيد الأسماك في جنوب البحر الأحمر من عِد Edd إلى جزيرة الدمورة.

فقد أرسل حاكم إرتريا إلى وزارة المستعمرات يطلب منها مدّه بمعلومات حديثة عن المحطة البوليسية التي أقامتها بريطانيا في كمران لحماية منطقة الحجر الصحي الدولية ، وذلك للرد على اعتراضات بريطانيا التي تبديها على المحطات التي تقيمها إيطاليا في الجزر المشار إليها – حنيش وزقر – مع ملاحظة التشابه الجزئي بالنسبة للحضور البريطاني في كمران.(٣)

ولم تكن بريطانيا تقف صامته إزاء هذا النشاط الإيطالي ، بل شاركت جميع وزاراتها وأجهزتها في متابعة هذا النشاط باعتبارها سيدة البحار حينذاك ويهمها ما يجري في البحر الأحمر الذي تعده الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية.

فقد أرسلت الادميرالية البريطانية مذكرة طويلة إلى وزارة الخارجية وصورة منها إلى وزارة الهند وأخرى إلى وزارة المستعمرات. وتحدثت المذكرة عن نشاط إيطاليا في جزيرة

---

(١) Ministero Delle Colonie,5th.JUN.1931,(Eng.Trans.)
(٢) Ibid:12th .JUN.1931,(Eng.Trans.)
(٣) Ministero Delle Colonie,Telegramma,8th .JUN.1931,(Eng.Trans.

هيكوك الجنوبية الغربية ومشروعها في إقامة فنار فيها. وقد شكّت الادميرالية من أنها علمت بالمشروع الإيطالي من خلال مصادرها السرية وليس من خلال القنوات البحرية العادية بين البلدين ، وهذا يزيد من الشك في أن إيطاليا عند قيامها بهذا المشروع ، فكأنها تريد احتلال الجزيرة ثم مواجهة الحكومة البريطانية بالأمر الواقع. ورأت الادميرالية أن تلك الجزيرة إنما هي ضمن جزر أرخبيل حنيش التي تنطبق عليها المادة الخامسة من اتفاقية روما في فبراير ١٩٢٧ ، كما رأت أنه إذا أن إقامة هذا الفنار يفيد كثيرا الإبحار في تلك المنطقة الصعبة ، وأن على بريطانيا ألاّ تعترض على إقامة تلك الفنار إذا أعلنت إيطاليا أن إقامتها إنما هو لفائدة الشئون البحرية فقط وليس لأية أغراض سياسية.(١)

وقد ردّت وزارة الحرب بأنه بالبحث الدقيق في خرائط الوزارة عامي ١٩٠٦ ، ١٩٠٧فانه لا يمكن تحديد أو رسم تبعية تلك الجزر ، وكذلك جميع الخرائط القديمة التي وضعت في سنوات ١٨٣٥، ١٨٤٩ ، ١٨٦٧، وأيضا الخرائط الحديثة سواء لإيطاليا أو لغيرها قبل حرب ١٩١٤ أو بعدها تشير جميعها أن كل هذه الجزر كانت تركية.(٢)

وبناء على هذه الردود أعدت وزارة الخارجية البريطانية رسالة طويلة إلى سفيرها في روما تشرح له فيها انه قد وصلتها بعض الإشاعات عن نشاط إيطاليا في حنيش وزقر ، وعن إقامة فنار في جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية. وتحدثت الرسالة أن مجموعة جزر هيكوك وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر وأبوعلي كانت جميعها قبل الحرب جزرا تركية ، أما بعد الحرب فإنها خضعت للمادة (١٦) من معاهدة لوزان ، وأن هويتها بقت غير محددة. ونبهت الوزارة سفيرها بأن سيطرة إيطاليا على تلك الجزر سيكون أمرا خطيرا إذا وقعت حروب ، كما طلبت منه الأتصال بالحكومة الإيطالية لتذكيرها بأن اتفاقية روما في فبراير ١٩٢٧ ، تقضي بأن تظل الحكومتين على علاقة وثيقة وقرية لحل كل المسائل المتعلقة بالجزر وجنوب الجزيرة العربية ، وذلك كما حدث عام ١٩٢٨ عندما أقامت بريطانيا فناراً في جزيرة ابوعلي. وانتهت الرسالة إلى انه إذا كانت هذه الإشاعات صحيحة ، فيجب أن تعامل الجزر كما جاء في الفقرة الخامسة من اتفاقية روما في فبراير ١٩٢٧ .(٣)

وأرسلت السفارة البريطانية في روما عندئذ إلى وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرة المترجمة المقدمة من وزارة الخارجية الإيطالية. وقد جاء بتلك المذكرة أن إقامة فنار في هيكوك الجنوبية الغربية إنما هو فقط لتسهيل الملاحة وخاصة ليلاً في تلك المياه الصعبة. ومن ناحية

---

(١) F.O. 371/13741:Admirality,18th.Dec.1929.
(٢) F.O. 371/14457:The War Office,3rd.Jan.1930.
(٣) F.O. 371/14457,6th February1930.

أخرى فإنه من الناحية الجغرافية فإن هذه الجزيرة لا تبعد إلا حوالي (١٦) ميلاً من الشاطئ الارتري بينما تبعد حوالي (٣٨) ميلاً من الشاطئ العربي.أما من الناحية التاريخية فإن الإمبراطورية التركية لم تسيطر ولم تظهر أية مطالبة بجزر أرخبيل المحبكة التي من ضمنها جزيرة هيكوك هذه (كذا) ، لذلك ترى الحكومة الإيطالية أن جزر أو صخور ارخبيل المحبكة إنما تتبع مستعمرة إرتريا.وبينما لا تستطيع الحكومة الإيطالية أن تؤكد أن جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية تنتمي إلى مجموعة جزر حنيش ، وبينما ترى أن تضع تحفظاً خاصاً بالنسبة للسيادة على هذه الجزيرة (هيكوك) ، فان وزارة الخارجية الإيطالية لا تجد صعوبة في الموافقة على أن السيادة على مجموعة جزر حنيش تخضع جميعها لروح محادثات اتفاقية روما في ١٩٢٧.[1]

وأدت هذه المراسلات المتعددة إلى أن دعت وزارة الخارجية البريطانية إلى عقد اجتماع موسع ضم عدداً من موظفيها ومندوبين من كل من الأدميراليه ، ومن وزارة المستعمرات ، ومن وزارة الطيران ، ومن وزارة الـــهند ، ومن وزارة الدومنيون ، والسفير البريطاني في روما، وهذا لمناقشة النشاط الإيطالي في جزر حنيش وزقر.وقد شعر الجميع بخطورة الموقف نظراً لأهمية هذه الجرز الاستراتيجية ، وانه يجب اتخاذ الخطوات التكتيكية لمنع إيطاليا من فرض سيادتـــها على تلك الجزر.وقرر الاجتماع في النهاية الحصول على مذكرة رسمية من الحكومة الإيطالية بإنـــها لن تفرض سيادتـــها على تلك الجزر وأن تعترف بأن هذه الجزر تخضع للمادة (١٦) من معاهدة لوزان.وأقر الاجتماع أيضاً أن تقوم قطع الأسطول البريطاني في البحر الأحمر بزيارة تلك الجزر حوالي مرتين في العام ، وأن تكتب تقريراً عن النشاط الإيطالي بـــها.[2]

وبلّغت وزارة الخارجية البريطانية سفارتـــها في روما بـــهذا القرار الجماعي وقامت السفارة بإرساله إلى وزارة الخارجية الإيطالية.وردت الوزارة الأخيرة برأيها في هذه المسألة بمذكرة رسمية ، تفيد بأن الحكومة الإيطالية لا تجد صعوبة في أن تظل السيادة على جزر حنيش وزقر سيادة معلقة أو غامضة ، وذلك دون حاجة إلى معارضة إقامة محطات لحماية المصالح الإيطالية ، وهي محطات ترجع إقامتها إلى ديسمبر ١٩٢٩.وترى الحكومة الإيطالية أن السيادة الشرعية الدولية على هذه الجزر تماثل حالة جزر فرسان وكمران التي أُشير إليها في نـــهاية محادثات عام ١٩٢٧ ، وحالة جزر أبوعلي وهي جزر من مجموعة جزر حنيش ، وحالة جزر الزبير والطير التي كانت موضع تفاهم بين إيطاليا وبريطانيا في عام ١٩٢٨ أثناء المفاوضات

(١) Ministero Della Calonie, Translation from Italy, April 11th 1930,(Eng. Translation).

(٢) F.O. 371/15286:Dated,July 10th ,1931.

حول أوضاع الفنارات في البحر الأحمر ، فهذه جميعها تظل السيادة عليها معلقة.وأنـــهت إيطاليا مذكرتـــها بأنـــها ترى أن جميع الجزر المذكورة إنما تخضع للفقرة الخامسة من اتفاقية روما عام ١٩٢٧ ، التي تقضي بالسماح لرعايا الدولتين أن يقوموا بنشاط اقتصادي وتجاري في هذه الجزر دون المساس بموضوع السيادة عليها.[1]

وهكذا يتضح أن كلا من الدولتين قد ارتضيا إقامة فنار إيطالي في جزيرة هيكوك الجنوبية الغربية لمصلحة الملاحة البحرية وليس لفرض السيادة عليها.ووافقتا كذلك على أن تظل مجموعة جزر حنيش تخضع للمادة (١٦) من معاهدة لوزان ، أي أن السيادة عليها تظل معلقة، وأن تخضع للمادة الخامسة من اتفاقية روما عام ١٩٢٧ دون المساس بموضوع السيادة عليها.

غير أن بريطانيا ظلت عند موقفها الحذر من نشاط إيطاليا في مجموعة جزر حنيش خوفاً من أن يتحول هذا النشاط إلى نشاط سياسي مما يهدد خطوط المواصلات الإمبراطورية في البحر الأحمر.وفي نفس الوقت استمرت إيطاليا في نشاطها في تلك الجزر ، فتقوم بجمع سماد الطير من تلك الجزر ، وبإقامة محطات لحماية أعمال صيد السمك في جزيرة حنيش الكبرى وجزيرة زقر.

وبناء على هذا ، قامت قطع الأسطول البريطاني في البحر الأحمر بزيارات دورية لمجموعة جزر حنيش بناء على قرارات الاجتماع الموسع الذي عقد في وزارة الخارجية كما أسلفنا.وقد وردت أخبار تلك الزيارات في وثائق حكومة مستعمرة إرتريا ، وفي وثائق وزارة المستعمرات ، التي وجهت جميعها إلى وزارة الخارجية الإيطالية.وأشارت تلك الوثائق إلى أن بعض العناصر البريطانية كانت تسأل رئيس المحطة العسكرية في زقر بعض الأسئلة عن وضع تلك المحطة في الجزيرة ، لكن هذا الرئيس كان يمتنع عن الإجابة عن بعض هذه الأسئلة أو الإمداد ببعض البيانات ، وذلك بناء على التعليمات الموجهة إليه من حكومة إرتريا ، حتى أن وزارة المستعمرات أرسلت إلى حاكم إرتريا بمنح القائد مكافأة مالية قدرها مائة ليرة لموقفة هذا.[2]

غير انه حدث بعد قليل أن تقدمت الادميرالية بمذكرة تفصيلية إلى نائب وزير الخارجية البريطانية ، بأن السفينة الحربية Penzance– من قطع الأسطول البريطاني في البحر الأحمر – قد اقتربت من جزيرة زقر ، ونزل بعض بحارتـــها إلى الجزيرة ، فأمرتـــهم المحطة العسكرية

(١) F.O.371/15286: Note Verbal, Min. .of For. Afairs, Rome, November 24th, 1931 , (Translation)

(٢) Ministero Della Calonie:date,20th .March 1932,25th March 1932,5th March 1933, 3rd July 1934, (Eng.Trans.)

الإيطالية بسبها بمغادرة الجزيرة ، وأخبرتهم أن القوارب التي تأتي إلى الجزيرة لصيد اللؤلؤ لابد أن تحصل على تراخيص من عصب. وأشارت الادميرالية أيضاً إلى أن المذكرة الصادرة من وزارة الخارجية الإيطالية في ١٦نوفمبر ١٩٣١ تؤكد أن حقوق السيادة على تلك الجزر تظل معلقة ، كما شرحت تلك الوزارة أن سبب وضع المحطة العسكرية في جزر حنيش الكبرى وزقر هو حماية مصالح إيطالية خاصة ، رغم أن هذه الحجة لم تكن كافية. وأبدت الادميرالية رأيها في النهاية ، وهو أن الإيطاليين يحاولون تقوية عناصر سيادتهم على تلك الجزر ، كما طلبت توجيه احتجاج رسمي إلى الحكومة الايطالية بسبب أعمال وكلائها غير المبررة في تلك الجزر.[1]

وقد تعددت المراسلات بين الأجهزة البريطانية المختلفة سواء البحرية أو الدبلوماسية ، وخاصة بين وزارة الخارجية وبين سفارتها في روما. وقد انتهى الأمر بأن أرسل السفير في روما برقية إلى وزارة الخارجية في ٩ أكتوبر ١٩٣٤ ، تفيد بأن وزارة الخارجية الايطالية قد "أبلغته رسمياً الآن بأن المحطة الايطالية في جزيرة جبل زقر قد اتخذت موقفاً ليس موافقاً للتعليمات ، وقد أكدوا إليّ أن المحطات الايطالية في مجموعة جزر حنيش سوف تحترم وضعها الدولي ، وسوف تعمل بما يقتضيه هذا الوضع".[2]

وكانت وزارة الخارجية الايطالية قد أرسلت قبل ذلك بيومين أي في ٧ أكتوبر ١٩٣٤ رسالة إلى وزارة المستعمرات الايطالية وحكومة إرتريا ، كما أرسلت مذكرة رسمية إلى السفارة البريطانية في روما والحقت بها هذا الخطاب. وجاء في خطابها إلى وزارة المستعمرات أن تصدر أمرها إلى رئيس محطة جزر حنيش وإلى جميع رؤساء المحطات في كل الجزر التي لم تحدد السيادة عليها ، ألاّ تعترض الزيارات المحتملة للسفن البريطانية أو نزول البحارة البريطانيين إلى الجزر. وأضافت الرسالة "إنه في المعروف أن سفننا قد زارت - وبامكاننا زيارة بدون صعوبات - جزيرة كمران وباقي الجزر التي لم تحدد السيادة عليها، والتي بها حاميات بريطانية. وتكررت هذه الأفكار في المذكرة الرسمية التي أرسلتها وزارة الخارجية إلى السفارة البريطانية في روما ، لكنها أضافت أنها بعد أن حصلت على المعلومات الضرورية من جزيرة حنيش وجدت أن قائد المحطة قد سلك سلوكا غير مطابق للتعليمات ، وإنها قد أمرت مجددا بأن يطبق الوضع القانوني الدولي المتبع في الجزر غير المحددة السيادة في البحر الأحمر."[3]

(1) F.O.371/17824,036166, Admiralty S.W.I,2nd May,1934.

(2) F.O.371/17824,date:9October, 1934.

(3) Ministero Degli Affari Eateri: 232213/584,7OCT, 1934.(Tran.)

وهكذا ألمت إيطاليا ، بهذا الاعتذار الدبلوماسي ، مشكلة التماس بينها وبين بريطانيا حول جزر البحر الأحمر ، فألقت المسئولية على قائد المحطة في جزيرة زقر ، وقالت إنها حددت التعليمات إلى جميع رؤساء المحطات في الجزر غير المحددة السيادة في البحر الأحمر باتباع قواعد القانون الدولي في مثل هذه المسألة.

ويبدو أن هذه الدبلوماسية التي لجأت إليها إيطاليا لتغلف ما حدث في جزيرة زقر إنما يرجع إلى أوضاعها الخاصة ، فبعد أن استقرت المفاهيم والمبادئ حول جزر البحر الأحمر ، أرادت أن تتفرغ لمشروعها الكبير وهو غزو الحبشة ، وهو ما حدث عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٥. واكتفت بريطانيا كذلك بهذا الاعتذار الدبلوماسي لأنها كانت تتبع سياسة التهدئة حينذاك بالنسبة لمشاكلها في اوربا وخاصة بعد أن وصل هتلر إلى الحكم عام ١٩٣٣م.

ونلاحظ أن مذكرة السفينة **Penzance** البريطانية كانت حارة ملتهبة في رواياتها لما حدث في جزيرة زقر ، إذ احتوت هذه المذكرة على تسعة عشرة نقطة تروي الأحداث ساعة بعد أخرى. ورفعت مذكرتها إلى القيادة العامة للأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، التي رفعتها بدورها إلى الادميرالية العامة في لندن ، وهي التي طالبت بتقديم الاحتجاج إلى الحكومة الايطالية كما ذكرنا ، وقد أدت الأحداث حينذاك أن هددت المحطة الايطالية باطلاق النار على البحارة البريطانيين إذا لم ينسحبوا من الجزيرة ، فانسحب هؤلاء تحت هذا التهديد.[1]

ولم تثر تلك الحادثة الأوساط السياسية والبحرية البريطانية فحسب ، بل أثارت الأوساط البحرية الفرنسية أيضا. ففي خلال ذلك التوتر بين بريطانيا وإيطاليا ، وأثناء زيارة الأميرال الفرنسي لحاكم إرتريا الايطالي سأله عما إذا كانت إيطاليا قد احتلت مجموعة جزر حنيش ، فرد عليه الحاكم بأن أحد المواطنين له محطة صيد أسماك هناك ، لكن لم تتخذ حكومة إيطاليا أية خطوة لاحتلال تلك الجزر.[2]

وزيادة على ذلك ، فقد أرسلت وزارة المستعمرات الايطالية الخطاب الذي وجهه الرئيس موسوليني إلى حكومة إرتريا في أول فبراير ١٩٣٦. وقد جاء به "أنه في مفاوضات إيطاليا وبريطانيا التي أجريت في روما في عام ١٩٢٧ ، قد تم الاتفاق على أن يرجأ تحديد السيادة على جزر جنوب البحر الأحمر القريبة من الساحل العربي ، وتعهدت كل من الحكومتين الايطالية والبريطانية على ابقاء الوضع الراهن حسب الاتفاق السابق حتى يتم تسوية

(1) F.O.371/17824,036166:H.M.S Penzance at Perim, date,9th Arril,1934.

(2) Ministero Delle Colonie,Telegnamma in ARRJVO, 2-6-1934 (Eng.Tran.)

مسألة السيادة.وقد تم في السنوات القليلة الماضية عمل مفيد بالاتفاق بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ، فقد نجحنا في الاحتفاظ بمحطاتنا في مجموعة جزر حنيش وزقر ، وأنشأنا فنارا مع هيئة تشغيله في القمة الوسطى Center Peak من مجموعة جزر الزبير.وأن ما تم يعد أمرا جيدا بالنسبة لمسألة جزر البحر الأحمر ويعد أمرا مهما جدا بالنسبة لنا ، وغرضي أن لا يحدث شيء قد يعرض النتائج التي حصلنا عليها حتى الآن للخطر".(١)

ولا ندري هل كانت هذه الرسالة تعني التزام إيطاليا باتفاقية روما في عام ١٩٢٧ ، وأنها كانت سعيدة بما وصلت إليه من نتائج ، أم كانت الرسالة أمرا ظاهرا فقط أمام بريطانيا لإرضائها؟ وهل رضيت بريطانيا بهذا الالتزام أم ظلت تساورها الشكوك من نشاط إيطاليا في تلك الجزر؟

الحقيقة أن بريطانيا ظلت عند مخاوفها منذ حادثة جزيرة زقر عام ١٩٣٤ التي واجهت بحارة السفينة Penzance ، والتي اعتذرت وزارة الخارجية الايطالية عما حدث خلالها.فقد استمرت السفن البريطانية في زياراتها الدورية لتلك الجزر ، واستمرت الادميرالية البريطانية في تقديم مذكرات بخصوص تلك الجزر ، وبخصوص تاريخ السيادة عليها.

فقد تقدمت هذه الادميرالية بمذكرة طويلة إلى القيادة الجديدة في الهند لقطع الاسطول في البحر الأحمر تشرح فيها تاريخ وأوضاع تلك الجزر.وبدأت تلك المذكرة بالحديث عن الجزر عموما التي تقع جنوب خط عرض (١٨) التي كانت تحت السيادة العثمانية والتي يفصل بينها خط العمق في البحر الأحمر ، إلى جزر تابعة للساحل الغربي وهي جزر المحيكة بما فيها جزر - و صخور - هيكوك ، وجزر تابعة للساحل الشرقي وهي جزر جبل الطير وجبل زقر ، ومجموعة حنيش وجزيرة كمران التي أفردت لها بندا خاصا ، وهي الجزر التي تنازلت عنها تركيا وتركت تحديد السيادة عليها "للأطراف المعنية" ، وذلك في معاهدة لوزان ١٩٢٣ بينها وبين الحلفاء.وأشارت المذكرة كذلك إلى اتفاقية روما في ١٩٢٧ التي أكدت أن تلك الجزر ظلت غير محددة السيادة ، كما تعهدتا الدولتان على ألاّ تقع تلك الجزر تحت سيادة دولة اوربية أو تحت سيادة قوة عربية غير صديقة.وتناولت المذكرة بعد ذلك محادثات ١٩٢٨ التي اتفق فيها الطرفان على أن تبقى الجزر التي بها فنارات – وهي جبل الطير وأبوعلي والزبير - غير محددة السيادة ، وعن اعتراف إيطاليا عام ١٩٣١ بوضع محطتين عسكريتين في زقر وحنيش الكبرى لحماية ممتلكات شركة كناتا التي منحتها امتياز صيد السمك واللؤلؤ.

(١) Ministero Delle Collonie,Telegnamma IN Arrivo,Telegnamma IN Partenza,Rome,1.Fellraio,1936.(Eng Tran.)

أما الجديد في تلك المذكرة ، فهما نقطتان:

الأولى: أنها أشارت إلى حادثة جزيرة زقر عام ١٩٣٤ ، وإلى اعتذار إيطاليا عما حدث خلالها ، إلا أنها قالت إنه تبعا لمعلومات سفن الأسطول البريطاني في البحر الأحمر فان المحطتين في زقر وحنيش ما زالتا موجودتان.

الثانية: إنها أفردت بندا خاصا بالوضع في جزيرة كمران لأن إيطاليا كانت تتهم أن ما تفعله في زقر وحنيش إنما يشبه ما أقامته بريطانيا في كمران ، وأنها تحذو حذوها حيث أنهما ندان.

فقد جاء بالمذكرة " أن الوضع البريطاني في جزيرة كمران وضعا متميزا ، إذ قامت بريطانيا باحتلالها عام ١٩١٥ من أجل إحباط أية خطوة تتخذها إيطاليا كما كنا نشك.وهذه الجزيرة هي إحدى الجزر التي تنازلت عنها تركيا بمقتضى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ دون أن تخضع إلا لسيادة "الأطراف المعنية" أي دون تحديد.وقد أعطينا إيطاليا تعهدا خاصا بأننا لن نغير وضعها إلا بعد التشاور معها ، كما أخبرناها أن الغرض الوحيد لإدارة بريطانيا شئون هذه الجزيرة هو تأمين الخدمات الصحية للحجاج ، واننا قد اتفقنا مع هولندا للمشاركة في إدارة محطة الحجر الصحي ، دون المساس بالادارة المدنية للجزيرة إذ ستبقى في أيدينا.وأنهت الادميرالية مذكرتها بأن جزيرة بريم (ميون) هي ملك خاص لبريطانيا".(١)

وبالاضافة إلى ذلك ، فلا شك أن الحرب الايطالية – الاثيوبية التي بدأت ملامحها في الظهور في نفس العام قد أثارت اضطرابات جديدة في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر.إذ جاء سبحر – السكرتير السياسي في حكومة عدن – إلى صنعاء في صيف عام ١٩٣٦ ، وكتب تقريرا طويلا عن الأوضاع في اليمن ، وقال إن أخبار تلك الحرب أثارت الاضطراب عند جميع اليمنيين وأخافتهم لدرجة كبيرة.ويرى أنه لن يكون مستغربا كثيرا – أمام هذا الهلع والاضطراب – إذا رأى أن اليمنيين سيكونون خاضعين مجبرين أمام البعثة الايطالية التي ستأتي إلى اليمن أواخر هذا العام (١٩٣٦) لتجديد المعاهدة اليمنية – الايطالية (لعام١٩٢٦).واعتقد سبحر أيضا في مذكرته أن البعثة الايطالية لن تقنع إلا إذا حصلت على معاهدة مرضية ، وأن تجعل الحكومة اليمنية تندفع إلى منح إيطاليا عدة امتيازات وهو أمر قد يقلق حكومة جلالة الملك.وهذا بطبيعة الحال مجرد تفكير ، لكن اليمن التي تتوقع وفاة ملكها ، الذي أصبح الآن أكثر عصبية من أي شخص آخر من رعيته ، يشعر بأن ظهره إلى الحائط أمام مطالب إيطاليا ،

(١) F.O.371/19978,Military Branch,13th October,1936,Red Sea Islands, International Status.

ولم تعد هنا بمذكرة مطولة ، أو يبعث بعثة لتفادي الحرب ، واقترح سيجر أن يقدم إلى (الإمام) – خلال رحلته القادمة في أكتوبر القادم – أية هدية للتأكيد بأن حكومة جلالته لا تتعاطف مع أية دعوة لانتهاك حقوقه السيادية. وكان سيجر قد أشار في مذكرته هذه إلى نشاط إيطاليا السياسي في اليمن منذ ١٩٣٣ عندما زاد التوتر بين مملكتي اليمن والسعودية وقيام الحرب بينهما ثم عقد معاهدة الطائف عام ١٩٣٤. وقال إنه يخشى زيادة نفوذهم في الحرب الإيطالية – الأثيوبية ، فيقومون باحتلال بعض الجزر. وتوقع أن إيطاليا سوف تقوي قبضتها على اليمن لتحمي نفوذها في موانئ الشيخ سعيد والمخا والحديدة واللحية وبهذا لم تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر ، فهي ذات أهمية لها لأنها تواجه سواحل مستعمرة إرتريا ، وذلك طبقاً لما جاء في اتفاقية روما عام ١٩٢٧م. وفسّر سيجر أن عدم اعتراف الدول الأوربية بالحملة الإيطالية على الحبشة سيكون سببا في تقوية قبضة إيطاليا على اليمن ، على أن تسليح الجيش اليمني كان يعتمد بصفة أساسية على إيطاليا.(١)

يتضح من هذه المذكرة الطويلة الهامة أن بريطانيا كانت تحرص على مراقبة النشاط الإيطالي داخل اليمن خلال الحملة الإيطالية على الحبشة ، كما تخشى أن تؤدي تلك الحملة إلى المساس بأوضاع الجزر. وحرصت المذكرة على دفع المسئولين البريطانيين إلى المزيد من الاهتمام بأوضاع اليمن ، والوقوف أمام تزايد النشاط الإيطالي السياسي ، خاصة بعد أن عقدت بريطانيا معاهدتها مع اليمن عام ١٩٣٤ ، وتطالب بمد يد المساعدة إلى اليمن.

غير أن خوف سيجر من أن البعثة الإيطالية إلى اليمن ستجرى ((مفاوضات مكثفة – كما قال – لتجديد المعاهدة اليمنية – الإيطالية ، وللحصول على امتيازات جديدة ، لم يتحقق شيء منه ؛ فالمعاهدة التي عقدت عام ١٩٢٦ لمدة عشر سنوات لم تكن تحمل في مضمونها إلا الاعتراف باستقلال اليمن وملكها (الإمام) مقابل تبادل المصالح التجارية لم تجديدها حينذاك فهي لم تجدد إلا لعام واحد فقط ، رغم الضغوط الإيطالية العديدة ، ورغم الحملة على الحبشة. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى سياسة العزلة التي كان يتخذها الإمام يحيى ، ونتيجة الهلع والخوف الذي انتاب اليمنيين عند اعتداء إيطاليا على الحبشة. وهناك تفسير آخر بأن تجديد المعاهدة توقف فجأة في ٤ نوفمبر ١٩٣٧ لأن مشروع التجديد كان يشتمل على عبارة أن اليمن تعترف بالامبراطورية الإيطالية ، وفي هذا إشارة إلى الاستيلاء على الحبشة(٢)

(١) F.O.371/19978, Memoradum, Aden,18th August,1936.

(٢) Baldry,J.:The Struggle for the Red sea, Mussalini's Policy in Yemen,1934-1943, Asian and African Studies, XVI,1980,P.64.

ويبدو أن نائب قائد الأسطول البريطاني في جنوب البحر الأحمر كان يشارك "سيجر" مخاوفه من أن الاعتداء الإيطالي على الحبشة قد يمتد إلى الجزر ، فقد أرسل برقية إلى حكومته يقول فيها إنه ليس من المحتمل أن الإيطاليين قد احتلوا جزرا معينة في البحر الأحمر ببعض العساكر ، ولكن من المحتمل أنهم قد أرسوا عملة تحذير عند فنار الجزيرة يسمى "القمة الوسطى" Center Peak.(١)

وفي نفس الوقت ، كانت إيطاليا تبحث أوضاع تلك الجزر ، ففي رسالة من وزارة البحرية إلى وزارة الخارجية تسألها عما يتخذ تجاه تلك الجزر في حالة قيام صدام بينها وبين إنجلترا ، وأكدت الوزارة لها رغم معرفتها بالوضع الدولي لهذه الجزر ، وأن تركيا قد تنازلت عنها في معاهدة لوزان دون أن تحدد من يمتلكها ، ورغم أن إيطاليا وانجلترا والدول العربية قد وضعت حاميات صغيرة في بعضها (المقصود هي السعودية بالنسبة لجزر فرسان) فإن الوزارة تريد أن تتأكد من وزارة الخارجية "إنه إذا حدث صدام مع انجلترا هل نأخذ في الاعتبار موقفنا – أي إيطاليا – السياسي تجاه الدول العربية ، وما صدى هذا الموقف على تلك الدول. وهل نقوم بعمل عسكري أم لا تجاه هذه الجزر؟"(٢)

وقد ردت وزارة الخارجية الإيطالية ردا طويلا تناول وضع جميع الجزر المتنازع عليها بما فيها جزر فرسان التي أصبحت تحت السيادة السعودية وجزيرة كمران التي تحت إدارة بريطانية ، ودون الدخول في تفاصيل هذا الرد فقد جاء به "إنه بالرغم من الاعلانات البريطانية المذكورة ، فقد حصلنا على الجزر المذكورة في البحر الأحمر الموحلة السيادة ، ومن الواضح أنه سيحيا بعض القلق إزاء الوضع القائم Status quo ، الذي خلق وضعا طيبا سلفا لبريطانيا العظمى ، عندما يأتي الوقت الذي يناقش فيه مسألة الحل النهائي للنزاع القائم حول تلك الجزر."(٣) ولم يعط هذا الرد وضعا واضحا ، بل خلّف الأمر كله إلى الأيام القادمة الذي سيحل فيه الوضع القائم للجزر.

وهكذا استمرت الدوريات البحرية البريطانية في جنوب البحر الأحمر بزيارة تلك الجزر وخاصة مجموعة جزر زقر – حنيش طوال عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٧. وكانت عادة تنزل بعض الجنود والبحارة إلى تلك الجزر ليسألوا من يقابلوهم من أفراد القوات الإيطالية – الإرترية أسئلتهم التقليدية حول عدد الجنود في الجزيرة وعما يفعلون بها ومن هو قائدهم ،

(١) F.O.371/19978,Extnact from commander – in – chief,dated 29th June,1936.

(٢) AL Ministero Degli Affari Esteri,Roma,13 Jzmuary, 1936.

(٣) AL Ministero Degli Affari Estero,Arrunto,3 Felruary,1936.

وكانوا عادة لا يجدون أجوبة صريحة شافية سوى أنهم يحمون ممتلكات شركة كناتا السمكية.

واستمرت كذلك المكاتبات بين حاكم مستعمرة إرتريا الايطالي ووزارة البحرية من ناحية وبين وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية من ناحية أخرى حول تلك الزيارات البريطانية لتلك الجزر.وكانت وزارة الخارجية الايطالية ترد على تلك الجهات ، إما بشرح الأوضاع الدولية لتلك الجزر ، وانها غير محددة السيادة طبقا لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ واتفاقية روما عام ١٩٢٧ ، وإما أن تطلب من حاكم إرتريا أن يرسل إحدى القطع البحرية الصغيرة إلى جزيرة كمران في زيارة قصيرة حيث أنها غير محددة السيادة مثلها مثل باقي جزر جنوب البحر الأحمر ، وأن كانت في الواقع de facto تحت الإدارة البريطانية ، مثل وضع مجموعة جزر زقر – حنيش التي تقع في الواقع تحت الإدارة الإيطالية.(١)

وكانت طموحات الزعيم الايطالي موسوليني في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر تتزايد يوما بعد آخر حتى بلغ أن استولى على الحبشة في ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .وقد أزعجت هذه الطموحات الدول الأوروبية ولم تعترف بذلك الإستيلاء وكان هذا من أسباب إنهيار عصبة الأمم فيما بعد.وتزايد أيضا مراقبة كل من الدولتين –بريطانيا وايطاليا– بعضها البعض في عامي ١٩٣٦، ١٩٣٧ حول الجزر سواء مجموعة جزر زقر– حنيش أو في كمران، كذلك في جزر الفنارات بالإضافة إلى التوترات بينهما في أوربا في وقت كانت بريطانيا تتبع سياسة التهدئة في عهد رئيس وزرائها تشمبرلن .

اتفاقية عام ١٩٣٨ بين بريطانيا وايطاليا:

رغم أن عام ١٩٣٨ كان عام اللقاء بين الدولتين – كما سنرى – وعقدت بينهما اتفاقية جديدة في ذلك العام اكدت ما جاء في اتفاقية روما (وكانت تعرّف بتفاهم روما) في عام ١٩٢٧ فقد كانت إيطاليا مستمرة في خطواتها لتدعيم وضعها في مجموعة جزر زقر - حنيش.ففي أول ذلك العام أرسلت وزارة الخارجية الايطالية رسالة إلى حكومة مستعمرة إرتريا تقول فيها "إن وضع إيطاليا في مجموعة جزر زقر – حنيش قد أصبح أكثر صلابة، وذلك بعد اعطاء شركة "كناتا" لصيد السمك – وغيرها من الشركات التجارية الأخرى - أهمية خاصة كبيرة من خلال بناء مقرات لهم ومنحهم معدات ، وأنها تعمل على زيادة السكان بتلك الجزر مع ايجاد حاكم مقيم بها ، وإنها ستحاول وضع حامية في جزيرة حنيش

(١) AL Ministero Degli Affari Esteri Regio Ministero delle colonie,20 Octoler 1936.

الصغرى".وأضافت الوزارة أن "الخطوة الثانية عندما يُخلق الوضع الطبيعي في الجزر الذي يساعد على إقامة إدارة محلية – وحتى يتم ذلك – سيعملون على إقامة هذه الادارة والحاقها بإدارة عصب وذلك بدون تعديل الوضع الدولي القانوني لهذه الجزر".(١)

وقد أرسلت وزارة افريقيا الايطالية إلى وزارة الخارجية تفيد أنه طبقا للتعليمات الحالية فإن الحاميات في زقر وحنيش قد ازدادت من ٣ إلى ٦ جنود ارتريين ، ومن واحد إلى اثنين من ضباط الزبطية – وهم من الجنود الارتريين الذين جندتهم إيطاليا للخدمة في القوات المحلية – وذلك لمزيد من تدعيم الوضع القائم de facto ، أما في السنتر بيك Center Peak – التي اقاموا فيها فنارا – فلم نعدل فيه وضعها القانوني.(٢)

ويعني هذا كله ، أنه رغم أن إيطاليا تعرف – وتعترف – جيدا بالوضع الدولي لتلك الجزر ، فانها تحاول من حين إلى آخر تثبيت أقدامها في تلك الجزر ، وذلك تشبها بما كانت تفعله بريطانيا في جزيرة كمران ، خاصة عند إعلانها عن إقامة إدارة مدنية بها ، ورفع العلم البريطاني على تلك الادارة.

وإزاء هذا ، كان لا بد من التقاء الدولتين للتفاوض وعقد معاهدة جديدة بدلا من اتفاقية (أو تفاهم) روما عام ١٩٢٧.فقد رأت إيطاليا انها بالرغم من انها تقدر تقديرا كبيرا أهمية اتفاقية روما عام ١٩٢٧ ، فانها ترى أنه منذ ذلك الوقت قد حدثت تغيرات كثيرة في البحر الأحمر ، خاصة أن إحتلال الحبشة أعطى إيطاليا وضعا أكثر أهمية في المنطقة ، وجاء ذلك أثناء توجه السفير الايطالي في لندن لزيارة وزير الخارجية البريطانية زيارة قصيرة في ١٢ يوليه ١٩٣٧.وكانت الحكومة الايطالية قد اضطربت عندما علمت بقيام بريطانيا باتخاذ بعض التطوير في أوضاع محمية عدن ، وإدعى أن بريطانيا تخطو خطوات جديدة لا تستطيع إيطاليا أن تقف إزاءها مكتوفة الايدي أو غير مكترثة.(٣)

وكانت بريطانيا قد حولت تبعية عدن ومحمياتها من حكومة الهند إلى أن تكون تابعة مباشرة إلى وزارة المستعمرات في عام ١٩٣٧ ، كما كانت قد شعرت بأن إيطاليا تحاول بث دعايتها المعادية لبريطانيا في حضرموت عن طريق تجارتها هناك.وكانت الدعاية المعادية لبريطانيا

(١) AL Ministero Degli Affari Esteri.Governo Generale, Addis Ababa, Asmara 19 Jamuary 1938.(English Tran)

(٢) Ministero Dell' Africa ITaliana,Telegramma in Arrivo, AL Ministero Degli Affari Esteri,14 March,1938. (English Tran).

(٣) Baldry,J.: The Struggle For the Red Sea, Muosolini's Policy in Yaman, 1934-1934,P.P.67-68

قد زادت بوجه عام في الصحف الايطالية وفي محطة الاذاعة "باري" التي كانت ترسل أحاديثها باللغة العربية.

لهذا اتخذت بريطانيا منذ وقت مبكر في أواخر عام ١٩٣٦ موقفا مختلفا تجاه نشاط موسوليني المعادي لها في اليمن على عكس سياسة المسالمة التي كان يتبعها في البحر الأحمر.واقترح وزير الخارجية لذلك في ٧ ديسمبر فكرة إعادة النظر في اتفاقية روما لسنة ١٩٢٧ حتى يضع ضمانا أكيدا لعدم التدخل في شئون اليمن ، وطلبت من رئيس لجنة الدفاع عن الامبراطورية – بعد أسبوع واحد من هذا الاقتراح – أن يعد تقريرا عن أهمية اليمن من وجهة نظر استراتيجية.وقد شددت اللجنة في تقريرها إنه تحت أية ظروف لا يجب أن تسقط اليمن تحت سيطرة أية قوة أوربية.وأنهت اللجنة اجتماعها بالموافقة على اقتراح وزارة الخارجية بأنه يجب اتخاذ مبادرة نحو "تثبيت أو إعادة النظر" في اتفاقية روما عام ١٩٢٧. ولم تقف المناقشات حول الحدّ من نفوذ موسوليني في اليمن عندما اتخذته اللجنة فحسب ، بل أخبر المندوب السامي في القاهرة مستر ايدن وزير الخارجية البريطاني باقتناعه بأن موسوليني قد يضم اليمن كما كان قد ضم أثيوبيا (الحبشة).واقترح أن هناك احتمالين يواجهان بريطانيا ، إما الاتفاق مع موسوليني وإما التهديد باستخدام القوة.وقد ركّز تقرير لجنة الدفاع كذلك على أهمية اليمن الاستراتيجية من ناحية مواصلات الامبراطورية البحرية والجوية ، وأنه في حالة حدوث حرب مع إيطاليا ، فإنه يمكن "استخدام جزيرة كمران والساحل اليمني لسلاح طيراننا من أجل حماية سفننا".(١)

وأخيرا ، فقد تم اللقاء بين مندوبي الدولتين في ١٥ مارس ١٩٣٨ بين السفير البريطاني في روما ووزير الخارجية الايطالية ، واستمرت المفاوضات حتى تم عقد الاتفاقية في ١٦ ابريل ١٩٣٨ ، ثم اتخذت الاجراءات لابرامها.وهي اتفاقية طويلة في واقع الأمر ، فقد احتوت على مقدمة وثمانية ملاحق ، مع ثلاث رسائل لتبادل وجهات النظر ، ورسالتين إبداء حسن النوايا بين بريطانيا ومصر وإيطاليا ، الأولى حول بحيرة تانا Tsana في الحبشة ، والأخرى خاصة بقناة السويس .

غير ما يهمنا هنا هو الملحق الثالث الخاص بالاتفاق ببعض دول الشرق الأوسط ، لأنه هو الذي يمس مشكلة الجزر اليمنية والشاطئ الشرقي للبحر الأحمر.أما باقي الملاحق ورسائل تبادل وجهات النظر ، ورسائل حسن النوايا ، فهي خاصة بتبادل المعلومات العسكرية ، وايقاف الدعايات المضادة ، وغير ذلك من القضايا المعلقة بين الطرفين.

(١) Baldry, J.: The Struggle For the Red Sea, P.65.

ويحتوي الملحق الثالث – موضع إهتمامنا – على ثمانية مواد تتشابه في أغلبها مع المواد السبع التي تحتويها إتفاقية روما عام ١٩٢٧.فقد نصت المادة الأولى على أنه ليس لأي طرف عقد إتفاق أو القيام بأي عمل قد يؤدي إلى إضعاف أو التأثير في استقلال أو كيان السعودية العربية أو اليمن ، أما المادة الثانية فقد نصت على ألا يحصل أي طرف أو يحاول الحصول على وضع سياسي ممتاز في أية أقاليم تخص السعودية العربية أو اليمن ، أو أية أقاليم تطالب بها هاتين الدولتين.وقد أشارت المادة الثالثة إلى أن ما جاء في المادة الأولى والمادة الثانية ينطبق على أية قوة أخرى Other Power ، سواء في عدم الاعتداء على الدولتين المذكورتين أو ما يخص جزرها أو الجزر التي تخضع للمادة ١٦ من معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ يولية ١٩٢٣.

ويلاحظ أن عبارة "أية قوة أخرى" الواردة في هذه المادة قد حلّت محل عبارة أية قوة أوربية التي وردت في المادة الرابعة من اتفاقية روما عام ١٩٢٧ ، إذ كانت بريطانيا تخشى الدول العربية أو الأجنبية التي استقلت أو التي تقوّت في تلك الفترة ، فحرصت على وضع العبارة العامة بدلا من تخصيصها على الدول الأوربية فقط.ويلاحظ أيضا أن الحرص على المحافظة على كيان واستقلال العربية السعودية واليمن إنما لتأكيد ثوابت بريطانيا حينذاك في البحر الأحمر ، وهو تأمين الجزيرة العربية باعتبارها جزء من طريقها البحري إلى الهند والشرق، إذ كانت سواحل هاتين الدولتين تمتد من العقبة شمالا إلى الشيخ سعيد وجزيرة بريم جنوبا.

وتحتوي المادة الرابعة على فقرتين ، فقد اشارت الفقرة الأولى إلى أنه بالنظر إلى تلك الجزر التي تنازلت عنها تركيا في المادة ١٦ من معاهدة لوزان للصلح ، والتي لا تشكل جزءاً من أقاليم العربية السعودية أو اليمن (إشارة إلى ما جاء في المادة ١٦ كما سبق أن أشرنا) فان على أي من الطرفين (أ) ألا يفرض عليها سيادته ، (ب) ألا يقيم بها أية تحصينات أو أية وسائل دفاع. ونصت الفقرة الثانية على ثلاث نقاط هي ألا يعترض أي من الطرفين على (أ) وجود موظفين بريطانيين في جزيرة كمران لتأمين الخدمة الصحية للحجاج إلى مكة طبقا للاتفاقية المعقودة في باريس في ١٩ يونية ١٩٢٦ بين بريطانيا وبين حكومة الأراضي الواطئة (هولندا) ، والتي يفهم أيضا ان الحكومة الايطالية ربما تُعين طبيبا مقيما بنفس الشروط التي للطبيب الهولندي طبقا للاتفاقية المشار إليها ، وعلى (ب) وجود موظفين ايطاليين في جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وجبل زقر بغرض حماية صيادي السمك الذين يترددون على هذه الجزر ، وعلى (جـ) وجود بعض الموظفين في جزر أبوعلي وسنتر بيك (في الزبير) وجبل الطير للطلوبين من أجل صيانة الفنارات بتلك الجزر.

وعادت المادة الخامسة للحديث عن العربية السعودية واليمن ، فقد نصت هذه المادة على أنه من مصلحة الطرفين أن يسود السلام بين هاتين الدولتين ، لكن من خلال عملهما من أجل

السلام فان على الطرفين الا يتدخلا في أية خلافات قد تنشب بينهما ، كما يعترف الطرفان أن من مصلحتهما ألا تتدخل أية دولة أخرى في مثل هذه الخلافات.

ونصت المادة السادسة على أنه بالنظر إلى المنطقة العربية التي تقع إلى الشرق والجنوب من حدود العربية السعودية واليمن ، أو أي حدود تؤسس في المستقبل باتفاق بين حكومة المملكة المتحدة من ناحية وبين العربية السعودية واليمن من ناحية أخرى ، (الفقرة الأولى) فان حكومة المملكة المتحدة تعلن أن أقاليم الحكام العرب والتي تحت حمايتهم في المنطقة ، (أ) فحكومة المملكة المتحدة سوف لا تتخذ عملا قد يضر استقلال وسيادة العربية السعودية واليمن (الذين تعهد الطرفان باحترامهما في المادة الأولى من هذه الاتفاقية) ضمن أية أقاليم تخصهما أو أية أقاليم تضاف اليهما وتعترف لها الحكومة البريطانية.(ب) ولا تُشْرِع حكومة المملكة المتحدة في إعداد أية تجهيزات أو أعمال عسكرية إلا فيما يستدعي حالة الدفاع فقط.وزيادة على ذلك فان حكومة المملكة المتحدة لا تسجل سكان هذه المناطق ، ولا تجبرهم على تسجيل أنفسهم في أية تشكيلات عسكرية إلا التشكيلات التي تُعد لحفظ النظام أو للدفاع المحلي.(جـ) بينما تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحريتها في أن تتخذ في هذه الأقاليم بعض الخطوات الضرورية للمحافظة على النظام والتنمية ، فالها تقصد الابقاء على استقلالية الحكام العرب الذين تحت حمايتها.(الفقرة الثانية) تعلن الحكومة الايطالية الها لا تسعى وراء أي نفوذ سياسي في هذه المنطقة.

وأعلنت حكومة المملكة المتحدة في المادة السابعة ، انه في داخل حدود محمية عدن المعلن نظامها في ١٩٣٧ ، فالها تعلن أن مواطني ورعايا بما في ذلك الشركات الايطالية ، لهم الحرية في الحضور بسفنهم وبضائعهم إلى جميع أماكن وموانئ المحمية ، ولهم الحرية في الدخول والسفر والاقامة ، والقيام بكافة أعمالهم ومهنهم في مجالي التجارة والصناعة طالما أنهم يراعون الأحوال والنظم المرعية في المحمية ، القابلة للتطبيق لمواطني ورعايا وسفن أي اقليم ليس تحت سيادة أو نفوذ أو حماية أو وصاية صاحب الجلالة ملك بريطانيا وايرلندا وما وراء البحار امبراطور الهند.

ونصت المادة الثامنة والأخيرة – الفقرة الأولى – على أنه إذا رأى أي من الطرفين – في أي وقت – إدخال أي تغيير في مواد الاتفاقية الحالية ، فان الطرفين يدخلان في مفاوضات لتعديل أو مراجعة أي من هذه المواد.

ونصت الفقرة الثانية على أن مدة هذه المعاهدة هي عشر سنوات ، وأن على أي طرف أن يخبر الطرف الثاني برغبته في استمرار الاتفاقية ، وأية ملاحظات سوف ينظر إليها خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء مدة الاتفاقية.

وانتهى النص بأنه تم وضعه في ١٦ إبريل ١٩٣٨ باللغتين الانجليزية والايطالية ، وان لكل منهما نفس القوة وتعرف هذه الاتفاقية باتفاقية باسكوا Pasccua.[1]

وهكذا أكّد الطرفان على المحافظة على استقلال العربية السعودية واليمن ، وعلى ألاّ تعمل إحداهما على الحصول على وضع متميز في أي منهما ، أو أي أقاليم تطالب لها هاتين الدولتين ، وأن ينطبق هذا على أي قوة أخرى ثالثة ، وذلك لحرص بريطانيا على أن يكون طريقها إلى الهند آمنا.وبالنسبة للجزر ، فقد اتفق الطرفان على ألاّ تحاول إحداهما فرض سيادتها عليها ، أو إقامة تحصينات لها ، وعلى ألا تعترض إيطاليا على وجود موظفين بريطانيين في جزيرة كمران باعتبارها محطة حجر صحي ، مقابل ألاّ تعترض بريطانيا على وجود موظفين إيطاليين في جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وجبل (جزيرة) زقر لحماية صيادي السمك بها ، كذلك لا يعترض أحد على وجود موظفين في جزر الفنارات لأعمال الصيانة لها.

وعاد الطرفان للتأكيد مرة أخرى على أن من مصلحتهما أن يسود السلام في كل من العربية السعودية واليمن ، وألاّ يتدخل الطرفان في شئونهما إذا نشبت خلافات بينهما ، وأن من مصلحة الطرفين ألاّ يتدخل طرف ثالث في هذه الخلافات.وأفردت بريطانيا مادة خاصة بمستعمرة عدن ومحمياتها لوقف الدعايات الايطالية ضدها ، كما اعترفت في نفس الوقت بنشاط إيطاليا السلمي في تلك المنطقة ، في مقابل هذا تعهدت إيطاليا بألاّ تسعى إلى تحقيق أي نفوذ سياسي لها.

لكن هل هدّأت تلك الاتفاقية حدة التنافس بين هذين الطرفين حول الجزر ، أم كانت الخطوة السلمية الأخيرة قبل نشوب الحرب بينهما؟ فقد ذكرنا أن استخدام القوة ضد موسليني هو الاقتراح الثاني لهيئة الدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، كما رأينا أن فكرة الحرب ضد بريطانيا قد ترددت في الرسائل المتبادلة بين الوزارات الايطالية المختلفة وخاصة بعد إحتلال إيطاليا الحبشة.وربما كانت الحرب هو الحل الأخير لذلك التنافس ، ولم تكن تلك الحرب بين الطرفين فقط ، بل كانت حربا عامة هي الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد.

فرنسا وقضية الشيخ سعيد :

والجدير بالذكر هنا أنه قد ورد في محاضر وزارة الخارجية البريطانية عند مناقشة مواد اتفاقية ١٩٣٨ وآثارها ، اشارة إلى مسألتين أثارتهما فرنسا أثناء المفاوضات التي جرت بينها وبين أيطاليا.فقد عبرت عن رغبتها في الانضمام إلى اتفاقية ١٩٣٨ مع إيطاليا وبريطانيا ،

(1) Treaty Series:No.31, (1938).

والمسألة الثانية هي أن لها الحق في امتلاك شبه جزيرة الشيخ سعيد التي تقع عند لسان الطرف الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأحمر المواجه لمضيق باب المندب. ويبدو أن فرنسا قد شعرت بخطورة الموقف في جنوب حوض البحر الأحمر عندما احتلت إيطاليا الحبشة ، ورأت أن في هذا تهديدا لممتلكاتها ولمواصلاتها في هذا البحر ، فأرادت أن تشارك الطرفين القويين في اتفاقيتهما بخصوص هذا البحر ، كما ارادت أن تضع يدها على الشيخ سعيد لتقوي قبضتها عند مدخل البحر الأحمر ، وهو الاقليم المقابل لمستعمرتها جيبوتي.

وقد استنكرت بريطانيا هاتين المسألتين كما جاء في محاضر اجتماعات وزارة خارجيتها، فقد رأت أنها إذا سمحت لفرنسا بالاشتراك في اتفاقية ١٩٣٨ بينها وبين إيطاليا ، فقد تكون مضطرة لاشراك ألمانيا ومصر واليابان وغيرها ، مما قد يخرج الاتفاقية عن أهدافها ومضمونها. فقد نصت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى والثانية على ألا يمس الطرفان – أو طرف ثالث – استقلال أو سيادة العربية السعودية واليمن ، وألا تحصل أي دولة على امتيازات سياسية في هاتين الدولتين. ونصت كذلك المادة السادسة والمادة السابعة على إعطاء إيطاليا بعض التأكيدات لسياستها في الجزيرة العربية – وخاصة في جنوبها – وأنها أعطت إيطاليا هذه التأكيدات بسبب:

"because of the unfortunate Rome understanding of 1927"

أنها قد عقدت مع إيطاليا هذا التفاهم السيء غير المناسب في عام ١٩٢٧. وأنها – أي بريطانيا – غير مستعدة لاعطاء هذه التأكيدات لفرنسا أو غيرها ، حتى لو كان هذا التفاهم لا يعطي ، ولا يسمح ، لأي دولة بأي نفوذ سياسي في هذه المنطقة. ورأت أنه بالرغم من أنها لا تجد أي اعتراض على إعطاء فرنسا نفس التسهيلات التجارية التي أعطتها لإيطاليا (المادة السابعة) ، فإنها لا ترى أن هناك سببا محددا تجعلها تفعل هذا على الاطلاق مع فرنسا.[1]

ومن المعروف – كما ذكرنا – أن إيطاليا كانت قد بدأت تنشر دعايات معادية لبريطانيا في حضرموت وغيرها من مناطق اليمن ، وأرادت بريطانيا أن تحد من ذلك.

وجاء في محاضر وزارة الخارجية البريطانية أيضا أن بريطانيا لا تدري سبب اثارة فرنسا مسألة امتلاكها منطقة الشيخ سعيد الآن ، إذ عالجت بريطانيا وضع هذه المنطقة في إتفاقيتها الانجلو – تركية عام ١٩١٤ ، التي نصت على أن تظل تلك المنطقة غير محصنة. وقد راقبت بريطانيا الشيخ سعيد من حين إلى آخر ، و لم تلحظ وجود تحصينات بها ، وانها تعارض وجود أي قوى كبرى بالمنطقة . ورغم أن هذه المناقشات قد دارت في العشرين من ابريل عام

(1) F.O.Minutes: Anglo-Italian Agreement on Arabia, Dated, 7-5-1938.

١٩٣٨ ، فقد ارسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية هذه الأراء إلى سفيرها في باريس لابلاغها إلى الحكومة الفرنسية مع تمنياتها بنجاح مفاوضاتها مع إيطاليا حول البحر الأحمر.[1]

غير أن السفارة البريطانية في باريس قد أرسلت تقريرا طويلا عن الادعاءات الفرنسية بملكية الشيخ سعيد. فقد ذكرت السفارة أن مسيو شارلز مورلس M.Charles Mourra's قد دعا مكررا في جريدة العمل الفرنسية منذ منتصف ديسمبر (١٩٣٨) إلى احتلال القوات الفرنسية لشبه جزيرة الشيخ سعيد ، مدعيا إنها إقليم فرنسي. وقد رأى أن شبه جزيرة الشيخ سعيد بالاضافة إلى دموة (الساحل الافريقي) تشكلان منفعة كبيرة لفرنسا ، دون أن يشير إلى جزيرة بريم (ميون). وبعد يوم واحد من عقد إتفاقية ١٩٣٨ أرسل أحد معاونيه إلى وزارة المستعمرات الفرنسية للحصول على معلومات عن أوضاع الشيخ سعيد وعلاقتها بفرنسا ، فكانت الاجابة بأن الحكومة الفرنسية لم تمتلك الشيخ سعيد ، وأن عددا من الرسائل قد تبودلت بين وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية لمعرفة حقيقة هذه المسألة.

وقد أدى نشر هذا الموضوع – كما جاء في خطاب السفارة – إلى ظهور خطاب تفصيلي من أحد المراسلين ، جاء فيه أن شركة فرنسية (من مارسيليا) – التي تأسست في أول اكتوبر ١٨٦٨ – قد طلبت شراء شبه جزيرة الشيخ سعيد من الشيخ علي طابات شيخ أكمة الدوين Sheikh Ali Tabatt,Sheikh of Akhem-ed-Douein, مقابل ٨٠,٠٠٠ ريال ماريا تريزا ، وأن مساحة المنطقة المطلوبة هي ١,٦٥٠ كيلومتر مربع.

وقد أكد الشيخ علي طابات ملكيته للشيخ سعيد بأن أحضر سبعة من مشايخ القبائل المجاورة ليشهدوا هذا الأمر. ولجأت الشركة الفرنسية عندئذ إلى القنصل الفرنسي بعدن مسيو دي جريتي M.de Grety لتسجيل هذه الصفقة ، فرأى القنصل أن يتأكد من قوة الشيخ علي طابات وملكيته للبقعة ، ثم كتب تقريرا يؤكد أن الشيخ علي كان مستقلا دائما وأنه تصرف من منطلق القوة. وتسجلت هذه الصفقة تبعا لذلك في القنصلية الفرنسية بعدن في ١٤ اكتوبر ١٨٦٨. ولا شك أن القنصل الفرنسي قد ارسل نسخة موثقة من هذا التسجيل مع تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، ومن المؤكد أن هذه الوثائق في ملفات ذلك القنصل ، وأن هذه البقعة قد أصبحت من ملكية الشركة المرسيلية الفرنسية في بداية عام ١٨٦٩.

وقد نزل مسيو تيان M.Tian – الذي أصبح مديرا للشركة – إلى الموقع واقام قلعة صغيرة ، غير أن قائمقام المخا التركي بادر وأرسل قوة عسكرية إلى هناك ، فأرسل القنصل

(1) F.O.Minutes: Anglo-Italian Agreement on Arabia, Dated: 20-4-1938, 5-5-1938

الفرنسي في عدن احتجاجا إلى والي اليمن ، وانسحبت تلك القوة. وفي بداية عام ١٨٧٠ قامت محاولة تركية جديدة لاحتلال الشيخ سعيد ، فقام القنصل في عدن بالاحتجاج والتحذير وأرسل سفينة حربية إلى هناك فانسحب الأتراك ، وأقام الفرنسيون مخزنا للفحم بالشيخ سعيد.ومن أجل منع أي اعتداء تركي آخر ، ولأجل تأكيد الملكية الفرنسية ، أرسل وزير الخارجية الفرنسي إلى سفيره في استانبول مسيو بوريه M.Bouree ، الذي استصدر من الباب العالي في ٧ يولية ١٨٧٠ معاهدة تعترف بالحماية الفرنسية على الشيخ سعيد.ولا شك أن هذه المعاهدة محفوظة أيضا بأرشيف وزارة الخارجية: Quai d'Orsay .وهكذا تستند حقوق فرنسا على اتفاقيتين ، الاتفاقية الأولى هي المعقودة في أول اكتوبر ١٨٦٨ مع الشيخ علي طابات ، والثانية هى المعقودة مع الباب العالي في ٧ يولية ١٨٧٠.

وقبل أن نذهب بعيدا – كما قال الكاتب – هل من الكثير أن نسأل الحكومة أن تنشر هاتين الاتفاقيتين ، فمن حق أي فرنسي أن يعلم بهما.

وقد استطرد الكاتب في مقالته فذكر ستة مراجع ، من بينها أطالس ودوائر معارف تشير إلى ملكية فرنسا للشيخ سعيد.

وقد أنهت السفارة خطابها بأن جميع ما ذكره المراسل سوف تدفع مسيو مورلس – طبقا لما يراه – بأن على الحكومة الفرنسية ألا تتأخر ولو للحظة واحدة في ارسال سفينة حربية وكتيبة مشاة وبطارية مدافع إلى الشيخ سعيد لتأسيس احتلال حقيقي ، وكما يقول – مورلس – أن الثكنة التي بناها الأتراك هناك مازالت قائمة.(١)

وأرسلت كذلك السفارة البريطانية في روما ما قالته جريدة مساجيرو الايطالية "Massaggero" تعليقا على ما جاء في الجرائد الفرنسية عن أحقية فرنسا في ملكية الشيخ سعيد.وقالت الجريدة أن فرنسا استعملت هذه البقعة وبنت فيها مخـــزنا للفحم ثم أهملتها بعد ذلك ، وقد مضى على ذلك أكثر من سبعين عاما ، وخلال هذه المدة الطويلة لم تفكر الحكومة الفرنسية في ممارسة سيادتها حتى الاسمية على هذه البقعة.وكانت هناك عدة فرص تؤكد فيها فرنسا حقها أو حتى تبدي اعتراضها ، مثلما حدث في سنة ١٩٠٢ عندما قوت تركيا حاميتها في باب المندب ، أو أثناء ١٩٠٥ ، ١٩١١ ، ١٩١٤ عندما بدأت انجلترا والامبراطورية العثمانية خطواتهما لرسم حدود محمية عدن ، وبعد الحرب العالمية الأولى عندما ورثت اليمن أملاك تركيا في جنوب غرب الجزيرة العربية.ولم تحرك فرنسا ساكنا عندما عقدت معاهدة لوزان ، كذلك عندما عقدت مع اليمن معاهدة الصداقة في سنة ١٩٣٦ ،

(١) F.O.: 371/23183,British Embassy,Paris, 3rd January, 1939.

واعترفت فيها بأن مملكة اليمن مملكة حرة مستقلة ذات سيادة بما في ذلك اقليم الشيخ سعيد ، وذلك دون شرط أو اعتراض.ومن البديهي أن ينظر إمام اليمن إلى هذا الاقليم بأنه جزء من اليمن.وبالنسبة لبريطانيا العظمى فان موقفها واضح مثل موقف اليمن ، فبصرف النظر عن اتفاقية رسم الحدود الانجلو – تركية ، فهناك اتفاقيات ١٦ ابريل ١٩٣٨ بين بريطانيا وإيطاليا.فقد تعهدت الدولتان في هذه الاتفاقيات أن لا تسمح لقوة أخرى أن تطالب أو تسعى لأن تطالب بفرض سيادتها أو الحصول على امتياز سياسي في أي إقليم يخص حاليا العربية السعودية أو اليمن.

وأخيرا ، أضافت السفارة البريطانية في خطابها أن جريدة ستامبا الايطالية Stampa قد قالت أن إيطاليا سوف تعارض ولو بالقوة أي مشروع فرنسي من هذا النوع.(١)

وقد طالت المكاتبات وتقديم المذكرات بشأن تلك القضية لعدة أشهر خلال تلك السنة (١٩٣٩) ، كما تكررت المقابلات بين عدة أطراف معنية بها.فقد قام القنصل الايطالي في لندن بزيارة وزارة الخارجية البريطانية لجس النبض ، وللتعبير عن موقف إيطاليا ، إلا أن الوزارة أخبرته أنها لم تتلق شيئا من الحكومة الفرنسية ، وإن كانت قد علمت بما أثير في الصحف الفرنسية.(٢)

وأعدت كذلك مذكرة خاصة داخلية في وزارة الخارجية البريطانية لمتابعة التطورات في تلك القضية ، وقد جاء بها أنه في أثناء المفاوضات التي جرت لعقد المعاهدة اليمنية – الفرنسية عام ١٩٣٦م ، فهم الوفد الفرنسي أنه يجب عدم إثارة قضية الشيخ سعيد ، لذلك لم تأت أية إشارة إلى تلك القضية في المعاهدة ذاتها.وجاء بها كذلك انهم عرفوا من مصادر سرية أن ملك اليمن قد تضايق مما أثير في الصحف الفرنسية حول الشيخ سعيد ، وأنه كلف ابنه الأمير حسين بالذهاب إلى باريس ليتأكد من مسيو دالادير M. Daladier بأن فرنسا ليس لديها أية أغراض في الشيخ سعيد.وأشارت المذكرة أيضا إلى أن ما أثير في الصحف الفرنسية قد أثار كذلك الصحف الإيطالية للرد عليها ، وأعلنت هذه الصحف أنه إذا اتخذت فرنسا أية خطوة ضد اليمن ، فإن إيطاليا سوف ترد عليها ردا حاسما.وانتهت المذكرة إلى نتيجة هامة وهي أنها إذا اتخذت فرنسا أية محاولة لاحتلال الشيخ سعيد ، فسوف يعطي هذا بوضوح إيطاليا العذر الذي تبحث عنه لتجد لنفسها موضع قدم في اليمن.(٣)

(١) F.O.: 371/23183,British Embassy, Rome,24th February, 1939.

(٢) F.O.: 371/23183,Sognor Crolla Conversation, Date 27th Feb, 1939.

(٣) F.O.: 371/23183,Minutes,French Claim To Sheikh Said,Date 27th February,1939.

ويبدو أن التوتر في جنوب حوض البحر الأحمر قد ازداد التهابا بسبب ما كُتِب في الصحف الفرنسية عن حق فرنسا في ملكية الشيخ سعيد ، ويبدو أيضا أن الحكومة الفرنسية هي التي سربت الخبر إلى الصحف للضغط على بريطانيا وإيطاليا لإشراكها في معاهدة ١٩٣٨ حتى لا تشعر بالتهميش بالنسبة لأوضاع البحر الأحمر ، وقد سبق أن ذكرنا دافع بريطانيا لرفض هذا الانضمام.

وقد يتضح هذا أو ذاك في الرسالة التي أرسلتها السفارة البريطانية في باريس إلى وزارة خارجيتها ، فهي تحتوي عدة نقاط هامة حول القضية المثارة.فقد جاء بها أن فرنسا تريد أن تعرف موقف بريطانيا من هذه القضية ولو بطريقة غير رسمية أو مشافهة ، فهما دولتان متقاربتان وعلى علاقة طيبة في تلك الفترة الصعبة (الأزمة في اوربا) ، ولأنها تعلم مدى اهتمام بريطانيا بالبحر الأحمر ، وأبدت فرنسا استعدادها في أن ترسل صورا من الاتفاقيتين المعقودتين في ١٨٧٠ ، ١٨٦٨م ، اللتان تثبتان أحقية فرنسا في ملكية الشيخ سعيد إذا رغبت بريطانيا في الاطلاع عليهما ، حتى تكون وجهة نظر البلدين حول هذه النقطة متشابهة إذا أمكن ، ولمنع اتخاذ موقف متناقض مع وجهة نظرهما.

ويبدو أن الوزير الفرنسي قد ألحّ في معرفة موقف بريطانيا حول تلك المسألة ، فقد تكررت في خطاب السفارة عبارة "ولو بطريقة غير رسمية وشفويا"، وعبارة "إذا كان ممكنا" ، فقد كان الوزير يرغب في معرفة موقف بريطانيا قبل أن يرد على تساؤل الأمير حسين ، حتى يكون الرد غير متعارض مع موقف بريطانيا ، وكان الأمير حسين قد ألقى بسؤاله على الحكومة الفرنسية قبل توجهه إلى لندن لحضور المؤتمر الفلسطيني الذي دعت إليه بريطانيا حينذاك. وقد وعدته فرنسا بالرد عليه عند عودته التي تتوقع أن تكون سريعة.وقد كان الرد الذي تفكر فيه الحكومة الفرنسية – كما جاء في خطاب السفارة – على الأمير حسين هو أنها تحتفظ بحقها في الشيخ سعيد ، لكنها لا تقصد أن تحقق ذلك (أي الاحتلال) إلا إذا كان هناك طرف ثالث (أي ايطاليا) يرغب في النـزول أو يحاول النـزول إلى جزيرة الشيخ سعيد ، أو النزول على الساحل اليمني. وطلب السفير في نهاية خطابه أن ترد عليه الوزارة في أسرع وقت ممكن بالرأي الذي سينقله إلى الوزير الفرنسي ، أو ستقوله الوزارة للسفير الفرنسي في لندن.(١)

وردت وزارة الخارجية البريطانية على سفارتها في باريس بأنها تأسف لأنها لا تستطيع أن ترد بسرعة على خطابها ، لكنها حريصة على أن تطّلع على أصل هاتين الوثيقتين المشار إليهما وليس على نسخ منها ، وبدون ذلك ستكون بريطانيا مترددة في إبداء الرأي فيهما. وذكرت كذلك أن بريطانيا لم تعترف في الماضي بهاتين الوثيقتين وكذلك خلال السبعين عاما

(١) F.O.: 371/23183,British Embassy, Paris, 30th March, 1939.

الأخيرة.وطلبت الوزارة من سفيرها في باريس ابلاغ الوزير الفرنسي بذلك طالما أنه طلب على وجه السرعة إبلاغه برأي بريطانيا بطريقة غير رسمية. ورأت أنها تتفق مع مسيو لاجارد بأن للوضوع ذا مظهر عملي ، ومن هذه النقطة ، فإن أي إصرار من فرنسا على تحقيق مطلبها سيكون موقفا غير سليم على المدى البعيد.فالشيخ سعيد ليس فقط جزء من اقليم اليمن ، بل أيضا قد أعترف به من كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا.ونعرف أن الحكومة الفرنسية لم تُمِلْ إلى معاهدة الشرق الأوسط المنعقدة في ١٦ ابريل ١٩٣٨ بين بريطانيا وإيطاليا، "ولكننا نرى أن هذه المعاهدة ليست مفيدة لنا فقط بل هي مفيدة لفرنسا أيضا ، فهي لن توقف الخطر أن يمتد إلى البحر الأحمر إذ كان الخطر يمتد إلى كل مكان (إشارة إلى الازمة الاوربية حينذاك) ، لكننا نأمل ألا يبدأ الخطر من هناك ، لذلك فنحن لا نريد اتخاذ خطوة ربما تفجر هذا الخطر.

وزيادة على ذلك ، فإن استعلاماتنا أكدت أنه ليس هناك أية مخازن ايطالية للمدافع في الشيخ سعيد ، بل كل ما سمعناه أن اليمنيين سوف يضعون بعض المدافع هناك. وأن من المحتمل أن يكون دافعهم لهذا هو خوفهم من قيام فرنسا باحتلال المنطقة كما يتردد الآن في الصحف الفرنسية.

وفي هذه الظروف ، فنحن نفضل ألا تقول الحكومة الفرنسية أي شيء لليمنيين عن الشيخ سعيد ، حيث أنهم وقعوا معاهدة صداقة مع اليمن عام ١٩٣٦ ولم يشيروا فيها إلى أية تحفظات خاصة بالشيخ سعيد. وهذا تعبير غير رسمي كما يريد مسيو لاجارد ، أما إذا أرادت الحكومة الفرنسية الرأي الرسمي فعليها أن ترسل بذلك.

ويلاحظ أن ما ذكرناه بعالية لا يعني أننا لا نتوقع أنه من المحتمل أن تقوم إيطاليا باحتلال الشيخ سعيد ، ذلك طبقا لمواقفها العدائية العامة.ومثل هذا العمل سيكون احتلالا عسكريا وليس سياسيا ، ومسألة قيام فرنسا أو بريطانيا باحباط الاحتلال العسكري الايطالي سيكون أمرا عسكريا وليس سياسيا ، وسيكون بعد التشاور التام بين الدولتين. وزيادة على ذلك ، حتى إذا كان هذا الاحتلال ملاحظا من وجهة النظر العسكرية ، فإنه من المحتمل أن يدفع اليمن إلى الحرب في جانب أعدائنا".(١)

يتضح من رد وزارة الخارجية البريطانية الطويل على سفارتها في باريس أن بريطانيا اتبعت أسلوب التوضيح والتحذير والتخويف لحليفتها فرنسا ، إضافة إلى النصح ، إذ نصحتها بألاّ تقول شيئا لليمن ، ويكفي الإشارة إلى معاهدة الصداقة التي بينها وبين اليمن عام ١٩٣٦. وفي نفس الوقت نعرف أن بريطانيا تحتل عدن ومحمياتها وتريد عدم إثارة المشاكل في منطقة

(١) F.O.: 371/23183: Foreign Office,Date,17th April,1939.

بمجاورة لتلك المحميات ، وعند مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، في وقت كانت إيطاليا تتوسع في مشروعاتها الاستعمارية في جنوب هذا البحر كما حدث عند احتلالها الحبشة ، ورفعت من نبرة دعايتها العدائية ضد بريطانيا في اليمن.بالإضافة إلى هذا كله ، فان أوضاع اوربا المتوترة تزداد اشتعالا إذ أن الحرب العالمية الثانية قد قامت بعد عدة أشهر فقط في تلك السنة ذاتها، أي في ١٩٣٩م .

وإزاء هذا فقد اتخذت بريطانيا سياسة التهدئة مع فرنسا ، فقد جاء في مذكرة خاصة داخلية بوزارة الخارجية البريطانية عقب اللقاء مع السفير الفرنسي بلندن ، أن فرنسا رأت أن تعقد اتفاقية مع ملك اليمن تؤكد فيها إنها ليس لها أغراض ضد الشيخ سعيد إلا إذا اعتدى طرف ثالث على تلك البقعة أو أي جزء من الساحل اليمني ، وطلبت من بريطانيا أن تدفع ملك اليمن على عقد هذه المعاهدة.لكن بريطانيا قد رفضت مشروع الاتفاقية المقدمة من فرنسا ، بحجة أن ملك اليمن قد يخاف أن تؤكد هذه الاتفاقية حقوق فرنسا في هذه البقعة ، وهو ما لم يعترف بذلك من قبل.وطلبت بريطانيا من السفير الفرنسي أن يبلغ حكومته إنها ترحب باستعداد فرنسا ألا ترفع مطالبتها بالشيخ سعيد طالما أن الإمام يواصل تقوية قبضته على تلك البقعة بشكل واضح فعّال ، وأنه لا يتنازل أو يرهن أي جزء من أراضيه ، أو يعهد للدفاع عنها – صراحة أو بأي وسيلة – إلى طرف ثالث.واكدت حكومة جلالة ملك بريطانيا هذا من قبل في معاهدة ١٦ ابريل ١٩٣٨ مع إيطاليا بالنسبة لمناطق معينة في الشرق الأوسط.هذا مع أن جلالة الملك عبد العزيز بن سعود (ابن سعود) قد أبدى اعتراضه على ما جاء في تلك المعاهدة حيث رأي أن فيها خرق لاستقلاله ، ولا شك أن ملك اليمن يتخذ نفس الموقف ، وأنه سينظر نظرة شك إلى المعاهدة – أو الاتفاقية – المقترحة من قبل فرنسا.(١)

وأرسلت السفارة البريطانية في باريس حينذاك خطاب وزير الخارجية الفرنسية ، ومرفقا به الوثيقتين اللتين طلبت بريطانيا الاطلاع عليهما وهما المعقودتان في ١٨٧٠ ، ١٨٦٨ ، واللتين تعتمد فرنسا عليهما في إثبات حقها في ملكية الشيخ سعيد.والملفت للنظر هو أن الوثيقة الأولى مؤرخة في اليوم الرابع من شهر جمادى الآخر سنة ١٢٨٥ الموافق أول اكتوبر ١٨٦٨ ، إلا أنه يوجد تاريخ آخر بأعلاها هو: باريس ٢٠مايو ١٨٨٤ ، ولا ندري هل لم تصل إلى باريس إلا في ذلك التاريخ.(٢) ؟

وأبدت وزارة الخارجية البريطانية رأيها في هاتين الوثيقتين وارسلته إلى سفيرها في باريس ليبلغه إلى الوزير الفرنسي شفاهة ، أما إذا أراد الوزير الفرنسي رأي بريطانيا بشكل رسمي ،

(١) . F.0.371/23183.: Foreign Office, Date,22 June, 1939

(٢) F.0.371/23183.: British Embassy, Paris, Date,22 July,1939.

فعليه أن يرسل بذلك رسميا.وقد جاء فيه – بعد تقديم الشكر على ارسال الوثيقتين – أن الشيخ على ثبات إذا كان شيخا مستقلا فإنه حُر في بيع أراضيه إلى الحكومة الفرنسية أو أي شخص آخر ، لكن الحقيقة هي أنه ليس هناك ما يثبت أن الباب العالي قد منحه هذا الحق في الاستقلال. وبالرغم من أن تبعيته للباب العالي – كما يقول الوزير الفرنسي مسيو لاحارد – كانت تبعية إسمية ، فإن إدعاء العثمانيين بأن لهم السيادة على طول ساحل البحر الأحمر الشرقي ، يدفع المطالبين بأرض في هذه المنطقة أن يكونوا حريصين جدا على معرفة الحق الشرعي للبائع أكثر من البحث عن تبرير للمشتري في هذه الحالة.

لكن ، وكيفما حدث هذا ، فإن العقد في أول أكتوبر ١٨٦٨ ليس أكثر من بيع أرض لا ثنين من المواطنين الفرنسيين (أي الشركة الفرنسية المرسيلية). ونحن نوافق مسيو لاحارد في قوله عن الطرق التي أخذت بها هذه الأرض في الماضي ، وعن الأفكار الغامضة لدى حاكم بدائي ، فكأن ما حدث كان خلاف بين الملكية الخاصة وبين السيادة. غير أن هذه المعاني لا نستطيع أن تضع على الوثيقة أي معنى إلا أنها لم توجد إلا في كلماتها. أما إذا كان توقيعها قد تبعه إحتلال فعلي من قبل الحكومة الفرنسية ، فربما كان من المحتمل أن تكون الأرض لهم.لكن طالما أن الاحتلال لم يتم بسبب معارضة الأتراك ، فالوثيقة اليوم ينظر إليها بقيمتها الظاهرية وليس أكثر من ذلك.

أما الترتيب الذي أتخذ في ١٨٧٠ – بين السفير الفرنسي في استانبول وبين الباب العالي – فإنه يبدو عند النظرة الأولى بأنه مجرد وعد من الأتراك بأنهم لن يتحرشوا أو يضايقوا الفرنسيين في الشيخ سعيد حتى يجدوا حلا نهائيا لهذه المسألة.

وقد أشار هذا الخطاب كذلك إلى المناقشات التي دارت بين كبار المسئولين من الجانبين الفرنسي والبريطاني ، التي كانت جمعيها تنتهي إلى "أن بريطانيا لا يمكنها أن تعترف بشرعية مطالبة فرنسا بالشيخ سعيد ، وإلى أن الحدود التي رسمت مناطق النفوذ بين تركيا وبريطانيا كانت بعيدة عن الشيخ سعيد.أما إذا كانت بريطانيا حريصة في عام ١٩١٧ على أن تغلق فرنسا مطالبتها بتلك البقعة ، فإن هذا لا يعني أنها إعترفت بذلك ، بل كان بمجرد أنها رأت حينذاك أنها فرصة طيبة لقتل تلك المسألة التي تثير الغيظ". وأخيراً ، أنهى الوزير البريطاني خطابه "بأن إقتراح فرنسا أصبح غير عملي ونظري ، وهو أن تقوم فرنسا بإرسال إعلان إلى ملك اليمن بأنها لن تلح في مطالبتها بالشيخ سعيد طالما أنه لن يبيع أي جزء من أراضيه إلى طرف ثالث ، ثم ختم خطابه بأنه هكذا ردّ كتابةً على ما سأل عنه الوزير الفرنسي كتابةً".(١)

(١) F.O.371/23183: Foreign Office, Date, 12th August, 1939.

وهكذا يتضح أن الضجة التي أثارتها الصحف الفرنسية حول أحقية فرنسا في ملكية الشيخ سعيد قد انتهت حينذاك بدون طائل لكنها اثارت عدة أطراف أخرى.فقد خشيت بريطانيا أن تثير هذه القضية أية مشاكل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر بجوار محمياتها بعد أن هدأت إيطاليا بعقد اتفاقية ١٩٣٨ المعروفة ، وأن ظلت تخاف — هي وفرنسا — أن تنتهز إيطاليا هذه الفرصة لتمد قدمها الثانية من إرتريا غرباً إلى الساحل اليمني شرقا ، وتتحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي بعد أن تقوّى نفوذها في جنوب هذا البحر عند احتلال الحبشة. وكانت إيطاليا قد هددت بحزم أنها ستقف ضد أي خطوة تتخذها فرنسا على الساحل اليمني إذ كانت إيطاليا تعد اليمن حينذاك منطقة نفوذ خاصة.

أما اليمن التي إنزعجت أيضا من الضجة التي أثارتها الصحف الفرنسية ، فقد اتخذت حينذاك خطوتين هامتين ، إذ أرسل الإمام يحي ابنه الأمير حسين إلى باريس ليعرف موقف فرنسا تجاه الشيخ سعيد ، كما أمر بحشد الفرق العسكرية والمدافع في تلك المنطقة للدفاع عنها ضد أي إعتداء.

وهكذا سار التنافس الدولي بين إيطاليا وبريطانيا حول الجزر اليمنية ، ذلك التنافس الذي أدى إلى عقد اتفاقيتين بين هاتين الدولتين في ١٩٢٧ ، ١٩٣٨ لتهدئة الموقف بينهما ، وليس إلى القضاء على مسبباته.وانتهت أيضا الضجة التي أثيرت حول منطقة الشيخ سعيد ، وهي الضجة التي كانت جزء من مظاهر التنافس الدولي حول مدخل البحر الأحمر الجنوبي. لكن هذه المشاكل جميعها لم تنته بالطرق السلمية التي كانت تسير فيه من قبل ، بل انتهت بطريقة مأساوية وهي قيام الحرب العالمية الثانية ، التي كان من نتائجها دخول الجزر اليمنية في دوامة جديدة كما سنرى.

قيام الحرب العالمية الثانية ونتائجها على الطرفين اليمني والإرتري :

وصف المؤرخ البريطاني المعروف هـ.أ.ل.فيشر نشوب تلك الحرب بكلمات ساخنة متألمة ، فقال: "في أول سبتمبر ١٩٣٩ شق الجيش الألماني الجبار طريقه عبر بولندا ، فبدأ بذلك أعظم حرب دموية في تاريخ العالم ، وأكثرها نفقة ، وأوسعها نطاقا ، وأشدها تدميرا.فإنه بينما كان القتال في الحرب العالمية الأولى مقصورا إلى درجة كبيرة على قارة أوربا ، جعلت الحرب العالمية الثانية من القارات كلها — فيما عدا أمريكا الجنوبية — مساحة هائلة واسعة الرحاب للطعن والنــزال. واكرهت الدول جميعا — حتى تلك التي لم تشترك فيها بالفعل — أن تتحمل في درجة كبيرة أو صغيرة غصصها وآلامها ، وأن تكوى بنارها وويلاتها ، وأن تحس بكوارثها وفواجعها.[1]

(١) هـ.أ.ل. فيشر: تاريخ اوربا في العصر الحديث ، ١٧٨٩ – ١٩٥٠،تعريب: أحمد نجيب هاشم وديع الضبع، ص :٦٦٤-٦٦٥.

وتكفي هذه الكلمات الملتهبة من مؤرخ بريطاني للتعبير عما حدث في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ ، غير أن لا أجد ما يدفعني للوقوف عند مقدمات تلك الحرب وأسباب إشتعالها ، وتطور أحداثها ، بل اكتفي هنا بمتابعة ما يتعلق بالدراسة التي أعدها ، والوصول إلى نتائجها.

من المعروف لمن تتبع تلك الحرب من قبل أنها بدأت أوربية أصلا لكنها شملت العالم أجمع بعد ذلك بدرجات متفاوته. ويرجع هذا أساسا إلى أن الدول الأوربية المتحاربة قد كونت مستعمرات لها في كل من قارتي أفريقيا وآسيا ، لذلك كان من الطبيعي أن تمتد تلك الحرب إلى المستعمرات هنا وهناك.وقد حدث هذا بطبيعة الحال في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر موضوع دراستنا.فبعد الانتصارات السريعة المتوالية لألمانيا النازية بزعامة هتلر في غرب أوربا "طرح موسوليني موقف المتفرج وراء ظهره ، وأعلن في العاشر من يونيه سنة ١٩٤٠ الحرب على بريطانيا وفرنسا كي لا يفوته الظفر بنصيب من الأسلاب التي أصبحت سهلة المنال دانية القطوف".[1]

حينئذ كان التحالف بين ألمانيا وإيطاليا أمراً متوقعاً لما كان بينهما من تقارب ، وكان موسوليني قد زار ألمانيا من قبل ، واستقبلته برلين استقبالاً كبيراً.وتشجع الايطاليون عندئذ في الزحف على المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا فتغلغلوا في يولية١٩٤٠ في أراضي كينيا ، ودخلوا السودان ، واكتسحوا الصومال البريطاني ، وهددوا مركز بريطانيا في عدن والبحر الأحمر. وفي نفس السنة ، وفي سبتمبر (١٩٤٠) عبرت القوات الايطالية من ناحية ليبيا الحدود المصرية حتى وصلت إلى "سيدي براني" ، فواجهتها القوات البريطانية ، وطاردتهم عائدين حتى استولت على "طبرق" القاعدة البحرية الإيطالية الرئيسية في برقة في يناير ١٩٤١، وفي مارس استولت القوات البريطانية على باقي برقة.واحتلت بريطانيا سوريا ولبنان في شهر يولية ١٩٤١م اللتين كانتا تابعتين لحكومة فيشي الفرنسية ، وهي الحكومة التي كانت قد خضعت لألمانيا ، كذلك استطاعت بريطانيا القضاء على انقلاب العراق الذي كان يرمي إلى الانضمام إلى دول المحور ،[2] وهو الانقلاب المعروف بانقلاب رشيد عالي الكيلاني نكاية في الحكم البريطاني في العراق.

وقد استطاعت بريطانيا أن ترد على ا لتوسعات الايطالية السريعة في شرق أفريقيا ، ففي يناير ١٩٤١ قام البريطانيون بهجوم مضاد ، وبعد قتال دام أربعة شهور حطموا الإمبراطورية الايطالية في شرق أفريقيا.وفي ٢٥مارس وقعت في أيديهم مرتفعات كرن Keren التي تتحكم في هضبة إرتريا المنيعة بعد معركة قاسية ، ثم وقعت أديس أبابا في السادس من

(١) نفس المرجع: ص:٦٧٢.

(٢) فيشر: تاريخ اوربا في العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ص: ٦٧٧.

ابريل ، وفي اليوم الخامس من مايو عاد الامبراطور هيلاسلاسي إلى عاصمته ، وبعد أسبوع استسلم الحاكم الايطالي ، وأخيراً استسلمت القوات الايطالية الباقية دون قيد أو شرط ، وتم ذلك في نهاية شهر نوفمبر (١٩٤١).[1]

وهكذا قامت إيطاليا في شرق أفريقيا بضربات سريعة ضد الممتلكات البريطانية في المنطقة ، وهكذا ردت بريطانيا بسرعة على تلك الضربات فلم تسترد ما كان لها من قبل فحسب ، بل تمكنت أيضا من القضاء على الإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا التي كانت تشمل إرتريا والحبشة والصومال الايطالي.

وعلى الساحل الشرقي لهذا الحوض ، أعلنت اليمن حيادها عند بداية تلك الحرب على لسان وزير خارجيتها محمد راغب بك. ورغم إعلان هذا الحياد ، فإن اليمن قد استطاعت بصعوبة scarcely أن تمنع إيطاليا من غزو السهول الساحلية لتهامة.[2] أما بريطانيا فقد بذلت جهداً كبيراً – عن طريق حاكم عدن – للوقوف أمام دعاية دول المحور المعادية ، وخاصة ما تنشره إذاعة "باري" الايطالية ضد دول الحلفاء من دعايات باللغة العربية. وقد استمر اتصال حاكم عدن بالإمام طوال فترة الحرب ، لإقناعه بأنها ستكسب تلك الحرب حتى تبعده عن الوقوع في أيدي إيطاليا ، وحتى تهدئ من التوتر الذي كان قائماً بينهما بسبب الخلاف حول السيادة على منطقة شبوة والعبر. وكان هذا الخلاف قد نشب قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتمكنت بريطانيا من إخراج قوات الشيخ القردعي منها في نوفمبر ١٩٣٨ ، فأرسل الإمام يحي رسالة إلى ملك بريطانيا مع ابنه الأمير حسين الذي ذهب إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة بخصوص فلسطين ، ومر بباريس بخصوص مسألة الشيخ سعيد. غير أن هذه الرسالة كانت تحمل الروح الودية وليس فيها معنى الانتقام لما حدث في شبوة .

وكان اتصال حاكم عدن بالإمام يحي عقب إعلان الحرب العالمية الثانية بقليل ، وقبل دخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء. فقد أرسل حاكم عدن بذلك.فجاء العقيد لايال Colonel Lyall المستشار السياسي بعدن في فبراير ١٩٤٠ ، مصطحباً معه الآنسة فريا ستارك[3] Miss Freya Stark التي كانت تعمل في عدن حينذاك – والتي انتقلت إلى العمل في العراق ،

(١) جرانت، تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ١٧٨٩–١٩٥٠، ترجمة محمد علي أبو درة، لويس اسكندر، مراجعة الدكتور احمد عزت عبد الكريم ، جـ: ٢، ص: ٥٠٤.

(٢) Eric Macro: Yemen and Western World, since 1571, P.75.

(٣) وصفت فريا ستارك رحلتها من عدن إلى العراق في كتاب من عدة فصول ، وخصصت كل فصل لبلد مما مرت به وهي : عدن وصنعاء ومصر وفلسطين وسوريا والأردن ثم العراق . والكتاب بعنوان : East Is West، وطبعته الأولى في ١٩٤٥

ونشرت كتابا عن مدة خدمتها هناك – وقد استطاعت أن تتسلل إلى بيوت النساء المهمة في صنعاء وتعز لاستغلال نفوذ النساء ضد الدعاية الايطالية.وقد مهد ليال – بالإضافة إلى نجاحه في مهمته – لزيارة أخرى قام بها ريجنالد شامبيون Champion الذي أصبح حاكماً لعدن فيما بعد سنة ١٩٤٤ – وكان هدف زيارته الرئيسية للإمام هو إتخاذ حل لمسألة شبوة ، وكانت زيارته أيضاً في سنة ١٩٤٠.ورغم عدم نجاحه في حل تلك المسألة ، فقد أقنع الإمام بالبقاء على الحياد.وكانت إيطاليا قد دخلت الحرب ضد الحلفاء حينذاك ، مما دفع بريطانيا إلى مواصلة الضغط على الإمام ، فجاء إليه السكرتير الأول في عدن هارولد انجرامز Harold Ingrams ومعه زوجته ، فوصل إلى صنعاء في ٢٥ ابريل ١٩٤١ بعد أن مّر بتعز والمخا والحديدة.وقد جاء نجاح انجرامز متأخراً بعض الوقت في زيارته هذه ، إذ كان الإمام قد قطع علاقاته الدبلوماسية قبل ذلك مع إيطاليا .وفي ديسمبر ١٩٤١ طرد الإمام الوزير الايطالي المفوض في اليمن ، وبعد ما يزيد عن العام قطع علاقاته بدول المحور ، واعتقل معظم رعايا تلك الدول الذين كانوا يعملون حينذاك في اليمن

ورغم هذه الاتصالات والجهود التي بذلها الحاكم البريطاني في عدن مع الإمام ، فقد ظلت مناوشات الحدود مستمرة في فترة الحرب العالمية ، فقد احتلت قبائل يمنية دار البيضا Dar al-Beidha بعض الوقت خلال عام ١٩٤١.وكانت أكبر غارة كبيرة على الحدود بين عامي ١٩٣٤–١٩٤٤ عند أقصى الجنوب الغربي للمحمية ، إذ اقامت قوة يمنية صغيرة عند حيد الماء Haid al-Ma في داخل حدود المحمية ، ورغم أن المفاوضات قد طالت وطلب الإمام مساعدة الأمريكان والمصريين والسعوديين ، إلا أن محاولاته قد فشلت واضطرت قواته إلى الانسحاب.[1]

وكان الإمام يحي – كما هو معروف عنه – يخشى الأجانب بوجه عام.وهو لم يقطع علاقاته مع دول المحور ، وطرد رعاياها نهائياً من اليمن في ٢٦ فبراير ١٩٤٣فحسب ، بل لم يخفف من لهجته العدائية ضد بريطانيا – كما كان يظهر في جريدته الإيمان على الأقل – إلا بعد هزيمة الألمان في معركة العلمين، وإلا بعد ضغط السلطات البريطانية في عدن.

والواقع أنه هو والشعب اليمني كانوا يكرهون الطرفين معاً ، فبريطانيا تقيم على أرض يمنية ، وإيطاليا احتلت الحبشة ، فكانوا يخشون أن تعيد الكرّة على اليمن.وكان هذا الخوف يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية نفسها.وقد أرسل الوزير البريطاني المفوض في جدة رسالة إلى وزير خارجيته يروي فيها ما دار بينه وبين دبلوماسي هولندي عائد فوراً من اليمن. وجاء

(١) Eric Macro: Yemen and Western World, Since 1571, P

في هذه الرسالة – على لسان الزائر – أن ليس هناك أية شواهد تشير إلى أن الإيطاليين في وضع أفضل من وضع أي أجانب آخرين ، ويبدو أنهم أكثر تأثراً بالروح العدائية العامة لدى اليمنيين ضد كل من هو أجنبي xenophopia. وهناك طبيب إيطالي يعد نفسه المستشار الطبي للإمام ، لكن ليس له نفوذ يذكر سواء لدى اليمنيين أو لدى جماعته.[1]

وكيفما كان الأمر ، فقد ظلت المناوشات على الحدود بين اليمن المتوكلية وبين عدن ومحمياتها من حين إلى آخر ، كما ظلت مسألة السيادة على الجزر اليمنية مسألة معلقة ، إذ أصرت بريطانيا على التمسك بمبدأ "الأطراف المعنية" كما أشارت معاهدة لوزان التي سبق أن تحدثنا عنها.

وبعد قليل قامت ثورة ١٩٤٨ ضد الإمام يحي وقتلته وتولى ابنه سيف الإسلام أحمد الحكم بعد القضاء على تلك الثورة.

احداث إرتريا عقب الحرب العالمية الثانية :

أما ما حدث على الشاطئ الغربي في حوض البحر الأحمر الجنوبي ، فقد كان أكثر اضطراباً والتهاباً ، وذلك بعد انهيار الإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا ، فدخلت بريطانيا كلا من إرتريا والحبشة والصومال الإيطالي في ١٩٤١.وقد عاد الامبراطور هيلاسلاسي بعد قليل إلى عرشه بعد أن عقد معاهدة مع بريطانيا ، أما إرتريا والصومال الايطالي فقد دخلتا في دوامة طويلة إلى عام ١٩٥٢.

ويجدر هنا الإشارة بإيجاز إلى ما حدث في إرتريا حينذاك لنربط بينه وبين ما حدث عند نشأة إرتريا التي أطلنا الحديث عنها من قبل.فقد ظلت الحكومة البريطانية طوال مدة حكمها لإرتريا ترى أن تقسم البلاد إلى قسمين ، وذلك بناء على وجهة نظر قد كونتها من قبل ، فقد كانت ترى أن : "إيطاليا أنشأت إرتريا بمجرد عملية جراحية ، فصلت أثناءها بين شعوبها وبين من كانت تشد إليهم روابط الماضي ، وربطت الاجزاء الباقية تحت اسم الإرتريين".[2] وبناء على هذه النظرة ، رسمت بريطانيا سياستها في إرتريا على: "ضم المحافظات الإسلامية الثلاث – التي كان الإنجليز يطلقون عليها المنطقة الغربية — وهي أغردات وكرن ونقفة إلى السودان – الذي كان يسمى آنذاك بالسودان الانجليزي — المصري ، وضم الهضبة الارترية والشواطئ بما فيها العاصمة اسمرا ، وكل من ميناء مصوع وعصب إلى اثيوبيا".[3]

(١) F.O.371/23186: British Legation, Jidda, May 6th ,1939.

(٢) ج.ك.ن.تريفاسكيس: ارتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال، ١٩٤١-١٩٥٢، ترجمة يوسف صغير، دار الكنوز الأدبية، ص:٢٩.

(٣) عثمان صالح سبي: تاريخ إرتريا، قضايا دولية رقم ١٣، ملف السبعينات، ص:١٨٤. وذلك نقلا عن كتاب الحاكم العسكري البريطاني الذي نشر في ١٩٤٥ كما يقول المؤلف نفسه.

وعلى ضوء هذا ، تبنت بريطانيا جوانب سياسية وإدارية وتعليمية تخدم هدفها في التقسيم ، فبدون الدخول في تفاصيل هذه الجوانب ، نجد أنها لاقت صعوبات جمة في حكم إرتريا.فقد واجهت بريطانيا حالات الفقر والجوع والفوضى التي تحدث عادة عقب الحروب ، لكن ما زاد الأمر صعوبة ، هو اكتظاظ المدن الرئيسية والموانئ بالموظفين الإيطاليين المدنيين والعسكريين الفارين ، وأن هؤلاء الموظفين كانوا يسيطرون على أغلب الوظائف الإدارية والمدنية العليا ، وأن بيدهم مقاليد الأمور كلها ، إلى جانب الجنود الإرتريين الذين كانوا يعملون في الموانئ وفي الشرطة والجيش. ونظراً إلى سيادة اللغة الايطالية في الإدارة والتعليم ، أسرعت بريطانيا إلى فتح مدارس ابتدائية واعدادية لنشر اللغة الانجليزية ، ولتخريج كتبة وموظفين صغار ، لكن تحقيقاً لأهدافها السياسية فرقت بين مناهج المدارس. "وجعلت العربية والانجليزية لغتي التعليم في المناطق الإسلامية والتحرينية ، واللغة الانجليزية لغة التعليم في المناطق المسيحية ، وفرضت مناهج متباينة بين المنطقتين.[1] وسارت السياسة البريطانية طوال فترة الحرب وما بعدها على أساس تقسيم الشعب الإرتري على أساس ديني طائفي.

وبدأت بريطانيا هذه السياسة مع بداية الحرب نفسها ، " ففي عام ١٩٤١ وزعت منشورات تعد فيها شعب إرتريا (وبشكل طائفي) بالعودة إلى وطنه الأم — اثيوبيا — وتحت قيادة الامبراطور هيلاسلاسي إذا ما تعاون معها في طرد الطليان. وفي الوقت نفسه كانت اثيوبيا ترسل عملاءها إلى إرتريا منذ الاحتلال البريطاني ومعهم الأموال ، كما كانت تستغل بعض رجال الكنيسة الأرثوذكسية للدعاية لأهدافها التوسعية بضم إرتريا إليها.أما المخابرات البريطانية فكانت تدبر المكائد التي تثير العداوات الدينية لتحول دون وحدة الشعب الإرتيري في مطالبته بالاستقلال.وتجلت هذه المكائد في مذبحة أسمرا البشعة التي قُتل فيها نحو خمسين مواطنا بأيدي فرقة من القوات السودانية التابعة للجيش البريطاني والتي كانت ترابط في أسمرا ، ولم يشك أحد أن المذبحة كانت من تدبير بريطانيا.. وقد طوق زعماء الطائفتين هذه الفتنة بأن اعتبروا القتلى شهداء الوطن ، ووضع المفتي والبطريرك أكاليل الزهور على قبور الضحايا.ومن ناحية أخرى أفلحت مساعي اثيوبيا وخلقت حزبا مواليا لها باسم "حزب الاتحاد مع اثيوبيا" وقاعدته العريضة مسيحية بعد فشل اجتماع بيت جرجيس في عام ١٩٤٦ وهو اجتماع ضم زعماء جمعية "حب الوطن" التي تأسست عام ١٩٤٣م. ويرجع تأسيسها الحقيقى إلى عام ١٩٣٨ فى أسمرا ، وهى تجمع وطنى تضم قيادته عدد متساو من المسلمين والمسيحيين (١٢ شخصًا من كل طائفة) . ونجحت عندئذ فى إلغاء الحواجز المصطنعة بين المسلمين والمسيحيين ،

(١) عثمان صالح سبي: تاريخ ارتريا، ص:١٨٤.

وفي ١٩٤٣ نجحت في إلغاء قانون التميز العنصري الذى فرضته السلطات الإيطالية، كما ساهمت في نشر التعليم الأهلي . وقد تبلور نشاطها السياسي الى أن تعرضت للاضطهاد الأثيوبي لأنها كانت تدعو إلى الوحدة بين عناصر إرتريا وإلى الاستقلال[1]

وجاء فشل هذه الجمعية نتيجة التدخل الإثيوبي عن طريق عملائها ، فقد أحاطت المجتمعين بعناصرها الإرهابية حاملة مختلف أنواع الأسلحة من مسدسات وقنابل يدوية وسيوف وسكاكين وعصى ، ووجه هؤلاء إنذارا إلى المجتمعين بارتكاب مجزرة ما لم ينصرف المجتمعون فانصرفوا تصحبهم خيبة أمل .[2]

موقف الدول الكبرى من قضية إرتريا :

قد يطول الحديث عن تطور الحركة الوطنية الإرترية ومسارها ، سواء كانت من أجل الاستقلال ، أو من أجل التقسيم ، أو من أجل قبول الوصاية لمدة محددة ، أو من أجل الارتباط مع إثيوبيا بنظام فيدرالي ، فقد ظهرت عدة أحزاب متفرقة تدعو كل منها إلى موقف معين ، ومستندة كل منها على جبهة داخلية ، أو على دولة خارجية.[3]

وقد يطول الحديث أيضاً عن موقف دول الحلفاء أو الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، التي أسست هيئة الأمم في مؤتمر يالتا ، والتي أسست تشكيلاتها المختلفة فيما بعد وعلى رأسها مجلس الأمن والجمعية العمومية . وبدأت دول الحلفاء عقب إعلان الهدنة العامة في الثامن من مايو ١٩٤٥م ، في تشكيل مجلس من وزراء خارجيتها لوضع مشروع معاهدات الصلح مع الدول المنهزمة في تلك الحرب ، ويخصنا منها ايطاليا والتي عقدت معاهدة الصلح في العاشر من فبراير ١٩٤٧م .

وعلينا هنا أن نتـــابع موقف الدول الكبرى وهيئة الأمم من قضـــية إرتريا لتأثير ذلك على نمو وتطور الحركة الوطنية بها، وحتى لا يقتصر الحديث عن سياسة الاحتلال البريطاني في إرتريا .

---

(١) (جبهة التحرير الإرترية إرتريا بركان القرن الإفريقي ، ص: ٥٦ – ٥٧) .

(٢) عثمان صالح سبي :تاريخ إرتريا ، ص : ١٨٥-١٨٦ .

(٣) د. ابراهيم احمد نصر الدين : قضية إرتريا ، ١٩٤١-١٩٦٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ندوة : إرتريا ، دراسة مسحية شاملة ، إشراف الدكتور / عبدالملك عودة. (توسع الدكتور / ابراهيم نصر الدين كثيراً في الحديث عن الأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة ، واتجاهاتها ومطالبها ، ويمكن الرجوع اليه)

والدول الكبرى حينذاك هي : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين ، وقد اعتذرت الصين عن حضور الجلسات لظروفها الداخلية ، ورأت هذه الدول ألا تعود إيطاليا إلى إمبراطوريتها الأفريقية ، وهذا ما نصت عليه المادة -٢٣- من معاهدة الصلح مع إيطاليا التي عقدت في العاشر من فبراير ١٩٤٧م ، كما صدر عن الدول الأربع الكبرى تصريح في اليوم نفسه ألحق بالمعاهدة تحت رقم (١١).

ونصت المادة (٢٣) من معاهدة الصلح مع إيطاليا على :

١- تتنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الايطالية الاقليمية في أفريقيا وهي ليبيا وإرتريا والصومال الايطالي .

٢- إلى أن يتم تقرير مصيرها نهائياً تستمر هذه الممتلكات تحت الإدارة الحالية.

٣- تقوم حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالإشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً خلال سنة من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات في ١٠ فبراير ١٩٤٧م رقم (١١) والآتي نصه : -

(أ) أن تبت الدول الأربع نهائياً في مصير الممتلكات الأقليمية الايطالية في أفريقيا ، وذلك من خلال سنة من تنفيذ المعاهدة مع إيطاليا .

(ب) تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريراً نهائياً وبتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي ، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعنيها الأمر.

(ج) إذا لم تتمكن الدول الأربع من الأتفاق في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة مع إيطاليا على تقرير مصير أي أقليم من هذه الأقاليم ، ترفع الأمر الى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توصية بشأنه ، وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوصية وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها.

(د) يقوم نواب وزراء الخارجية بموالاة النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة بقصد التواصل الى توصيات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس وزراء الخارجية . ويرسل كذلك نواب وزراء الخارجية إلى أية مستعمرة لجان تقوم ببحث حالتها والتيقن من آراء السكان المحليين ولتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة.[1]

---

(١) د. السيد رجب حراز : الأمم المتحدة وقضية إرتريا ، ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، ص : ٥-٦.

وهكذا يتضح أن مصير المستعمرات الايطالية السابقة في شرق أفريقيا قد تعرض لتيارات وأغراض عديدة ، دولية واقليمية ومحلية ، وتعددت الآراء والمقترحات المقدمة للمستعمرات . ويلاحظ ورود عدة عبارات في النصوص السابقة تحمل في طياتها معاني خاصة منها : " تستمر هذه الممتلكات تحت الادارة الحالية " ، وكانت بريطانيا تحتل إرتريا منذ عام ١٩٤١م ، ومثل عبارة " مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعنيها الأمر " ، وكانت أثيوبيا تطمع في ضم إرتريا إليها ، وكانت بريطانيا تطمع في تقسيمها . ويلاحظ أيضاً طول المدة التي استغرقها تقرير مصير هذه المستعمرات ، فرغم إعلان الهدنة العامة في عام ١٩٤٥م إلا أن مصير إرتريا لم يتقرر إلا في عام ١٩٥٢م ، ولم تخرج بريطانيا منها إلا بعد إتحادها فيدراليا مع اثيوبيا مما أدى إلى دخولها في مرحلة جديدة من تاريخها كما سنرى.

وخلال تلك السنوات تغيرت وتبدلت مواقف الدول الكبرى الأربع من القضية الإرترية طبقاً لمصالحها ، كما تغيرت تلك المواقف تبعاً لتغير مواقف الدول من بعضها البعض. وظهرت خلال مباحثات تلك الدول عدة آراء ومقترحات برز منها إما أن توضع المستعمرات تحت الوصاية سواء كانت هذه الوصاية دولية أو وصاية دولة واحدة ، وإما أن تعطى تلك المستعمرات قدراً من الاستقلال ، وإما ان تعاد جميعها أو بعضها إلى إيطاليا.

واتخذت فرنسا موقفاً ثابتاً طوال تلك الفترة — بعكس باقي الدول الأربع – وهو ضرورة فرض نظام الوصاية على المستعمرات الايطالية مع عدم إغفال مصالح ايطاليا عند الوصول إلى قرار نهائي بشأنها . وأبدت على طول الخط مطلب ايطاليا في أن تكون لها الوصاية على مستعمراتها السابقة على أن تعطى إثيوبيا منفذاً على البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب.

وكانت الولايات المتحدة تميل إجمالاً إلى الحل الفرنسي ، وإن كانت ترى في البداية وضع المستعمرات الايطالية تحت الوصاية الدولية ، كما رأت أن تعطى إثيوبيا منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق عصب.

ورأت بريطانيا نوعاً من التقسيم بصدد إرتريا ، فتكون عصب ومن المحتمل كذلك بعض أجزاء أخرى من إرتريا من نصيب إثيوبيا.

وأقترح الاتحاد السوفيتي إنشاء وصاية جماعية من قبل دولتين على كل واحدة من المستعمرات الإيطالية بحيث تكون ايطاليا هي إحدى الدولتين وتكون الدولة الأخرى من دول الحلفاء الأربع.

وإزاء هذه الخلافات بشأن مصير المستعمرات ومنها إرتريا ، فقد شكل نواب وزراء الخارجية في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧م لجنة تحقيق رباعية من الدول الأربع . وكانت مهمة هذه

اللجنة هي جمع المعلومات اللازمة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مستعمرة للوقوف على آراء السكان المحليين ، " وما يحقق رفاهيتهم ويحفظ صالح السلام والأمن " .

والجدير بالذكر انه منذ أن تشكلت لجنة التحقيق الرباعية واعتزامها بزيارة المستعمرات الايطالية ، بذلت كل من الإدارة العسكرية البريطانية في إرتريا والحكومة الإثيوبية نشاطاً عظيماً من أجل التأثير على الرأي العام في إرتريا.

فقد ظهر حينذاك حركة سرية إرهابية في إرتريا هي حركة "الشفتا" أو "الاندينيت" وتعني الوحدة . وهذه الحركة تعبر عن نشاط سري إرهابي لأنصار الوحدة الإرترية الإثيوبية ، ووسيلتهم هي الاغتيالات والتهديدات والحرائق . ويقول تريفاسكيس : " لم يكن قد مضى أسبوعان على رحيل لجنة التحقيق الرباعية حتى عاشت إرتريا أول بوادر الفوضى عندما عمل فريق من التنظيمات الإرترية المسيحية المعروفة باسم "شيفتا" إلى القيام بسلسلة اعتداءات على بعض الطليان والمسلمين وعلى ممتلكاتهم. وقد استمروا في هذه الأعمال حتى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى في سبتمبر ١٩٤٨م ، بعد أن قتلوا ستة ايطاليين وخمس عشرة مسلماً . وكانوا قد عمدوا قطع رؤوس خمسة من الرجال المسلمين أمام أعين زوجاتهم وأولادهم ، كما أنهم غزوا ودمروا مناجم ذهب ومزارع تخص بعض الطليان . وسلبوا عدداً كبيراً من مواشي القبائل المسلمة في غربي إرتريا ، وقطعوا عدداً من الطرق وخطوط السكك الحديدية . وكانت هذه الأعمال المؤذية إما مع معارضي الوحدة مع إثيوبيا أو مع أقاربهم . وفي كل مرة كان أفراد الشفتا يتركون رسائل تؤكد إخلاصهم للإمبراطور هيلاسلاسي وتهدد خصومهم بالقتل . وفي نفس الوقت كانت صحيفة : "إثيوبيا نيوز" تصف الشفتا بالوطنيين ، وكانت السلطات الإثيوبية تفتح أبوابها لتستقبلهم في ولاية "عدى ابو" في إقليم "تجراى" وساد اقتناع تام في إرتريا أن مسببي الاضطرابات كانوا موجهين من الحزب الوحدوي، وبالتالي من الحكومة الإثيوبية نفسها».[1]

---

(١) تريفاسكس : إرتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال ، ١٩٤١-١٩٥٢ ، ترجمة جوزيف صغير ، ط : ٢ ، ص ١٦١-١٦٢.

(ويلاحظ أن المؤلف كان سكرتيراً سياسياً للإدارة البريطانية في إرتريا منذ بداية الاحتلال البريطاني في المدة ١٩٤١-١٩٥٠ ، وهو الذي وضع مشروع التقسيم لإرتريا بين إثيوبيا والسودان ، وهو يدافع عن مشروعه في هذا الكتاب . وكما يقول مقدم الكتاب بأن هناك اختلاف مع مؤلف الكتاب ورغم ذلك فهو يحتوي على معلومات كثيرة عن فترة تقرير المصير.

ويقول كاتب المقدمة ايضاً أن السير تريفاسكيس هو من وضع نظام اتحاد الجنوب العربي المزيف عندما كان حاكماً عاماً لعدن الذي حطمته إرادة الشعب عندما ألقى عليه أحد الفدائيين قنبلة يدوية . ومقدم الكتاب هو الأستاذ / عثمان صالح سبي أحد زعماء الحركة الوطنية الإرترية.

وكيفما كان الأمر ، ورغم أن تريفاسكيس برمي التهمة كلها على إثيوبيا وليس على الحاكم العسكري البريطاني أيضاً ، فقد عرض تقرير اللجنة الرباعية على مؤتمر وزراء الخارجية بباريس في سبتمبر ١٩٤٨م ، وانعكست الخلافات – بطبيعة الحال – على مناقشات المؤتمر بصدد مصير المستعمرات الايطالية السابقة بما فيها إرتريا . ويهمنا استعراض هذه الآراء – رغم الإطالة – والبعد عن موضوع الجزر.

١- غيّر الوفد البريطاني مقترحاته السابقة وهي تقسيم إرتريا بين إثيوبيا والسودان لأن حزب الأمة السوداني ضغط على بريطانيا بأن ضم جزء من إرتريا إلى السودان سيكون في صالح حزب الختمية السوداني ، ومن ثم اقترح الوفد البريطاني وضع إرتريا تحت إدارة إثيوبيا لمدة عشرة سنوات على أن يشكل مجلس استشاري لمساعدة تلك الإدارة ، ويضم ممثلين عن ايطاليا وإحدى الدول الإسلامية ودول أخرى غير استعمارية لبث الطمأنينة في نفوس المسلمين والأقلية الايطالية هناك.

٢- أقترح الوفد الأمريكي ضم جنوب إرتريا إلى إثيوبيا فوراً على ان يبت في مصير بقية المستعمرة بعد عام واحد.

٣- أيد الوفد الفرنسي الاقتراح الأمريكي بضم جنوب إرتريا إلى إثيوبيا ليصبح لها منفذاً على البحر الأحمر عن طريق عصب ، ولكنه حبذ إقامة وصاية إيطالية على شمال إرتريا.

٤- جدد الاتحاد السوفيتي في البداية اقتراحه السابق بوضع إرتريا تحت الوصاية الايطالية، ثم عاد فأيد اقتراح الولايات المتحدة الأصلي بشأن وضع المستعمرات الايطالية السابقة تحت الوصاية الجماعية للأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلافات تقرر إحالة الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة وذلك في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨م . وقد أتضح تغير مواقف الوفود طبقاً لمصالحها الخاصة ، وطبقاً لمواقف بعضها من بعض.

وبمجرد إحالة موضوع المستعمرات هذا إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم ، أتضح ثلاثة مواقف مختلفة :

أولاً : أرسلت الحكومة الإيطالية مذكرة إلى هيئة الأمم أشارت فيها إلى أن إرتريا لم تكن في يوم من الأيام ملكاً لإثيوبيا ، وأن الخطر في تقسيم إرتريا ، وأنه لا يمكن إخضاعها لإثيوبيا لأن الأخيرة أكثر تأخراً ولن تستطيع التقدم بإرتريا.

ثانياً : أعدت الأحزاب الإرترية نفسها ، سواء المؤيدة للوحدة مع إثيوبيا أو المعارضة لهذه الوحدة لإرسال مندوبين عنها إلى الأمم المتحدة لإسماع صوتها بها.

ثالثاً : توصلت إيطاليا وبريطانيا إلى ما يعرف باتفاق (بيفن – سفورزا) ، وهما وزيرا خارجية البلدين ، بصورة مشروع قرار يقضى بأن تقسم إرتريا بين إثيوبيا والسودان ، فيضم القسم الشرقي من إرتريا إلى إثيوبيا ، ويضم القسم الغربي منها إلى السودان ، وقد هوجم هذا المشروع من عدة دول.

وافتتحت الجمعية العامة دورة انعقادها الرابعة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، وتنوعت فيها المشروعات المختلفة لجميع المستعمرات الايطالية السابقة ، فكان منها ثلاثة مشروعات تخص إرتريا . وقد أحيلت جميع هذه المشروعات إلى اللجنة السياسية للجمعية العامة . ووافقت الجمعية العامة على مشروع قرار اللجنة السياسية الذي يقضي بتكوين لجنة خماسية للتحقيق في رغبات سكان إرتريا وتقرير مصيرهم ، واجتمع ممثلو هذه اللجنة في يناير ١٩٥٠م لوضع برنامج عملها.

وكان قرار الجمعية العمومية في ١٩٤٩/١١/٢٩ الذي يقضي باستقلال كل من ليبيا والصومال سبباً في انزعاج أصحاب الإتحاد مع إثيوبيا في إرتريا – وهم الشفتا – فعادوا مرة اخرى إلى أعمال العنف والتنكيل بأنصار الاستقلال . وقال تريفاسكيس : "إنه بمجرد انتهاء الدورة الرابعة للجمعية العامة شُنت حملة منظمة من الإرهاب والتهديد ضد الكتلة الاستقلالية، ووصلت الحملة ذروتها في فبراير ١٩٥٠ بوصول لجنة التحقيق . وفضلاً عن ذلك فان الكنيسة القبطية الإرترية – بضغط من إثيوبيا – قد نشرت في جريدة "إثيوبيا نيوز" إنذاراً بأنها لن تجري مراسيم التعميد أو الزواج أو الدفن أو الغفران لأي من أعضاء كتلة الاستقلال أو لأفراد عائلاتهم " . وخلص تريفاسكيس من ذلك إلى القول بأن حملة التهديد العنيفة والمباشرة هذه كانت لها تأثيراتها العميقة على أولئك الذين كانوا قد تركوا بالفعل الحزب الاتحادي وانضموا إلى صفوف الاستقلاليين أو الذين يعتزمون ترك الحزب الاتحادي . فقد وجد الإرتريون أنفسهم أمام خيار بين عضوية الكتلة الاستقلالية وبين العودة إلى صفوف الوحدويين . ولم يكن ذلك هي الضربة الوحيدة التي وجهت للكتلة الاستقلالية ، فقد فقدت أكثر من نصف أعضائها نتيجة الانشقاقات الخطيرة التي حدثت في صفوف الرابطة الإسلامية والحزب التقدمي الحر." (١)

هذا وقد اختلفت اللجنة الخماسية المشكلة من هيئة الأمم كما اختلفت اللجنة الرباعية من قبل . فقد رأى البعض منح إرتريا الاستقلال ، ورأى البعض الآخر ضم إرتريا إلى إثيوبيا أو جزء منها يظل تحت الإدارة البريطانية لفترة محدودة يقرر بعدها الانضمام إلى إثيوبيا أو السودان.

---

(١) تريفاسكيس : إرتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال ، ١٩٤١-١٩٥٢ ، ترجمة جوزيف صغير ، ص ١٧٠.

وفي سبتمبر ١٩٥٠ افتتحت الدورة الخامسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وعرض تقرير اللجنة الخماسية على اللجنة السياسية للجمعية ، وانتهت المناقشات إلى التوصيات بإقامة إتحاد فيدرالي بين إرتريا وإثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي. وكان هذا المشروع هو الذي قام عليه قرار الأمم المتحدة بشأن إرتريا الصادر في٢ ديسمبر ١٩٥٠ وهو ينص على أن تؤلف إرتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي في إتحاد فيدرالي مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي ، على أن تعين الجمعية العمومية مندوباً يمثل الأمم المتحدة في إرتريا ، وكان المندوب من بوليفيا .

وقد عادت هنا جماعة الشفتا إلى أعمالها الإرهابية بصورة أشد عنفاً وضراوة . وقد أصدر الحاكم البريطاني بموافقة مندوب الأمم المتحدة عفواً عاماً عنهم لتهدئتهم وجمع سلاحهم . وهنا بدأت مشاوراته مع رؤساء الأحزاب الإرترية ثم مع الإدارة البريطانية والحكومة الإثيوبية حول انتقال السلطة وإصدار الدستور .

وعند انعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة تقدم مندوب الأمم المتحدة بتقريره ، الذي فيه أنه تجول في أنحاء إرتريا لشرح قرار الأمم المتحدة ولمعرفة آراء الأهالي. وذكر أن الأغلبية من سكان إرتريا يقبلون الإتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا بشرط أن تتمتع إرتريا باستقلال ذاتي ، وأنهم على استعداد للتعاون معه ومع الإدارة البريطانية في سبيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة ، ومع ذلك فأنه يشعر بأن عدداً من الإرتريين لا يعتقدون تماماً بجدوى الحل الفيدرالي أو إمكانية تطبيقه.

وأشار المندوب كذلك إلى الخلافات العديدة بينه وبين الحكومة الإثيوبية بشأن صياغة الدستور الإرتري ، ومحاولاتها المستمرة لتوسيع سلطاتها وحقوقها على حساب القانون الفيدرالي ، والدستور والشعب الإرتري.

وفي ٢٩ يناير١٩٥٢ صدر قرار بإجراء الانتخابات في مارس للجمعية التشريعية لشغل مقاعدها الثمانية والستين ، وهي الأولى من نوعها في إرتريا . وقد أدخلت الجمعية التشريعية بعض التعديلات على الدستور ، فوافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تعديلات الدستور، ووقعه مندوب الأمم المتحدة ، ثم وقعه الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسى قبل أن يوقع على القانون الفيدرالي الذي لم يوقعه إلا في ١١ سبتمبر ١٩٥٢ وفي ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ أنزل العلم البريطاني من فوق قصر الحاكم البريطاني ، ورُفع محله العلم الإثيوبي الذي أُعتبر وقتذ العلم الفيدرالي ، وهكذا أنتهى الحكم البريطاني في إرتريا ذلك الحكم الذي استمر من ١٩٤١ إلى ١٩٥٢م.(١)

(١) د. السيد رجب حراز : الأمم المتحدة وقضية إرتريا ، ص : ١٨ — ٢١.

ولا شك أنه كان لهذه الخلافات والتناقضات الدولية حول القضية الإرترية إنعكاسالها على الحركة الوطنية المحلية . فقد كانت بعض الأحزاب المحلية التي تشكلت في تلك الفترة تستند على بعض القوى الخارجية ، وكان البعض الأخر يستمد تمويله من تلك القوى.

وكيفما كان الأمر فقد تشكلت بعض الأحزاب مما كان لها دور في تحريك أحداث الجبهة الداخلية حينذاك ، وسنشير إلى تلك الأحزاب وإلى اتجاهاتها ومواقفها بقدر ما يسمح به المجال في هذه الدراسة.

أولاً : حزب الوحدة الإرترية الإثيوبية أو الحزب الاتحادي ، وسكرتيره العام هو "آتو تدلا بايرو" وهو شاب إثيوبي مسيحي كان يعمل بالإدارة البريطانية بإرتريا . وقد أسس هذا الحزب في أبريل ١٩٤١واتخذ مقره في أسمره ، ولم يتخذ شكلاً منظماً إلا في عام ١٩٤٦ . وكان برنامج هذا الحزب يدعو إلى الوحدة غير المشروطة لكل إرتريا مع إثيوبيا ، ويعارض معارضة مطلقة عودة الحكم الايطالي ، ويرفض الوصاية الأجنبية . ووجد الحزب تأييداً كبيراً من جانب الحكومة الإثيوبية ورجال الدين المسيحي في إرتريا وعلى رأسهم ابونا مرقص بطريرك الكنيسة القبطية في إرتريا ، الذي بدأ في أواخر ١٩٤٣ تقريباً بجمع توقيعات على ملتمس يطالب بالوحدة مع إثيوبيا.

ثانياً : الرابطة الإسلامية ، وتألفت في ديسمبر ١٩٤٦ برئاسة بابكر بن عثمان المرغنى زعيم الفرع الإرتري للطريقة الختمية ، وتولى الشيخ إبراهيم سلطان على منصب سكرتير الرابطة العام واتخذت مقرها في "كرن" . وكان برنامج الرابطة يدعو لوحدة إرتريا واستقلالها، وإذا لم يتحقق استقلال إرتريا فوراً فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات ، وتطالب باستعادة بعض الأراضي السودانية والإثيوبية إلى إرتريا ، وتعارض الوحدة مع إثيوبيا.

ثالثاً : الحزب التقدمي الحر ، وتشكل في فبراير ١٩٤٧ ، واتخذ مقره في "عدى كابى" وكان برنامجه يدعو لوحدة إرتريا ، ويعارض الوحدة مع إثيوبيا ، ويطالب باستقلال إرتريا التدريجي تحت إشراف الأمم المتحدة ، واستعادة بعض اراضي "تيجراى" والسودان إلى إرتريا.

رابعاً : الحزب الوطني الإسلامي بمصوع وتشكل في مارس — ابريل ١٩٤٧م واتخذ مقره في مصوع ويتكون أعضاءه من عناصر منشقه من الرابطة الإسلامية ويدعو برنامجه إلى وحدة إرتريا والوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات يتبعها استقلال إرتريا العام.

خامساً : رابطة المحاربين القدماء الإرتريين السابقين (مسلمين ومسيحيين) وليس لها أغراض سياسية ، ولكن أغلب أعضائها تطالب بالوصاية الايطالية.

سادساً : الحزب الموالي لايطاليا وتشكل في سبتمبر ١٩٤٧ واتخذ مقره في أسمره ، ويدعو برنامجه إلى وحدة إرتريا ، ووضع البلاد تحت الوصاية الإيطالية التي تؤدي إلى الإستقلال في أقصر مدة ممكنة.

سابعاً : الرابطة الايطالية الإرترية وتضم الايطاليين الذين ولدوا في إرتريا أو الذين عاشوا فيها لمدة طويلة ، فضلاً عن المولدين ، والزوجات الوطنيات للايطاليين أو للمولدين ، كذلك أمهات المولدين ، وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الايطالية ، وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفوري لإرتريا تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة.

ثامناً : اللجنة الممثلة للإيطاليين في إرتريا ومقرها أسمره وليس من المعروف تاريخ تأسيسها . وهي تزعم أنها تمثل جميع الايطاليين في إرتريا ، وتسهر على حماية مصالحهم المعنوية والمادية وتؤيد الوصاية الايطالية على إرتريا غير المجزأة.

تاسعاً : الأحزاب السياسية الايطالية ، وكانت هناك أحزاب سياسية ايطالية معترف بها رسمياً ، وهي الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي ، والحزب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي المسيحي ، وحزب العمال الديمقراطي ، وحزب الاشتراكي ، وجميعها تؤيد الوصاية الايطالية على إرتريا غير المجزأة.(١)

هذه هي صورة موجزة عن الأحزاب والهيئات التي تشكلت في إرتريا في فترة تقرير المصير ، وهي فترة تضاربت فيها المصالح الدولية والإقليمية مع تطلعات الشعب الإرتري إلى الاستقلال . وقد انقسم فيها الشعب الإرتري على أساس إنتماءاتهم الطائفية اذ انطلت عليهم حيل الاستعمار البريطاني والإثيوبي ، وكان الإرتري هو الخاسر كما برهنت الأيام ، وذلك كما قال أحد زعماء الحركة الوطنية حينذاك . وكانت معظم الأحزاب الصغيرة التي انضمت إلى الرابطة الإسلامية في ١٩٤٩ وكونوا "الكتلة الاستقلالية الإرترية" تمول من جانب إيطاليا ، كما كان الحزب الاتحادي يمول من إثيوبيا وتدعمه سياسياً . وإلى جانب ذلك لم تكن فترة الاحتلال البريطاني (١٩٤١-١٩٥٢) فترة ازدهار اقتصادي بل إن البلاد عاشت حالة من الركود نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية ، وانتشار البطالة نتيجة تسريح أعداد كبيرة ممن كانوا جنوداً في الجيش الايطالي ، لكن الجماهير الإرترية بدأت تعود إلى استصلاح أراضيها التي هجرتها في عهد الاحتلال الايطالي . ولخص أحد الأشخاص الذين عاصروا تلك الفترة

(١) د. السيد رجب حراز : الأصول التاريخية للمشكلة الإرتريه ، ص ٤٠ — ٤٣.

عهود الاحتلال الثلاثة في كلمات ساخرة ، فقال : فالطليان عملوا بسياسة "اشبع واسكت" والانجليز بسياسة : "تكلم وجُع" والإثيوبيين عملوا بسياسة : " جُع واسكت".(١)

ويواصل عثمان صالح سبى حديثه عن بداية مرحلة الإتحاد الفيدرالي بين اثيوبيا وإرتريا فيقول : " وتضاربت مشاعر الإرتريين حول مناسبة رفع العلم الفيدرالي ، فأنصار الاستقلال اعتبروا إعلان الاتحاد وقيام حكومة محلية عرجاء هزيمة لنضالهم بينما أعتبره أنصار الاتحاد نصف نصر ، لكن الأيام برهنت أن الاتحاد كان كارثة على الجميع ، وخاصة على صانعيه الذين جازتهم الحكومة " جزاء سنمار" وقذفت بزعمائهم في نهاية المطاف إلى السجون حتى لم يسلم من هذا المصير زعيم حزب الاتحاد — تدلا بيرو — الذي انتهى به الأمر إلى أن أصبح لاجئ سياسي في السويد .واستهل تطبيق الاتحاد بما يدعو إلى التشاؤم ، فقبل أن يقر الإمبراطور الإثيوبي القانون الفيدرالي ، وقبل انتقال السلطات إلى الحكومة الإرترية سلمت الإدارة البريطانية جميع الممتلكات الإرترية إلى الحكومة الإثيوبية ، واستولى الجيش الإثيوبي على المطارات والمواني والبرق والبريد والسكك الحديدية ، وكل وسائل المواصلات والمباني الحكومية ، ولم يترك للحكومة الإرترية ما يمكن أن يؤسس منه دولتها. وهكذا نشأت حكومة إرترية محتضرة منذ ميلادها ، وهكذا عُطل قرار الاتحاد الفيدرالي عشية تنفيذه ، وقامت حكومة إثيوبيا ذاتها بالضم بدلاً من صيانة الاتحاد.(٢)

ودون الإطالة في الحديث عن الفترة التي تلت فترة تقرير المصير والدخول إلى المرحلة الفيدرالية ، فيمكن القول أن الحركة الوطنية الإرترية قد قبلت بالخيار الفيدرالي إذ من الواضح أنه لم يكن بمقدورها في هذه المرحلة أن تفرض بديلاً آخر في ظل الأوضاع الدولية والداخلية ، وواضح أن قطاعاً كبيراً قد قَبل هذا الخيار على مضض . فقد أسفرت ممارسات الحكومة الإثيوبية وتحللها من هذا الخيار إلى تأكيد قناعات هذا القطاع في رفضهم الاتحاد بإثيوبيا ، كما دفعت قطاعات أخرى كانت تؤيد الانضمام إلى إثيوبيا إلى المطالبة هي الأخرى بالاستقلال بشكل مهد السبيل لقيام جبهة التحرير الإرترية ، وبداية الكفاح المسلح سعياً لتحقيق الاستقلال.(٣)

وقد قامت أولاً حركة التحرير الإرترية في نهاية عام ١٩٥٨ في بورسودان ولعبت دوراً ايجابياً كبيراً في تعبئة الجماهير الإرترية سياسياً . واندمجت تلك الحركة مع جبهة التحرير

(١) عثمان صالح سبى : تاريخ إرتريا ، ص : ١٨٧-١٨٩.

(٢) نفس المرجع : ص : ٢١٣.

(٣) د. ابراهيم أحمد نصر الدين : قضية إرتريا ، ١٩٤١-١٩٥٢ ، الفصل الثالث ، دراسة مسحيه شاملة ، اشراف د. عبدالملك عودة ، ص : ٧٥.

الإرترية التي نشأت في عام ١٩٦٠ بين الجاليات العمالية والطلابية في البلاد العربية . وفي العام التالي مباشرة انتقلت جبهة التحرير إلى جبال إرتريا إثر الانتفاضة العفوية التي قامت في أول سبتمبر ١٩٦١ ، فتبنت الجبهة الانتفاضة لتحولها إلى ثورة مسلحة ، واختار المؤسسون أن يكون إدريس محمد آدم رئيساً للجنة التنفيذية للجبهة.(١)

ولا يتسع المجال هنا لمتابعة مراحل النضال التي مرت بها جبهة التحرير الإرترية ولا المؤتمرات واللقاءات التي كانت تنعقد أحياناً في خارج إرتريا وأحياناً في داخلها . ويكفي إن نقول ان سيطرة الدول الأربع الكبرى على تقرير مصير إرتريا قد سحب نفسه على أحداث المرحلة الفيدرالية التي نقضتها إثيوبيا عملياً عشية إعلانها ، كما سبق ان أشرنا.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في جر باقي الدول الثلاث الكبرى إلى الموافقة على فرض نظام فيدرالي بين إرتريا وإثيوبيا عام ١٩٥٠ باعتباره حلاً وسطاً توفيقياً بين المقترحات الدولية الأخرى . وكان الاقتراح الأمريكي يهدف إلى حاجة إثيوبيا وتكاملها مع إرتريا من ناحية ، وإلى إيجاد قاعدة اتصالات بجوار أسمره هي قاعدة "الكانيو" . وكان الثمن المقابل هو منح الإمبراطور هيلاسلاسى معونات مالية وأسلحة في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ تساوي نصف المعونات الأمريكية للدول الأفريقية. وفي نفس الوقت كان تأثير الولايات المتحدة والغرب الأوربي قد تدهور في الشرق العربي ابتداء من النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ، نتيجة تحول الثورة الناصرية إلى الاشتراكية وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي ، وتحالف السوفيت مع الثورة الفلسطينية وتقديمه مساعدات مالية وعسكرية لها ، كذلك وصول التأثير الناصري إلى اليمن وقيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ . وكل هذا دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بإثيوبيا وبالقرن الأفريقي .

وكان الإمبراطور هيلاسلاسى قد استصدر قراراً من البرلمان في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ بضم إرتريا نهائياً إلى إثيوبيا كي تصبح محافظة أو ولاية من ولاياتها. وقد تم ذلك نتيجة الضغط الإثيوبي الكبير ، وتصفية العناصر الوطنية في المجلس الإرتري ، مما ترتب عليه أن وافق البرلمان على إلغاء النظام الفيدرالي والإندماج المباشر في إثيوبيا . ولم يثر هذا القرار أي رد فعل لدى الولايات المتحدة الأمريكية لأنه كان في صالحها ، أو كان متفقاً عليه من قبل . ويرجع ذلك أن إثيوبيا تعد الصديق القديم للغرب ، وأنها بسواحلها الإرترية على باب المندب تقع عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي المقابل لقناة السويس عند المدخل الشمالي ، كما يقع القرن الأفريقي بأكمله بالقرب من الشرق العربي ، ويمر بترول الخليج من البحر الأحمر ، وتعتبر إثيوبيا وإسرائيل كذلك الدولتين الوحيدتين غير العربية من دول البحر الأحمر .

(١) عثمان صالح سبي : تاريخ إرتريا ، ص : ٢٢١-٢٢٢.

وقد تركزت أهمية قاعدة " الكانيو " الأمريكية في كونها محطة اتصال استراتيجية أساسية لخدمة الدفاعات الأمريكية في المنطقة ، كما أفادت المحطة في الاتصالات الدبلوماسية الأمريكية . ويبدو أن موقع القاعدة والمناخ المحيط بها له أهمية كبيرة من الناحية الفنية بحيث يخدم نظام الاتصالات الأمريكية في العالم بما في ذلك حلف الأطلنطي في قلب القارة الأوربية ، كما ساعدت هذه القاعدة على توجيه الغواصات النووية الأمريكية في المحيط الهندي ، وكذلك الطائرات فوق منطقة الشرق الأوسط ، فقد كانت القاعدة ذات أهمية ليس فقط لمراقبة القارة الأفريقية ، بل وأيضاً منطقة الشرق الأوسط.(١)

ورغم ذلك فقد تضاءل شأن قاعدة "الكانيو" في أواخر السبعينيات من القرن العشرين لأن مدة عقدها قد أوشك على الانتهاء حينذاك ، ولأن التكنولوجيا العسكرية الحديثة قد تطورت ، كذلك أُستخدمت الأقمار الصناعية في مسائل الاتصالات ، فانتقلت القاعدة إلى إحدى الجزر في المنطقة.

وحوالي ذلك الوقت ظهر نظامان اشتراكيان في إثيوبيا وإرتريا معاً ، فقد سقط الإمبراطور هيلاسلاسى عام ١٩٧٤ ، وانفرد "منجستو" بالسلطة في ١٩٧٦ بعد أن قضى على زملائه في القيادة.

ومن ناحية أخرى انفصلت الجبهة الشعبية الإرترية عن الجبهة الأم وهي جبهة التحرير الإرترية ، وكونت فصيلاً منفرداً في ١٩٧٣ ، ليواصل الكفاح المسلح في الداخل ، ولتطبيق سياسات اشتراكية في المناطق المحررة.

ورغم ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم المعونات لإثيوبيا بحجة أنها تتعاون مع أي نظام يحافظ على وحدة إثيوبيا خاصة أن ثورة إرتريا العسكرية لم تحقق بعد نتيجة بارزة . وإزاء هذا دعا الرئيس كارتر – رئيس الولايات المتحدة حينذاك – إلى عقد عدة مؤتمرات للمصالحة بين القوميات المتنازعة في إثيوبيا وإرتريا حفاظاً على مصالحها الخاصة . ورأت أن تسمح بهروب "منجستو" الذي كان على وشك السقوط ، كما سمحت للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا بدخول أسمره.(٢)

(١) د. إجلال محمد رأفت : السياسات الدولية تجاه القضية الإرترية ، من ١٩٦٢ حتى ١٩٩١ ، الفصل الرابع ، دراسة مسحيه شاملة ، إشراف د. عبدالملك عودة ، ص : ١٤١ – ١٤٣.

(٢) نفس المرجع : ص : ١٤٤-١٤٦.

ومن الملفت للنظر أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس بصرح أثناء مناقشة قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (٣٦٠) الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ بخصوص قضية إرتريا . يصرح عندما سئل عن موقف الولايات المتحدة عن القضية ، وإن المشروع الفيدرالي – بين إرتريا وإثيوبيا – هو مشروع أمريكي ، ردّ قائلاً : " من وجهة نظر العدالة كان يجب أخذ آراء الشعب الإرتري ومطالبه في الاستقلال بعين الاعتبار ، إلا أن المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حوض البحر الأحمر واعتبارات الأمن والسلام العالمي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة جعلت من الضروري ربط هذا البلد بصديقتنا إثيوبيا وهي ، حاجة إلى منفذ على البحر الأحمر ".[1]

وكيفما كان الأمر فإن الفترات التي مرت بها إرتريا فترات صعبة منذ دخول بريطانيا إلى إرتريا واحتلالها في ١٩٤١ ، إلى إعلان الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا في ١٩٥٢ ، إلى فترة الدمج الكامل مع إثيوبيا عام ١٩٦٢ فترات صعبة قاسية ، بلغت ذروتها عند إعلان الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال في ١٩٩١.

ورغم أنه تم تحرير كامل التراب الإرتري في ٢٤ مايو ١٩٩١ بجلاء آخر جندي إثيوبي من إرتريا وهروب القوات الإثيوبية إلى كل من السودان وجيبوتي واليمن والسعودية واستسلام ما تبقى منها لقوات الثورة الإرترية ، فقد سبقها هروب " منجستو " رئيس النظام الإثيوبي إلى زمبابوي . "وكان من المفترض أن يعلن الاستقلال الكامل لإرتريا وقيام دولتها المستقلة إلا أن قيادة الجبهة الشعبية ومعها بعض الدول والمنظمات الدولية أصروا على أن يؤجل (إعلان) الاستقلال إلى حين استفتاء عام بمراقبة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبعض الدول المجاورة .. وتغير الموقف الأمريكي تجاه القضية الإرترية ، وأصبحت أمريكا في مقدمة الدول المؤيدة لعملية الاستفتاء ثم بادرت بالاعتراف بالدولة الإرترية المستقلة. وإن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا تغير الموقف الأمريكي؟ وماذا جد في إرتريا وإثيوبيا ؟.[2]

" وكان من عوامل انتصار الثورة الإرترية مع نهاية الثمانينات تصاعد نضال الحركة الإثيوبية ، وبروز الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير الشعوب الإثيوبية وجبهة تحرير "التجرى". ونشأت بينها وبين الجبهة الشعبية الإرترية علاقات تنسيق وتضامن . وشكلت المتغيرات الدولية العالمية عاملاً آخر حين تخلى السوفيت عن دعمهم لنظام الرئيس " منجستو " وعملت الإدارة الأمريكية على تشجيع المعارضة الإثيوبية ، كما حاولت لعب دور المصالحة بينها وبين النظام الإثيوبي على أساس الإصلاحات الديمقراطية غير أن تلك الجهود وصلت إلى طريق

(١) عبد الله إدريس : إرتريا ومسئوليات ما بعد الاستقلال ، رؤية مستقبلية ، ص : ٣٣.
(٢) سعيد احمد الجناحي : إرتريا ، النصر والاستقلال ، ص : ١٠-١١.

مسدود أمام تشدد النظام ، مما هيأ للجبهة الديمقراطية اجتياح المناطق والوصول الى العاصمة أديس أبابا" . في وقت فرار رئيس النظام الإثيوبي "منجستو " الى زمبابوي في مايو ١٩٩١ لتتم سيطرة الجبهة الإثيوبية على السلطة . وفي يوليو ١٩٩١ أحكمت الجبهة الشعبية الإرترية السيطرة على العاصمة " أسمره " لتعيد سلطة الشعب الإرتري على البلاد بعد ثلاثين عاماً من بداية حركتهم المسلحة في يناير ١٩٦١ بتشكيل حكومة انتقالية.[1]

وعلى كل حال ، فقد أجرى الاستفتاء في ابريل ١٩٩٣ على الشعب الإرتري في الداخل والخارج في أيام ٢٣-٢٤-٢٥ ابريل ١٩٩٣ ، ومن ثم أعلنت النتيجة بعد أن صوتت الأغلبية الساحقة من أبناء إرتريا بكلمة نعم للاستقلال .. وفي اليوم السابع والعشرين من ابريل ١٩٩٣ أعلنت الحكومة الإرترية المؤقتة بأن إرتريا دولة مستقلة ذات سيادة.[2]

وهكذا حققت إرتريا استقلالها بعد تضحيات جسيمة بشرية وطبيعية ، بعد أن طال كفاحها المسلح الذي يعد الأطول في قارة أفريقيا . ويرجع طول معاناة الشعب الإرتري الى الاختلاف بين فصائله أحياناً بين الجبهة الأم وهي جبهة تحرير إرتريا وبين الجبهة الشعبية التي انشقت عن الجبهة الأم في حوالي ١٩٧٢ . أما العامل الأهم فهو وقوع إرتريا بين أيدي الدول الكبرى ، وإختلاف الآراء فيما بينها ، فقد أنكر البعض الاستقلال لإرتريا ، والبعض رأى تقسيمها والبعض رأى ضمها فيدرالياً إلى إثيوبيا ، أو إحتوائها ، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، ولمجاورتها لإثيوبيا التي لا تمتلك منفذاً على البحر الأحمر . وقد تولى الحكم فيها حينذاك الرئيس أسياس أفورقي زعيم الجبهة الشعبية الإرترية ، رئيساً للحكومة المؤقتة.

الجهود اليمنية تجاه الجزر قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢ :

تناولت هنا مطالبة اليمن بجزرها في البحر الأحمر في الفترة الموازية للفترة التي تعرضنا فيها للأوضاع التي مرت بها إرتريا منذ إحتلال إيطاليا لميناء عصب ومصوع وإعلان قيام دولة إرتريا في يناير ١٨٩٠ ، ثم دخول بريطانيا إليها في ١٩٤١ أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وعقب تلك الحرب دخلت إرتريا في مرحلة تقرير المصير إلى عام ١٩٥٢ ، ثم مرحلة الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا ، وهو الاتحاد الذي تحول الى الدمج الكامل مع الدولة الأخيرة في عام ١٩٦٢ ، وأخيراً فترة الكفاح المسلح الذي نجح في تحقيق الاستقلال عام ١٩٩٣.

(١) سعيد أحمد الجناحي : إرتريا ، النصر والاستقلال ، ص : ١٠ -١١ .
(٢) عبد الله ادريس : إرتريا ومسئوليات ما بعد الاستقلال ، رؤية مستقبلية ، ص : ٢٥.

وقد سبق أن تعرضنا لحوزة اليمن لتلك الجزر منذ القدم الى أن اصبحت اليمن ولاية عثمانية في الفترتين الأولى والثانية ، حتى إنهيار السلطنة العثمانية أواخر الحرب العالمية الأولى ، وأثناء تلك الحرب استولت بريطانيا على تلك الجزر حفاظاً على مصالحها البحرية . وفي نفس الوقت كان لبريطانيا عدن ومحمياتها كما أعلنت دولة الامامة المتوكلية فيما كان تحت يد العثمانيين في اليمن.

وساءت العلاقة بين بريطانيا وبين الحاكم الجديد في اليمن – الإمام يحيى – لتضارب المصالح فيما بينهما منذ أواخر الحرب العالمية الأولى ، وحتى أعتبرته بريطانيا "حاكم عربي غير صديق" ، وذلك لتوالي الأحداث المتوترة . فبعد فشل بعثة جيكوب في الوصول الى صنعاء للتفاوض مع الإمام ، شك هو في نوايا بريطانيا تجاهه ، فهاجمت القوات اليمنية المتوكلية الحدود الشمالية للمحميات ، وتركت بريطانيا الحديدة لتقفز إليها قوات الادارسة – التي كانت في الصليف – وتحتلها ، بعد أن وعدته بريطانيا بتسليمها لـــه . وفشل كليتون كذلك في عقد معاهدة صداقة مع الإمام في يناير ١٩٢٦ ، بينما نجح غاسباريني – حاكم إرتريا الايطالي – في عقد أول معاهدة يعقدها الامام مع دولة أجنبية في سبتمبر من نفس العام . وكانت بريطانيا قد بدأت في إلقاء قنابل طائراتها لتطارد القوات من حدود المحميات ، وبلغت هذه الأحداث ذروتها عندما ألقيت القنابل على منطقة تعز في عام ١٩٢٨.

وبعد أن هدأت الأوضاع نسبياً بين الطرفين – وبدأت الأحداث على الحدود اليمنية الشمالية في التوتر- عادت الاتصالات والمفاوضات تتجدد بين الإمام وبين بريطانيا. ولم ينس الإمام يحيى مطالبته – حينذاك- "بالجزر اليمنية في البحر الأحمر" ، ولم تتوان بريطانيا في تقديم الحجج المختلفة لتتجاوز هذه المطالبة.

ففي إحدى رسائل المقيم العام – مستر رايلي – في عدن ، التي رد بها على مذكرة الإمام التي تناولت مشكلة الحدود تمهيداً لعقد المعاهدة بينهما ، كانت مسألة الجزر أولى النقاط التي رد عليها المقيم ، فقد جاء في رسالته : " أولاً هناك إشارة إلى "الجزر اليمنية" ولم تشيروا إلى أسماء تلك الجزر التي تقصدونها . ولكني أفترض أن الجزر المقصودة هي الجزر التي في البحر الأحمر . ومسألة مستقبل وضع هذه الجزر متعلق بمعاهدة لوزان الموقعة في عام ١٩٢٣ بين تركيا وبين الحلفاء ، وكانت بريطانيا أحد الأطراف الموقعين على هذه المعاهدة ، لذلك فهي مقيدة بألاّ تعقد أي إتفاق بخصوص هذه الجزر بدون موافقة حكومات باقي الحلفاء الموقعين على المعاهدة ، ولهذا فمن المستحيل على الحكومة البريطانية أن تعقد معكم معاهدة منفردة بخصوص الجزر لأنها مسألة تُقرر فقط بموافقة الحكومات المعنية".(١)

(١) F.O 371/15595 : FROM Resident , Aden , To Imam Yahia , dated , 3rd September , 1932.

وارسل المقيم في عدن خطابا إلى وزارة المستعمرات البريطانية بفحوى خطابه إلى الإمام يحيى بخصوص مفاوضات الحدود الجنوبية للملكة المتوكلية وخاصة ما دار حول المادة الثالثة من مشروع للمعاهدة المقترحة ، كذلك المطالبة بالجزر التي في البحر الأحمر.(١)

وشكلت وزارة المستعمرات لجنة من عدة جهات بريطانية مسئولة لمناقشة مشروع المعاهدة ، بما في ذلك تقرير المستر بيلي الذي كان في صنعاء حينذاك للحصول على إمتياز باستغلال ملح الصليف . وجاء في تقرير مستر بيلي أنه عندما إثيرت مسألة الجزر بينه وبين الإمام يحيى قال ان هذه الجزر جرداء ولا أهمية لها فرد عليه الامام بأنه رغم ذلك فهي جزء من اليمن.(٢)

وارسلت وزارة المستعمرات محضر المناقشات إلى وزارة الخارجية ورأت أنه إذا ذهب الكولونيل رايلي الى صنعاء لإتمام المفاوضات والتعاقد فعليه أن يبلغ الإمام بأنه سيرفع مطالبه بالجزر إلى حكومة جلالة الملك بعد توقيع المعاهدة. وقامت وزارة المستعمرات بابلاغ نسخ من خطابها إلى قيادة الادميرالية وإلى وزارة الحرب ، وإلى وزارة الطيران ، وإلى حكومة الهند ، وإلى وزارة المالية لإبداء ملاحظاتهم.(٣)

وبعد سلسلة من إجتماعات اللجان في وزارة المستعمرات البريطانية بين عدد من مندوبي الوزارات المختلفة بما في ذلك مندوب وزارة الخارجية ، أرسلت وزارة المستعمرات برقية سرية إلى المقيم في عدن تحمل الرد على رسالته المؤرخة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٢ ، التي تتضمن فحوى الرسالة التي أرسلها إلى الإمام . " وتحمل البرقية السرية عدة تعليمات هامة ، إذ على المقيم في عدن ألاّ يعطي للإمام أية ترضية فعلية بالنسبة للجزر – وهي غير الصخور والجزيرات القريبة من الساحل اليمني التي ربما يقصدها الآن – وتخبره أنك (أي المقيم) سوف ترفع مطالبته بالجزر إلى حكومة جلالة الملك ، على أن يكون واضحاً أنه ليس هناك أي سبب لتفترض أن حكومة جلال الملك قد تستطيع إتخاذ أية خطوة في هذا الصدد . وأشارت البرقية أيضاً أن الحكومة البريطانية غير مستعدة لأن تشير إلى رأيه (رأي الإمام) في مسألة الجزر إلى باقي الدول الموقعة على معاهدة لوزان.(٤)

(١) F.O. 371/15595 : FROM Resident to State of Colonies dated , 26th October , 1932.

(٢) minutes of the Sub-Committee, on Tuesday , January 17th , 1933.

(٣) F.O. 371 / 15595 : Dated , 22 November , 1932.

(٤) F.O. 371 / 16845 : From the Secretary of State for the Colonies to the Resident at Aden , 24th March 1933.

وعاد المقيم بعدئذ على إرسال خطاب الإمام – المؤرخ ٢٣ رمضان ١٣٥١هـ الموافق ٢٦ يناير ١٩٣٣ – الذي يوافق فيه على ما جاء بالمادة الثالثة في مشروع المعاهدة بخصوص الحدود . أما بالنسبة للجزر فإنه يريد تسوية أوضاعها بالعدل . ويريد ان يدرج فقرة (إلى المعاهدة) " تحفظ حقنا في تلك الجزر إلى الأبد . ونرى أننا بحكم مسئوليتنا لا نقر أي تغيير في أجحاف بحكومتنا في الحاضر أو في المستقبل . ونريد أن نصيغ عبارة تحقق هذا الغرض ولا شئ غير ذلك".(١)

وقد ردت وزارة المستعمرات إلى المقيم برأيها بشكل عام في خطاب الامام وقد جاء في – بخصوص الجزر– أن حكومة جلالة الملك لا يمكن ان تضم إلى المعاهدة أية إشارة إلى الجزر، وينبغي على المقيم أن يخبر الامام أنه بعد عقد تلك المعاهدة – وعندما يصبح مستقبل هذه الجزر التي عند النهاية الجنوبية للبحر الأحمر والتي تشملها المادة (١٦) من معاهدة لوزان وعندما يكون موضوعها معروضاً للبحث ، سيؤخذ في الاعتبار جميع آراء الإمام التي يرغب في وضعها بهذا الخصوص . وانهت وزارة المستعمرات برقيتها بأن على المقيم "أن يخبر الإمام أنه ليس هناك أي تنازلات لدى حكومة جلالة الملك لتتقبل آراء الإمام – فيما جاء بمشروع المعاهدة عموماً – وأنه إذا حاول الضغط بمقترحاته أبعد من ذلك فان المراسلات سوف تتوقف" .(٢)

ويلاحظ أن وزارة المستعمرات قد تعمدت ألاّ تُسمي الجزر المقصودة بل حددتها بالموقع وبارتباطها بالمادة (١٦) من معاهدة لوزان . ولعل هذا يرجع الى ملاحظة المقيم البريطاني رايلي الذي اشار إلى ان الإمام لم يذكر أسماء الجزر التي يطالب بها وذلك كما ذكرنا من قبل.

وعندما رفضت الحكومة البريطانية إضافة أية اشارة إلى هذه الجزر بين نصوص تلك المعاهدة ، وضع الإمام في نهاية مشروع المعاهدة – المعروضة عليه – ملحقاً سرياً تضمن أيضاً الإشارة إلى تلك الجزر . وقد ذكر في هذا الملحق ، " أن جزر اليمن يجب أن تعود إليها ، وهي التي حتى الآن لم ترجع إلى أصحابها منذ الحرب العظمى ، ويجب أن تتعهد حكومة جلالة الملك أن تحافظ على هذا الحق ، وعلى ألاّ تساعد في خلق أية صعوبات أمام حقوق اليمن الأساسية والطبيعية " .(٣)

---

(١) The Residency , aden , 15th Fabruary , 1933 .
(٢) F.O. 371 / 15595 : dared : 24th March , 1933 .
(٣) F.O > 371 / 16845 : From Imam to Resident At aden , dated 24th safar , 1353 , 20 June , 1933 .

وقد رفضت الحكومة البريطانية إضافة الملحق أيضاً إلى نصوص المعاهدة ، وإزاء هذه المحاولات جميعها عَمَد الامام في يوم ٢٠ شوال ١٣٥٢ الموافق ١١ فبراير ١٩٣٤ ، وهو يوم توقيع المعاهدة في صنعاء بينه وبين المقيم البريطاني رايلى ، أن يوجه إليه خطاباً باسمه ، يطلب منه رفعه إلى الحكومة البريطانية وجاء في هذه الرسالة بعد الديباجة والحمد لله الذي وفق الطرفين إلى عقد هذه المعاهدة ، " فأننا ونسرع باخبار سعادتكم بأن الحقيقة بأنه طالما لم يكن هناك مناقشات أو إشارات في المعاهدة التي عقدت الآن إلى تلك الجزر التي سبق إحتلالها أثناء الحرب العظمى ، والتي لم ترجع أو تسلم إلى اليمن أمها الحقيقي ، فإن هذا لا يضعف ولا ينقص من حقوق ملكيتنا الأساسية والطبيعية لهذه الجزر ، ولا يضر بحقنا الكامل والتام في استرجاعها واسترجاع هذه الحقوق ، وسيستمر حقنا الواضح والمنطقي ثابتاً إلى الأبد " . وقد رد عليه مستر رايلي في نفس اليوم بأنه تسلم خطابه الذي به إشارة إلى الجزر ، وأنه عند عودته إلى عدن سوف يرسل خطابه بدون تأخير إلى حكومة جلال الملك.(١)

ولا ندري السبب الذي دفع الإمام يحيى إلى عدم ذكر أسماء الجزر التي طالب بها حتى إنتهى من عقد المعاهدة ، رغم الصعوبات التي وضعتها الحكومة البريطانية أمامه ، ورفضها الإشارة إلى مسألة الجزر بين نصوص المعاهدة أو حتى في ملاحقها السرية ، بل إكتفى في الإشارة إليها : " بأنها الجزر التي أحتلت أثناء الحرب العظمى ". فهل يرجع ذلك إلى انه كان يجهلها أم كان يقصد التعميم – فاستعمل تلك العبارة – لأنها كانت جزراً كثيرة وتحتوي على صخور وجزيرات ؟ أم لأنه يعد نفسه خليفة العثمانيين ، وأنه يجب ان يرث كل ما خلّفوه براً وبحراً ؟ أم أنه كان يدرك أن بريطانيا كانت تعرف ما يقصده من وراء تلك العبارة؟

وكيفما كان الأمر فقد سُميت هذه الجزر من قبل على لسان مستشاره للشئون الخارجية القاضي راغب بك غالب ، وبحضور صالح جعفر الوكيل السياسي لبريطانيا في الحديدة ، الذي استدعاه الإمام إلى صنعاء فحضر اليها مرتين بموافقة المقيم البريطاني في عدن للمشاركة في شرح بعض بنود مشروع المعاهدة . وقد أكد راغب بك أثناء المحادثة أن عبارة "الجزر" لم يقصد بها جزيرة بريم ، وقال إنها تشير الى مجموعة فرسان وكمران وحنيش والجزر الأخرى الأصغر في البحر الأحمر. وقد شُرح للامام – كما جاء في تقرير مستر رايلي إلى وزارة المستعمرات – أن بريطانيا لا تستطيع أن تعقد اتفاقاً منفرداً خاصاً بتلك الجزر دون الرجوع الى باقي دول الحلفاء الموقعين على معاهدة لوزان .

---

(١) F.O . 371 / 17786 : Enclosur 4 in No. 1 . Dated 11th February , 1934 .

غير أن صالح جعفر لم يستطع ان يقنع الامام بهذا الأمر ، وأمل أن ينجح مستر رايلي في اسقاط موضوع الجزر من المعاهدة عندما يأتي إلى صنعاء [1]، وهذا ما حدث عمليا كما رأينا.

وكان القاضي راغب بك – مستشار الإمام يحيى والذي كان بمثابة وزير خارجيته دائم الإشارة في أحاديثه مع عناصر أوربية الى هذه الجزر والى غيرها من مشاكل الحدود مع بريطانيا. فقد صرح – في وقت مبكر بالنسبة لعقد المعاهدة – في رسالته إلى مسئول ألماني فقال : " بالنسبة إلى علاقتنا مع جيراننا (يقصد بريطانيا) فنحن مستعدون للتوقيع على كل ما يريدون ويأمرون به، ومستعدون لقبول الوضع بكاملة كما هو عليه الآن وعلى المدى الطويل، ولكن بشرط واحد وهو أن يعترفوا لنا بأن الأراضي والجزر من الأراضي اليمنية ، جغرافياً وتاريخياً وطبيعياً . وهل نستطيع أن نفعل أكثر من هذا ؟ ان الشئ المفقود حتى الأن هو النية الطيبة والرغبة الصادقة."[2]

هكذا يتضح موقف اليمن الرسمي في مطالبتها بحقها في جزرها في البحر الأحمر – منذ إعلان استقلالها حتى عقد معاهدة الصداقة مع بريطانيا في عام ١٩٣٤. غير أن بريطانيا ظلت في موقف متعنت مع الامام يحيى بحجة أنه حاكم غير صديق ، ثم بحجة ما جاء في نص المادة (١٦) من معاهدة لوزان . ويرجع هذا وذاك إلى مصالحها الخاصة في عدن وما حولها من محميات ، وإلى موقفها من حلفائها – إيطاليا وفرنسا – بالنسبة للجزر اليمنية. وقد سبق ان أشرنا إلى التنافس الاستعماري بين بريطانيا وإيطاليا في جنوب البحر الأحمر ، وازداد التنافس حدة عندما احتلت إيطاليا الحبشة في عامي ٣٥ / ١٩٣٦ ، فأسرعت بريطانيا إلى عقد معاهدة معها في ١٩٣٨ ، وقد عرضنا أبعاد هذه المعاهدة من قبل. لكن ما يهمنا هنا هو الاشارة إلى الرسالة التي أرسلها الرئيس الايطالي موسيليني حينذاك إلى وزير الخارجية يكلفه فيها بأن يرسل برقية إلى رئيس البعثة الطبية الايطالية في صنعاء في نفس يوم توقيع المعاهدة ، بأن يبلغ الإمام بوضوح وتعبيرا عن الصداقة بين البلدين بمحتويات هذه المعاهدة مما يخص اليمن حتى لا يقع أي سوء تفاهم قد يحيط بمقاصد الطرفين المتعاقدين . وعلى رئيس البعثة الطبية أن يؤكد للإمام انه اثناء التفاوض مع انجلترا كان في الذهن دائما مصالح اليمن ، وان الطرفين راعا استقلال اليمن ولم يسعيا إلى مد نفوذهما إليها. " وبالنسبة لجزر البحر الأحمر فقد تعهدت انجلترا بألا تمد سيادتها على جزيرة كمران ولا تقيم بها أية تحصينات ، وتعهدنا نحن بالمثل بالنسبة لمجموعة جزر حنيش."[3]

---

(١) Note by Secretary Covering a despatch from the Rrsident atAden dated 14th Januarys , 1933.

(٢) د. أحمد قائد الصايدي :: العلاقات اليمنية الالمانية (١٩٢٧-١٩٤٠م) دراسة وثائقية.، ص ٣٥٤.

(٣) Oggetto : TRATTATIVE ITALO – INGLLESIE YEMEN ROMA , 17 Aprile 1938 . (English Tran)

وكان موسيليني بذلك يتودد إلى اليمن بعد أن فشل مندوبيه في تجديد المعاهدة اليمنية إلاّ لمدة عام واحد فقط ، وذلك للخوف الذي انتاب الشعب اليمني عقب احتلال الحبشة.

وقد فقدت ايطاليا امبراطوريتها في شرق أفريقيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بقليل ، واحتلت بريطانيا الممتلكات الايطالية عام ١٩٤١ كما عرضنا من قبل.

أما بريطانيا فقد سارعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عقد اجتماع في وزارة الخارجية بين مندوبي وزارات الخارجية والمستعمرات والصحة والهند والمالية والبحرية والنقل الحربي ومدير إدارة محطة الحجر الصحي في جزيرة كمران. وقد استعرض المجتمعون مسائل جزر جنوب البحر الأحمر ، وأهمية محطة الحجر الصحي في جزيرة كمران ، والفنارات الثلاث في جزر جبل الطير والقمة الوسطى وأبوعلي ، كذلك مسألة السيادة على تلك الجزر . وقد اتفق الرأي على أنه في تسوية الصلح المقبلة ، فأنه يجب الضغط على إيطاليا بأن تتنازل عن أي حقوق كانت تطالب بها طبقاً لمعاهدة لوزان . وتقرر الا تسعى حكومة جلالة الملك حالياً إلى طلب السيادة على أي من تلك الجزر ، ولا تثير مسألة من الذي يمتلكها.[1]

وقد رأينا ان تنازل إيطاليا عن ممتلكاتها قد تم في معاهدة الصلح المعقودة بينها وبين الحلفاء في ١٩٤٧/٢/١٠ ، كما أنه لظروف وخطوات الحرب نفسها ، فقد وضعت بريطانيا يدها على تلك الجزر ، وبالتالي كان لها اليد الطولى على الأوضاع فيها ، دون أن تدعى السيادة عليها.

ورغم تنازل إيطاليا في معاهدة الصلح عن أي حقوق أو إدعاءات في جزر البحر الأحمر التي تنازلت عنها تركيا طبقاً للمادة (١٦) من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، فقد ظلت بريطانيا مشغولة بتلك الجزر نظراً لمصالحها الكثيرة في ذلك البحر.

وعقب عقد المعاهدة مع إيطاليا مباشرة أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة طويلة حول مسألتين هامتين ، الأولى حول مستقبل محطة احجر الصحي في جزيرة كمران ، والثانية حول اقتراح فرنسا بإجراء مفاوضات جديدة لتشغيل الفنارات في جزر البحر الأحمر الثلاث (أبوعلي والزبير وجبل الطير) . وجمعت هذه المذكرة كل الأقوال التي وردت إليها من الأميرالية ووزارة الدفاع وغيرهما ، كذلك ما جاء في الاجتماعات السابقة. وجاء في هذه المذكرة أن بجزيرة كمران مطاراً صالحاً في الحرب والسلم ، وأن شواطئها تصلح لرسو الأسطول أو اللجوء إليها ، كما انها تطل على الممر المائي الذي يصل بين باب المندب ومصر . ورأى رجال الحرب أن تبقى الجزيرة تحت الإدارة البريطانية ، واذا كان هذا مستحيلاً ،

---

(١) F.O . 371 / 145191 : Red Dea Island , 5th June , 1945 .

فالجانب العسكري يؤكد عقد معاهدة أو ما يشبه ذلك لتأمين استعمالها لأغراض بحرية أو جوية . ونظراً لرغبة حكومة الهند في الانسحاب من سداد نفقات محطة الحجر الصحي ، ذهبت المذكرة ان تتحمل وزارة المستعمرات هذه النفقات.

وتبعت المذكرة أيضاً المسألة الثانية وهي ما اثارته فرنسا من إجراء مفاوضات حول الفنارات وتشغيلها ، منذ الامتياز الذي منحه الأتراك عام ١٨٩٩م للشركة الفرنسية – جولاس وميشيل – لتشغيل الفنارات الأربع في الجزر الثلاث بالإضافة إلى فنارة المخاء ، ومنذ اتفاقية ١٩٣٠م التي لم تتم أو تنفذ . وقد ترتب على هذا أن استمرت بريطانيا في تحمل نفقات تشغيل فنارات الجزر الثلاث أو على الأقل أثنتان منهم حيث أهملت فنارة الزبير في ١٩٣٢م ، لأنها وجدت أن تكاليف تشغيل الفنارات أقل من الرسوم المطلوبة على السفن البريطانية طبقاً لاتفاقية ١٩٣٠م . ورأت المذكرة في النهاية رفض اقتراح فرنسا لأنه سيشغل بريطانيا بمناقشات دولية معقدة.[1]

هذه هي الأوضاع التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية ، فقد هزمت إيطاليا في هذه الحرب وعقدت معاهدة الصلح في ١٩٤٧ ، واستمرت بريطانيا تدير مشاكل الجزر بحكم مصالحها في البحر الأحمر ، ورأت فرنسا إعادة النظر في تشغيل الفنارات ، وبقت هولندا شريكة لبريطانيا في إدارة محطة الحجر الصحي في كمران طبقاً لأتفاقية ١٩٢٦م. لكن يلاحظ ان المذكرات والاجتماعات التي اعتمدت عليها مذكرة وزارة الخارجية البريطانية قد أشارت إلى مطالبة اليمن الرسمية في معاهدة ١٩٣٤ ، وإلى حرص المملكة العربية السعودية على الإشراف على الحجر الصحي لحجاج مكة بنفسها.

وكما أفرزت الحرب العالمية الثانية دولاً مهزومة وأخرى منتصرة ، فقد أفرزت هيئات دولية وعربية ، ومنادات بحقوق الإنسان وبحق تقرير المصير للشعوب ، ولم تستقر الأمور للدول الاستعمارية التقليدية ، بل توالت أمامها عقبات كثيرة غير ما يهمنا هنا هو متابعة قضية الجزر اليمنية.

وتفجرت هذه القضية عندما فكرت بريطانيا في التنقيب عن البترول في جزيرة كمران ، فقد أذاع الإمام أحمد (١٩٤٨-١٩٦٢) بيانا رسمياً ضد هذه الخطوة ، وطالب فيه بالجزر اليمنية ، ويمكن عرضه هنا رغم طول البيان لأن فيه تجديد المطالبة بالجزر ، ولأن المطالبة المستمرة أمر هام في القانون الدولي.

(1) F.O 371 / 61456 : Minuites of the Red sea Islands , dated 18th March , 1947 .

" تعلن الحكومة اليمنية للشعب اليمني خاصة وللشعوب العربية عامة انه سبق للحكومة اليمنية أن اتفقت مع شركة "ديلمان" الألمانية التنقيب عن البترول في منطقة الصليف ، ولما تم الكشف والاستطلاع وتأكد وجود البترول قام حاكم كمران بمنح امتياز لشركة " بي . بي " وهي شركة بريطانية للتنقيب عن البترول في جزيرة كمران في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي . ولقد كان ذلك الأمر محل اهتمام حضرة صاحب الجلالة الإمام المعظم أيده الله فكان تقديم الاحتجاجات إلى الحكومة البريطانية بواسطة المفوضية البريطانية في تعز والمفوضية اليمنية بلندن . وأخيراً فقد أستلمت الحكومة اليمنية رد الحكومة البريطانية على ذلك الاحتجاج بالرفض. وعدم الاعتراف بوجهة نظر الحكومة اليمنية وبناءً عليه فأن الحكومة اليمنية تود أن تلخص وجهة نظرها فيما يلي :

١-إن الحكومة اليمنية تعتبر جزيرة كمران والجزر اليمنية الأخرى جزءً لا يتجزء من اليمن ، كما تعتبر المناطق الجنوبية جزء لا يتجزأ من اليمن.

٢-إن جزيرة كمران واقعة في المياه الإقليمية اليمنية لا تفصل بينها وبين منطقة الصليف اكثر من ألف متر.

٣-إن الحكومة اليمنية ما زالت تطالب بحقها في الجزر اليمنية وفي تحريرها ، كما تطالب بالجزء الجنوبي من اليمن ، وهما موضع الخلاف بين اليمن وبريطانيا.

٤-في أثناء المفاوضة لإعداد معاهدة سنة ١٩٣٤ أثير موضوع الجزر اليمنية ولكن الحكومة البريطانية قد أعتذرت يومئذ بأن جزيرة كمران قد عولج موضوعها في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ حيث أقرت كمران كحجر صحي لحجاج المسلمين القادمين من الشرق وجنوب أفريقيا . وقد أشير بعد هذا في كتاب رسمي من ممثل الحكومة البريطانية إلى صاحب الجلالة الإمام الشهيد رضوان الله عليه بأن ترك مسألة الحقوق موقوفة لما ورد في المعاهدة وفي محاضر المفاوضة للمعاهدة . وتؤكد الحكومة اليمنية أن جزيرة كمران أصبحت اليوم غير ذات موضوع فيما يتعلق بالحجر الصحي حيث تكفلت بذلك حكومة المملكة العربية السعودية .

وتؤكد الحكومة اليمنية للشعب اليمني بأنها ستستمر في معارضتها لهذا الاستغلال الذي ينويه البريطانيون ، وستعمل على ابقاء حق اليمنيين بأيديهم ، وسوف تواصل جهودها السلمية للحيلولة دون ذلك بالمساعي السلمية ثم بكل ما تقدر عليه الآن ، فاذا ما حزب الأمر فاعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأنتم الأعلون . وعلى اليمنيين أن يتكاتفوا ويتعاضدوا ويعرفوا واجب المحافظة على كيان وطنهم العزيز وعلى كل شبر منه حتى تصدر اوامر وتعليمات للدفاع عن حقوقها والاحتفاظ بها. وتعلن الحكومة اليمنية لكل من يطلع على هذا

أنه يحس منه ان يتذرع بالصبر ولو على مضض ، إذ أن من المعلوم المحقق إنه لا يمكن ذهاب أي حق بعده طالبه ، بتاريخه ٥ شعبان سنة ١٣٧٥هـ".[1]

ويتضح من هذا النص الطويل – وقد تعمدنا عرضه كما هو- أن الإمام احمد عارض استغلال بريطانيا لثروة جزيرة كمران البترولية وأن تنفرد بها وهي " جزء من اليمن " وتقع في مياهها الاقليمية رغم ألها تدعي ألها تقيم بها "بدون سيادة" طبقاً لما جاء في معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣م . وأشار النص كذلك إلى ما دار حول الجزر اليمنية أثناء عقد معاهدة ١٩٣٤م ، فكأنه بذلك اكّد المطالبة السابقة وأراد أن يكرر تلك المطالبة ويدعمها "فلا يضيع حق وراءه مطالب" كما قال. أما الأمر الثالث الذي برز في هذا النص ، فهو أن الإمام احمد أراد انتهاز تلك الفرصة ليثير " قضية الجزء الجنوبي من اليمن" رغم أنه أشار في النص "بأن مسألة الحقول موقوفة" لما ورد في المعاهدة ومحاضرها ، فقد كانت قضية الجزء الجنوبي من اليمن قضية ملتهبة في تلك الفترة ، لذلك كرر الإشارة إليها في النص أكثر من مرة. وقد أسقط البيان كذلك إدعاء بريطانيا بأن بقاءها في جزيرة كمران إنما بسبب إشرافها على محطة الحجر الصحي منذ إحتلالها في بداية الحرب العالمية الأولى بعد دخول تركيا الحرب مباشرة . فقد جاء في البيان ان هذا الموضوع قد أصبح غير ذي موضوع " فقد تكفلت بذلك حكومة المملكة العربية السعودية".

ونشرت جريدة "النصر" نفسها – في عددها رقم ١٢٥- نقلا عن جريدة "أم القرى" السعودية – خبر افتتاح محطة الحجر الصحي الجديدة في جدة والاحتفالات الكبيرة التي صاحبت ذلك بحضور الملك سعود بن عبدالعزيز ، وأن الأمير البدر ولي عهد المملكة اليمنية حضر هذا الاحتفال ، كذلك رئيس منظمة الصحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، إضافة إلى الوزراء والأعيان.[2]

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلتها رائحة البترول الذي يبحث عنه الألمان والانجليز في الصليف وفي جزيرة كمران ، فأرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية – كذلك إلى جدة وعدن – تطلب معلومات عن الجزر التي في جنوب البحر الأحمر أمام الساحل اليمني ، وتسأل عن كل جزيرة على حدة نقاطاً هامة مثل : البلد التي تنتمي اليها الجزيرة أو التي

(١) جريدة النصر : تعز ، العدد ١٢٣ ، ٧ شعبان ١٣٧٥هـ ، ١٩ مارس ١٩٥٦ ، السنة السادسة ص: ١٠٨.

(٢) جريدة النصر : تعز ، العدد ١٢٥ ، في ٢٢ رمضان ١٣٧٥هـ الموافق ٢ مايو ١٩٥٦ م نقلا عن جريدة " أم القرى" العدد الممتاز رقم ١٦١١ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٣٧٥هـ الموافق ٦ أبريل ، وكان الافتتاح يوم ٢١ شعبان ١٣٧٥هـ الموافق ٣ أبريل ١٩٥٦م.

تطالب بها . أو التي تتنازع حولها مع غيرها من البلاد ، أو إذا كان هناك بشكل عام مفاوضات معلقة أو احتلال الخ. وقد أعدت قائمة بالجزر التي أمام الساحل اليمني – وكان منها حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وجبل زقر والزبير وغيرها من الجزر الأصغر – وهي التي شملتها المادة (١٦) من معاهدة لوزان ، والتي تنازلت فيها تركيا عن تلك الجزر "للأطراف المعنية" وأن هذه الأطراف لم تحدد . وقد جاء بها أن حكومة جلالة الملك لم تحدد مسألة من يمتلك تلك الجزر ، وبقيت السيادة غير محددة . ورغم أن الطلب الأمريكي كان في آخر ديسمبر ١٩٥٧م ، فلم تُعد هذه المذكرة إلا في أواخر فبراير ١٩٥٨م ، كما ورد بها تأشيرة تقضي بضرورة عرض هذه المسودة على وزارة المستعمرات ومؤرخه في مارس ١٩٥٨.[1]

وقد رد حاكم عدن أيضاً على وزارة المستعمرات البريطانية على الاسئلة الأمريكية السابقة بالنسبة لقائمة الجزر الممتدة على طول الساحل اليمني ، فأشار إلى أنه ليس لديه معلومات رسمية معلنة عنها سوى ان جزيرة عقبان ugban فهي ضمن مجموعة جزيرة كمران، كما أشار إلى أن بعض المطالب في ملكيتها أو في الحقوق فيها ، وردت في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م أو معاهدة صنعاء في ١٩٣٤م. وأخذ الحاكم يشرح في مذكرته الطويلة ظروف كل معاهدة وأن " الأطراف المعنية " لم تحدد السيادة على تلك الجزر ، بل بقيت غير محددة بأي إتفاق ، كما أشار كذلك إلى ما جاء في المعاهدة الثانية ، فقال إنه أثناء مفاوضات تلك المعاهدة أرفق خطاب من الإمام السابق – بمطالبته بجزر البحر الأحمر- بأوراق المعاهدة المرسلة إلى لندن ، ولكن الحكومة البريطانية لم تعترف بمطلبه ، كما ألها لم ترفضه . "وقد حدد الإمام الحالي (أحمد) مطلبه بمجموعة جزيرة كمران وليس إلى أي جزر أخرى بالتحديد".[2] وواصلت المذكرة عرضها لمسألة الفنارات في بعض الجزر.

وهنا – كما أتضح من الرد- بدأت مراوغة إنجلترا أمام اليمن ، فسنرى إنها ظلت لعدة سنوات تقصر مسألة الجزر جميعها على ألها مجموعة جزر كمران فقط ، كما سنرى ، على أساس أن جزيرة كمران وما حولها من صخور إنما هي تحت يدها بحجة ألها تشرف على محطة الحجر الصحي بها ، كما ألها وباقي الجزر اليمنية محكومة بما جاء في معاهدة لوزان.

أما القضية الثانية التي أثيرت بين الإمام أحمد وبين بريطانيا إلى جانب قضية كمران والجزر فهي مسألة جنوب اليمن التي ظلت مشتعلة في أغلب فترة حكم ذلك الإمام . فقد

(١) F.O. 371/132568 : Minuites , Red Sea Islands , Dated December 30, 1957.

(٢) F.O. 371 / 132568 : From the Governer , Aden , S.S.for Colonies , Date 8th , July , 1958.

وجه الإمام في نهاية عام ١٩٤٨ الدعوة لحاكم عدن شمبليون لزيارة تعز – مقر الحكم حينذاك- لحل بعض القضايا المختلف عليها حينذاك التي كان أهمها احتلال بريطانيا لمنطقة شبوه الغنية بالبترول منذ أواخر عهد أبيه الإمام يحيى. وكان الأخير قد أرسل خطابا إلى ملك بريطانيا يشكو اليه ، كما ثارت القضية على صفحات جريدة الإيمان ومجلة الحكمة اليمنيتان.[1]

ولم تفلح زيارة شمبليون لحل تلك القضايا ، كما لم ينجح في إقناع الإمام بإقامة تمثيل دبلوماسي بين البلدين. وكانت أهم المشاكل التي ثارت بين الطرفين هي التي ترتبت – أو نبعت- من نتائج الحرب العالمية الثانية . فمن ناحية كانت بريطانيا قد خرجت من تلك الحرب وهي مضعضعة الجانب ، وتريد أن تجمع شتات مستعمراتها تحت قبضتها القوية وخاصة بعد أن حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧م . ومن ناحية اخرى كانت منطقة الشرق العربي قد بدأت تتململ ، وتريد أن تتخلص من بقايا الاستعمار التقليدي القديم . وبدأت الأحداث تتراكم بشكل سريع ، بدءً من قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م ، وتأميم مصدق بترول إيران عام ١٩٥١ ، وقيام الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وعقد معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤م ، وتأميم قناة السويس عام١٩٥٦ وما ترتب عليه من عدوان ثلاثي على مصر في نفس العام ، ثم قيام ثورة العراق في عام ١٩٥٨م وفي نفس الوقت قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ثم انضمام اليمن إلى الاتحاد معها ، وعقد معاهدة الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية وللمملكة العربية السعودية وإنضمام اليمن اليهما . وفي المقابل كانت بريطانيا تنقل مصفاة البترول من عبدان بإيران إلى عدن ، كما نقلت إليها ايضاً القاعدة العسكرية بعد إعلان كينيا الاستقلال.

وإزاء هذا كله ، أخذت بريطانيا في خطوات متدرجة عملية لتجميع المحميات في كيانين سياسيين هما المحمية الغربية والمحمية الشرقية ، ثم ضم مستعمرة عدن إليهما لخلق كيان جديد هو اتحاد إمارات الجنوب العربي وضمه إلى دول الكومنولث البريطاني ، ويعني هذا فصل جنوب اليمن عن شماله . وأدرك الإمام أحمد النوايا البريطانية ، فأخذ يتصل ببعض المشايخ والسلاطين ويمدهم بالمال والسلاح ، ويدفع صحفه ، إلى مهاجمتهم وفضح خطواتهم ، مستغلا الروح القومية التي عمت العالم العربي ، وعبأت المشاعر جميعها ضد الأستعمار.

وكما اعتمد الإمام أحمد على المناخ السائد حوله في العالم العربي للوقوف ضد مخططات بريطانيا في جنوب اليمن ، فقد استند أيضاً على الخلاف الذي ثار بينه وبين بريطانيا حول تفسير المادة الثالثة من معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤م ، وتنص على : " يؤجل البت في مسألة

---

(١) د. سيد مصطفى سالم : مجلة الحكمة وحركة الاصلاح في اليمن ، ١٩٣٨-١٩٤١ ، ص : ١١٨.

الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أية منازعة أو مخالفة . وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عند تاريخ هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة وأي تدخل من رعاياهما أو من جانبهما في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة".[1]

ويبدو أن سبب الخلاف هو أن الحكومة المتوكلية فهمت النص على أنه عدم تغيير الحدود داخل المحميات نفسها ، كذلك على الأطراف المجاورة لها ، أما البريطانيون ففهموه على أنه يتعلق فقط بالحد الفاصل بين المحميات وممتلكات الإمام. وبنى الطرفان موقفهما السياسي على تفسير كل منهما للنص المذكور .[2]

ورغم هذا الاختلاف حول تفسير تلك المادة فقد جرت مفاوضات بين ممثلي الحكومة المتوكلية وبين البريطانيين في لندن في يناير ١٩٥١م ، وأسفرت هذه المفاوضات إلى تهدئة الأوضاع مؤقتاً ، وعن توقيع اتفاق بين الطرفين ينص على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ، وتشكيل لجنة من الطرفين لمتابعة مشاكل الحدود . غير أن تلك اللجنة لم تظهر إلى حيز الوجود لذلك ظلت أسباب النزاع مفتوحة. وزاد تدهور الأمور عام ١٩٥٤م عندما بدأت بريطانيا في تحريك مشروع اتحاد المحميات مما كان يثير غضب الإمام . وكان الأخير يعتمد في تحريض القبائل ضد مشروع بريطانيا بأنه سيقضي على حريتها واستقلالها ، كما قدم لها المساعدات المالية والأسلحة . وفي المقابل كانت بريطانيا تتهم الحكومة المتوكلية بأنها تثير الأهالي ضدها عندما وصلت المنشورات العدائية للمشروع إلى داخل عدن.[3]

وقام حاكم عدن – هيكينوتام – بزيارة تعز في أغسطس ١٩٥٤م لتهدئة الأوضاع ومناقشة قضايا الحدود والتمردات القبلية في المحميات غير ان هذه الزيارة لم تؤد الى عقد إتفاق بين الطرفين بسبب الخلاف حول إحدى بنود الاتفاق ، فقد أصر الإمام على أن يجري الحفاظ على الأوضاع القائمة التي كانت عند توقيع معاهدة ١٩٣٤م واتفاق عام ١٩٥١م ، لكن البريطانيين رفضوا هذا لأنهم كانوا يفهمون أهداف الإمام . واشتد التوتر بين الطرفين في عام ١٩٥٦م حين صدر تصريح حاكم عدن حول السعي لوحدة المحميات فجدد الإمام أحمد

---

(١) د. سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث-١- اليمن والامام يحيى ، ١٩٠٤- ١٩٤٨ ، ط : ٤ ، ص ٥٤٠-٥٤٣ ، الملحق العاشر.

(٢) Reilly : Aden and the Yemen , p 30 .

(٣) Ibid : P 31 , 39.

دعمه للقبائل والجماعات المتمردة في بيحان والعواذل والفضلي والضالع ، وحرض القبائل ضد البريطانيين والمتعاونين معهم من المشايخ والسلاطين.[1]

واستمر التوتر بين الطرفين طوال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨م ، وواصلت جريدة "النصر" الامامية نشر للمقالات المطولة ذات العناوين المثيرة وبالخط العريض مثل : الجنوب والصحفيون الأجانب ، وإطلاعهم على الاعتداءات البريطانية الوحشية على اليمن المحتلة وبعض المناطق الحرة منه ، مثل : وهكذا الحماية في نظر بريطانيا .. التنكيل وسفك الدماء ، ومثل : رقم قياسي للوحشية تسجله بريطانيا في عدوانها على اليمن باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً ، ومثل فظائع السلطات البريطانية وعدوانها الوحشي ضد اليمن .[2]

ورغم هذا الهجوم المتوالي من "جريدة النصر" الامامية على بريطانيا فقد عقد اجتماع في لندن بين مندوبي الطرفين ، واستغرقت المفاوضات ست جلسات متوالية في المدة من ١١ نوفمبر ١٩٥٧م الى ١٨ نوفمبر ، كما عقدت جلسة أخيرة في ٢٠ من الشهر نفسه . وكان الوفد اليمني برئاسة الأمير محمد البدر وعضوية كل من السيد حسن علي ابراهيم والقاضي محمد عبدالله العمري والقاضي محمد عبدالله الشامي والسيد محمد ابراهيم والدكتور البغدادي والسيد ابراهيم عثمان ، كما تكون الوفد البريطاني من المهتمين بمسألة الحدود وجزيرة كمران والجزر اليمنية عامة برئاسة مستر سلوين لويد والسير برنارد رايلي الذي وقع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤م وحاكم عدن السابق ومستر بيلي سالف الذكر وغيرهم.

ونوقشت في هذه الجلسات جميع المسائل المعلقة بين الطرفين ، كما قدم القاضي محمد عبدالله العمري مذكرة باسم الوفد في الجلسة الثالثة عن جزيرة كمران وباقي الجزر ، وذكر أن جزيرة كمران تقع على بعد ميل واحد من الساحل اليمني وتشكل الحد الخارجي لخليج كمران ، وأن سكانها من نفس جنس سكان اليمن ، كذلك لغتهم ودينهم . وأن الحكومة اليمنية لم تتنازل عن حق السيادة عليها أثناء وجود محطة الحجر الصحي بها ، ومنذ أن فقدت المحطة مبرر وجود الانجليز أو غيرهم من الأجانب فيها ، فبقاء الانجليز بها هو إنتهاك للحقوق اليمنية. وإذا قيل أن الحكومة البريطانية تمارس فقط أعمالاً إدارية بها ، فان هذا يعني التمهيد لضمها. وقد خلق هذا عقبات أمام تمتع حكومة اليمن بحقوقها السيادية على الجزيرة وعلى البحر وعلى مياهها الإقليمية . وان الأمر الذي أتخذ في المجلس فى كمران في عام ١٩٤٩ – The Order in Council of 1949 – لم يصل او تخطر به الحكومة اليمنية ، وكانه محاولة لنقل محطة الحجر الصحي إلى نفوذ كامل وإدارة مدنية في الجزيرة ، وليس للحكومة البريطانية

(١) Reilly : Aden and the Yemen , P.P. 47 – 48 .

(٢) جريدة النصر : تعز ، الأعداد : ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٧.

أن تمارس سيادتها على الجزيرة كما أقرته في ذلك المجلس. وهذا المطلب يتناقض مع كل المقاييس سواء قبل أو منذ العمل بمعاهدة لوزان . وطلب القاضي العمري في النهاية أن ترجع كل الجزر الى اليمن صاحبة السيادة.[1]

وكانت وزارة المستعمرات قد أرسلت – في وقت مبكر عن هذه الجلسات – مذكرة إلى وزارة الخارجية تعبر فيها عن القضايا المطروحة بما فيها جزيرة كمران والجزر الأخرى وخاصة جزر الفنارات وأيضاً مشكلة الحدود والمحميات . وأشارت في تلك المذكرة إلى أهمية جزيرة كمران من الناحية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ، وأنها غير راضية أن تذهب الجزيرة إلى أيدي الحكومة اليمنية . وأن الادعاء بأن القوات البريطانية قد احتلت الجزيرة عام ١٩١٥ ، وشُكل بها مجلس وحاكم بريطاني ، وإقامة محطة حجر صحي ، كل هذا وكأننا قد أخذنا السيادة على عاتقنا ، وهو ما لم يتفق مع ما جاء في معاهدة لوزان ، وربما تأخذ مسألة كمران طريقها إلى محكمة دولية أو الى مجلس الأمن.[2]

وأخيراً فقد لخصت وزارة الخارجية في تقرير طويل كل ما جاء في تلك المحادثات من أقوال وآراء جاء بها الطرفان ، وقد وضعا في البداية جدول أعمال من أربع موضوعات وإن خرجا عليها فيما بعد. وأشار التقرير إلى أن زيارة الأمير بدر إلى لندن كانت بناء على إقتراح الإمام نفسه ، وأن استقبال البدر كان حافلا حتى لا يفهم الإمام أن حكومة جلالة الملك قد صدت مبادرته . غير ان ما يهمنا هنا هو أن بريطانيا ظلت متمسكة بما جاء في المادة (١٦) من معاهدة لوزان ، وانها عدت جزيرة كمران تابعة لعدن ومحمياتها وأنها لا تستطيع التخلي عن جزر الفنارات.[3]

وكيفما كان الأمر ، فقد أنضم الإمام أحمد إلى الاتحاد الثلاثي (مصر وسوريا واليمن) عام ١٩٥٨م ، لكنه حُل في آخر ١٩٦١ بسبب هجومه على الاشتراكية وفي هذه الأثناء اشتد المرض به فذهب إلى روما للعلاج ، وبعد عودته أطلق عليه النار في مستشفى الحديدة ، ولكنه نجا ، وظل متأثراً بجراحه حتى وفاته في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م ، وتولى بعده ابنه البدر لكنه لم يستمر في الحكم الا اسبوعاً واحداً إذ قامت ثورة سبتمبر في ٢٦ منه.

(١) F.O . 371 / 127051 :Anglo – Yemeni Talks , the third session , November 13 , 1957 .

(٢) C.D. 1015/1276 : from colonial S.to foreign S. , dated May 16 , 1957 .

(٣) F.O. 371 /127051 : Brief for Anglo – Yemeni Talks .20 November 1957 .

أما بريطانيا فقد ظلت تعمل على انشاء دولة في الجنوب اليمني تحت اسم اتحاد إمارات الجنوب العربي أملاً في ضمها إلى الكومنولث البريطاني ، كما ظل تحايلها في الاحتفاظ بجزيرة كمران وجزر الفنارات.

جهود اليمن تجاه جزرها في العهد الجمهوري :

شهد عام ١٩٦٢م أحداثًا هامة في جنوب حوض البحر الأحمر ، ففي هذا العام قامت ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن ، وفي نفس العام أصدر الإمبراطور هيلاسلاسى قراره بإلغاء النظام الفيدرالي الخاص بإرتريا ، وبضمها تماماً إلى إثيوبيا وعدّها إحدى محافظات الإمبراطورية الإثيوبية ، فبدأ عندئذ الكفاح المسلح لنيل الاستقلال التام الذي استمر إلى عام ١٩٩٣م.

وانشغل شمال اليمن في توطيد أركان نظامه الجمهوري ، كما انشغل جنوبه في الكفاح حتى نال استقلاله عام ١٩٦٧،

أما بريطانيا فقد ظلت ترعى مصالحها في الجزر اليمنية ، فسعت في عام ١٩٦١م على جمع عدد من الدول ذات الاهتمامات البحرية في البحر الأحمر . وكانت بريطانيا تدير شئون هذه الفنارات بإشراف مصلحة التجارة والصناعة كما نجحت في عقد اتفاقية عام ١٩٦٢م . وضمت هذه الاتفاقية كل من الدانمارك وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وليبريا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، كما انضمت إليها فيما بعد كل من باكستان والاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة (مصر).[1]

ولم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إلا في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٦م ، وظلت مصلحة التجارة والصناعة البريطانية خلال تلك المدة هي التي تشرف على تشغيل فنارتي جزيرة أبوعلي وجزيرة جبل الطير لأهميتهما في نظر بريطانيا حينذاك ، وذلك عن طريق موظف مسئول عن صيانة فنارات البحر الأحمر تابع للإدارة المحلية بعدن . وقرب نهاية ١٩٦٧م كان من المحتمل منح جنوب اليمن الاستقلال ، وهذا لا يساعد — من وجهة النظر البريطانية — على تشغيل الفنارات لمدة أطول . وبعد مشاورات طويلة للبحث عن بدائل محتملة قررت مصلحة التجارة والصناعة بموافقة وزارة الخارجية أن تضع المادة الثانية من تلك الاتفاقية (١٩٦٢) موضع التنفيذ ، ودخلت في مفاوضات مع شركة سافون آند رايز Savon & Ries الإثيوبية من أجل تشغيل وصيانة تلك الفنارات من مكاتبها في أسمرة ومصوع. وفي ديسمبر ١٩٦٧م أبحرت سفينة لهذه الشركة من مصوع لأول رحلة لها ، ومنذ ذلك الوقت عُدّت شركة سافون - رايز الوكيل المحلي لمصلحة التجارة والصناعة البريطانية بالرغم من أن الاتفاقية

---

(١) المستشار حسين علي الحبيشي : اليمن والبحر الأحمر ، الموضع والموقع ، ص : ١٥٠.

(١٩٦٢) بين تلك الأطراف لم تكن قد وصلت الى نهايتها فيما يخص توزيع التكاليف . وكان على تلك الشركة ان تقدم تقريراً شهرياً عن كل أعمالها بالنسبة للفنارتين ومن يقوم بتشغيلهما الى مصلحة التجارة والصناعة. وبالرغم من غلق قناة السويس حينذاك وهبوط عدد السفن المستفيدة من الفنارتين ، فالها ظلتا تعملان كالعادة من أجل سلامة الابحار في البحر الأحمر.[1]

ورغم أن اليمن — بشطريها حينذاك — كانت مشغولة بأوضاعها الداخلية فقد ظلت ترنو بنظرها الى ما كان يحدث في البحر الأحمر من أحداث . فقد تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من وزارة خارجية اليمن الجنوبية الشعبية بشأن زيارة بعثة عسكرية اسرائيلية لجزيرة هليب (حالب) التابعة لإثيوبيا بغرض استئجارها واستخدامها لأهداف عسكرية، كما تضمنت المذكرة أيضاً الإشارة الى المساعي الأمريكية في الضغط على إثيوبيا في إقامة قاعدة جوية أمريكية في جزيرة دهلك القريبة من ميناء مصوع . وفي نفس الشهر ، أرسلت دولة الكويت إلى الأمانة العامة مذكرة أخرى حول الموضوع ذاته ، وأن الزوارق الإسرائيلية تتجول أمام الساحل الإثيوبي ، وأن إسرائيل تقوم بتدريب القوات الإثيوبية ، كما تقوم بارسال إثيوبيين للتدريب بها. وأشارت المذكرة ايضاً الى وجود تحركات مشبوهة تقوم بها قطع بحرية مجهولة على السواحل اليمنية . وأعدت الأمانة العامة مذكرة تشمل ذلك كله للعرض على مجلس الجامعة فعرض الموضوع في جلستي المجلس ٥٧ ، ٥٨ ، واتخذ الأعضاء القرارات اللازمة مثل الاتصال بأثيوبيا ومراقبة النشاط الإسرائيلى.[2]

ولم يكن اهتمام جامعة الدول العربية حينذاك بالبحر الأحمر وجزره سوى اهتمام بخطر التوسع الإسرائيلي العسكري في الجزر الإثيوبية (الإرترية) وهي دهلك وحالب مما يهدد سلامة الملاحة في البحر الأحمر ، ولا يمس الجزر اليمنية من أي جانب من الجوانب كما ردد البعض فيما بعد.

لكن المهم هنا هو الإشارة إلى مذكرة السفارة البريطانية في صنعاء في ٩ ديسمبر ١٩٧١ إلى الحكومة اليمنية التي عبرت فيها أنها تريد تغيير الفنار التقليدي في جزيرة أبوعلي إلى آخر أوتوماتيكي آلي الحركة . وذكرت تعاقدها مع شركة سافون — ورايز — التي سبق الحديث عنها- بناء على المادة الثانية من اتفاقية ١٩٦٢م الدولية ، وأنه نظراً لأرتفاع تكاليف الصيانة فإن إدارة التجارة والصناعة البريطانية تفكر في استبدال الأضواء الحالية بأضواء أخرى أوتوماتيكية آلية الحركة ، وان هذه الأضواء الجديدة لن تحتاج الى الصيانة إلا مرة واحدة في

---

(١) The Admirality to Assistant Shipping Attache , British Embassy , Washinton, D.C., 2 August, 1969.

(٢) جامعة الدول العربية : الامانة العامة ، القاهرة ، في أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠م.

السنة، وسوف يستغنى عن خدمات مراقبي الفنار . وانتهت المذكرة بعبارة هامة يجدر نقلها ما كما هي : "وبالطبع فان نشاط إدارة التجارة والصناعة البريطانية بموجب الاتفاقية المشار اليها أعلاه (اتفاقية عام ١٩٦٢ الدولية) – لا يمس حقوق السيادة، وتود السفارة أن تسأل إن كان لدى حكومة الجمهورية العربية اليمنية أي إعتراض على أن يبدأ العمل في جزيرة أبوعلي".[1]

وهذه العبارة – بل والمذكرة برمتها- لا تحتاج إلى تعليق ، فبريطانيا وباقي الدول الموقعة على اتفاقية ١٩٦٢م الدولية لا تدعي السيادة على جزيرة أبوعلي . وفي نفس الوقت ، تأخذ رأي اليمن في تغيير فنار جزيرة أبوعلي وهي (أي اليمن) لم تُدْعَ لحضور عقد اتفاقية ١٩٦٢م الدولية ، وذلك لأن بريطانيا لا تستطيع الفكاك من المادة (١٦) من معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م ، ولأنها أصبحت تُعدّ اليمن من ضمن الأطراف المعنية " كما جاء في إحدى مذكراتها السابقة" ذلك لكثرة مطالبة اليمن بما لها من جزر في البحر الأحمر في عهد الإمامين يحيى وأحمد ثم في العهد الجمهوري. وربما يرجع هذا الموقف الجديد الذي أبدته بريطانيا والمخالف لتشددها السابق ، الى خروجها من جنوب اليمن عام ١٩٦٧م ، والى تلمسها لرغبة أطراف اتفاقية ١٩٦٢م في الانسحاب من تلك الاتفاقية مما يزيد من أعبائها المالية ، والى التقدم العلمي الهائل الذي رأته الملاحة البحرية في العالم. وسيزداد الأمر وضوحاً عندما يعقد المؤتمر الملاحي الثاني في عام ١٩٨٩م.

ويلاحظ أيضاً أن اتفاقية ١٩٦٢م الدولية كانت خاصة بالملاحة فقط وليس بتحديد صاحب السيادة ، كما أتضح من العبارات التمهيدية الواردة فيها، وكما اشارت إلى اتفاقية ١٩٣٠م التي لم تنفذ بسبب الموقف الذي اتخذته فرنسا بخصوص إدارة الفنارات ، كذلك الى نص المادة (١٦) من معاهدة لوزان ، وسمحت اتفاقية ١٩٦٢م كذلك للدول المنضمة إليها بالأنسحاب منها إذا شعرت بمصلحتها في ذلك.

ورغم ذلك قامت بريطانيا بإخطار – او استئذان – اليمن في تغيير فنار جزيرة أبوعلي ، و لم تخطر غيرها من الدول بهذا.

وكيفما كان الأمر ، عندما أثير موضوع تسلل إسرائيل إلى الجزر الإثيوبية / الإرترية كما ذكرنا ، وعندما أثارت مجلة التايم الأمريكية في ١٩ مارس ١٩٧٣م الزعم بأن أفراداً اسرائيليون احتلوا جزيرة جبل زقر (من مجموعة جزر حنيش) وأن هؤلاء يتكلمون اللغة العربية الفصحى – عندئذ قامت اليمن بكل جهودها لكشف حقيقة هذه الأقوال.

(١) Memorandum , British Embassy , Sana'a , 9 December , 1971 .

فقد قام اللواء حمود بيدر رئيس اركان القوات المسلحة اليمنية الشمالية على رأس عدد من العسكريين ومعه مجموعة من الصحفيين العرب والأجانب بزيارة الجزر اليمنية بما فيها جزر زقر وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى للتأكد من عدم وجود أية عناصر أجنبية بها. وصرح اللواء محمد الارياني القائد العام للقوات اليمنية الشمالية في نفس الفترة (مارس ١٩٧٣) بأنه لا توجد قوات أجنبية على الجزر التابعة لليمن الشمالية في البحر الأحمر ، كما دعا الصحفيين للتحليق بطائرة هليوكوبتر إلى جزيرة جبل زقر التي أشارت إليها المجلة الامريكية للتأكد من خلوها من أية عناصر أجنبية.[1]

واذا رجعنا إلى أوضاع شركة سافون ورايز البحرية الإثيوبية التي تدير وتصون الفنارتين بكل من جزيرة أبوعلي وجزيرة جبل الطير نيابة عن مصلحة التجارة والصناعة البريطانية ، فإننا سنجد أن تلك المصلحة قد حولت مسئولية هذه الشركة إلى فرعها في جيبوتي ، نظراً للأضطرابات حول أسمره – مقر الشركة – نتيجة الأعمال الثورية في إرتريا ضد إثيوبيا . وقد تم هذا عملياً إعتباراً من فبراير ١٩٧٥م ، حيث أن الاضطرابات السياسية في إثيوبيا / إرتريا تجبر المتعاقدين الأصليين على عدم الوفاء بأعمالهم في إدارة وصيانة هاتين الفنارتين . وقد طالت المكاتبات والاتصالات التليفونية بين أسمرة وجيبوتي ولندن حول تنظيم العمل الجديد ، وتناولت المكاتبات أن حكومة جلالة الملك – التي تُعد الحكومة المديرة – بناء على نص المادة الثانية من اتفاقية ١٩٦٢ الدولية التي فوضت الحكومة البريطانية في صيانة فنارات البحر الأحمر المعينة ، والتي حملتها مسئولية تقديم خدمات سليمة ومستمرة لتلك الفنارات ، فأنها (أي بريطانيا) تطالب الشركة باستمرار الاتصال بين مركزي صيانة الفنارتين في الجزيرتين (أبوعلي والطير). وشملت المكاتبات كذلك النظر في مستوى المرتبات في جيبوتي ، وفي إختيار الموظفين الأكفاء لإدارة وصيانة الفنارتين . هذا وقد تم عقد الاتفاق الجديد في أكتوبر ١٩٧٥م.[2]

واستمرت شركة سافون- رايز تعمل من خلال مكاتبها في جيبوتي على إدارة وصيانة الفنارتين في جزيرة أبو علي وجزيرة جبل الطير. وفي عام ١٩٨٠م قررت مصلحة التجارة والصناعة البريطانية نقل هذه المهمة إلى شركة جديدة تابعة لها مباشرة هي شركة منارات البحر الأحمر Red Sea lights company .

(١) جريدة الثورة (اليمنية): العدد ١٥٩٩ في ١٩٧٣/٣/١٩ . ملحق : ( ) الموافق ١٥ صفر ١٣٩٣هـ.

(٢) Department of Trade and Industry, Marine Division , dated, 3 October 1975, Previons Papers, dated, 5 June 1975 , 31 July 1975 , 27 August 1975 , 4 Septmber 1975.

وهذا يعني أن عمل شركة سافون - رايز كان عملاً إداريًا ملاحيًا ولا يمت الى أية مظاهر سيادية - كما ادعى محاميو إرتريا - بل كانت الشركة تابعة لهيئة التجارة والصناعة البريطانية التي لم تدع السيادة هي الأخرى .

غير أن ما يهمنا هنا هو الإشارة الى حادثة غرق سنبوق في مارس ١٩٧٦ كان قادماً من عصب الى الخوخة يحمل ثمان عائلات وستة عشر بحاراً ، وان رئيس فرع الجهاز المركزي للأمن الوطني في الحديدة الرائد عبد الله محرم قد أرسل تقريراً طويلاً بهذه الحادثة إلى رئاسة الجهاز بصنعاء. وجاء ضمن هذا التقرير أن بعض الصيادين افادوا أن الأخشاب التي كانت محملة بالسنبوق وُجدت في البحر أثناء قيامهم بالصيد في مجاري زقر بالقرب من منطقة المجليس والقطايا. وقال الصيادون إنه يحتمل وجود السنبوق المفقود بجوار جزر زقر وحنيش بعد أن تم البحارة بتفريغ الخشب من السنبوق للتخفيف من حمولتها ومقاومة العواصف الهائجة . وقد أرسل قائد فرع الجهاز ثلاثة سنابق إلى جزيرتي زقر وحنيش للبحث عن السنبوق المفقود وركابه ، او للبحث عن حطامه.(١)

ويؤكد هذا ان اليمن – حكومة وشعباً – ظلت – ومنذ القدم – تمارس حياتها التقليدية في الجزر اليمنية في البحر الأحمر ، سواء كانت هذه الجزر تحت ظروف دولية بزعامة بريطانيا حينذاك أو غير ذلك. حقيقة كانت بريطانيا – باعتبارها كانت دولة بحرية كبيرة حتى ذلك الوقت – كانت تتحكم في إدارة هذه الجزر حرصاً على مصالحها البحرية حتى عام ١٩٦٧ – تاريخ خروجها من جنوب اليمن – إذ كانت متحفزة قبل ذلك لحماية شريانها البحري إلى الهند ، لذلك ظلت متمسكة بالوضع الدولي الذي جاء مع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م ، وجعل الوضع القانوني الدولي للجزر دون تعيين.

وقد تمسكت اليمن – عبر العصور – بمبدأ الوحدة الطبيعية والفيزيقية بين الجزر بعضها ببعض ، وبين تلك الجزر وبين الساحل اليمني المقابل . ولا شك أن هذه المبادئ – وهي القُرب والمجاورة والمُلحقة – هي التي دفعت اليمن إلى الاهتمام بمياهها الإقليمية ، وإلى تأمين الملاحة الوطنية والدولية فيها ، وعلى ما يقع خلالها من جزر ، فبدأت في إقامة فنارات في تلك الجزر.

وكانت اليمن عند نشوب ثورة سبتمبر ١٩٦٢م ، وقيام النظام الجمهوري ، قد انشغلت في توطيد النظام الجديد ، وفي خوض حروب ضد التمردات التي أشتعلت أمام هذا النظام حتى

(١) الجهاز المركزي للأمن الوطني– فرع الحديدة – الى رئيس الجهاز المركزي للأمن الوطني، هـ/١٨/٦٢، بتاريخ :١٩٧٦/٣/٣٠م الموافق ١٣٩٦/٣/٣٠هـ.

استقرت امورها. ومن ناحية أخرى إنشغلت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية – اي شطري اليمن الشمالي والجنوبي – في مفاوضات طويلة واجتماعات متكررة حول الوحدة أو في مناوشات وتصادمات حول الحدود واستغرق هذا كله عدداً من السنين.

وإزاء هذا كله ، " بدأت اليمن منذ عام ١٩٨٦م . الخطوات التنفيذية لإقامة الفنارات الملاحية على الجزر اليمنية الهامة وتشغيلها تحت إشراف مؤسسة الموانئ والشئون البحرية. وخلال سنوات قليلة أقيم أربعة عشر فناراً على الجزر التالية ، جبل الطير ، أبوعلي (من مجموعة زقر) ، جبل زقر ، والقمة الوسطى (من مجموعة الزبير) ، الصليف ، كمران ، عقبان الكبير ، عقبان الصغير ، كوتامة ، البضيع ، نبوان ، صانا ، رفع برى ، أضحال هوبيون ، وثمة خطة لإقامة مزيد من هذه الفنارات على الساحل اليمني لأغراض الملاحة.(١)

ونتيجة لهذه الجهود اليمنية بالنسبة لجزرها في البحر الأحمر ، فقد وافق أعضاء مجلس الدول المتعاقدة في اتفاقية ١٩٦٢م الدولية في جلسته المنعقدة في لندن في ١٩٨٩/٦/٢٠م ، على دعوة ممثلي الجمهورية العربية اليمنية لحضور ذلك الاجتماع كمراقبين ، وذلك كما جاء في التقرير السنوي لعام ٨٩/١٩٩٠م لشركة فنارات البحر الأحمر المحدودة التي شكلتها مصلحة التجارة والصناعة البريطانية كما سبق أن ذكرنا. وجاء في نفس التقرير أن خبير المياه (الهيدروجرافي) قد أبلغ البحارة المختصين بالصيانة بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٣م بأن الجمهورية العربية اليمنية قد أعادت بناء الفنار في جزيرة أبوعلي ، كما أصدر خطابا مماثلاً بأن فناراً في جبل الطير قد تم إنشاؤه في ١١ أكتوبر ١٩٨٩م . وكانت بريطانيا بعد قيامها بزيارة تفتيشية للجزيرتين قد أبلغت الدول المتعاقدة "أن سواء الحكومة البريطانية أو شركة فنارات البحر الأحمر قد أصبحتا غير مسئولتين لمدة أطول لصيانة الفنارتين المقامتين في جزيرتي أبوعلي وجبل الطير" . وأخيراً فقد كان قرار الدول المتعاقدة – طبقاً لاتفاقية ١٩٦٢م الدولية – هو أن هذا الاتفاق قد انتهى في ١٩٩٠/٣/٣١م ، وأن المسائل المالية قد سويت بين المتعاقدين وشركة فنارات البحر الأحمر البريطانية.(٢)

وهكذا انسحبت الدول المتعاقدة من تلك الاتفاقية بعد ان أكد المندوب البريطاني (في جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠م) قدرة اليمن على إقامة وتشغيل تلك الفنارات لارتباط الجزر بمياه اليمن وحقها القانوني في ذلك.(٣)

(١) المستشار حسين علي الحبيشي : اليمن والبحر الأحمر ، الموضع والموقع ، ص : ١٥٠.
(٢) Red Sea Lights Company Limited, Annual Report, 1989/90 .
(٣) المستشار حسين علي الحبيشي : نفس المرجع والصفحة .

ولم تكن اليمن حينذاك في حاجة إلى عقد معاهدة دولية تعترف فيها الدول المستفيدة من تلك الفنارات بأن اليمن ستقوم بهذه المهمة ، فاليمن كانت تتصرف بتلقائية باعتبار أن الجزر هي جزر يمنية وتقع في مياهها الإقليمية لذلك أخذت على عاتقها دور إقامة الجزر وتمويل صيانتها في ذلك الجزء من البحر الأحمر .

فهل قامت اليمن بزرع الفنارات في كل الجزر سالفة الذكر وتعهدت بصيانتها لأنها صاحبة سيادة عليها ؟ أم لأنها كانت – كما صنفتها بريطانيا – طرفا معنياً لكثرة مطالبتها بالجزر؟

ويؤكد المدير العام رئيس لجنة الفنارات القبطان علي حميد شرف قيام اليمن بمهامها - دون الحاجة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة – نحو الفنارات فهو يخبر رئيس مجلس إدارة الموانئ والشئون البحرية " بأن فريق الفنارات قام بالمرور على الفنارات اليمنية الجنوبية الواقعة جنوب البحر الأحمر ، وهي فنار جزيرة جبل الطير ، وفنار جزيرة الزبير ، وفنار جزيرة أبوعلي ، وفنار جزيرة زقر . وقد صعد هذا الفريق إلى موقع الفنارات في كل جزيرة ، وتم مفاقدة الفنار والأجهزة والبطاريات والعاكسات الشمسية ، وسار العمل بطريقة جيدة ، وكل الفنارات تعمل منتظمة حسب المواصفات الفنية. وقد عاد الفريق بعد رحلة أربعة أيام وسجلنا هذا في سجل المراقبة الدورية للفنارات".[1]

وتكرر القيام بهذه المهمة بشكل دوري فيما بعد ، فقد أرسل القبطان علي حميد شرف خطاباً إلى إدارة العمليات البحرية بأن يكلف لنش الإنقاذ القاطر (فاست فوكس) بالسفر مع الطاقم والمتدربين اليمنيين إلى عرض البحر لمفاقدة الفنارات الملاحية في جزيرة جبل الطير وجزيرة أبوعلي وجزيرة الزبير وجزيرة الزقر ، وضبط الإضاءة والمسافة بحسب المواصفات إذا لزم الأمر ، وتقديم التقرير الشهري عن طبيعة العمل والتبليغ بما تم مشاهدته.[2]

وقد تم إبلاغ رئيس مؤسسة الموانىء عندئذ بأن فنار جزيرة جبل الطير لا يعمل ، فصدر الأمر للقيام بالمفاقدة والصيانة والمرور على الفنارات الأخرى في جزر الزبير وأبو علي وزقر.[3] وتم اتخاذ اللازم فيما بعد.

---

(١) خطاب المدير العام رئيس لجنة الفنارات الى رئيس مجلس إدارة الموانى والشئون البحرية بتاريخ : ١٩٨٩/١١/٢٠م.

(٢) خطاب وكيل الهيئة العامة للموانئ اليمنية مدير عام المؤسسة إلى إدارة العمليات البحرية بتاريخ : ١٩٩٠/٨/٢م.

(٣) خطاب من نفس الجهة الى مدير جهاز الأمن الوطني بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٢م.

ودون الإطالة في مسألة الجزر وفنارالها ، فيلاحظ أنه في اجتماع ١٩٨٩/٦/٢٠م الذي انفرط فيه عقد إتفاقية ١٩٦٢م الدولية ، ولم تثر اليمن مسألة السيادة لأنها لم تكن مدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر ولم يتم مناقشتها ، مع أن المؤتمر تضمن الإشارة المعتادة لصيغة معاهدة لوزان بشأن السيادة غير المحددة . ورغم ذلك فان الدعوة لحضور اليمن إلى المؤتمر ، وقبول العرض اليمني بخصوص الفنارتين – موضوع الاهتمام – يعكس الثقة من قبل الحكومات الأعضاء في الاتفاقية بقدرة اليمن على القيام بتلك المهمة ، إضافة إلى اهتمامها بإقامة فنارات في باقي الجزر كما سلف الذكر.

ولم يقف إهتمام اليمن ببحرها عند حد الاهتمام بإقامة الفنارات في جزرها وصيانتها، بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بالبحث عن النفط أمام سواحلها وفي مياهها الإقليمية ، بالإضافة إلى اليابسة ، وذلك منذ وقت مبكر.

ففي عام ١٩٧٢م تعاقدت اليمن مع شركة شل النفطية الدولية للقيام بمسح استكشافي جيوفيزيقي شامل في البحر الأحمر ، ووكلت شركة شل شركة أمريكية لرصد النشاط الزلزالي في المنطقة المحيطة بمجموعة زقر حنيش ومجموعة الزبير وجبل الطير . ورأت اليمن أن المسح الشامل معزز للسيادة اليمنية على تلك الجزر ، وأفادت شركة شل النفطية أن منطقة الثلث الجنوبي – أي منطقة زقر وحنيش – غير واعدة بالبترول ، وأنها ستتابع المسح في إتجاه جزر الزبير شمالاً . وكان الهدف من المسح الزلزالي هو القيام بتغطية أولية لمخاطر النشاط الزلزالي.

وعادت شركة شل النفطية إلى التعاقد مع اليمن في عام ١٩٧٤م، وتم تحديد منطقة التعاقد التي تضمنت منطقة بمجموعة جزر الزبير التي تقع في منطقة المياه الإقليمية والجرف القاري وما تحت القاع ، وتم حفر بئر في نقطة بعيدة عن تلك المجموعة لكن لم يعثر بها على البترول بكميات تجارية ، فانتهى العقد عندئذ. ويلاحظ أن بجموعة جزر الزبير لم تذكر في ذلك العقد ، لكنها تقع شرق خط الوسط أي بالقرب من الساحل اليمني وتدخل ضمن المياه الإقليمية . وكانت شركة شل قد اعتمدت عند رسم خريطة التعاقد على "الحد الدولي التجريبي التقريبي" ، وهو الخط الذي ضم مجموعة جزر الزبير وغيرها مثل مجموعة جزر زقر وحنيش . ورغم أن هذا العقد كان منشوراً فلم يعترض أحد عليه.

ورخصت اليمن لشركة تومن اليابانية (تويو مينكا كايشا المحدودة) في عام ١٩٧٤م بالقيام بمسح زلزالي ، وطوق العقد منطقة جزر زقر / حنيش . وأفاد العقد المبرم " أن تنفيذ خطة العمل لن يتعارض مع الالتزام المفروض على حكومة اليمن من قبل القانون الدولي " . ويفيد أيضاً " ان لشركة تومن "الحق في نطاق بنود العقد في التقدم بطلب ترخيص للتنقيب النفطي في كل أو جزء من منطقة "التعاقد" . وكانت الجمهورية العربية اليمنية قد أصدرت

المرسوم رقم (١٦) بشأن الرصيف القاري لها في ٣٠ ابريل ١٩٦٧م الذي أعلن الحقوق السيادية اليمنية على قاع البحر وما تحت تربتها في رصيفها القاري والرصيف القاري لجزرها، مما يؤكد الحق الخالص في التنقيب عن الثروات المعدنية الطبيعية للرصيف القاري. وهذا يفترض ضمناً فرض السيادة على أي جزر مشتملة في نطاق التعاقد ، وقد تضمن هذا التعاقد إقليم يابسة الجزر ومياهها الاقليمية لجزر حنيش الكبرى وزقر وحنيش الصغرى.

وتعاقدت اليمن أيضاً مع شركة هنت للنفط لإقتسام الإنتاج في عرض البحر بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٤م . وتم إعداد خريطة لمنطقة التعاقد تمتد غرباً من الساحل اليمني إلى غرب جزيرة جبل الطير ومطوقا جنوباً مجموعة جزر الزبير. وقد حُفر بئران في قاع البحر بعيداً عن الجزر ، ولم تضخ أي منهما نفطاً بكميات تجارية ، فكان فك التعاقد عندئذ . ولا شك أن الإشارة إلى حدود اليمن في ذلك التعاقد يوحي بادعاء السيادة ويؤكد حدود الرصيف القاري، ولم يُثر هذا التعاقد إحتجاجاً من الجيران.

وتعاقدت اليمن كذلك مع شركة توتال للنفط الفرنسية على اقتسام الإنتاج في عام ١٩٨٥م ، وكانت بنوده شبيهة باتفاق شركة هنت السابق . وقد أُثبت البئر الوحيد الذي حفر في المنطقة عدم إنتاجه للبترول مما أدى إلى انتهاء التعاقد في ١٩٨٩م . غير أن أهم الإشارة الى شركة توتال هنا هو دعوتها وتمويلها لبعثة علمية فرنسية (أردوكوبا) لدراسة الحياة البحرية حول مجموعة جزر حنيش نظراً لخبرتها (أي توتال) بأحوال هذه المجموعة أثناء عملها في البحر. وحصلت شركة توتال على إذن من الحكومة اليمنية بإقامة مهبط للطائرات على جزيرة حنيش الكبرى لكي تتمكن طائرة شركة توتال من جلب المعدات إليها ، كما سمح لها بإقامة محطة راديو لتكون موضع استخدام علماء البعثة ، وحصلت الشركة كذلك على تصريح صدر عن : " العمليات المركزية للقوات المسلحة" . وعقب انتهاء البعثة العلمية من عملها أصدرت شركة توتال تقريراً جاء به : "أن جزر حنيش في الجمهورية اليمنية" ، ثم حصلت عندئذ على تصريح حكومي بتحسين مهبط الطائرات للقيام بالنقل الجوي للعاملين في شركة توتال إلى حنيش الكبرى من أجل الراحة والاستجمام ، علماً بأن شركة توتال كانت تنقب عن البترول في تلك الفترة داخل اليمن.

وتعاقدت اليمن كذلك مع شركة بي . بي البريطانية للنفط على تقاسم الإنتاج بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠م ، وبنود هذا العقد مماثلة ومطابقة لإتفاق شركة هنت السابق ، وفي نفس المنطقة في عرض البحر اليمني ، وبالتالي يطوق جزر الزبير ويمس جزر جبل الطير ، ونُشر هذا التعاقد من قبل المطبوعات النفطية فلم يلق إعتراضاً من أحد . وقامت الشركة بالطوال المنخفض على منطقة العقد مع اصطحاب مسئول عسكري يمني ، لكن كانت نتيجة المسح الشامل هذا غير واعدة فتنازلت الشركة عن العقد في عام ١٩٩٣م.

وكان هناك إتفاق شركة آدير (Adair) الدولية لاقتسام الإنتاج في العام ١٩٩٣م ، وهو الذي لم يدخل حيز التنفيذ ، كما لم تصادق عليه اليمن.

واعتباراً من ١٩٩٠م أخذت اليمن بمبدأ تقسيم مياهها ويابسها إلى قطاعات ، ولم تعد تستجيب لمقترحات أصحاب الشركات المقبلين على التنقيب ، بل قامت هي بتوزيع هذه القطاعات لمن تريد.[1]

وفي أثناء اهتمام اليمن بإقامة الفنارات في جزرها ، وبإبرام عقود البحث عن البترول ، لم تغفل اليمن الناحية الأمنية أمام سواحلها وجزرها سواء كان ذلك في مجال مطاردة أعمال الصيد غير المشروع ، أو في مجالات أخرى كما سنرى .

وبناء على صدور القرار الجمهوري في ١٩٦٧م . بتحديد المياه الإقليمية فقد تقدمت اليمن بشكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة في ١٩٧٦م . عندما أحتجزت القوات الإثيوبية البحرية عدداً من الصيادين اليمنيين ، واعتبرت ذلك أنه انتهاك فاضح لسيادة الجمهورية العربية اليمنية ، فكان رد إثيوبيا بأن خفر السواحل الإثيوبية كانت تقوم بأداء مهامها في نطاق الاختصاص القضائي . وكانت الحرب الإثيوبية / الإرترية على أشدها بين إثيوبيا والثوار الإرتريين ، وكان الهم الرئيسي للجيش الإثيوبي حينذاك هو حرمان هؤلاء الثوار من استخدام الجزر سواء باعتبارها قواعد إنطلاق أو قواعد إمداد . وكان سلاح البحرية الإثيوبية يطارد سفن الصيد أيضاً سواء الإرترية أو غيرها ، للإشتباه في الجميع بأنها تتعاون مع الثوار ، وتهرب السلاح إليهم.

واهتمت اليمن أيضاً بحماية سواحلها وما أمامه من جزر حتى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، فكانت الطلعات الجوية التدريبية تقوم من قاعدتها "الربيعي" بالقرب من الحديدة إلى جزر حنيش والصليف ثم تلتف إلى حيس وتعود إلى قاعدتها . وكان السرب الأول مقاتل "ميج ٢١" يرتفع أحياناً إلى ١٣,٠٠٠ متر ، وأحياناً يهبط إلى ٢,٠٠٠ متر لمزيد من التدريب ، وقد تستمر الرحلة إلى ساعتين أو ثلاث ، وتكررت هذه الطلعات طوال تلك الفترة.[2] وكانت الطلعات الجوية تبلغ القيادة العامة بوجود سفن أجنبية بجوار بعض الجزر ،

---

[1] تلخيص من العقود والخرائط وغيرها من الأوراق التي قدمت الى محكمة التحكيم الدولية ، وذلك بناء على الأسئلة المطبوعة المقدمة من أحد أعضاء المحكمة الى الطرفين المتنازعين ، اليمني والإرتري في شهر يوليو ١٩٩٨م.

[2] قيادة القوات الجوية ، قاعدة الربيعي ، عمليات القاعدة ، ١٩٨٢/٤/٢٧ ، ١٩٨٦/٢/٢٣ (نماذج من الطلعات).

أو خرجت عن الممر المائي الدولي المسموح به . فقد قام الكابتن محمد الحربي برحلة استطلاعية من الخوخة إلى جزيرة حنيش والجزر المجاورة لها فشاهد سفينة حربية أجنبية بين السواحل اليمنية وبين الممر المائي المعتاد للسفن الدولية ، تحمل رقم (A1504) باللون الأحمر ، وهي لا ترفع علماً ، وتتجه نحو الشمال ، وتطلب إبلاغ القيادة البحرية في الحديدة بهذا الواقعة لمزيد من التحري والمتابعة .[1]

وكانت زوارق خفر السواحل اليمنية تنهض بواجباتها أيضاً فتقوم برحلات بحرية أمام الساحل اليمني والى الجزر لتفقد الفنارات بها كما سبق الإشارة ، وإما لمطاردة سفن الصيد الأجنبية التي تدخل المياه الإقليمية اليمنية وتقوم بالصيد عبر القاع مما يؤثر على الثروة السمكية، وإما لنجدة ومساعدة السفن التجارية التي تجنح إلى إحدى الجزر لعطل بها. وقد طلبت السفينة الرومانية Romanian Mv. Satu Mare السماح لها بالتوقف في جزيرةالزبير لإصلاح عطب في محرك السفينة وذلك في ١٤/٣/١٩٩٣م . وقد وافقت مؤسسة الموانئ اليمنية في الحديدة على ذلك وسمحت لها بهذا التوقف .

وقد كشفت تلك الزوارق عن وجود هجمة على مصايد الأسماك في المياه الإقليمية وفي قاع بحرها مما يؤثر على الثروة السمكية وأدى إلى شكوى الصيادين اليمنيين . وتصدت القوات البحرية اليمنية لتلك الهجمة ، وتقدمت قيادة تلك القوات إلى وزارة الدفاع بقائمة تصف عشرين واقعة متفرقة تتضمن ضبط ما مجموعه ستين سفينه صيد أجنبية في المياه الإقليمية اليمنية في المدة من ٢٧/٣/١٩٨٧م إلى ١٠/٤/١٩٩٠م . وبالنظر إلى تلك القائمة وهي مقسمة إلى خانات ، يتضح أن أعداد السفن المخترقة للمياه الإقليمية في كل مرة تتراوح بين سفينة إلى ثمان سفن ، وأن الأماكن التي تم إكتشافها فيها هي مناطق ميدى ، وجزيرة صانا ، وجزيرة زقر ، وجزيرة أبوعلي ، وجزيرة حنيش ، والمخا ، والموشج ، والخوخة . أما الإجراءات التي أتخذت ضد تلك السفن ، فهي أن بعضها قد لاذ بالفرار ، وأن البعض الآخر قد تم القبض عليه وأقتيد إلى جزيرة كمران أو إلى ميناء الكثيب ، أو اصطحابهم إلى القاعدة البحرية بالحديدة ، وأخذت عليهم تعهدات بعدم تكرار هذا التعدى أو قد فرضت عليهم غرامات. وأكدت تلك القيادة عند نهاية تلك القائمة بأن لديها كافة الوثائق والتعهدات مع الجهات المختصة بما في ذلك السفارة المصرية بصنعاء.[2] ونتيجة لأن أغلب تلك التجاوزات كانت من سفن وقوارب مصرية ، فقد أجتمع رئيس أركان القوة البحرية والدفاع الساحلي ومندوب الاستخبارات العسكرية ومندوب الأمن مع ممثل السفارة المصرية بصنعاء . وقد

(١) الكابتن محمد ابراهيم الحربي الى قائد لواء الحديدة في ٢٧/٦/١٩٨٤م

(٢) القائمة المقدمة من القيادة البحرية بالحديدة الى وزارة الدفاع اليمنية.

اتخذت القرارات اللازمة كما أفرج عن القوارب المحتجزة مع بحارتها ، وأخذت التعهدات الكفيلة بذلك ، وطُلب من السفارة بإبلاغ القرارات إلى وزارة الخارجية المصرية.[1]

ومن الأمور التي تؤكد أيضاً اهتمام اليمن بسواحلها وبما يدور حول جزرها ، هو تكليف اللنش "صنعاء" بالتوجه إلى ميناء المخا للبحث عن السفينة فريند Friend وإدخالها إلى الميناء حيث كانت قد رفضت الدخول إليه ، وفي حالة رفضها إحضار قبطانها وإرساله إلى المحكمة التجارية بتعز . وقد تأخر اللنش بعض الوقت لسوء أحوال البحر ولأن الأمر صدر إليه ليلاً فلم يستطع القيام بالمهمة في حينه. وقد توجه اللنش بعد ذلك إلى المخا فوجد السفينة قد هربت وخرجت من الغاطس ، فأسرع حتى وجدها في الممر الدولي قرب جزيرة حنيش الكبرى فتم إعادتها دون مصاعب ، ودخلت الميناء في ١١ مارس ثم أفرغت حمولتها في يوم الأثنين ١٥/٣/١٩٩٣م . وقدم التقرير تعريفاً بالسفينة نفسها ، وهي من سنت فنسنت الكاريبية، من ميناء كنجستن Kingston ، وأن حمولتها هي الأسمنت ، وأن سعتها ١٦ طناً، وعمرها ٢٥ سنة ، وأن طولها ١٨٦ متر ، وبنيت في ١٩٦٨م.[2]

ولم تكن هذه الواقعة هي الأولى أو الأخيرة من نوعها ، فقد صدر الأمر إلى لنشين من خفر السواحل بالتوجه إلى جزيرة أبوعلي حيث نزل بها يخت فرنسي يسمى : Titiu ، وقد وصل اللنشان إلى هناك ، وبدأ في استجواب النازلين بالجزيرة . وقد أتضح أنهم قادمون من جيبوتي ، وأنهم نزلوا إلى الجزيرة هرباً من الرياح ، وأنهم وجدوا المكان جميلاً وأنهم يغوصون ويصطادون الأسماك بالبنادق تحت الماء كما يلتقطون صوراً لهذه الأسماك . وأنهم قادمون من جيبوتي ومتجهون إلى بور سودان ، ثم يعودون إلى جيبوتي . وأنهم عشرة فرنسيين واثنان من جيبوتي . وعند سؤالهم بأنهم في المياه الإقليمية اليمنية، وهل حصلوا على إذن بدخول الجزيرة ، فاعتذروا ، وقد أخذت جوازاتهم وعاد اللنشان إلى زقر في انتظار الأوامر . وقد انتهى الأمر عند هذا الحد طبقاً لما تلقوه من أوامر ، فعاد البحارة إلى هناك وسلموهم الجوازات . وعند وصول اللنشين إلى شمال زقر ، وجدا سفينة تركية بها خلل في المحرك ، وانتهت رحلتهما بالالتفاف حول جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر[3].

ورغم كل هذه الجهود التي تتضمن المحافظة على سيادة اليمن على جزرها في البحر الأحمر ، ورغم التلاعب الدولي المستمر بتلك السيادة في ظل المادة (١٦) من معاهدة لوزان

(١) محضر اجتماع من القيادة البحرية بالحديدة والدفاع الساحلى وممثلي الأمن الوطني ومندوب الاستخبارات العسكرية وممثل السفارة المصرية بصنعاء في ١٦/٥/١٩٩٠م.

(٢) تقرير من قائد اللنش صنعاء الى قائد القاعدة البحرية في الحديدة بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٣م.

(٣) تقرير من اللنشين في خفر السواحل اليمني الى القيادة البحرية في الحديدة بتاريخ ٦/٤/١٩٨٩م.

عام ١٩٢٣م حتى خرجت بريطانيا من المنطقة ١٩٦٧م ، ورغم مطالبة اليمن المستمرة بحقها في تلك الجزر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، ومرورا بالإتفاق البحري الدولي الثاني عام ١٩٨٩م ، إلا أن الجارة الشقيقة قد فاجأت اليمن ، بل والعالم كله بقيامها باحتلال جزيرة حنيش الكبرى ثم عروجها إلى جزيرة حنيش الصغرى وجزيرة سيول حنيش في آخر عام ١٩٩٥م.

وكان هناك الخيار اليمني باللجوء إلى الحل السلمي وليس إلى الحرب للدفاع عن ذلك الحق ، فلجأت إلى التحكيم الدولي – كما سنرى- لحل تلك القضية.

قضية حنيش والتحكيم الدولي :

اشتهرت أوضاع الجزر اليمنية باسم قضية حنيش منذ أن اعتدت الجارة الشقيقة إرتريا على تلك الجزيرة فاضطر الطرفان الى اللجوء الى التحكيم الدولي لحل تلك القضية .

فبينما تواصل جمهورية اليمن اهتمامها بتلك الجزر ، وبعد ان حققت وحدتها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، وبعد أن اصدرت القرارات والقوانين في ١٩٦٧م وفي ١٩٧٧م وفي ١٩٩١م المنظمة للمياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة طبقاً لقانون البحار الدولي، بدأت اليمن في التوجه لاستثمار جزيرة حنيش وغيرها من الجزر اليمنية في مشروعات سياحية ، لتعميرها ولتخلق بها مستقرات سكنية ولزيادة إيراداتها لما تتمتع بها من شعب مرجانية وأسماك ملونة.

ويمكن هنا أن نتتبع خطوات النزاع الأولي قبل أن نتابع مراحل التحكيم الدولي . ففي مارس ١٩٩٥م أعلنت وسائل الإعلام اليمنية عن مشروع سياحي لمستثمر يمني مع شريك ألماني في جزيرة حنيش خاص بالغوص . وقام الشريكان بزيارة الجزيرة وتحديد الموقع ، وحصلا على الترخيص اللازم في ١٥ يوليو ١٩٩٥م ، ثم بدأت الأعمال التنفيذية في الشهر التالي مباشرة.

وفي ٣ نوفمبر من نفس العام فاجأت ثلة من الجند الإرتريين حراس وعمال المشروع في الجزيرة ليسألوا عما يفعل هؤلاء بها ، فكان جواب الحراس بأنهم يتبعون مقاولاً يمنياً لتنفيذ المشروع . وبعد أسبوع واحد عاد الجند إلى الجزيرة ومعهم رسالة رسمية من وزارة الدفاع الإرترية – القوات البحرية – تحمل التهديد والوعيد بأن الجزيرة تقع في المياه الإقليمية الإرترية، وأن الحراس والعمال دخلوها بدون إذن ، وأن عليهم مغادرتها فوراً.

وتوالت الأحداث بسرعة بعد ذلك ، إذ ترتب على اتصالات دبلوماسية عاجلة ، أن أرسال الرئيس الإرتري في ١٦ نوفمبر إلى الرئيس اليمني برسالة لا تحمل إشارات إلى سيادة

إرتريا على تلك الجزيرة في العهد الإثيوبي أو في العهد الإيطالي . ورد الرئيس اليمني بأن الجزر يمنية ، وأن اليمن ترعى جزرها رغم عدم تنميتها في السنوات السالفة ، فإن ذلك يرجع إلى ما مرت به اليمن من ظروف داخلية – سبق توضيحها – إلى أن قامت الوحدة اليمنية ، وإن هذا لا يعني عدم الاهتمام بها ، بل مارست اليمن عليها ممارسات عدة في مناسبات مختلفة . وأدت هذه الرسائل إلى عقد اجتماع في صنعاء في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥م ، حضره من إرتريا وزراء الخارجية والداخلية والأسماك . وكانت الصحف الإرترية قد قامت بحملة مضادة ، وركزت حديثها على أن المفاوضات في صنعاء ستدور حول إقامة قوات يمنية في الجزر الإرترية بطرق غير شرعية ، لذلك سارت تلك المفاوضات في جو من التوتر . وكانت حجة المفاوضين الإرتريين هي أن الثوار حرروا عصب إنطلاقاً من جزيرة حنيش ، وطلب الوفد الإرترى أن على اليمن أن تخلي الجزيرة من رجال المشروع السياحي . ورد الوفد اليمني بأنه لو كان هناك نزاع حول تلك الجزيرة لما سمحت للثوار باستخدامها والهجوم على عصب منها ، وأنه من الأجدى وضع خطة تفاوض لترسيم الحدود البحرية بين الطرفين طبقاً لاتفاقية قانون البحار الدولي، بصرف النظر عن حداثة دولة إرتريا وعدم انضمامها إليها ، فقد أصبح القانون نافذاً . وقد انفض اجتماع صنعاء بالاتفاق على عقد اجتماع ثان في أسمرا في ٧ ديسمبر ١٩٩٥م.

وكأن إرتريا اتخذت سياسة الهجوم للدفاع عن مطالبها بإخلاء جزيرة حنيش ، فقد تقدمت في أسمرا بورقة جديدة وسّعت فيها المطالبة ببعض الجزر اليمنية ، وحددتها بأنها تمتد من جزيرة أبوعلي (من مجموعة جزر زقر) وجزيرة زقر وحتى ساوث ويست هايكوك والجبال البيض في الجنوب الغربي ، ويشمل هذا جزر زقر وحنيش الصغرى وحنيش الكبرى وسيول حنيش والصخرة الغربية وجزر الجبال البيض في الجنوب الغربي . وإلى جانب هذه المطالب الموسعة طلبت إرتريا اللجوء فوراً إلى محكمة العدل الدولية حتى تطيل فترة النزاع لكثرة القضايا المرفوعة أمام تلك المحكمة . ورأت اليمن أن تتلقى هذا الهجوم بشيء من الأعصاب الهادئة ، فردت بأن النزاعات بين الدول - وخاصة المتجاورة التي تربطها روابط تاريخية طويلة - يمكن حلها بالتفاوض الثنائي أو بالوساطة ، أو بتشكيل هيئة قضائية خاصة للتحكيم ، قبل أن تلجأ إلى المحاكمة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، وحينذاك لم يتفق الطرفان على أسلوب الحل ، واتفقا على عقد اجتماع آخر في صنعاء في فبراير ١٩٩٦م ، بعد عطلة عيد الفطر المبارك.

وسارعت إرتريا بالأحداث مرة أخرى ، فبعد مفاجأتها الأولى المكتوبة في اجتماع أسمرا قامت بمفاجأة ثانية عسكرية قبل مضي أسبوع من ذلك الاجتماع ، ولم تلتزم إرتريا بالموعد المتفق عليه في صنعاء في فبراير ١٩٩٦م . فقد تسللت قوات عسكرية إلى مواقع في الجزيرة في

مساء ١٤ ديسمبر (١٩٩٥م) بالقرب من موقع المقاول وحرسه ، وفي صباح اليوم التالي ، هاجمت الموقع، فأستمر القتال حتى ظهر يوم ١٢/١٧ عندما أتفق الرئيسان على وقف إطلاق النار .

ويبدو أن إرتريا قد عاملت التعاطف اليمني معها أثناء الكفاح المسلح ضد إثيوبيا بما "جزاء سنمار" . فلم يستخدم الثوار الجزيرة فحسب للانطلاق إلى عصب ، بل والموانئ اليمنية واستخدمت كذلك بعض الصيادين اليمنيين أثناء فترة الكفاح .. ومعرفة الجنود الإرتريين بتضاريس الجزيرة هي التي ساعدت القوات للتسلل ليلاً إلى بعض تلال الجزيرة ثم هاجمت موقع المشروع السياحي وأسر حراسه وعماله وبعض الصيادين اليمنيين ، بل والتصدي لبعض طائرات الهليوكبتر التي توجهت إلى الجزيرة للنجدة . هذا في الوقت الذي كانت إرتريا تعرف تماماً كيف انشغلت اليمن في حرب الانفصال الذي لم تنته منه إلا في ٧ يوليو ١٩٩٤م ، ومدى تأثيراته السلبية على اليمن عموماً . ورغم ذلك أسرعت اليمن الى نقل جنودها مع الأسلحة الثقيلة إلى جزيرة زقر لوقف أي تقدم إرتري إليها وذلك خلال ١٦ ديسمبر (١٩٩٥م) بينما كان الرئيس اليمني يواصل الاتصال بالرئيس الإرتري لوقف إطلاق النار الذي لم يتوقف إلا ظهر يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٥م.

وقد تبلور الموقف اليمني حينذاك حول المطالبة بعودة الوضع إلى ما كان عليه في جزيرة حنيش يوم ١٥ ديسمبر (يوم الاعتداء) ، وذلك شرط لازم قبل القبول بأي وساطة أو الدخول في حوار مع دولة إرتريا أو الموافقة على الذهاب إلى التحكيم مع التأكيد على أن النزاع على السيادة محصور على جزيرة حنيش التي استولت عليها إرتريا بالقوة . أما الموقف الإرتري فكان التمسك بالموقف الذي عبروا عنه في اجتماع اسمرا (١٩٩٥/١٢/٧م) بأن النزاع يشمل مجموعة زقر – حنيش ، وأن اليمن هي التي اعتدت على السيادة الإرترية في جزيرة زقر ، ومع ذلك فلا بأس من بدء الحوار بين الطرفين مع بقاء كل طرف في موقعة أو خروج الطرفين من الجزيرتين حتى يحسم النزاع بالتحكيم(١).

وهنا بدأت الوساطات بين الطرفين إذ كان من الصعب أن يلتقي الطرفان عقب وقف إطلاق النار مباشرة في ظهر ١٩٩٥/١٢/١٧م . وقد بدأت الوساطة الإثيوبية بعد عدة أيام فقط من هذا الإيقاف ، إذ قام وزير الخارجية الإثيوبية بزيارة صنعاء في ٢١ ديسمبر ، وكانت زيارة استطلاعية وتبادل الآراء حول أهمية ضمان توقف العمل المسلح من الجانبين وتعهد

---

(١) من كلمة الدكتور عبدالكريم الارياني – رئيس الوزراء اليمني والمسئول عن ملف الحدود في ندوة " حل النزاعات العربية بالطرق السلمية " التي عقدت بصنعاء ، ضمن منتدى الفكر العربي سلسلة حوارات عربية ، في ٢٧-٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩م . وقد نشر البحث تحت عنوان : " إحتلال انتهى بحكم دولي " – عام ٢٠٠١م.

ليس بعدم إدخال قواتها إلى الجزيرة –كذلك المقاول وعماله – مقابل أن تخلي إرتريا الجزيرة. وعاد الوزير الإثيوبي إلى صنعاء يوم ٢٤ ديسمبر مباشرة ليخبر الطرف اليمني بأن إرتريا عند موقفها المتشدد ، فقد رفضت إخلاء جزيرة حنيش ، واتهمت اليمن بأنها قد احتلت جزيرة إرترية اخرى هي جزيرة زقر ، ورغم ذلك فقد قبلت الدخول في حوار مباشر مع اليمن أثناء بقاء كل طرف في موقعه.

ويرجع قلق إثيوبيا من النزاع بين الطرفين هو أنه كان بينها وبين إرتريا إتفاقية دفاع مشترك ، وتخشى أن تُجر إلى حرب لا داعي لها . فقد حضر رئيس الحكومة الإثيوبية إلى صنعاء في ٢٨ ديسمبر ، واجتمع مع الرئيس اليمني اجتماعين طويلين ، حاول فيهما إقناع الرئيس بإخلاء الجزيرتين (زقر وحنيش) معا لكنه رفض ، ورأى الرئيس أنه ما دامت هناك وساطة فلن تبدأ اليمن بالحرب ، وأن على إرتريا الالتزام بذلك . ورجع رئيس الحكومة الإثيوبية إلى إرتريا قبل أن يرجع إلى بلاده ، ثم أتصل وزير خارجيته ليؤكد التزام إرتريا بما طلبه اليمن.

وبناء على دعوة سابقة للنزاع بين إرتريا واليمن ، زار الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي اليمن في ٢٩-٣١ ديسمبر ١٩٩٥م ، لذلك كان هذا النزاع موضع إهتمام الأمين العام . وقد عرض من جانبه على القيادة السياسية أن يقنع فرنسا بالتوسط بين الطرفين ومراقبة إطلاق النار مستخدمة لذلك قاعدتها في جيبوتي . كما أوصى أن من مصلحة الطرفين المتنازعين تشكيل هيئة تحكيم بدلاً من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لطول إجراءات تلك المحكمة ولارتفاع تكاليفها ولكثرة القضايا المعروضة عليها . وقد وافقت كل من اليمن وإرتريا على مقترحات الأمين العام ، بعد أن مرَّ على أسمرا خلال عودته ، كما قابل وزير خارجية فرنسا في مصر أثناء زيارة الأخير لها.

وحضر أيضاً إلى صنعاء السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر حينئذ في ١٦ يناير ١٩٩٦م ، وصرح بأن موقف مصر يؤيد موقف اليمن ، وأن مصر توافق على الأفكار المطروحة في إطار الحل السلمي . وعندئذ أتجه إلى إرتريا، ووجد أنها توافق على الحل السلمي، واللجوء إلى التحكيم بمساعدة فرنسا.

والحقيقة أن فرنسا لعبت الدور الرئيسي في مراقبة وقف إطلاق النار ، وفي مساعدة الطرفين للوصول إلى التحكيم ، وقد أرسل الرئيس الفرنسي جاك شيراك رسالة رسمية إلى الطرفين المتنازعين حول ترتيب الدور الفرنسي في مراقبة وقف النار ، وتعيين السفير "فرانسيس غوتمان" وسيطاً في مفاوضات الطرفين لتحديد طبيعة النزاع بينهما ، وتشكيل هيئة تحكيم دولية للبت فيه.

وأبدى السفير "غوتمان" نشاطاً ملحوظاً في التنقل بين العاصمتين اليمنية والإرترية من يوم ٢٩/١/١٩٩٦م إلى توقيع اتفاقية المبادئ في باريس في شهر أكتوبر ١٩٩٦م ، وفي خلال هذه المدة كانت هناك مفاوضات مكثفة بين المتنازعين في باريس برعاية متخصص من وزارة الخارجية الفرنسية أدت إلى توقيع اتفاقية التحكيم ، التي على أساسها اتفق الطرفان على تشكيل هيئة التحكيم.

ومن المصاعب التي واجهها السفير "غوتمان" هو ما اقترحه الرئيس الإرتري بأن تقوم اليمن بتحديد منطقة النزاع على السيادة الإقليمية التي على أساسها سوف تحدد الحدود البحرية ، وكان هو يرى ان تقتصر على المنطقة الجنوبية أي على مجموعة جزر زقر – حنيش. وكان الهدف من وراء هذا الاقتراح – من ناحية – أن اليمن سوف تعجز عن تحديد منطقة النزاع لأنها لم تحدد أبعاد النزاع بينها وبين المملكة العربية السعودية ، أي كان المقصود هو إدخال طرف ثالث في النزاع القائم . ومن ناحية أخرى ، كان يعلم أن هناك ضغطاً من جانب الأقلية في الائتلاف الحكومي اليمني حينذاك بالميل إلى الحرب ومعارضة أية وساطة أو حوار مع الطرف الإرتري.

ورغم هذا كله فقد نجح "غوتمان " في إيصال الطرفين إلى اتفاق المبادئ ، رغم التوتر الذي نشأ بينه وبين إرتريا والذي كاد أن ينهي مهمته حول تحديد منطقة النزاع بعد أن وضعت اليمن تصورها في تحديد هذه المنطقة . وقد تم التوقيع على اتفاق المبادئ في وزارة الخارجية الفرنسية في ٢١/٥/١٩٩٦م بحضور وزراء خارجية اليمن وإرتريا ومصر وإثيوبيا وفرنسا ، وحضر التوقيع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

ومرت شهور من المفاوضات بعد ذلك للوصول إلى إتفاق التحكيم ، وافقت إرتريا خلالها على ان يعهد إلى هيئة التحكيم بتحديد منطقة النزاع عند حكمها على السيادة . فأصبح التحكيم على مرحلتين فقط هما : الحكم في السيادة اولا ، وعلى تحديد الحدود البحرية ثانياً ، بعد إلغاء المرحلة الأولى وهي تحديد منطقة النزاع التي كان قد نُص عليها في اتفاقية المبادئ.

وقد وقعت حادثتان غريبتان خلال تلك المفاوضات ايضاً أولهما ، أن قامت إرتريا بالزحف إلى جزيرة حنيش الصغرى واحتلتها في ١٠/٨/١٩٩٦م رغم وقف إطلاق النار السابق الذكر ، فأسرعت اليمن بتقديم مذكرة إحتجاج إلى دولة إرتريا ، وأبلغت الحكومة الفرنسية بذلك لدورها في مراقبة وقف إطلاق النار ، فقامت فرنسا بدورها بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بعد أن تأكدت من صحة البلاغ . وأنكرت إرتريا هذا الزحف وأدعت أن قوالها كانت موجودة بتلك الجزيرة قبل التوقيع على إتفاقية المبادئ في ٢١/٥/١٩٩٦م التي

ألزمت الطرفين بعدم استحداث أي مواقع جديدة . غير أن إرتريا قد انسحبت من حنيش الصغرى في ٢٨/٨/١٩٩٦م تحت ضغط دولي من جانب مجلس الأمن وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أحرجت إرتريا بصور الأقمار الصناعية.

أما الحادثة الثانية ، فهي رسالة سفير المملكة العربية السعودية في هولندا إلى السفارة اليمنية في لاهاي في ١٤/١٠/١٩٩٧م ، وهي صورة لرسالة موجهة إلى سكرتارية هيئة التحكيم في لاهاي يطلب فيها أن يتجاوز حكم المحكمة أقصى نقطة شمالية على جزيرة جبل الطير اليمنية ، أي حتى لا يمس خط الحدود البحرية اليمنية السعودية فيما يبدو . وقد بادرت إرتريا إلى إخطار هيئة التحكيم بأنها قبلت الرسالة السعودية . وأجرت اليمن مشاورات داخلية مع المستشارين الدوليين لتحديد موقف قانوني نحو هذه الرسالة ، فكان الرأي هو تجاهل هذه الرسالة حتى تتسلمها اليمن رسمياً أو تحيلها المحكمة إلى الجانبين اليمني والإرتري ، لكن المحكمة لم تخطر اليمن رسمياً بهذه الرسالة ، فاستمر صمت اليمن حولها . ومن المعروف أن أي تحكيم بين طرفين لا يؤثر على حقوق طرف ثالث.(١)

وهكذا أنتهى النزاع القائم إلى تحكيم دولي مقبول من الطرفين المتنازعين وبدأت هيئة التحكيم تنظم خطوات الحكم . وكان قد بدأ تشكيل هيئة التحكيم من خمسة قضاة ، على أن يختار كل طرف إثنين من هؤلاء القضاة ، ويختار الأربعة رئيساً لهم أو يوكل هذا الاختيار لمحكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق بين الأربعة ، فتم تشكيل هيئة التحكيم (أى المحكمة) وعقدت إجتماعها الأول في لندن في ١٤ يناير ١٩٩٧م.

وبناء على المادة الثانية من اتفاق التحكيم ، فكان على المحكمة أن تصدر حكمها وفقاً للقانون الدولي وعلى مرحلتين ، الأولى حول مسألة السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع ، والثانية حول ترسيم الحدود البحرية.(٢)

وحددت هيئة التحكيم (أي المحكمة) الخطوات التي يجب أن يقوم بها الجانبان إذ طلب أن يتقدم كل طرف بمذكرته الأولى (First memorial) في موعد أقصاه ٣١/٨/١٩٩٧م، ويلي ذلك تقديم مذكرة الرد (Counter memorial) على الطرف الآخر في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم المذكرة الأولى ، ثم تبدأ المرافعات الشفوية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم مذكرتي الرد .

---

(١) د. عبدالكريم الارياني : إحتلال انتهى بحكم دولي ، ص : ٣٠-٤٥ (تلخيص).

(٢) انظر الملحقين (١) ، (٢) الخاصين باتفاق المبادئ واتفاق التحكيم.

وهنا سارع الطرفان في جمع أكبر قدر ممكن من الوثائق اللازمة لإثبات حقه في الجزر المتنازع عليها . وكونت اليمن اللجان الفرعية اللازمة في كافة المجالات لجمع تلك الوثائق من العواصم الأوروبية والأمريكية ومن العواصم الشرقية مثل أستانبول والقاهرة ، وجميعها عواصم ذات صلة بالنزاع . وجمعت هذه اللجان مع المحامين الدوليين العديد من الوثائق والخرائط البريطانية والإيطالية والعثمانية والأمريكية بالإضافة إلى ما جمعته من داخل اليمن من شهادات الصيادين ومن وزارات الدفاع والداخلية والنفط والسياحة الكثير من الأوراق التي تتعلق بأن اليمن كانت تمارس سيادة فعلية على تلك الجزر.

وفي المواعيد المحددة التي قررتها هيئة التحكيم (المحكمة) ، قام الطرفان في وقت واحد بتقديم مذكرة الدعوى بشأن السيادة الإقليمية ونطاق النزاع في أول سبتمبر ١٩٩٧م ، كذلك قاما بتقديم مذكرة الرد في أول ديسمبر ١٩٩٧م وبدأت المحكمة إجراءات الاستماع للمرافعات الشفوية للمرحلة الأولى ، وهي مرحلة السيادة ونطاق النزاع ، في لندن بمقر وزارة الخارجية والكومنولث ، في المدة من ٢٦ يناير إلى السادس من فبراير ١٩٩٨م ، وكانت إرتريا هي الأولى في المرافعة طبقاً للقرعة التي أجرتها المحكمة . وفي ختام تلك الجلسات ، سمحت المحكمة للطرفين بالإجابة كتابة على بعض الأسئلة التي أثيرت خلال الجلسات ومنها ما إذا كان لدى الطرفين أية اتفاقات أو معاهدات خاصة بالنفط . وقررت المحكمة أن يكون آخر موعد لإستلام تلك الإجابات المكتوبة في ٢٣ فبراير ١٩٩٨م ، لكنها اضطرت إلى فتح باب جلسات الاستماع الشفوي مرة أخرى في شهر يوليه ١٩٩٨م لإتاحة الفرصة للجانبين في تقديم مذكرات مكتوبة وللمرافعات الشفوية.

ورأت المحكمة إزاء هذا الكم الهائل من الوثائق والخرائط والشهادات والاتفاقيات والمعاهدات وخطابات الوزارات والهيئات الوطنية والدولية المقدمة من الطرفين أن تصنف هذا كله وتقسمه إلى قسمين ، القسم الأول خاص بالسيادة وتحديد نطاق النزاع ، والقسم الثاني خاص بتحديد الحدود البحرية كما سبق الإشارة .

وقسمت كلا منها إلى عدة فصول حسب الموضوعات المتنوعة ، فكان القسم الأول مقسم إلى أحد عشر فصلاً ، والقسم الثاني قسم إلى ست فصول . وتناول الفصلين الأخيرين من كل قسم ما وصلت إليه المحكمة من إستنتاجات ومنطوق الحكم . وإمعاناً في الدقة لجأت المحكمة إلى تقسيم تلك الموضوعات إلى بنود مرقمة ، فوصلت تلك البنود في القسم الأول إلى (٥٢٨) بنداً ، وفي القسم الثاني إلى ١٦٢ بنداً ، وكأنها بذلك تقدم الحيثيات اللازمة قبل النطق بالحكم. وحرصت كذلك على أن تخضع الحجج والأوراق المقدمة من كل طرف لمبادئ ونصوص القانون الدولي ، الذي نصت على الاعتماد عليه منذ البداية ، كما جاء ذكره في إتفاق المبادئ وفي إتفاقية التحكيم.

وفصول القسم الأول هي : قيام التحكيم وحجج الطرفين ، نطاق النزاع السمات الذاتية للقضية ، سند الحق التاريخي واعتبارات تاريخية أخرى ، التاريخ القانوني والمعاهدات الرئيسية والأدوات القانونية ومسائل استخلاف الدول ، منارات البحر الأحمر ، أدلة ممارسة وظائف الدولة والسلطان الحكومي ، دليل الخرائط ، الاتفاقيات والأنشطة النفطية ، الاستنتاجات ، منطوق الحكم . وتناول القسم الثاني الفصول التالية وهي : إجراءات التحكيم في مرحلة الترسيم ، حجج الطرفين ، المسألة العامة للاصطياد في البحر الأحمر ، الإتفاقيات النفطية وخطوط الوسط ، نظام الصيد التقليدي ، ترسيم الحد الدولي ، منطوق الحكم.(١)

ويلاحظ أن المحكمة لم تأخذ بكل ما جاء في الملفات والمجلدات المقدمة من الطرفين ، ولم تأخذ بما رأته مخالفا لمبادئ ونصوص القانون الدولي . ولم تأخذ كذلك بكل حجج الطرفين في أي موضوع من الموضوعات التي حددتها المحكمة في فصولها السابق الإشارة إليها ، فتذهب مثلاً إلى أن أدلة ممارسة وظائف الدولة والسلطان الحكومي على أي من الجزر ، إنما هو في صالح إرتريا أو في صالح اليمن ، بل أحياناً ترفض ما جاء في حجج الطرفين تماماً ، وأحياناً أخرى تأخذ القليل من تلك الحجج – في هذا الموضوع أو ذلك – لصالح أي جانب من الطرفين دون الطرف الآخر . وهذه القلة أو النتف من هنا وهناك – ومن الموضوعات المختلفة، هي التي كونت في النهاية التراكمات التي جمعتها المحكمة لتنطق بحكمها.

وكانت اليمن عندما رأت أن إرتريا تطالب بجزيرتي الفنارات – جبل الطير وأبوعلي – قد رأت هي الأخرى أن توسع نطاق النزاع وتطالب بجزر المحبكة جميعها وهي تعلم أنه من المتوقع أن تحكم المحكمة بتلك الجزر لإرتريا ، وهذا ما حدث كما في الحكم النهائي . وعندما رأت إرتريا أن اليمن قد حددت نطاق النزاع بخط شمالي وآخر جنوبي بعرض البحر الأحمر قد مس أطراف جزر دهلك شمالاً وجزيرة الدميرة جنوباً ، إنزعجت إرتريا ، ووافقت على أن ترك تحديد نطاق النزاع للمحكمة نفسها . ولا شك أن هذا وذاك هو الذي أطال حيثيات المحكمة حتى وصلت في النهاية إلى ما تريد.

وإلى جانب حذر المحكمة الشديد ، ويقظتها الخالصة عند النظر في تلك القضية ، فقد استعانت ببعض آراء القضاة والمحامين والأساتذة الدوليين. كما استشهدت ببعض الآراء والأحكام التي وردت في بعض القضايا المشابهة .

(١) الحكم الدولي في السيادة والحدود البحرية اليمنية الارترية : ترجمة أحمد كمال محمد نعمان ، ويُرجع الى هذا الكتاب في فهم أبعاد القضية.

ويلاحظ أيضاً وبوجه عام – وبالنسبة لكل من الطرفين – أن المحكمة قد أعتمدت على الممارسات الفعلية للسيادة على جزر حوض البحر الأحمر الجنوبي ، أكثر مما اعتمدت على سند الحق التاريخي أو الاستخلاف أو غير ذلك من الشهادات . ورغم ذلك فهي لم تهمل الجوانب الأخرى تماما بالنسبة لليمن ، بل قدرت المطالبة المستمرة من جانب اليمن بتلك الجزر منذ ان حصلت على استقلالها عن الحكم العثماني في أواخر عام ١٩١٨م . ولم تهمل كذلك القرارات الجمهورية التي أصدرتها اليمن لتحديد وتنظيم مياهها الإقليمية ومالها من جرف قاري ، والمياه الاقتصادية الخالصة ، التي توالى صدورها حتى عام ١٩٩١م . وكان في حسبان المحكمة أيضاً حضور اليمن المؤتمر الدولي البحري الثاني في ١٩٨٩م – وقد سبق الحديث عنه – الذي تخلت فيه بريطانيا – وباقي دول المؤتمر – عن مسئولياتها في إدارة وصيانة الفنارين الباقيين – في جبل الطير وأبوعلي – والإشادة بدور اليمن في تشييد وصيانة الفنارات التي أقامتها في باقي جزرها المختلفة.

وإلى جانب ما قدمته اليمن من أدلة وحجج تاريخية ممتدة إلى عمق التاريخ ، فقد اعتمدت أيضاً على الجانب الجغرافي – شقيق التاريخ – إذ أثارت اليمن القرب الجغرافي والوحدة الطبيعية الفيزيقية بين ساحلها على البحر الأحمر وبين الجزر المتنازع عليها . واستشهدت في ذلك بآراء ثقات الفقه القانوني لتأكيد حجتها ، لأن هذه الآراء تتطابق مع ما ذهبت إليه . ورأت المحكمة في المقابل أن هذا الرأي معمول به في القانون الدولي ، لكنه يعتبر قرينة واحدة فقط ولا يؤخذ بمفرده ، وخاصة إذا كان الطرف الآخر لا يقدم نفس الدليل أو ما هو أقوى منه . وهذا ما دفعني إلى القول بأن المحكمة لشدة حذرها ويقظتها لم تعتمد على دليل واحد أو قرينة واحدة لهذا الطرف أو للطرف الآخر ، بل أخذت عدة قرائن مع بعضها البعض لتصل إلى ما وصلت إليه في حكمها النهائي.

وطبقت المحكمة هذا المثل على جزر دهلك وجزر خليج عصب وجزر الهيكة وما جاورها من جزيرات وصخور حتى ساوث وست هيكوك ، وعدتها جزراً تتبع الساحل الارتيري ، لا لقربها من ذلك الساحل فحسب ، بل لأن اليمن لم تقدم الدلائل والحجج الكافية على أنها مارست أنواع السيادة عليها.

وبناء على هذا فقد قسمت المحكمة جميع جزر حوض البحر الأحمر الجنوبي إلى مجموعات، إذ وجدت أن كل مجموعة من تلك الجزر تخضع لمعايير معينة قد لا تتفق مع معايير باقي الجزر ، فالحجج التي قدمها الطرفان من وجهة نظرهما تؤدي إلى نتائج مختلفة بالنسبة لعدد من المجموعات الفرعية ، وبالنسبة لبعض الجزر وليس بالنسبة لجميع الجزر.

وكانت المجموعات الأربع التي حددتها المحكمة هي : جزر الهيكة ، جزر الهايكوكس ، مجموعة زقر – حنيش ، مجموعة جزر جبل الطير والزبير . وربما ترجع هذه التقسيمات إلى ما ذهب إليه كتاب "المرشد البريطاني واتجاهات الملاحة في جنوب البحر الأحمر" Red sea pilot . وهو المرجع الذي اعتمدت عليه اليمن لتؤكد ان تلك الجزر هي مجموعة واحدة ، لكن المحكمة رأت أن هذا المرجع جمع الجزر معاً باعتبارها مخاطر ملاحية . وقد ذهبت المحكمة في النهاية إلى إمكانية وجود مجموعات فرعية داخل المجموعات الرئيسية ليسهل عليها النظر إلى كل مجموعة على حدة ، وكأنها تستخدم مجهراً ضخماً لترى التفاصيل الدقيقة في تلك القضية.

وإلى هنا ، فيكفي الحديث عن الخطوات الحذرة المتأنية التي اتخذتها المحكمة حتى وصلت إلى حكمها النهائي ، ولكن ما يمكن القول بوجه عام ، أن المحكمة طوال الحيثيات التي قدمتها في مئات البنود ، قد شككت في كل البراهين والحجج والدلائل المقدمة من الطرفين على السواء ، ثم عادت لتبدأ في تجميع النتف القليلة المتفرقة من بين هذه الحيثيات والبنود ، وتضع هذه الشتات فوق بعضها البعض لتبرز تلك الاستنتاجات ولتصل إلى حكمها في النهاية.

ولسنا في حاجة إلى تكرار ذلك القليل من الكثير – الذي أشرنا إليه من قبل – عن أحقية اليمن في السيادة على جزرها ، لكن الحقيقة أن المحكمة أخذت – بمفهوم القوانين الحديثة – بالممارسات الفعلية للسيادة ، أكثر مما أخذت بغيرها فهي لم تهمل المطالبات اليمنية المستمرة بالجزر ، ولم تهمل اعتراف بريطانيا بقدرة اليمن على إدارة وصيانة الفنارات العديدة التي زرعتها في الجزر ، حتى أن بعض الجزر الكبيرة نالت أكثر من فنار ، إما على طرفيها وإما على الجزيرات والصخور المحيطة بها ، ولكنها أضافت إلى هذا كله ما مارسته اليمن على يابسة جزيرة حنيش الكبرى ، فقد سمحت لشركة توتال النفطية باستدعاء بعثة فرنسية إليها وتعبيد مطار على أرضها وتحسينه فيما بعد ، لتوصيل أدوات البعثة إلى الجزيرة ، وليقضي موظفي الشركة والعاملين في داخل اليمن أجازاتهم الاستجمامية على يابسة الجزيرة.

وإلى جانب ان المحكمة قدرت القرارات الجمهورية المتتالية بتحديد المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، ورغم ان العقود النفطية مع الشركات لم تُشر إلى اشتمالها على هذه الجزر ، إلا أن المحكمة رأت أن جزيرتي زقر والزبير على الأقل تندرج تحت ما جاء في هذه القرارات.

ورغم أن إرتريا هاجمت كل حجج اليمن في حقها التاريخي للجزر ، وأرادت أن تبرز حقها في "استخلافها " لايطاليا عبر إثيوبيا ، فقد فحصت المحكمة وتحققت من كل دفاعات اليمن عن حقوقها ، وعن أن ايطاليا طوال علاقتها بتلك الجزر حتى عقد معاهدة ١٩٤٧م مع الحلفاء لم تدع السيادة على الجزر ، حتى أن الرئيس الإيطالي موسيليني أكد عام ١٩٣٨م في

رسالته للإمام يحيى أنه لا يدعي السيادة على زقر وحنيش ، وأن بريطانيا لا تدعي السيادة على كمران . ومن المضحكات في السياسة البريطانية أنها تنازلت فيما بعد عن كمران لليمن الجنوبي نكاية في اليمن الشمالي عند خروجها من الجنوب عام ١٩٦٧م ، بحجة أن أهالي كمران يريدون الانضمام إلى عدن وليس إلى صنعاء ، وقد جمعت الوحدة اليمنية في عام ١٩٩١م اليمنيين معاً رغم موقف بريطانيا.

ورغم أن المحكمة أبدت دهشتها أمام الكم الهائل من الخرائط الذي قدمته اليمن إليها (حوالي ٨٠ خريطة) ، وأنها أخذت بمعظمها ، وقالت أنها لم تر مثل هذا العدد في قضايا سابقة مشابهة ، فان نظرها إلى الخرائط تؤكد ما سبق أن أشرت إليه وهو أن المحكمة : " تلتقط من كل بستان زهرة " . فهذه الخرائط جمعت من مصادر دولية متنوعة ، وعبر عصور مختلفة ، ورغم ذلك ترى المحكمة – على حسب تعبيرها – " ان إدعاء اليمن أرجح بمقدار هامشي من جهة استعراض أدلة الخرائط الكاشفة ، والتي توحي بنوع من الشهرة الواسعة الانتشار بأن هذه الجزر تتبع اليمن ".

واعترفت المحكمة كذلك بأن جزر الزبير وجبل الطير أقرب نسبياً إلى الساحل اليمني وجزره أكثر من قربها إلى الساحل الإرتري وجزره ، وتقعان تماماً في الاتجاه الشرقي من خط الوسط للبحر الأحمر . ورغم ذلك فقد أخذت المحكمة خطواتها لفحص أوراق كل من الطرفين لتعثر على أي دلائل أخرى قد تكون في صالح أي من الطرفين . وحيث أن هذه الجزر مناطق طارده وتصلح فقط لإقامة الفنارات عليها ، فقد وجدت أن ايطاليا قد أعادت تشغيل فنار القمة الوسطى (أو السنتربيك من جزر الزبير) بعد أن هجرتها بريطانيا عام ١٩٣٢م.

وكانت إرتريا تحتج بأنها خلفت ايطاليا – عبر إثيوبيا – في تلك الجزر ، لكن المحكمة رفضت هذه الحجة حيث أن ايطاليا بقت في تلك الجزيرة مدة قصيرة ، وتحت قيود معاهدة لوزان ، ثم انتهت السيطرة الإيطالية تماماً في حوض البحر الأحمر الجنوبي بمعاهدة السلام عام ١٩٤٧م . وبالنسبة لليمن ، فقد رأت المحكمة أنها قد بدأت في إقامة الفنارات بمختلف الجزر في عام ١٩٨٦م ، وأن بريطانيا قدرت هذه الأعمال في ١٩٨٩م في المؤتمر الذي تخلت فيه عن مسئوليتها عن فناري جزر أبوعلي وجبل الطير ، وقررت ان اليمن كفيلة بتشغيل تلك الفنارات وصيانتها وهكذا كانت المحكمة تضيف دليلا إلى جانب الآخر لتطمئن على حكمها في النهاية.

وعلى الرغم من أن المحكمة قد رأت من البداية الاعتماد على القانون الدولي المعمول به حالياً في كل ما جاء في نقاط تلك القضية، فقد نظرت إلى قضية الصيد التقليدي نظرة أخرى. فقد رأت أن المنطقة نشأت في ظل تقاليد إسلامية ، وألفت مفاهيم مغايرة لتلك المعترف بها في

القانون الدولي المعاصر ، وكما يتضح مما جاء في إتفاقية المبادئ الموقعة من الطرفين في ٢١/٥/١٩٩٦م بأن الطرفين سيعملان على "إعادة بناء وتطوير تعاون وثيق ودائم بين البلدين".

لهذا كله ، رأت المحكمة أنها عند الفصل في قضية السيادة على مجموعة جزر حوض البحر الأحمر الجنوبي وتقسيم هذه المجموعة إلى قسمين ، قسم شرقي تحت سيادة اليمن ، وقسم غربي تحت سيادة إرتريا – كما جاء في منطوق الحكم – رأت أن تؤكد على الطرفين بأن هذه السيادة غير ضارة باستمرار نظام الصيد التقليدي في المنطقة ، "ويشمل حرية الوصول والحقوق التي يتمتع بها الصيادون من كلا البلدين إرتريا واليمن ، ولمنفعة حياة ومعاش هذا النمط الفقير والكادح من البشر".

غير أن إرتريا عادت إلى المغالطة مرة أخرى ، ورأت أن من حق صياديها الصيد حول الجزر التي كان النزاع حولها ، والتي تحقق الآن أنها أصبحت تحت السيادة اليمنية ، والدخول إلى الموانئ اليمنية لبيع صيدهم ، ومنع الصيادين اليمنيين من هذا الحق ، بل وقامت بالقبض على بعض الصيادين اليمنيين الذين اقتربوا من سواحلها . وهنا اضطرت اليمن إلى الاحتجاج واللجوء إلى المحكمة مرة أخرى لتعريف معنى الصيد التقليدي . وكانت إرتريا تفسر ان الحق الذي أعطته لصياديها وحرمت منه الصيادين اليمنيين ، إنما هو مقابل أن اليمن حصلت على حقوقها في تلك الجزر التي كان النزاع حولها . وهذا التفسير يتناقض مع منطوق الحكم الدولي، كما كان إحدى المغالطات التي دأب عليها المحامون الإرتريون طوال النظر في تلك القضية.

وقد كررت المحكمة تفسيرها لمسألة الصيد التقليدى مرة أخرى عند تناولها للمرحلة الثانية من الحكم وهى مسألة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين . ويرجع ذلك إلى أن إرتريا كانت قد تقدمت بما أسمته "التماس الإنصاف" الذى طالبت فيه بإقامة مناطق ثروات مشتركة ، وأنه يجب على المحكمة تعيين هذه المناطق ضمن حكمها فى مرحلة ترسيم الحدود البحرية . وذكرت إرتريا أن المحكمة قد أعطت لها حرية تقديم أية مطالب خلال جلسات هذه المرحلة أى المرحلة الثانية ، حيث أن بعض عناصر "إلتماس الإنصاف" ، الذى احتوى على عدة نقاط لم يتم التطرق إليها أثناء المرافعة الشفوية .

وإنبرت اليمن للدفاع عن حقوقها ، ورفضت أن تكون سيادتها على جزرها – كما حكمت المحكمة بذلك – سيادة مشروطة ، كما ان المحكمة لم تصدر أى قرار بإيجاد مناطق ثروات موحدة أو مشتركة ، وأن قرار المحكمة بسيادة اليمن على الجزر المتنازع عليها يتضمن استمرار الصيد التقليدى . وقد تعهدت اليمن بضمان الصيد التقليدى عند ممارستها للسيادة

على هذه الجزر ، وأن اتفاقيتي ١٩٩٤ ، ١٩٩٨م بين البلدين - ويوجد نصهما ضمن الملاحق - كفيلتان بضمان تنفيذ هذا التعهد .

وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها بأن يستمر الصيد التقليدي في المنطقة بين الساحلين الغربي والشرقي في الحوض الجنوبي للبحر الأحمر على عدة عوامل . فقد رأت أن حكمها يستند على احترام التقاليد المحلية التي سادت بين شعبي المنطقة كما يتضح من الحقائق التاريخية الغزيرة الموثقة والمقدمة من الطرفين منذ أمد سحيق . وأن قبول اليمن بالسيادة على الجزر المتنازع عليها مع استمرار الصيد التقليدي في المنطقة يرجع إلى إنها تحترم وترتضي المفاهيم القانونية الإسلامية السائدة في المنطقة والخاضعة لها . ومن ناحية أخرى رأت المحكمة كذلك أنه نظرًا لضيق الحوض وتناثر جزره بين ساحليه ، فقد وجدت أن الصيادين - من الطرفين - لا يتخذون الجزر في الوسط وفي الجانبين للاصطياد فقط ، بل يتخذونها محطات للتوقف لتجفيف السمك ولإصلاح الأعطال في سفنهم ، وأماكن للجوء إذا اشتدت الرياح . وهذه كلهاأسباب غير نمطية لحياة البحار تستحق الاحترام والحماية من قبل القانون .

ورأت المحكمة أنه قد يتم القضاء على الأعراف والتقاليد المرعية بعمق في المنطقة ، وما ترتب عليها من مصالح للصيادين في تلك الجزر ، إذا طبقت مبادىء القانون الدولي على مسألة الصيد ، ذلك القانون الذي طبقته في حكمها - أي في المرحلتين الأولى والثانية - والذي التزم به الطرفان كما جاء في اتفاقيتي المبادىء والتحكيم . إذ يحق للدول الغربية عند استخدام سيادتها إبعاد أي سفن صيد أجنبية - أي ليس من جنسها - من مياهها الإقليمية ومن حول جزرها - إذا أرادت - وذلك طبقًا لمبادئ القانون الدولي .

وعنيت المحكمة - من وراء هذا كله - أن نظام الصيد التقليدي ليس تخويلاً بحق مشاع في الموارد أو بحق مشترك فيها ، بل فقط يمنح الصيادين من الجانبين الحق في مزاولة الصيد الحرفي في الجزر ، كذلك الغوص المعتمد على الوسائل الحرفية لجمع المحار واللؤلؤ .

وكانت إرتريا قد ضمَّنت عريضة "التماس الإنصاف" أيضًا أن "الانتفاع التاريخي للشعب الإرتري بالجزر الواقعة في وسط البحر يتضمن استخراج ومعالجة بقايا الطيور والأسماك (جوانو Guano) واستخراج المعادن" . ورأت المحكمة أن نشاط الجوانو لا يتضمن استخراج المعادن ، وكما جاء في حكم السيادة على الجزر أن حقوق إرتريا غير مستمدة من الحقوق التي فرضتها إيطاليا في ظروف خاصة ، وأن نشاط الجوانو أو استخراج المعادن لا يدخلان ضمن نظام الصيد التقليدي الذي ذهبت إليه المحكمة .

وأخذت المحكمة بما جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٥م ٠- وهو العام الذي اعتدت فيه إرتريا على جزيرة حنيش - الخاص بتطوير البنية التحتية للمصايد

في إرتريا ، وعدّته ينطبق على ما يجرى في المنطقة بأكملها من ناحية الصيد الحرفي . وجاء في هذا التقرير وصفًا لمراكب الصيد كما يلي : " إن مراكب الصيد وتجهيزاتها بسيطة ، وأن المراكب عادة ما تكون زوارق طويلة وخفيفة الوزن (الكَنُوْ) يثبت في هيكلها الخارجي محرك صغير ، وهي أعرض قليلاً من المراكب ذات الأطوال التي تتراوح بين ٩ - ١٢ مترًا ومجهزة بمحركات تتفاوت قوتها ما بين ٤٠ - ٧٥ حصانا ، أو أنها سنابك الصيد ذات المحركات المثبتة في صلب الهيكل ، وكذلك تستخدم الزوارق الشجرية (من جذوع الشجر) والأطواف الخشبية ، كما تستخدم الصنارات اليدية والشباك المدلاة ليعلق بها السمك من خياشيمه كذلك الصنارات الكبيرة" . وقالت " إن هذه التجهيزات الخاصة بالاصطياد الحرفي بسيطة وفعالة" .

وعلقت المحكمة كذلك على لفظ "الحرفي"على أن لا ينطبق مستقبلاً على نمط معين من الاصطياد كما هو مطبق اليوم تمامًا . فالصيد الحرفي يتعارض فقط مع "الاصطياد لأغراض التصنيع" ، وهو (أي الحرفي) لا يستبعد التحسينات في وسائل الصيد ، مثل رفع قوة المراكب الصغيرة ، وتقنيات الملاحة والاصطياد وأجهزة الاتصال . ومعنى هذا أن الصيد التقليدي لا يمتد إلى حد الاصطياد واسع النطاق لأغراض التجارة والتصنيع ، كما لا يمتد إلى حد القيام بالاصطياد من قبل مواطني طرف أو دولة ثالثة مطلة على البحر الأحمر ، سواء كان الاصطياد ضيق النطاق أو لأغراض التصنيع . وفي نفس الوقت ، كما يحق لليمن حرمان الطرف الثالث من حقوق الصيد في مياهها الإقليمية أو حول جزرها ، فيحق لها أيضًا اتخاذ نفس الموقف بالنسبة للاصطياد الإرتري إذا اتجه إلى الصيد واسع النطاق من أجل التصنيع أو التجارة .

ورمت المحكمة من وراء الصيد التقليدي ليس فقط عبور الصيادين من الطرفين بحرية إلى الجزر للاصطياد بل وأيضًا إلى السواحل الإرترية واليمنية لبيع وتسويق السمك هناك . ويعتبر هذا عنصرًا مكملاً للصيد التقليدي ، كما نصت عليه مذكرة التفاهم بين الدولتين ، ومذكرة التعاون في مجالات الاصطياد البحري والاستثمار التجاري والمواصلات ، فقد حددت أماكن تسويق السمك في كل من البلدين .

وفي النهاية رأت المحكمة أن نظام الصيد التقليدي لا يتعارض مع رسم حد بحري بين البلدين طالما قبلت اليمن هذا النظام ، كما أن النظام نفسه لا يضر الخط الحدودي الذي رسمته المحكمة في المرحلة الثانية من الحكم ، ويعني هذا استمرار نظام الصيد التقليدي مع رسم الحدود البحرية بين البلدين .

وهذا ما انتهت إليه المحكمة في حكمها بالنسبة لنظام الصيد التقليدي ، وفي رسم الحد البحري في نفس الوقت .

وهكذا انتهت القضية التي افتعلتها ارتريا لعدة سنوات من أواخر عام ١٩٩٥م إلى أواخر عام ١٩٩٩م، تلك القضية التي سايرت فيها إرتريا المؤامرات الخفية الدولية ، وأرادت أن تجر اليمن إلى حرب لا طائل تحتها ، وفي منطقة حساسة رغم ان اليمن كانت تملك الطائرات والصواريخ في وقت كانت إرتريا قد خرجت توا من حربها الطويل مع إثيوبيا من أجل تحقيق الاستقلال . ولم تستمع إرتريا إلى رأي اليمن في أول الأمر بأن قضايا الجيران تحل عن طريق المفاوضات الثنائية وفي جو ودي مسالم .

المـلاحـق

ـ الملحق رقم (١) ـ

نص إتفاق المبادئ بين اليمن وإرتريا – ١٩٩٦/٥/٢١م :

الموقع في باريس عام ١٩٩٦م :

فيما يلي نص اتفاق المبادئ بين الجمهورية اليمنية وإرتريا واللتين اتفقتا بموجبه على اللجوء الى التحكيم في نزاعهما حول مجموعة الجزر وبينها حنيش الكبرى والذي تم التوقيع عليه برعاية وزير خارجية فرنسا آنذاك هير فيه دوشاريت ووزير خارجية مصر عمرو موسى ووزير خارجية إثيوبيا سيوم مسفين بصفة شهود في باريس في ٢١ مايو / آيار عام ١٩٩٦م ووقع عليه وزير خارجية اليمن عبدالكريم الأرياني وعن حكومة إرتريا بطرس سلمون.

ان حكومة دولة إرتريا وحكومة الجمهورية اليمنية وتسميان فيما يلي " الطـــرفان " رغبة منهما في إعادة علاقاتهما السلمية بروح الصداقة المألوفة بين شعبيهما.

وشعور منهما بمسئولياتهما إزاء المجتمع الدولي فيما يخص حفظ السلام والأمن الدوليين.

وكذلك المحافظة على حرية الملاحة في منطقة حساسة جداً في العالم . وإذ تذكران بمبادرات وجهود الجمهورية الفدرالية الديمقراطية الإثيوبية وجمهورية مصر العربية.

وإذ تذكران بمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة الى حمل فرنسا على تقديم مساعدتها في عملية التسوية السلمية للنزاع القائم بين إرتريا واليمن . وإذ تذكران برد فرنسا الايجابي على الطلب الذي تقدمت به إرتريا واليمن لمثل هذه المساهمة وكذلك بسلسلة المشاورات التي اجرتها فرنسا فيما بعد لدى كل من إرتريا واليمن.

اتفقتا على ما يلـي :

أولاً : الأحكام الأساسية :

" المادة الأولى "

١- يتخلى الطرفان عن اللجوء الى القوة ضد بعضهما ويقرران الوصول الى تسوية سلمية لنزاعهما حول المسائل التي تخص السيادة الإقليمية ورسم الحدود البحرية.

١-١ - يقرر الطرفان إنشاء محكمة تحكيم " المسماة أدناه المحكمة " طبقاً لأحكام هذا الاتفاق وطبقاً لاتفاق التحكيم الذي سوف يتفقان عليه بموجب هذا الاتفاق.

١- ٢ - يطلب الطرفان من المحكمة ان تصدر حكمها طبقاً للقانون الدولي وعلى مرحلتين :

أ - في المرحلة الأولى حول تحديد مجال النزاع بين إرتريا واليمن على أساس مواقف كل من الطرفين.

ب- في المرحلة الثانية وبعد الفصل في النقطة المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه .

- حول مسائل تخص السيادة الإقليمية.

- وحول مسائل رسم الحدود البحرية.

٢- يلتزم الطرفان باحترام قرار المحكمة.

٣- يمتنع كل من الطرفين عن أي نشاط أو تحرك عسكري ضد الطرف الآخر ويظل هذا التعهد ساري المفعول حتى تنفيذ القرار النهائي لمحكمة التحكيم.

ثانياً : التحكيم

" المادة الثانية "

تتألف محكمة التحكيم من خمسة حكام يختار كل من الطرفين حكمين ويختار الخامس الحكام الأربعة الذين أختارهم الطرفان وإن لم يتوصل الحكام الأربعة الى اتفاق فيتم اختيار الحكم الخامس من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

" المادة الثالثة "

١- تفصل المحكمة في مسائل السيادة الإقليمية ورسم الحدود البحرية بين الطرفين طبقاً للأحكام الواردة في المادة الأولى من هذا الأتفاق.

٢- فيما يتعلق بمسائل السيادة الإقليمية فإن المحكمة تبت طبقاً لمبادئ وقواعد وممارسات القانون الدولي القابلة التطبيق في هذا الميدان وكذلك وبنوع خاص على أساس الحجج التاريخية.

فيما يتعلق برسم الحدود البحرية تفصل المحكمة مع الأخذ بعين الأعتبار الرأي الذي تكون قد بتته حول مسائل السيادة الإقليمية وكذلك معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار وكل العوامل ذات الصلة بالموضوع.

٣- يحق للمحكمة استشارة الخبراء الذي ترتئيهم.

" المـــــادة الرابعة "

١- يجتمع ممثلو الطرفين في باريس في أقرب فرصة ممكنة وذلك من أجل صياغة الاتفاق المنشئ لمحكمة التحكيم ويحدد هذا الاتفاق وكالة المحكمة وكذلك بصورة خاصة أساليب عملها وقواعد إجراءاتها.

٢- إن لم يتوصل الطرفان الى اتفاق قبل تاريخ ١٥ أكتوبر من عام ١٩٩٦م فعليهما اللجوء الى رئيس محكمة العدل الدولية والطلب منه تكليف واحد من حكام تلك المحكمة ليقوم خلال ثلاثين يوماً بإعداد اتفاق ملزم للطرفين ينشئ محكمة التحكيم.

٣- مساهمة فرنسا.

" المـــادة الخامسة "

يوكل الطرفان الى حكومة الجمهورية الفرنسية مسألة :

أ - تقديم مساهمتها في إعداد الاتفاق الذي ينشئ محكمة التحكيم وبنوع خاص اقتراح تاريخ أول اجتماع من الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الرابعة رقم (١) أعلاه.

ب - من أجل تطبيق المادة الأولى من فقرة رقم (٣) من هذا الاتفاق مراقبة أي شكل من اشكال النشاط او التحرك العسكري طبقاً للترتيبات الفنية التي يجب على فرنسا والطرفين ان تتفق عليها بأسرع وقت ممكن وبأي حال من الأحوال قبل إعداد الاتفاق الذي ينشئ محكمة التحكيم.

إن الترتيبات المذكورة أعلاه والرامية الى إعداد آلية مراقبة تقترحها فرنسا واضعة نصب عينيها إعطاءها الفاعلية المطلوبة تهدف الى تجنب التوتر.

توضح الترتيبات مجال المراقبة وطرقها بنوع خاص ممارسة فرنسا لحرية التحليق والملاحة وكل التسهيلات الأخرى متى اقتضت الحاجة.

الأحكام النهائيـــة :

" المادة السادسة "

لا يوجد في هذه الاتفاقية وخاصة في الأحكام المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه ما يمكن تفسيره على أنه بالمواقف قانونية أو بحقوق أي من الطرفين فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة أمام المحكمة ولا ما يمكن أن يمس أو يؤثر على القرار الصادر عن محكمة التحكيم او على الاعتبارات والاسباب التي تعلل القرار المذكور.

" المادة السابعة "

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من حين التوقيع عليه من قبل حكومة دولة إرتريا وحكومة الجمهورية اليمنية.

* المادة الثامنة *

١ - يصادق على هذا الاتفاق بصفة شهود كل من حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية وكذلك حكومة جمهورية مصر العربية.

٢ - وفي فعلها هذا تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية بالإضافة الى ذلك فإنه على اسس التزامات الطرفين الواردة في هذا الاتفاق فهي تقبل المهمات المذكورة في المادة الخامسة من هذا الاتفاق.

* المادة التاسعة *

١- تودع نسخة من هذا الاتفاق لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يطلع مجلس الأمن عليه. ولدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٢- يودع الاتفاق المنشيء لمحكمة التحكيم وكذا قرار التحكيم بنفس الشروط في الفقرة الأولى من هذه المادة.

٣- حرر هذا الاتفاق بنسختين أصليتين كلٍ منهما باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية على أن يكون للنص الانجليزي قوة الحجية ، إثباتاً لذلك فقد وقع على هذا الاتفاق المفوضون المطلق الصلاحية المخولون لهذا الغرض " ٦٣ ".

حرر بباريس بتاريخ ٢١ مايو من العام الف وتسع مائة وستة وتسعين

بطرس سلمون عن حكومة دولة إرتريا.

الدكتور عبدالكريم الارياني عن حكومة الجمهورية اليمنية

الشهود : عن حكومة الجمهورية الفرنسية هيرفيه دوشاريت

عن حكومة جمهورية مصر العربية عمرو موسى

- الملحق رقم (٢) -

اتفاق التحكيم بين اليمن وإرتريا – ١٩٩٦/١٠/٣م :

إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إرتريا ، ويشار اليهما فيما بعد بـ"الطرفين" رغبة منهما في إعادة علاقاتهما السلمية بروح الصداقة المألوفة بين شعبيهما وشعوراً منهما بمسئوليتهما تجاه المجتمع الدولي فيما يخص الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وكذلك تأمين حرية الملاحة في منطقة من العالم بالغة الحساسية ، وأخذاً بعين الاعتبار (لاتفاق حول المبادئ) الموقع في باريس في ٢١ مايو ١٩٩٦م بين اليمن وإرتريا ، ويشار اليه فيما بعد بـ(الاتفاق حول المبادئ)

اتفقا على ما يلي :

*** المادة الأولى ***

١ - في أجل أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٩٦م ، يعلم الطرفان بعضهما البعض ويعلما فرنسا بأسماء وعناوين الحكام الذين عيناهم . ويجتمع الحكام الأربعة المعينون في غضون أسبوعين وذلك للنظر في اختيار رئيس المحكمة.

٢ - في الأسبوعين التاليين لذلك ، يقصر الحكام الأربعة اختيارهم على قائمة مكونة من خمسة أسماء يسلمونها الى الطرفين.

٣ - للطرفين أسبوعان ، اعتباراً من تاريخ تسليم القائمة لكي يقدما وجهة نظرهما بشأن هذه القائمة.

٤ - يبذل الحكام جهدهم ليتوصلوا لاتفاق على اختيار الرئيس. وعند بلوغ الاتفاق يعلمون الطرفين بأن المحكمة قد تشكلت.

٥ - وإذا لم يتفقوا حتى ١٥ مارس ١٩٩٧م ، فإنهم يعلمون رئيس محكمة العدل الدولية بذلك ، ويطلبون منه ، طبقاً للاتفاق حول المبادئ ، اختيار رئيس للمحكمة . ويفصح الحكام الأربعة عند تسليم هذا الطلب ، عن الآراء التي أعرب عنها الطرفان بشأن اختيار رئيس المحكمة. ويجري رئيس محكمة العدل الدولية اختياره في غضون أسبوعين بعد التشاور مع الحكام الذي عينهم الطرفان. وفي أجل اقصاه ٣١ مارس ١٩٩٧م ، يعلم الطرفين والحكام الأربعة وفرنسا بأن المحكمة قد تم تشكيلها ، ويعلمهم باسم رئيس المحكمة.

٦ - تجتمع المحكمة في موعد أقصاه ١١ أبريل ١٩٩٧م.

٧ - يلتزم كل أعضاء المحكمة بممارسة سلطاتهم بحياد ونزاهة.

٨ - تسلم فرنسا لأعضاء المحكمة بمجرد أختيارهم ، نسخة مصدقة من الاتفاق حول المبادئ ومن اتفاق التحكيم هذا.

* المادة الثانية *

١ - إن المحكمة مطالبة بأن تصدر قواعد أحكامها وفقاً للقانون الدولي على مرحلتين :

٢ - تصدر المحكمة في نهاية المرحلة الأولى حكمها بشأن السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع بين إرتريا واليمن ، وتبت المحكمة في السيادة الإقليمية وفقاً لمبادئ وقواعد وممارسات القانون الدولي القابلة للتطبيق في هذا الشأن بالأخص اعتماداً على الحقوق التاريخية ، وتبت المحكمة بشأن تحديد نطاق النزاع على أساس موقف كل من الطرفين.

٣ - تصدر المحكمة في نهاية المرحلة الثانية حكماً في تحديد الحدود البحرية وتبت في ذلك، آخذة بعين الاعتبار الرأي الذي اتخذته بشأن مسائل السيادة الإقليمية ، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وبكل عامل له صلة بالموضوع.

أ - تضع المحكمة وصفاً لتعيين الحدود البحرية بطريقة فنية دقيقة ، ولهذا الغرض يتم إيضاح الطبيعة الهندسية لكافة عناصر التعيين ، وتحديد كافة النقاط المذكورة وفقاً للإحداثيات المبينة في نظام المساحة الدولية لسنة ١٩٨٤م (WGS 84) كما تبين المحكمة مسار الحدود البحرية على خريطة لأغراض إيضاحية فقط.

ب - بعد التشاور مع الطرفين تعين المحكمة خبيراً فنياً بمساعدتها على القيام بمهامها المذكورة في البند (أ) أعلاه.

* المادة الثالثة *

١ - يجب ان يشترك كل أعضاء المحكمة في إصدار حكميها ، وبخلاف الحكمين يجب ان يكون كافة الأعضاء حاضرين في كافة الإجراءات والقرارات ، ما عدا في الحالات التي يقرر فيها الرئيس أن غياب ما لا يزيد عن عضو واحد في أي من الإجراءات او القرارات بخلاف الحكمين ، مبرر لأسباب كافية.

٢ - أ - في حالة عدم قدرة أو عدم رغبة أحد أعضاء المحكمة الذي اختاره الطرفين القيام بعمله والاستمرار في ممارسة مهامه ، يقوم هذا الطرف بتسمية بديل له خلال شهر من تاريخ إعلان المحكمة شغور مقعده.

- ب - في حالة عدم قدرة أو عدم رغبة رئيس المحكمة القيام بعمله أو الاستمرار في ممارسة مهامه ، يتم اختيار البديل من أعضاء المحكمة المعينين من قبل الطرفين في مدة شهرين من تاريخ إعلان المحكمة لشغور مقعده .

وإذا لم يتوصلوا الى اتفاق في المدة المذكورة ، يتم اختيار رئيس المحكمة من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

- ج - عند ملء المقعد الشاغر بعد بداية الإجراءات فإنها تُستأنف من نفس النقطة التي تم التوصل إليها عند خلو المنصب.

٣ - يعتبر كل أعضاء المحكمة حاضرين ، لأغراض نص الفقرة (١) من هذه المادة ، على الرغم من وجود الشغور ، عندما تكون القضية التي تنظر فيها هي إعلان وجود مقعد شاغر لأغراض الفقرة (٢) من هذه المادة أو عندما يهمل أحد الطرفين ملء المقعد الشاغر وفقاً الفقرة (١- أ) من هذه المادة.

* المادة الرابعة *

١ - مع مراعاة حكم الفقرة (٢) من هذه المادة فإن قرارات المحكمة بشأن المسائل الجوهرية أو المسائل الإجرائية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختصاص المحكمة أو تفسير اتفاق التحكيم هذا ، سيتم اتخاذها بأغلبية أعضائها إن لم تُتخذ بالإجماع.

٢ - وفي حالة تعادل الأصوات وفقاً للشروط المبينة في الفقرة (٣) من المادة الثالثة أعلاه فصوت الرئيس صوت مرجح.

* المادة الخامسة *

مع مراعاة أحكام اتفاق التحكيم هذا تقرر المحكمة قواعد احكامها وكافة المسائل المتعلقة بسير التحكيم.

* المادة السادسة *

١ - في غضون ٣٠ يوماً من توقيع اتفاق التحكيم هذا ، يعين كل طرف وكيلاً يمثله ويتصرف نيابة عنه لأغراض التحكيم ، ويعلم الطرف الآخر والمحكمة عند تشكيلها باسم وعنوان هذا الوكيل.

٢ - ويحق لكل وكيل معين وكيل مشارك أو أكثر ، عند الضرورة ، ويعلم الطرف الآخر والمحكمة عند تشكيلها ، باسم وعنوان الوكيل أو الوكلاء المشاركين.

* المادة السابعة *

١ - سيكون مقر المحكمة مدينة لندن.

٢ - تعيّن المحكمة مسجلاً لها بعد التشاور مع الوكلاء ، وذلك في أقرب وقت ممكن ، بما لا يتجاوز اجتماعها الأول على أي حال.

ويمارس المسجل مهامه بحياد ونزاهة.

٣ - بعد التشاور مع الوكلاء ، للمحكمة أن تستخدم ما تحتاجه من موظفين وتؤمن ما تحتاجه من خدمات وتجهيزات تراها ضرورية.

٤ - للمحكمة استشارة أي خبير وفقاً لاختيارها بعد إشعار الطرفين ، ويمارس هؤلاء الخبراء وظائفهم بحياد ونزاهة.

٥ - أ - للمحكمة ، في أي وقت أثناء إجراءات التحكيم ، أن تطلب من أي طرف ان يقدم الوثائق واي أدلة أخرى متصلة بالمسألة في المدة التي تحددها وتسلم إلى الطرف الآخر ايضاً كل الوثائق والمستندات التي قدّمت.

- ب - إذا عجز أحد الطرفين عن تلبية طلب تقديم الوثائق والأدلة وفق الفقرة (أ) أعلاه ، فللمحكمة أن ترتب على هذا العجز أدلة استنتاجية ملائمة ، وأن تصدر حكمها وفقاً للأدلة القائمة أمامها.

- ج - للمحكمة ، في أي وقت أثناء إجراءات التحكيم ، أن تطلب ، إذا اقتضت الضرورة ، من غير طرفي اتفاق التحكيم هذا ، أن يقدم لها الوثائق والأدلة الأخرى المتصلة بالمسألة ، أية وثائق أو أدلة أخرى سيتم نقلها الى الطرفين في آن واحد.

* المادة الثامنة *

١ - الإجراءات أمام المحكمة تحاججية.

٢ - مع عدم الإضرار بأية مسألة متعلقة بعبء الإثبات ، فإن الإجراءات أمام المحكمة تشتمل على مرحلتين كما يلي :

٣ - المرحلة الأولى المتعلقة بمسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة الثانية في اتفاق المحكمة هذا ، تتكون من قسمين أحدهما كتابي والآخر شفوي.

٣ - ١ - تشتمل المرافعات المكتوبة على :

- أ - مذكرة يقدمها كل طرف إلى المحكمة وإلى الطرف الآخر أقصاه ٣١ أغسطس ١٩٩٧م.

- ب - مذكرة مضادة يقدمها كل طرف إلى المحكمة والى الطرف الآخر في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تقديم المذكرتين.

- ج - أية مرافعات أخرى ترى المحكمة أنها ضرورية وينبغي أن تقدم في غضون شهرين من تقديم المذكرتين المتضادتين.

٣ - ٢ - الشق الشفوي سيلي الشق الكتابي.

- أ - سيتم إجراؤه في مقر المحكمة ، في المكان والأزمنة التي تحددها المحكمة بعد التشاور مع الوكيلين ، وسيبدأ الشق الشفوي في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد تقديم آخر المرافعات المكتوبة من الطرفين وفقاً للمادة الثامنة ، الفقرة (٣-١) اعلاه.

- ب - يمثل كل طرف في المرافعات الشفوية من الإجراءات وكيله أو حسب الحالة ، الوكيل المشارك والمحامون والمستشارون والخبراء الذين يعينهم.

٣ - ٣ - في نهاية الشق الشفوي ستعلن المحكمة نهاية المرحلة الثانية من الإجراءات ورغم هذا الإعلان ، فللمحكمة أن تطلب من الطرفين آراءهما كتابة حول أية مسائل ضرورية لإيضاح أي جانب من الأمور أمام المحكمة حتى إصدار حكمها بشأن مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع.

٣ - ٤ - تصدر المحكمة حكمها الذي سيكون ملزماً بشأن مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ، ما أمكن ذلك ، من نهاية الإجراءات المعلن عنها في المادة الثامنة الفقرة (٣-٣) أعلاه.

٣ - ٥ - تبلغ المحكمة الوكيلين بحكمها في اليوم الذي تصدره فيه ، وللمحكمة وللطرفين إعلان ذلك الحكم اعتباراً من يوم النطق به.

٤ - تبدأ المرحلة الثانية الخاصة بمسائل تعيين الحدود البحرية المشار إليها في المادة الثانية من الفقرة (٣) من اتفاق التحكيم هذا ، فور إصدار الحكم الذي ينهي المرحلة الأولى ، وستشمل على شقين أحدهما كتابي والآخر شفوي.

٤ - ١ - تشتمل المرافعات المكتوبة على :

- أ - مذكرة يقدمها كل طرف الى المحكمة والى الطرف الآخر في غضون ٤ أشهر من النطق بالحكم حول مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع.

- ب - مذكرة مضادة يقدمها كل طرف الى المحكمة والى الطرف الآخر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تقديم المذكرتين.

- ج - أية مرافعات أخرى ترى المحكمة أنها ضرورية وينبغي أن تقدم في غضون شهرين من تقديم المذكرتين المتضادتين.

٤ - ٢ - الشق الشفوي سيلي الشق الكتابي.

- أ - سيتم إجراؤه في مقر المحكمة في المكان والأزمنة التي تحددها المحكمة بعد التشاور مع الوكيلين ، وسيبدأ الشق الشفوي في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد تقديم آخر المرافعات المكتوبة من الطرفين وفقاً للمادة الثامنة ، الفقرة (٤-١) أعلاه.

- ب - يمثل كل طرف في المرافعات الشفوية من الإجراءات وكيله أو حسب الحالة ، الوكيل المشارك والمحامون والمستشارون والخبراء الذين يعينهم.

٤ - ٣ - في نهاية الشق الشفوي ستعلن المحكمة نهاية المرحلة الثانية من الإجراءات ، ورغم هذا الإعلان ، فللمحكمة أن تطلب من الطرفين آراءهما كتابة حول أية مسائل ضرورية لإيضاح أي جانب من الأمور أمام المحكمة حتى إصدار حكمها بشأن مسائل تعيين الحدود البحرية.

٤ - ٤ - تصدر المحكمة حكمها بشأن مسائل تعيين الحدود البحرية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ، ما أمكن ذلك ، من نهاية الإجراءات المعلن عنها في المادة الثامنة الفقرة (٤-٣) أعلاه.

٥ - للمحكمة لأسباب وجيهة فقط ، أن تمدد للفترات المبينة في هذه المادة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أحد الطرفين ، ولا يمكن أن يزيد الإجمالي الكلي لتمديد هذه الفترات الممنوحة من قبل المحكمة بناء على طلب أحد الطرفين خلال الإجراءات ، وفقاً لأحكام هذه الفقرة الفرعية ، عن شهرين لكل طرف في كل مرحلة.

٦ - يُخطر مسجل المحكمـــــة الطرفين بالعنوان الذي يودعان فيه مرافعاتهما المكتوبة أو أي وثيقة أخرى.

٧ - ويسلم مسجل المحكمة الى الطرفين في آن واحد نسخاً من كل المرافعات المكتوبة والوثائق بمجرد استلامها.

إذا عجز أحد الطرفين ، في غضون المدة التي حددها اتفاق التحكيم هذا عن المثول في التاريخ المحدد أو إيداع المرافعات المكتوبة ، فإن المحكمة تواصل الإجراءات رغم كل شيء ، وتصدر حكماً بالاعتماد على المرافعات التي نصت أمامها.

• المادة التاسعة •

١ - تتم المرافعات الكتابية أو الشفوية أمام المحكمة باللغة الإنجليزية وتصدر المحكمة قراراتها باللغة الإنجليزية.

تحتفظ المحكمة بمحاضر حرفية لكل الجلسات.

يتم تسليم المحاضر الحرفية من المداولات الشفوية الى الوكيلين في أسرع وقت ممكن.

٢ - سيودع الطرفان كل الأدلة الموثقة بلغتها الأصلية — ويقوم الطرفان بترجمة ما يريانه ضرورياً، فيما يخص تحضيرهما للدعوى.

يمكن للمحكمة الاستعانة بالترجمة متى رأت ذلك ضرورياً ، وأية ترجمات يتم عملها ستقدم للطرفين.

٣ - كل المرافعات المكتوبة والمحاضر الحرفية للمرافعات الشفوية وكل مداولات المحكمة ستكون سرية.

٤ - ليس للجمهور حق حضور المرافعات الشفوية.

• المادة العاشرة •

١ - يتحمل الطرفان بالتساوي مكافآت أعضاء المحكمة ومسجل المحكمة .

٢ - يتحمل الطرفان بالتساوي النفقات العامة للتحكيم ، ويمسك مسجل المحكمة سجلاً يبين فيه جملة النفقات النهائية.

٣ - يتحمل كل طرف كامل ما أنفقه في سبيل تحضير وتسيير دعواه.

• المادة الحادية عشرة •

١ - مع عدم الإخلال بنصوص الاتفاق حول المبادئ للمحكمة ، إما بقرار منها أو بعد فحص طلب أحد الطرفين ، أن تأمر بأي إجراءات مؤقتة تراها هي مناسبة في الظروف المحيطة لمنع أي ضرر أو أذى لا يمكن إصلاحه بالنسبة للموارد الطبيعية في المنطقة أو للحفاظ على الوضع القائم منذ ٢١ مايو ١٩٩٦م ، وينفذ الطرفان هذه الإجراءات في غضون المدة التي تحددها المحكمة.

٢ - لا يؤثر بأية حال طلب أو اتخاذ إجراءات مؤقتة على المدة المحددة لتقديم المذكرات أو النطق بالحكمين طبقاً للمادة الثامنة أعلاه.

* المادة الثانية عشر *

١ - أ - يجب أن يذكر في حكمي المحكمة الأسباب التي بنيا عليها.

- ب - يجب ان يحدد الحكمان الفترة الزمنية لتنفيذهما.

- ج - يمكن لكل عضو في المحكمة أن يلحق بأي حكم من حكمي المحكمة رأياً شخصياً أو مخالفاً.

٢ - تبلغ المحكمة فوراً الوكيلين أو الوكلاء المشاركين بحكميها موقع عليهما من رئيس المحكمة والمسجل ، وكذلك أي رأي فردي أو مخالف .

٣ - في نهاية المرحلة الثانية ، يجب على المحكمة إعلان الحكمين والآراء الشخصية والمخالفة.

* المادة الثالثة عشر *

١ - حكما المحكمة نهائيان وملزمان ، ويلتزم الطرفان بهذين الحكمين طبقاً للفقرة (٢) من المادة الأولى للاتفاق حول المبادئ ، وبناء عليه يجب على الطرفين تنفيذ حكمي المحكمة بحسن نيّة ، وعلى الفور ، وعلى كل حال ، بما لا يتجاوز الفترات الزمنية المنصوص عليها من قبل المحكمة وفقاً للمادة الثانية عشرة الفقرة (١ — ب) من اتفاق التحكيم هذا.

٢ - في غضون الأشهر الثلاثة التي تلي النطق بالحكمين ، للمحكمة تصحيح كل الأخطاء المادية المرتبطة بالحكمين ، مثل الأخطاء الحسابية أو الرياضية أو الخرائطية الطبوغرافية وأية تصحيحات من هذا القبيل لا تؤثر على أي حال على الجدول الزمني المحدد في المادة الثامنة أعلاه.

٣ - لكل طرف الرجوع الى المحكمة بشأن أي نزاع له مع الطرف الآخر ، بشأن تفسير أو مجال تطبيق الحكمين في مدة ثلاثين يوماً من النطق بهما وتصدر المحكمة قرارها بشأن مثل هذا النزاع في غضون ستين يوماً من تاريخ عرض النزاع عليها ، ولحين صدور هذا القرار فللمحكمة أن تعلق المدد المحددة للمذكرات المكتوبة الواردة في المادة الثامنة أعلاه.

* المادة الرابعة عشرة *

١ - يدخل اتفاق التحكيم هذا حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

٢ - تنفذ المحكمة نصوص اتفاق التحكيم هذا.

* المادة الخامسة عشرة *

١ - ليس في هذا الاتفاق ما يمكن تفسيره بما من شأنه الإخلال بالأوضاع القانونية أو بحقوق أي من الطرفين فيما يتعلق بالمسائل المعروضة على المحكمة ، ولا يمكن أن يمس أو يؤثر على قرارات محكمة التحكيم أو على الاعتبارات او الأسس التي بنيت عليها تلك القرارات.

٢ - في حالة التعارض بين الاتفاق حول المبادئ واتفاق التحكيم هذا في تنفيذ الجوانب الإجرائية المنصوص عليها في الاتفاق حول المبادئ ، فإن اتفاق التحكيم هو السائد وفيما عدا حالات التعارض هذه ، يظل الاتفاق حول المبادئ ساري النفاذ.

* المادة السادسة عشرة *

١ - تودع فرنسا نسخة من اتفاق التحكيم هذا لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، ولدى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ، ولدى الأمين العام لجامعة الدول العربية في غضون ثلاثين يوماً بعد دخوله حيز التنفيذ.

٢ - يودع رئيس المحكمة نسخة من الحكمين في أقرب وقت ممكن ، بعد النطق بالحكم الخاص بتعيين الحدود البحرية ، وذلك لدى الأمين العام للأمم المتحدة ولدى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وإثباتاً لذلك ، فإن الموقعين أدناه المفوضين رسمياً من حكومتيهما وقعا التحكيم هذا.

حُرر في باريس في الثالث من أكتوبر عام ستة وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد من ثلاثة أصول بالإنجليزية والفرنسية والعربية ، ويكون للنص الإنجليزي الحجية.

عن حكومة دولة إرتريا	عن حكومة الجمهورية اليمنية
صالح مكي	حسين علي الحبيشي
وزير الثروة البحرية	المستشار القانوني للحكومة اليمنية

- الملحق رقم (٢) -

منطوق الحكم الدولي في السيادة على الجزر في حوض البحر الأحمر الجنوبي :

٩/١٠/١٩٩٨م

بناء على ما تقدم ، فإن المحكمة :

آخذة في الحسبان الاعتبارات والأسباب أنفة الذكر ،

تقضي بالإجماع في القضية الراهنة بأن :

أ - الجزر ، الجزيرات ، الصخور ، ونتوءات انحسار المد التي تشكل جزر المحبكة ، المتضمنة على غير وجه الحصر لـ : جزيرة سايال ، جزيرة حربي ، جزيرة المسطحة وجزيرة العليا جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرترية.

ب - الجزر ، الجزيرات ، الصخور ، ونتوءات انحسار المد التي تشكل جزر الهايكوك ، المتضمنة على غير وجه الحصر لـ : جزيرة نورث غيست هايكوك (الشمالية الشرقية) ، جزيرة هايكوك الوسطى ، وجزيرة ساوث ويست هايكوك (الجنوبية الغربية) وجزيرة العليا جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرترية ؛

ج - الصخور ساوث ويست روكس (الجنوبية الغربية) جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرترية.

د - الجزر، الجُزيرات ، الصخور ، ونتوءات انحسار المد في مجموعة جزر زقر – حنيش ، المتضمنة ، على غير وجه الحصر ، صخرة الثلاثة اقدام ، صخرة باركن ، الجزيرات الصخرية ، صخرة بن ، سيول حنيش ، جزيرة الوسطى ، جزيرة القمتين ، جزيرة المدورة ، جزيرة المدورة الشمالية ، جزيرة الزاوية الخارجة (شمالاً :١٣د/٤٣ث ، وشرقاً ٤٢د/٤٨ث) ، صخرة كور ، حنيش الكبرى جزيرة القمة ، المشجرة ، وجزيرات الدراعيل ، جزيرة الهايكوك (شمالاً : ١٣د/٤٧ث ، وشرقاً : ٤٢د/٤٧ث) ؛ (والتي لا يجب الخلط بينها وجزر الهايكوك الواقعة جنوبي غربي حنيش الكبرى) ، جزيرة المنخفضة (شمالاً : ١٣د/٥٢ث ، وشرقاً : ٤٢د/٤٩ث) بما في ذلك الجزر والجزيرات والصخور التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابتها الى الشمال ، وشرقاً وجنوباً ، جزيرة حنيش الصغرى بما في ذلك الجزيرات والصخور الواقعة قرابتها الى الشمال الشرقي ، جزيرة اللسان والجزر التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابتها جنوباً ، جزيرة القرية ، والجزيرات التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابتها الى الجنوب الشرقي، جزيرة

الحم ، جبل زقر ، جزيرة العليا ، جزر أبو علي (بما في ذلك كل من جزيرة كوين (شمالاً : ١٤د/ ٥٠ث ، وشرقاً : ٤٢د / ٤٩ ث) والزاوية الخارجة (شمالاً ١٤ د/٥٠ ث، وشرقاً : ٤١ د / ٤٩ د) وجزيرة بابل الكومة) جميعها تابعة للسيادة الإقليمية لليمن ؛

هـ - جزيرة جبل الطير ، الجزر ، الجزيرات ، الصخور ونتوءات انحسار المد التي تشكل مجموعة جزر الزبير ، المتضمنة على غير وجه الحصر ، لـ : جزيرة كوين (الزاوية الخارجة) (شمالاً :١٥د/١٢ث، وشرقاً : ٤٢د/٠٣ث) جزيرة الهايكوك (شمالاً : ١٥د/١٠ث، وشرقاً : ٤٢د/٠٧ث) ، والتي يجب التمييز بينها وبين جزر هايكوك الواقعة جنوبي غربي جزيرة حنيش الكبرى، جزيرة الوعرة ، وجزيرة القمة المسطحة ، وجزيرة السرج والجزيرات التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابة شمال غربي الجزيرة ، جزيرة المنخفضة (شمالاً : ١٥د/٠٦ث ، وشرقاً : ٤٢/ ٠٦ ث) ، والصخور الواقعة قرابة الشاطئ الى الشرق التي لم ترد تسميتها وجزيرة الحيد الواسطي (البحري) ، وجزيرة الصعبة ، جزيرة المتصلة ، الصخور الشرقية وصخرة المدوة ، جزيرة جبل الزبير وجزيرة القمة الوسطى : سنتر بيك (القمة الوسطى) ، جميعها تخضع للسيادة الإقليمية لليمن.

و - إن السيادة التي قضي بها لليمن يستتبعها ديمومة نظام الصيد التقليدي في المنطقة ، بما في ذلك حرية الوصول والحقوق المتمتع بها الصيادون في كل من إرتريا واليمن.

بالإضافة لما سبق ، فإنه لما تقضي به المادة (١٢ب) من اتفاق التحكيم من تضمين الأحكام الفترة الزمنية لتطبيقها ، فإن المحكمة توجه بأن هذا الحكم واجب التنفيذ خلال فترة تسعين يوماً من التاريخ المسجل أدناه.

حرر في لندن يومنا هذا ، التاسع من أكتوبر ، ١٩٩٨م

رئيس المحكمة

Professor Sir Robert Y. Jennings

/توقيع/ البروفسور سير روبرت . واي . جيننجز

أمين السجل

S/P . J. H. Jonkman

/توقيع/ بي. جي. هـ. جونكمان

- الملحق رقم (٤) -

منطوق الحكم الدولي في ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإرتريا :

١٩٩٨/١٢/١٧م

بناء على ما تقدم ، فإن المحكمة :

آخذة في الحسبان الاعتبارات والأسباب أنفة الذكر ،

تقرر بالإجماع في القضية الراهنة .

إن خط الحدود البحري الدولي ما بين إرتريا واليمن عبارة عن متسلسلة من الخطوط الهندسية التطبيقية (جيوديسية) اللاصقة للنقاط التالية ، بالتتابع المحدد . والنقاط محددة بدرجات ودقائق وثواني خطوط العرض والطول الجغرافية ، قائمة على نظام المساحة التطبيقية العالمية في العام ١٩٨٤م (WGS.84) . ويمثل خط وأرقام نقاط التحول في الخريطتين على التوالي (٣ و ٤) بهدف الإيضاح ، ضمن حافظة خرائط هذا الحكم.

نقطة التحول	خط العرض	خط العرض
	د ق ث	د ق ث
١	١٥ ٤٣ ١٠ ش	٤١ ٣٤ ٠٦ ش
٢	١٥ ٣٨ ٥٨ ش	٤١ ٣٤ ٠٥ ش
٣	١٥ ١٥ ١٠ ش	٤١ ٣٧ ٣١ ش
٤	١٥ ٠٤ ٠٠ ش	٤١ ٤٦ ٤٣ ش
٥	١٥ ٠٠ ١٢ ش	٤١ ٥٠ ٤٢ ش
٦	١٤ ٤٦ ٠٦ ش	٤١ ٥٨ ٤٧ ش
٧	١٤ ٤٣ ٣٠ ش	٤٢ ٠٠ ٤٢ ش
٨	١٤ ٣٦ ٠٥ ش	٤٢ ١٠ ٠٢ ش
٩	١٤ ٣٥ ١٤ ش	٤٢ ١١ ٣٥ ش
١٠	١٤ ٢٧ ١٦ ش	٤٢ ١٦ ٥٤ ش
١١	١٤ ٢١ ١١ ش	٤٢ ٢٢ ٠٤ ش
١٢	١٤ ١٥ ٢٣ ش	٤٢ ٢٦ ٠٩ ش
١٣	١٤ ٠٨ ٣٩ ش	٤٢ ٣١ ٣٣ ش

نقطة التحول	خط العرض	خط العرض
١٤	١٤ ٠٣ ٣٩ ش	٤٢ ٢٨ ٣٩ ش
١٥	١٣ ٣٩ ٣٠ ش	٤٢ ٣٧ ٣٩ ش
١٦	١٣ ٣٦ ١٣ ش	٤٢ ٣٨ ٣٠ ش
١٧	١٣ ٣٥ ٥١ ش	٤٢ ٣٨ ١٤ ش
١٨	١٣ ٣٣ ٢٨ ش	٤٢ ٣٩ ٣٧ ش
١٩	١٣ ٢٧ ٢٨ ش	٤٢ ٤٣ ٢٥ ش
٢٠	١٣ ٢٦ ٣٩ ش	٤٢ ٤٨ ٢١ ش
٢١	١٣ ٢٤ ٠١ ش	٤٢ ٥٢ ٤٧ ش
٢٢	١٣ ١٤ ٢٣ ش	٤٢ ٥٩ ٤٧ ش
٢٣	١٣ ١٠ ٥٤ ش	٤٣ ٠٣ ٠٣ ش
٢٤	١٣ ٠٦ ٥٧ ش	٤٣ ٠٥ ٢١ ش
٢٥	١٣ ٠٦ ٠٨ ش	٤٣ ٠٦ ٠٦ ش
٢٦	١٣ ٠٤ ٠٥ ش	٤٣ ٠٨ ٤٢ ش
٢٧	١٣ ٠٠ ٢٧ ش	٤٣ ١٠ ٥٤ ش
٢٨	١٢ ٥٨ ١٠ ش	٤٣ ١٢ ٤٥ ش
٢٩	١٢ ٥٤ ٢٣ ش	٤٣ ١٣ ٥٨ ش

حرر في لندن يومنا هذا ، السابع عشر من ديسمبر ، ١٩٩٩م

رئيس المحكمة

/توقيع/ البروفسور سير روبرت . واي . جيننجز

(Professor Sir Robert Y. Jennings)

أمين السجل

/توقيع/ تجاكو فان دين هاوت

(Tjaco Van den Hout)

- الملحق رقم (٥) -

نص مذكرة التفاهم بين دولة إرتريا والجمهورية اليمنية للتعاون في مجال الصيد البحري والتجارة والاستثمار والنقل – عام ١٩٩٤م :

إنطلاقاً من روح الصداقة والتعاون وترجمة للأهداف والمصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين دولة إرتريا والجمهورية اليمنية وتحقيقاً لمصالح الشعبين الشقيقين زار دولة إرتريا وفد الجمهورية اليمنية برئاسة الأخ الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير الثروة السمكية وقد استقبل استقبالاً حاراً من الأخ علي سيد عبد الله وزير الداخلية يوم الجمعة الموافق ١١/١١/١٩٩٤م وأجريت محادثات أولية في وزارة الداخلية الإرترية في العاصمة أسمرا أعقبها محادثات بين الطرفين في مدينة مصوع رأس الجانب اليمني الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير الثروة السمكية في الجمهورية اليمنية :

وقد أسفرت المحادثات بين الجانبين إلى الاتفاق حول الأمور التالية :

أولا : في مجال الثروة السمكية

١ – تسمح كل من دولة إرتريا والجمهورية اليمنية للصيادين من مواطني الدولتين دون تحديد أعدادهم والحاملين لبطائق مزاولة مهنة الاصطياد بالاصطياد في المياه الإقليمية للدولتين والمنطقة المتاخمة وكذا المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين في البحر الأحمر (عدا المياه الداخلية) على أن يتم حصر الصيادين لكلا البلدين ومنحهم رخصاً رسمية لممارسة مهنة الصيد والمحددة أماكن استقبالهم وتسويق منتجاتهم في المرفق رقم (١) على أن يتقدم كل صياد بطلب الترخيص له بالاصطياد من الطرف الآخر وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع مذكرة التفاهم هذه معه مراعاة ما يلي :

– أ – استخدام طرق الاصطياد السليمة وعدم استعمال المتفجرات وتلوث البيئة البحرية. وكذا عدم استعمال السموم – والمواد الكيميائية وغير ذلك من طرق الأبادة.

– ب – عدم استخدام وسائل ومعدات صيد تضر بنمو الأحياء المائية.

– ج – عدم نزع أو قطع الأعشاب البحرية والشعب المرجانية على اختلاف أنواعها.

– د – التقيد بمواسم الاصطياد في كلا البلدين.

– هـ – استخدام كل السبل الكفيلة بحماية البيئة وترشيد عملية الاصطياد.

– و – التقيد بكافة قوانين وأنظمة البلد الآخر في البحر إلى المدى الذي تسري فيه هذه القوانين والأنظمة وبما لا يتعارض مع ما ذكر أعلاه.

٢ – لأغراض الفقرتين (د) و (و) من (١) أعلاه ، على السلطات المعنية في كلا الدولتين في البحر الأحمر إعلام السلطات المعنية في الدولة الأخرى بالقوانين واللوائح والأنظمة أو أية اتفاقيات مع طرف ثالث في المياه التي يستخدمها الطرف الآخر ويتولى كل طرف إصدار التوجيهات بتلك المعلومات بالتقيد بها.

٣ – يجب ان يحمل كل صياد أو عامل على أي قارب صيد يتواجد في المياه الإقليمية للدولة الأخرى رخصة صيد ، وبطاقة تثبت شخصيته وجنسيته ، طبقاً لقوانين وأنظمة دولته ، ويجب أن يرفع علم دولته على قارب الصيد.

٤ – يسمح للأشخاص المشمولين بأحكام البند (١) أعلاه بما يلي :

– أ – تسويق إنتاجهم من الأسماك في إقليم الدولة الأخرى وفي الأماكن المحددة بالمرفق رقم (١) لمذكرة التفاهم هذه.

– ب – الحصول على التسهيلات المناسبة لصيانة القوارب والحصول على المواد الغذائية والمحروقات والثلج بالأسعار السائدة في البلد الذي يتواجدون فيه ولفترة بقائهم في البحر.

٥ – إذا اضطرت سلطات أي من الدولتين إلى احتجاز قارب صيد أو صياد أو عامل على أي قارب فعلى سلطات تلك الدولة إشعار سلطات الدولة الأخرى فوراً بأسماء الأشخاص والقوارب المحتجزة وما تحتويه من ممتلكات وتحديد أسباب وتاريخ الاحتجاز.

٦ – يتعاون الجانبان في مجال الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية من التلوث ، وتبادل الخبرات الفنية وتدريبها في المعاهد التخصصية القائمة في البلدين.

ثانياً : في مجال التجارة والاستثمار والنقل البحري

١ – دراسة إمكانية إنشاء شركات صيد مشتركة بين البلدين.

٢ – دراسة عقد اتفاقية للنقل البحري بين الدولتين.

٣ – دراسة عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين : وحتى يتم عقد تلك الاتفاقية تقدم الجهات المختصة في كلا البلدين كافة التسهيلات المتاحة لها بموجب قوانينها لتسهيل أمور البضائع ذات المنشأ المحلي في البلدين.

ثالثاً : في مجال الأمن

تعمل الدولتان على تنفيذ البروتوكول الموقع بين وزارتي الداخلية في البلدين في العاصمة صنعاء بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٢م لما من شأنه تحقيق الأهداف المنصوص عليها في البروتوكول المشار إليه أعلاه ..

رابعاً : في مجال تنفيذ مواضيع المذكرة

١ - تتخذ السلطات المختصة في كلا الدولتين بعد التوقيع على مذكرة التفاهم هذه كافة الإجراءات اللازمة شاملة دون حصر إصدار قرارات أو أوامر أو رخص أو توجيهات لتنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم هذه.

٢ - تسير هذه الأجهزة المعنية في الدولتين دوريات مقابل شواطئها في البحر الأحمر وتنشأ شبكات اتصال بين المراكز الأمنية الرئيسية للدولتين في البحر الأحمر في الوقت والأسلوب الذي يتفق عليه بينهما.

٣ - تنشأ مكاتب خاصة في كلا البلدين لمراقبة وتنفيذ ما ورد من بنود في هذه المذكرة وتحديد مقار تلك المكاتب طبقاً للمرفق رقم (١) من هذه المذكرة.

٤ - يتم الاتصال بين الجانبين في شأن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه بالطرق الدبلوماسية مع مراعاة ما ورد في البند (٢) من رابعاً أعلاه.

٥ - تتشاور الحكومتان حول ما قد ينشأ عن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه أو فيما يتعلق من تعديل أو حذف أو إضافة . وكذا تعديل أو إضافة للمرفق

وقع في مصوع يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٩٤م

عن الجمهورية اليمنية	عن دولة إرتريا
د.عبدالرحمن عبدالقادر بافضل	د.صالح مكي
وزير الثروة السمكية	وزير الثروة البحرية

المرفق رقم (١)

- أ - المراكز الخاصة بتسجيل ومراقبة الأصطياد والتسويق في الجمهورية اليمنية :

١ - ميدي

٢ - الخوبة

٣ - الحديدة

٤ - الخوخة

٥ - المخا

- ب - المراكز الخاصة بتسجيل ومراقبة الاصطياد والتسويق في دولة إرتريا :

١ - عصب

٢ - طيعو

٣- دهلك

٤- مصوع

المرفق رقم (٢)

اعضاء جانب دولة إرتريا

١- الدكتور صالح مكي	وزير الثروة البحرية
٢- رمضان أولباي	قائد القوات البحرية
٣- موسى رابعة	مدير الشركة الإرترية
٤- محمد إدريس عامر	دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية

اعضاء جانب الجمهورية اليمنية

١- الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل	وزير الثروة السمكية
٢- العقيد عبدالكريم محرم	رئيس هيئة أركان القوات البحرية
٣- العقيد محمد رزق الصرمي	وكيل الجهاز المركزي للأمن السياسي
٤- السفير أحمد الباشا	سفير الجمهورية اليمنية لدى دولة إرتريا
٥- السفير محمد الوزير	رئيس دائرة افريقيا بوزارة الخارجية
٦-	مدير عام للشئون القانونية بوزارة الداخلية
٧- نجيب عبدالقوي حاميم	مدير عام التعاون الخليجي بوزارة التموين والتجارة
٨- خالد سعيد الذبحاني	مدير إدارة الأسماك بوزارة التخطيط
٩- علي المقالح	مدير مكتب وزير الثروة السمكية

- الملحق رقم (٦) -

اتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية – الإرترية المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة إرتريا للعام ١٩٩٨م :

انطلاقاً من النموذج الحضاري المتقدم الذي تجلى في العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية ودولة إرتريا.

وتأكيداً لرغبتهما في مواصلة تقوية وتعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصالحهما المشتركة. وإدراكاً منهما بأهمية تعزيز وتطوير التعاون الثنائي في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى : يشكل الطرفان لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بينهما في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك تضم ممثلين عن كل منهما . تسمى (اللجنة اليمنية – الإرترية المشتركة للتعاون الثنائي) ويشار إليها فيما يلي (اللجنة المشتركة) ويرأسها وزيرا خارجية البلدين ، وتتولى سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ نتائجها وزارة التخطيط والتنمية عن الجانب اليمني ووزارة الشئون الخارجية عن الجانب الإرتري بوجود المساعدين اللازمين للجانبين وذلك بحكم الاختصاص.

المادة الثانية : تضطلع اللجنة المشتركة بالمهام التالية :

١- دراسة البرامج والمقترحات الهادفة إلى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين . وتوقيع الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية بشأنها.

٢- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم والمحاضر الموقعة بين البلدين في المجالات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة.

٣- مناقشة الاقتراحات التي يقدمها أي من البلدين والتي من شأنها العمل على تعزيز وتطوير آفاق التعاون بينهما في كافة المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك.

٤- تشجيع تبادل الزيارات واللقاءات الثنائية بين المسئولين من كلا البلدين وتبادل المعلومات والوثائق ذات الصلة بعلاقات التعاون المشترك.

المادة الثالثة :

١- يمكن للجنة أن تشكل لجان فرعية وفرق عمل دائمة ومؤقتة لإنجاز بعض المهام المحددة في إطار عمل اللجنة المشتركة.

٢- تقوم اللجنة الفرعية وفرق العمل المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة برفع توصياتها إلى اللجنة المشتركة للمصادقة عليها.

المادة الرابعة : يتم إعداد مشروع جدول أعمال كل دورة بتبادل الاقتراحات عبر القنوات الدبلوماسية على أن يقدم قبل موعد انعقاد الدورة بوقت كاف. ويجوز للجنة المشتركة تكليف لجنة فنية من الجانبين للإعداد لاجتماعاتها.

المادة الخامسة : تعقد اللجنة المشتركة دورتها سنوياً ، وبالتناوب في كل من صنعاء وأسمرا ويعد لكل دورة من الدورات محضر خاص ، يوقع عليه من قبل رئيس الجانبين في اللجنة المشتركة ويصادق عليه من قبل السلطات المختصة في البلدين وفقاً للقانون والأنظمة المعمول بها في كل منهما.

المادة السادسة : يبدأ العمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول لمدة (٥) خمس سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ، ما لم يقم أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الأخر كتابياً برغبته في إلغائها قبل انتهاء المدة بـــ(٦) ستة أشهر وأية إضافات أو تعديلات في مواد هذه الاتفاقية لا تتم إلا بموافقة الطرفين الكتابية عليها.

حررت هذه الاتفاقية في صنعاء يوم الجمعة

بتاريخ ٢٥ جماد الآخر ١٤١٩هـــ الموافق ١٩٩٨/١٠/١٦م

من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجة القانونية

عن حكومة الجمهورية اليمنية	**عن حكومة دولة إرتريا**
عبد القادر عبد الرحمن باجمال	**هيلي ولد تنساي**
نائب رئيس الوزراء/ وزير الخارجية	**وزير الشئون الخارجية**

- الملحق رقم (٧) -

قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧م
بشأن المياه الاقليمية للجمهورية العربية اليمنية

بعد الإطلاع على الدستور.

قــــرر

مادة (١) : يقصد بالاصطلاحات الآتية في حكم هذا القرار ما يأتي :

(أ) الميل البحري ١٨٥٢ اثنان وخمسون وثمانمائة وألف متر.

(ب) الخليج كل خور أو درجة أو شرم أو لسان من البحر.

(ج) الجزيرة شعب أو صخرة أو قطعة أو بناء صناعي دائم لا تغمرها المياه في أدنى مستوى يصل اليه الجزر المنخفض.

(د) الضحضاح كل منطقة مغطاه بماء ضحل يبقى منها جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل اليه الجزر المنخفض.

(هـ) الساحل ساحل البحر الأحمر.

مادة (٢) : تكون المياه الاقليمية للجمهورية العربية اليمنية والفضاء الجوي الذي فوقها والأراضي التي تحتها وما تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة الدولة مع احترام أحكام القانون الدولي بشأن المرور السلمي لمراكب الدول الأخرى في البحر الساحلي.

مادة (٣) : تتصل المياه الاقليمية للجمهورية العربية اليمنية بالمياه الداخلية في أراضي الجمهورية وبحر الجمهورية الساحلي.

مادة (٤) : تشمل المياه الداخلية في أراضي الجمهورية :

(أ) مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل الجمهورية.

(ب) المياه التي فوق الارض من أي ضحضاح لا يبعد بأكثر من أثني عشر ميلا بحريا عن البر أو عن اية جزيرة يمنية وكذلك المياه التي بينه وبين البحر.

(جـ) المياه التي بين البر وبين أية جزيرة يمنية لا تبعد عن البر اكثر من اثنى عشر ميلا بحريا.

(د) المياه التي بين الجزر اليمنية التي تبعد احداها عن الآخرى بأكثر من أثنى عشر ميلا بحريا.

مادة (٥) : يقع البحر الساحلي للجمهورية العربية اليمنية فيما يلي المياه الداخلية للجمهورية ويمتد في اتجاه البحر الى مسافة أثني عشر ميلا بحريا.

مادة (٦) : يكون تحديد خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي للجمهورية على النحو التالي :

(أ) اذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفا بأكمله : ادنى حد لانحسار المياه عن الساحل.

(ب) في حالة وجود خليج مواجه للبحر : خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج الى الطرف الآخر.

(ج) في حالة وجود ضحضاح لا يبعد كثيرا عن اثنى عشر ميلا بحريا من البر أو من جزيرة يمنية : خطوط ترسم من اليابس أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

(د) في وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر ، خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر في المنشآت الأكثر بروزا من منشآت الميناء والمرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.

(هـ) في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من أثنى عشر ميلا بحريا خطوط ترسم من البر على الشواطئ الخارجية للجزيرة.

(و) عند وجود مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها عن اثنى عشر ميلا بحريا ولا تبعد أقرب جزيرة منها عن البر بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا خطوط ترسم من البر ثم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة اذا كانت الجزر على هيئة سلسلة وترسم

على طول الشواطئ الخارجية الأكبر بروزا من المجموعة اذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

(ز) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها الواحد منها على اثنى عشر ميلا بحريا وتبعد أقرب جزيرة منها عن البر بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا : خطوط ترسم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة اذا كانت الجزيرة على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية للجزر الأكثر بروزا من المجموعة اذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

مادة (٧) : اذا ترتب على قياس المياه الاقليمية عملا بأحكام هذا القرار تخلف حيز مما يعتبر من مياه أعالي البحر تحيط به المياه الاقليمية من جميع الجهات ولا يجوز امتداده في أي اتجاه اثنى عشر ميلا بحريا فان ذلك الحيز يكون جزءا من المياه الاقليمية وينطبق الحكم ذاته على أي جيب متميز بوضوح من البحر العالي يمكن ان تتم الاحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على اثنى عشر ميلا بحريا.

مادة (٨) : اذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى مع المياه الداخلية للجمهورية العربية اليمنية أو مع البحر الساحلي عينت الحدود بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقا للمبادئ المرعية في القانون الدولي أو بما يتم عليه التفاهم بينهما.

مادة (٩) : لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأمن والملاحة والأغراض المالية والصحية يتناول الاشراف البحري منطقة تالية للبحر الساحلي وملاصقة له تمتد الى مسافة ستة أميال بحرية أخرى وتضاف الى الاثنى عشر ميلا المقيسة من خطوط القاعدة للبحر الساحلي ولا يسرى هذا الحكم على حقوق الجمهورية العربية اليمنية في شئون الصيد.

مادة (١٠) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار / صدر برئاسة الجمهورية ٢٠ محرم ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧/٤/٣٠م.

رئيـس الجمهـوريـة

- الملحق رقم (٨) -

قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧م

في شأن الامتـداد القـاري

رئيس الجمهوريـة.

بعـد الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧م بشأن المياه الاقليمية للجمهورية العربية اليمنية.

قـــرر

مادة (١) : تكون للجمهورية العربية اليمنية حقوق السيادة على قاع البحر وما تحته في الامتداد القاري خارج المياه الاقليمية للجمهورية الى حيث يصل عمق المياه الى مائتين مترا والى ما يجاوز هذا العمق الى الخط الذي يمكن في العمق الى الخط الذي يمكن في حدوده استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع وكذلك تكون للجمهورية العربية اليمنية حقوق السيادة على الامتداد القاري المماثل بالنسبة لجزر الجمهورية العربية اليمنية.

ولا يخل ذلك بوصف المياه التي تعلو هذه المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ولا حرية الملاحة فيها وفي الفضاء الهوائي الذي يعلوها.

مادة (٢) : للجمهورية العربية اليمنية دون غيرها الحق في التحري والتنقيب والاستغلال لجميع الموارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية وكذلك الكائنات الحية من النوع المقيم التي توجد على قاع البحر أو تحت القاع في المناطق المبينة في المادة الأولى.

ولها في سبيل ذلك الحق في إقامة المنشآت اللازمة لذلك وصيانتها وتشغيلها وأن تقيم حول هذه المنشآت لمسافة خمسمائة متر مناطق أمن تتخذ لها الإجراءات الكفيلة بحمايتها.

مادة (٣) : لا يتوقف ثبوت الحقوق المشار اليها في المادتين السابقتين وممارستها على وضع اليد الفعلي أو الرمزي على هذه المناطق أو على صدور تصريحات خاصة.

مادة (٤) : لا يجوز لأي شخص طبيعي أو أعتباري أجنبي أن يقوم باستغلال الموارد الطبيعية المبينة في المادة الثانية أو التنقيب والتحري عنها أو القيام بأية أبحاث من أي نوع كان في الامتدادات القارية الا بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة (٥) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧/٤/٣٠م.

رئيس الجمهورية

ـ الملحق رقم (٩) ـ

قانون رقم (٨) لعام ١٩٧٠م

بشأن المياه الاقليمية والامتداد القاري لجمهورية اليمن الجنوبي الشعبية

باسم الشعب

رئيس مجلس الرئاسة

بعد الإطلاع على قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم (٧) لعام ١٩٦٩م ، الصادر بتاريخ ١٥ ربيع ثاني ١٣٨٩هـ الموافق ٣٠ يونية ١٩٦٩م.

وبعد موافقة اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية ومجلس الرئاسة.

أصدر القانون التالي : -

الأسم

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون المياه الاقليمية والامتداد القاري لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لعام ١٩٧٠م).

التعريف

المادة (٢) : لأغراض هذا القانون يكون للعبارات والألفاظ التالية الواردة فيه المعاني المخصصة لكل منها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

أ . ((الجمهورية)) جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

ب. ((الجزيرة)) كل أرض أو شعب أو صخر تحيط بها المياه من جميع الجوانب ولا تغمرها في أدنى مستوى يصل اليه الجزر.

ج . ((الخليج)) هو كل خور أو إنحراف أو دوحة أو شرم أو لسان في البحر.

د . ((الامتداد القاري)) يقصد به قاع البحر والأرض التي تحته في المناطق المجاورة للشاطئ الخارج عن منطقة البحر الإقليمي إلى عمق مائتي متر أو أبعد من ذلك بقدر يسمح باستغلال الموارد الطبيعية لتلك المناطق.

و . ((أعالي البحار)) كل أجزاء البحر التي تخرج عن البحر الإقليمي أو المياه الداخلية.

ز . ((الميل البحري)) ١٨٥٢ متراً (إثنان وخمسون وثمانمائة والف متر).

ح . ((الشاطئ أو الساحل)) هو الساحل اليمني الجنوبي المواجه لخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وفقاً للخرائط المعترف بها في الجمهورية.

المادة (٣) : تكون المياه الإقليمية للجمهورية والفضأ الجوي الذي فوقها والأرض التي تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة الدول مع إحترام أحكام القانون الدولي في شأن المرور السلمي لمراكب الدولة الأخرى في البحر الإقليمي.

المادة (٤) : تكون للجمهورية حقوق السيادة على قاع البحر وما تحته في الإمتداد القاري خارج المياه الإقليمية للجمهورية الى حيث يصل عمق المياه الى تسعمائة وستين قدماً وإلى ما يجاوز هذا العمق على الخط الذي يمكن في حدوده إستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع وكذلك تكون للجمهورية حقوق السيادة على الإمتداد القاري المماثل بالنسبة لجزر الجمهورية ولا يخل ذلك بوصف المياه التي تعلو هذه المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ولا بحرية الملاحة فيها وفي الفضاء الهوائي الجوي الذي يعلوها.

المادة (٥) : للجمهورية دون غيرها الحق في التحري والتنقيب والإستغلال لجميع الموارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية وكذلك كل الكائنات الحية سواء وجدت هذه الموارد على قاع البحر أو تحت القاع.

المادة (٦) : يحظر على أي شخص أجنبي طبيعي أو إعتباري أن يقوم باستغلال الموارد الطبيعية المبينة في المادة الخامسة أو التنقيب أو الحفر عليها أو القيام بأي أبحاث من أي نوع كانت في الإمتدادات القارية إلا بقرار من مجلس الرئاسة.

المادة (٧) : تشتمل المياه الإقليمية للجمهورية المياه الداخلية في أراضي الجمهورية وبحر الجمهورية الإقليمي.

المادة (٨) : تشتمل المياه الداخلية في أراضي الجمهورية : -

(أ) مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل الجمهورية.

(ب) المياه التي بين اليابسة وبين أي جزيرة من جزر الجمهورية ولا تبعد عن اليابسة بأكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً.

(ج) المياه التي بين جزر الجمهورية والتي لا تبعد أحدها عن الأخرى بأكثر من إثنى عشر ميلا بحرياً.

(د) المياه التي فوق الأرض من أي ضحضاح لا يبعد أكثر من إثنى عشر ميلاً بحرياً عن اليابسة أو عن أية جزيرة من جزر الجمهورية وكذلك المياه التي بينه وبين اليابسة.

المادة (٩) : يمتد البحر الإقليمي للجمهورية فيما يلي المياه الداخلية للجمهورية إلى مسافة إثنى عشر ميلاً بحرياً باتجاه البحر تقاس من خط القاعدة المستقيم أو من أدنى مستوى لمياه الجزر المنحصرة الممتدة على طول الشاطئ كما هو موضح في الخرائط ذات المقياس الكبير والمعترف بها في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

المادة (١٠) : يكون تحديد خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الإقليمي للجمهورية على النحو التالي : -

(أ) إذا كان الشاطئ أو ساحل الجزيرة مكشوفاً بأكمله للبحر : أدنى حد لإنحسار الماء عن الساحل.

(ب) في حالة وجود خليج مواجه للبحر : خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج الى الطرف الآخر.

(ج) في حالة وجود ضحضاح لا يبعد باكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو جزيرة من جزر الجمهورية : خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

(د) في حالة وجود مرفأ أو ميناء في مواجهة البحر : خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.

(هـ) في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن اليابسة بأكثر من إثنى عشر ميلاً بحرياً : خطوط ترسم من اليابسة على طول الشواطئ الخارجية للجزيرة.

(و) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها عن إثنى عشر ميلا : خطوط ترسم من اليابسة ثم على الشوطئ

الخارجية لجميع مجموعة الجزر إذا كانت هذه الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

(ز) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على أثنى عشر ميلا بحرياً وتبعد أقرب جزيرة منها عن اليابسة بأكثر من إثنى عشر ميلاً بحرياً : خطوط ترسم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت هذه الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية للجزر الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

المادة (١١) : إذا ترتب على قياس البحر الإقليمي عملا بأحكام هذا القانون تخلف منطقة من أعالي البحار يحيط بها البحر الإقليمي من جميع الجهات ولا يجوز إمتدادها في أي إتجاه مسافة إثنى عشر ميلاً بحرياً فتعتبر هذه المنطقة من البحر الإقليمي وكذلك يعتبر من البحر الإقليمي أي جانب مميز بوضوح عن البحر العالي يمكن ان تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على إثنى عشر ميلاً بحرياً.

المادة (١٢) : إذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى مع المياه الداخلية أو مع البحر الإقليمي للجمهورية فتعين الحدود أما بالإتفاق مع تلك الدولة طبقاً للمبادئ المرعية في القانون أو بما يتم عليه التفاهم بين الدولتين.

المادة (١٣) : لسلطات الجمهورية الحق بأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في البحر الإقليمي لحماية نفسها ضد أي عمل ضار بسلامتها ومصالحها وفقاً للأنظمة النافذة ولأحكام القانون الدولي.

المادة (١٤) : لسلطات الجمهورية الحق بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع السفن الداخلية في المياه الداخلة من الإخلاء بالشروط التي تخضع لها تلك السفن في دخولها هذه المياه.

المادة (١٥) : على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور في البحر الإقليمي مراعاة القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية وكذلك أحكام القوانين الدولية وعلى الأخص ما كان متعلقاً منها بالنقل أو الملاحة.

المادة (١٦) : لسلطات الجمهورية في الحالات التي يعود تقديرها اليها الحق بأن توقف ممارسة حق المرور البرئ وذلك في مساحات تحددها السلطات من البحر الإقليمي على أن يعلن عن ذلك مسبقاً.

المادة (١٧) : يخضع مرور السفن الحربية الأجنبية في البحر الإقليمي لإذن مسبق ولسلطات الجمهورية الحق في إتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية تجاه السفن المخالفة ولا يجوز للغواصات بأي حال من الأحوال أن تسير تحت سطح الماء في البحر الإقليمي.

المادة (١٨) : لسلطات الجمهورية الحق بفرض الرقابة اللازمة على منطقة أعالي البحار المتاخمة للبحر الإقليمي للجمهورية حتى مسافة ستة أميال تقاس من نهاية البحر الإقليمي وذلك بقصد : -

a. الرقابة من الإخلال بقوانينها وأنظمتها الخاصة بالأمن والجمرك والصحة والمالية سواء في أرضها أو بحرها الإقليمي.

b. تنفيذ العقوبة المترتبة على مخالفة القوانين الآنفة الذكر سواء وقت المخالفة في أرضها أو بحرها الإقليمي.

المادة (١٩) : يعمل بهذا القانون من حين صدوره

المادة (٢٠) : ينشر هذا القانون في الجريد الرسمية.

صدر في ٤ ذو الحجة ١٣٨٩هـ

الموافق ٩ فبراير ١٩٧٠م

سالم ربيع علي

رئيس مجلس الرئاسة

- الملحق رقم (١٠) -

قرار جمهوري بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩١م

بشان البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري

رئيس مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.

وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القرار الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء.

وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قـــــــرر

الباب الأول

التسمية والتعاريف

مادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري) .

مادة (٢) : لأغراض هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة فيه المعاني المبينة إزاء كل منها فيما يلي إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

أ - **الجمهورية** : الجمهورية اليمنية

ب- **الساحل** : السواحل القارية والجزرية للجمهورية المواجهة لخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. وفقاً للخرائط المعترف بها في الجمهورية.

ج- **الجزيرة** : مساحة من الأرض تكونت طبيعياً محاطة بالماء من كل الجوانب وتكون فوق مستوى المياه في حالة المد وكذلك الصخور التي تهيء استمرار السكنى البشرية أو أستمرار حياة اقتصادية خاصة بها.

د- **المياه الداخلية**: المياه التي تقع على الجانب الممتد نحو الإقليم القاري أو الجزر من الخط الذي يقاس ابتداء منه البحر الإقليمي.

هـ- **الجرف القاري** : قاع البحر وباطن ارضه الذي يمتد وراء البحر الإقليمي في جميع أنحاء الإمتداد الطبيعي لإقليم الجمهورية حتى الحد الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة مئتي (٢٠٠) ميل بحري من الخطوط الأساسية التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي إذا لم تكن الحافة القارية تمتد إلى تلك المسافة.

و - **المنطقة المتاخمة** : منطقة من المياه تقع خلف البحر الإقليمي للجمهورية وملاصقة لها وفقاً لما تحدده المادة (١٢) من هذا القانون.

ز - **الخليج** : انبعاج واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل أكثر من مجرد إنحناء للساحل.

ح - **الميل البحري** : اثنان وخمسون وثماني مئة وألف (١٨٥٢) متر.

ط - **تلويث البيئة البحرية** : إدخال الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البيئة البحرية مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن تنجم عنها آثار موذية كالأضرار بالموارد الحية وتعريض الصحة البشرية للأخطار أو إعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك والاستخدامات المشروعية الأخرى للبحار والحط من نوعية مياه البحر وقابليتها للاستعمال وخفض إمكانيات استخدام وسائل الترويح.

الباب الثاني

البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة

مادة (٣) : يخضع البحر الإقليمي قاعه وباطن أرضه والفضاء الجوي الذي يعلوه لسيادة الجمهورية دونما مساس بحق المرور البريء للسفن عبر البحر الإقليمي طبقاً للمواد (٧ ، ٨ ، ٩) من هذا القانون.

مادة (٤) : يمتد البحر الإقليمي للجمهورية فيما يلي المياه الداخلية إلى مسافة اثني عشر ميلاً بحرياً باتجاه البحر تقاس من خط الأساس المستقيم أو من أدنى مستوى لمياه الجزر المنحسرة الممتدة على طول الساحل ، كما هو موضح في الخرائط ذات المقاس الكبير المعترف بها في الجمهورية.

مادة (٥) : يكون تحديد خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي للجمهورية على النحو التالي : -

أ - إذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفاً بأكمله : - أدنى حد لانحسار المياه عن الساحل.

ب- في حالة الجزر الواقعة على حلقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعاب مرجانية : خطوط ترسم من أدنى مستوى لمياه الجزر للشعبة المرجانية في اتجاه البحر.

ج - في حالة وجود خليج مواجه للبحر : خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر.

د - في حالة وجود ضحضاح لا يبعد كثيراً عن اثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة يمنية : خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

هـ- في حالة وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر : خطوط ترسم على الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بعداً أو بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.

و - في حالة وجود انبعاج عميق وانقطاع أو تعرجات ومنحنيات عميقة للساحل أو حيث سلسلة من الجزر على امتداد الساحل القاري : خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين النقاط المناسبة.

مادة (٦) : إذا ترتب على قياس البحر الإقليمي عملاً بأحكام المادة السابقة تخلف حيز ما يعتبر من مياه أعالي البحار يحيط به البحر الإقليمي من جميع الجهات ، ولا يتجاوز امتداده في أي اتجاه اثنى عشر ميلاً بحرياً اعتبر هذا الحيز جزءاً من البحر الإقليمي للجمهورية ، وينطبق ذات الحكم على أي جيب متميز بوضوح من أعالي البحار ، يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على اثنى عشر ميلاً بحرياً.

مادة (٧) : تتمتع السفن الأجنبية بحق المرور البريء عبر البحر الإقليمي للجمهورية ، ويكون المرور بريئاً ما دام لا يضر بأمن الجمهورية أو سلامتها أو حسن نظامها أو استقلالها.

١- يعتبر مرور أي سفينة أجنبية أو غواصة أو سفينة غاطسه مروراً غير بريء إذا قامت أثناء وجودها في البحر الإقليمي بأي من الأنشطة التالية : -

أ - استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة الجمهورية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها أو بأية صورة أخرى تعتبر انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ب- أي مناورة أو تدريب من أي نوع.

ج - أي عمل يستهدف جمع المعلومات أو القيام بعمل عدائي يكون من شأنه الإضرار بأمن الجمهورية أو سلامتها.

د - إطلاق أو إنزال أو تحميل أية طائرة أو جهاز عسكري منها أو عليها.

هـ- تحميل أو إنزال أية عملة أو شخص أو بضاعة على نحو مناف للقوانين والأنظمة النافذة والمتعلقة بالهجرة أو بالشئون الأمنية أو الجمركية أو الضريبية أو الصحية.

و - أي عمل من أعمال التلويث المقصود أو الضار بالصحة البشرية أو الموارد الحية أو البيئة البحرية.

ز - أي من أعمال الاستكشاف أو الاستغلال أو التنقيب عن الثروات الطبيعية المتجددة أو غير المتجددة.

ح - أي نشاط دراسي او بحثي.

ط - أي نشاط يستهدف التدخل في شبكات المواصلات أو في المنشآت والأبنية والتجهيزات.

ي - أي نشاط ليس له علاقة بالمرور أو من شأنه عرقلة الملاحة الدولية بشكل مقصود.

مادة (٨) : ١- يخضع دخول السفن الأجنبية الحربية بما فيها الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى ومرورها عبر البحر الإقليمي للإذن المسبق من السلطات المختصة في الجمهورية.

٢- على الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى أن تبحر طافية ورافعة علمها اثناء مرورها عبر البحر الإقليمي للجمهورية.

مادة (٩) : على السفن الأجنبية التي تدار بالطاقة النووية أو تلك التي تحمل مواد مشعة أو غيرها من المواد أو المنتجات المشعة إشعار السلطات المختصة في الجمهورية مسبقاً بدخولها ومرورها عبر البحر الإقليمي للجمهورية.

مادة (١٠) : يحق للسلطات المختصة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والضرورية في البحر الإقليمي لمنع المرور غير البريء ، وكذا إيقاف دخول جميع السفن الأجنبية أو بعضها في مساحات معينة من البحر الإقليمي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك شريطة أن تحدد تلك المساحات في إعلان مسبق.

مادة (١١) : على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البريء في البحر الإقليمي مراعاة القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية ، وكذلك أحكام القانون الدولي وعلى الأخص ما تعلق منها بالنقل والملاحة.

مادة (١٢) : يكون الحد الخارجي للمنطقة المتاخمة الخط الذي يكون بعد كل نقطة ب... ميلاً بحرياً من أقرب نقطة على خط الأساس المشار إليه في المادة (٤) من هذا القانون.

مادة (١٣) : للسلطات المختصة حق فرض الرقابة اللازمة على المنطقة المتاخمة بقصد :

أ - منع وضبط أي إخلال بقوانين الجمهورية وأنظمتها الأمنية والجمركية والصحية والمالية.

ب- تنفيذ العقوبة المترتبة على مخالفة القوانين والأنظمة الآنفة الذكر سواء وقعت المخالفة في أراضي الجمهورية أو في بحرها الإقليمي.

الباب الثالث

المنطقة الاقتصادية الخالصة

مادة (١٤) : يكون للجمهورية منطقة اقتصادية خالصة يبلغ عرضها مائتي (٢٠٠) ميل بحري تقاس من خط الأساس للبحر الإقليمي المشار إليها في المادة (٤) من هذا القانون.

مادة (١٥) : للجمهورية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بما فيها قاعها وباطن أرضها وعمودها المائي ما يلي :

أ - حقوق السيادة الخالصة لغرض الحفاظ على استكشافات واستثمار وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بما فيها إنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

ب- الحقوق والولاية الخالصة لإقامة وإصلاح وتشغيل واستخدام الجزر الصناعية والمنشآت والأبنية والتركيبات الأخرى الضرورية لاستكشاف موارد المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية.

ج - الولاية الخالصة على البيئة البحرية وصيانتها وحمايتها ومنع مراقبة ومكافحة التلوث البحري وكذا الولاية الخالصة على البحث العلمي والسماح به وتنظيمه والرقابة عليه.

د - أية حقوق أخرى معترف بها في القانون الدولي.

مادة (١٦) : مع عدم المساس بما للجمهورية من حقوق على المنطقة الاقتصادية الخالصة تضمن الجمهورية حرية الملاحة والطيران ومد الأسلاك والأنابيب المغمورة في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

الباب الرابع

الجرف القاري

مادة (١٧) : للسلطات المختصة في الجمهورية دون غيرها أن تمارس ما يلي في الجرف القاري :

أ - استكشاف واستغلال وإدارة جميع الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

ب- إقامة وإصلاح وتشغيل واستخدام الجزر الصناعية والمنشآت والأبنية والتركيبات الأخرى الضرورية لاستكشاف واستثمار موارد الجرف القاري للجمهورية.

ج - تنظيم البحث العلمي والسماح به والرقابة عليه.

د - صيانة البيئة البحرية وحمايتها ومراقبة التلوث البحري ومكافحته.

الباب الخامس

الحـــدود البحـــرية

مادة (١٨) : ١- تعين الحدود البحرية بين الجمهورية وأية دولة لها سواحل مقابلة أو ملاصقة لساحل الجمهورية فيما يتعلق بالبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بالاتفاق مع تلك الدولة.

٢- وإلى أن يتم التوصل إلى إتفاق تعيين الحدود البحرية لا يحق مد الحدود البحرية للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين الجمهورية وأي دولة لها سواحل مقابلة أو ملاصقة لساحل الجمهورية إلى أبعد من خط الوسط أو خط تساوي البعد الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها من أقرب النقاط على الخطين الأساسيين اللذين يقاس منهما عرض البحر الإقليمي للجمهورية والبحر الإقليمي لتلك الدولة.

الباب السادس

الإقليـــم الجـــزري

مادة (١٩) : يكون لكل جزيرة من جزر الجمهورية بحر إقليمي ومنطقة متاخمة ومنطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري وتطبق عليها جميع أحكام هذا القانون.

الباب السابع

أحكام عامة وختامية

مادة (٢٠) : يحق للجمهورية في ممارستها لحقوق سيادتها وولايتها على البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية الرامية الى ضمان تنفيذ قوانينها وانظمتها وامتثال الغير لها.

مادة (٢١) : يحظر على أي شخص أجنبي طبيعي أو اعتيادي القيام باستكشاف أو استثمار الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الكامنة في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للجمهورية أو القيام بأي تنقيب أو بحث أو حفر أو إجراءات بحوث علمية أو حفريات تنقيـــبيـــة فيها أو إنشاء أو صيانة

أي نوع من الجزر الصناعية أو المنشآت البحرية أو التجهيزات أو أي تركيبات أو إجراء أي عمليات تشغيل أو إصلاح لأي غرض كان مالم تكن هناك اتفاقية خاصة مع الرخصة أو ترخيص صريح من سلطاتها المختصة.

مادة (٢٢) : مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على (٢٠٠,٠٠٠) ريال دونما مساس بحق الدولة في الحصول على تعويض لا يقل عن قيمة ما استخرج من ثروة طبيعية دون علم الدولة أو إذنها.

مادة (٢٣) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب كل من تسبب في تلوث ضار بالصحة البشرية أو بالموارد الحية أو البيئة البحرية في المياه الداخلية أو البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على (١٥٠,٠٠٠) ريال مئة وخمسين الف ريال. وتكون العقوبة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد علي مائتين وخمسين الف ريال (٢٥٠,٠٠٠) ريال إذا نتج عن ذلك التلوث أضرار جسيمة كل ذلك دون مساس في التعويض.

مادة (٢٤) : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار جمهوري بناء على اقتراح مجلس الوزراء ويصدر رئيس الوزراء القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٢٥) : يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧م بشأن المياه الإقليمية الصادر في صنعاء في ٢٠ محرم ١٢٨٧هـــ الموافق ١٩٦٧/٤/٣٠م وقرار رئيس الجمهورية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧م بشأن الامتداد القاري الصادر في صنعاء بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٨٧هـــ الموافق ١٩٦٧/٤/٣٠م ، والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧م بشأن البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والامتداد القاري ، والمناطق البحرية الأخرى الصادر في عدن في تاريخ ٨ محرم ١٣١٨هـــ الموافق ١٧ ديسمبر ١٩٧٧م وأي حكم أو نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (٢٦) : يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره ويبلغ لجميع الجهات الدولية المعنية وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : ٢٨ / رمضان / ١٤١١هـ

الموافق : ١٣ / أبريل / ١٩٩١م

حيدر أبو بكر العطاس	الفريق/ علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الرئاسة

- الملحق رقم (١١) -

من محفوظات القاضي علي احمد ابو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق – صنعاء

الثورة

صحيفة يومية جامعة

تصدر عن وزارة الاعلام

٨ صفحات

٨ بقش

أمير الكويت الشقيق يستقبل وفدنا برئاسة القاضي الحجري

(اجتماعات الجانبين اليمني والكـــــــويتي بدأت امس)

رئيس الوزراء بالنيابة يستقبل وفد كوريا الديمقراطية

انباء حشود اسرائيلية في جنوب لبنان

مساعد القائد العام يتفقد الجزر اليمنية

كلمة الأخيرة

- الملحق رقم (١٢) -

الخط الحدودي البحري الدولي للجمهورية اليمنية

الجمهورية اليمنية
Republic of Yemen
كمران
الصليف
الحديدة
الخوخة
المخا
زقر
حنيش
جزر الزبير
Eritrea
إرتريا
42°E
43°E
15°N
14°N
13°N
Chart 4

قائمة المراجع الموسعة[1]

وثائق أجنبية منشورة وغير منشورة :

- Red Sea Island Dispute, Breliminary Report on the historical Background, British Archives Annex, Volume, 1-3 ,volume , 4 , Italian Archives Annex , April 1996
- Eritrea / Yemen Arbitration, Counter Memorial, submitted by the Republic of Yemen, Vol. 1-5, Vol 6, map Atlas , 30 November 1997.
- Eritrea / Yemen Arbitration, Memorial in the second Stage of the Proceedings, Submitted by the Republic of Yemen, Documentary Annex , Vol. 1-3 , 9 March 1999.
- Eritrea / Yemen Arbitration , Counter – Memorial in the second stage of the proceedings , Submitted by the Republic of Yemen , Volume 1-2 , 9 June 1999.
- Hurewitz, J.C.: Diplomacy in the Near and Middle East, U.S.A., Princetion, D. Van Nostrand Company, 1956, First Published, Vol. I, II.
- Hertslet, sir E.: the Map of Africa by Treaty, London, Frank Cass & co. LTD., third Edition, 1967, Vol. I. II. III.
- Records of Yemen: Vol. 6, 1913-1927, P.P. 801-810.
- Red Sea and Gulf of Aden Pilot: By the Hydrographers of the Navy, England, Tweleth Edition, 1980, Revised, 1987, 1995.
- London. F.O.R., I.O.R., from P.R.O., (Foreign Office Records, India Office Records, from Public Records Office, London.)

أوراق مصورة من ملفات وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند البريطانية المحفوظة بدار المخطوطات البريطانية بلندن ، خلال عام التفرغ في ١٩٨٢م .

---

(١) أضفت في هذه القائمة ما قرأته فقط إلى ما أخذت منه ، لعل البعض يريد التوسع في الموضوع وخاصة عن موقف إرتريا من القضية .

وثائق عربية منشورة وغير منشورة:

- **سالنامة** (التقرير السنوى العثمانى) ، استانبول ، طوب قابى ، ١٠٦٠-١٥٦١م.
- **دار الوثائق القومية (القاهرة)** : دفاتر عابدين ، محافظ المعية السنية، محافظ بَحْرِبَرَة، محافظ مجلس الوزراء ، محافظ السودان .
- **وثائق الخارجية الإيطالية حول احتلال إرتريا** : دراسات إرترية ، وزارة الخارجية ، وزارة البحرية ، تقارير حكام إرتريا ، رسائل شركة روباتينو ، رسائل القنصل الإيطالى بعدن ، رسائل السفير الإيطالى بلندن ، رسائل الوكيل السياسى بمصر ، رسائل السفير الإيطالى باستانبول ، ترجمة ونشر حركة التحرير الإرترية.
- أوراق الوزارات والهيئات اليمنية الموضحة فى الهوامش .
- **د. شوقى عطا الله الجمل** : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ، ١٨٦٣ – ١٨٧٩م، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٩م .
- **د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم** : من وثائق شبه الجزيرة العربية فى عهد محمد على ، ١٢٣٤ – ١٢٥٦هـ / ١٨١٩ – ١٨٤٠م ، قطر (الدوحة) دار المتنى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، جـ : ١ .

المخطوطات :

- **ابن الديبع** ، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزبيدي (٨٦٦ – ٩٤٤هـ / ١٤٦١ – ١٥٣٧ م): الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد ، مخطوطة مصورة محفوظة بدار لكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ ح .
- **ابن الديبع** ، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزبيدي (٨٦٦ – ٩٤٤هـ / ١٤٦١ – ١٥٣٧ م): قرة العيون في أخبار اليمن الميمون ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٤ تاريخ .
- **ابن داعر** ، عبد الله بن صلاح الدين بن داعر (ت: ١٠٠٧هـ / ١٥٩٩م)، الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية ، مخطوطة محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم : ٢٦٤٢١ .

- **بومخرمة** ، أبو الطيب بن أحمد بن على بن أبى مخرمة (٨٧٠ – ٩٤٧هـ/١٤٦٥–١٥٤٠م)، قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر ، مخطوطة من ثلاثة أجزاء فى مجلدين، مصورة ومحفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٦٧ تاريخ .
- **عيسى بن لطف الله بن المطهر** (ت : ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) ، روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح ، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٩٠٨٧ ح .
- **قطب الدين النهروالي** محمد بن أحمد بن قاضي خان المكي الحنفي (توفي في ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م)، البرق اليماني في الفتح العثماني، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤١٤ تاريخ .
- **الوزعي** ، القاضي شمس الدين عبد الصمد بن إسماعيل بن عبد الصمد الشهير بالموزعي (لم يعرف تاريخ وفاته) ، الإحسان في دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٧٩ .
- **يحيى بن الحسين بن القاسم** (ت: ١١٠٠هـ/١٦٨٩م)، إنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٣٤٧ تاريخ .

الكتب العربية والمترجمة :

- **د. إبراهيم أحمد نصر الدين** : قضية إرتريا ، ١٩٤١ – ١٩٦٢ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ندوة إرتريا دراسة مسحية شاملة ، إشراف د. عبد الملك عودة ، الفصل الثالث ، ص : ٥٥ – ٨٠ .
- **د. إجلال محمد رأفت** : السياسة الدولية تجاه القضية الإرترية ، ١٩٦٢ – ١٩٩١ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ندوة إرتريا ، دراسة مسحية شاملة ، إشراف د. عبد الملك عودة ، الفصل الرابع ، ص : ١٤١ – ١٥٢ .
- **دكتورة أجية يونان جرجس** : البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربى والصراع العالمى ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٩.
- **أحمد صالح عمر** : الحكم المصرى فى مصوع وملحقاتها ، ١٨٦٥ – ١٨٨٥م، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الأزهر بالقاهرة .

- د. أحمد قائد الصايدى : العلاقات اليمنية - الألمانية : ١٩٢٧ - ١٩٤٠م ، دراسة وثائقية ، صنعاء ، مطبوعات الرابطة الثقافية ، ١٩٩٢م .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل، ١٨٦٣ - ١٨٧٩م ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧م .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية ، ١٨٧٦ - ١٨٨٢، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥م .
- د. أحمد عزت عبد الكريم: البحر الأحمر ، فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، مجموعة أبحاث الأسبوع العلمى الثالث ، ١٠ - ١٥ مارس ١٩٧٩م ، إشراف د. أحمد عزت عبد الكريم .
- أحمد فضل بن على محسن العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، بيروت ، دار العودة ، ط : ٢ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل ، ١٨٦٣ - ١٨٧٩، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٦م / ١٤١٦هـ ، الطبعة الثانية ، جزءان ، مجلدان .
- آمال توفيق إبراهيم: مشكلات الحدود فى القرن الأفريقى ، القاهرة ، معهدالبحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، ٣٩ .
- أمين الريحانى: ملوك العرب ، (الأعمال الكاملة)، بيروت ، المؤسسة لعربية للدراسات والنشر ، جزءان فى مجلد ، د. ت .
- أمين الريحانى: تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت ، دار الريحانى للطبع والنشر ، ط: ٢، ١٩٥٤ .
- ابن أياس محمد بن أحمد بن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج، ٤، ٥، تحقيق ونشر الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٠م .
- براور، ك. خ، كَيلانيان : اليمن فى أوائل القرن السابع عشر ، هولندا ، ليدن ، بريل ١٩٨٨ .
- تريفاسكيس، ج. ك. ن.: أرتريا مستعمرة فى مرحلة الانتقال، ١٩٤١ - ١٩٥٢ ، ترجمة جوزيف صغير ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، ١٩٨٤م طـ ٢. (صدر بالإنجليزية ١٩٦٠).

- د. جاد محمد طه : سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٩ .
- جبهة التحرير الإرترية: إرتريا، بركان القرن الأفريقى ، بيروت ، إنترناشيونال برس، ط: ٢ ، ١٩٩١ .
- جبهة التحرير الإرترية، قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ إرتريا الحديث : من منشورات جبهة التحرير الأرترية قوات التحرير الشعبية ، (الإعلام) .
- أ. ج. جرانت ، هارولد تمبرلى: أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠م ، ترجمة محمد على أبو درة ، لويس إسكندر ، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، مجلدان ، القاهرة ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة العامة للثقافة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧م .
- د. جلال يحيى: مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٧م .
- د. جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥.
- جون بولدرى: العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركى ، ١٩١٤ - ١٩١٩م ، ترجمة : د. سيد مصطفى سالم ، القاهرة ، المطبعة الفنية ، ١٩٨١م .
- حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ، لجنة النشر والتأليف والترجمة ، ١٩٥٦م .
- حامد صالح تركى : إريتريا والتحديات المصيرية ، بيروت ، دار الكنوز الأدبية ، ١٩٧٩م .
- حسن صالح شهاب : فن الملاحة عند العرب .
- د. حسين بن عبد الله العمرى : مئة عام من تاريخ اليمن الحديث ، دمشق ، دار الفكر ، ط: ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- المستشار حسين على الحبيشى : قضايا قانونية ، صنعاء ، مطابع اليمن العصرية ، ١٩٨٧م .

- **المستشار حسين على الحيشى** : اليمن والبحر الأحمر الموضع والموقع ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢م ، ط١ .
- **المستشار حسين على الحيشى** : مدخل الحدود الدولية وتسوية المنازعات ، صنعاء ، مطابع الفضل للأوفست ، ١٩٩٢م .
- **حلمى عبد الكريم الزعبى** : الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والترجمة ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- **د. حمدنا الله مصطفى حسن** : العبابدة تحت الإدارة المصرية فى السودان ، ١٨٢٠ - ١٨٩٧، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩١ ، ط١ .
- **خلف عبد العظيم سيد الميرى** : تاريخ البحرية التجارية المصرية ، ١٨٥٤ - ١٨٧٩، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
- **د. سلطان بن محمد القاسمى**: الاحتلال البريطانى لعدن ١٨٣٩م ، دبي ، مطابع البيان التجارية : ط (١) ، ١٩٩١م .
- **سعيد أحمد الجناحى** : أريتريا ، النصر .. والاستقلال ، مطابع دائرة الصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٢، الطبعة الثانية . (صدرت الطبعة الأولى بعنوان : إرتريا على أبواب النصر: بيروت ، دار الطليعة ، يولية ١٩٧٥م) .
- **د. سيد أحمد على الناصرى** : الرومان والبحر الأحمر ، القاهرة ، ندوة البحر الأحمر، بجامعة عين شمس ، إشراف د. أحمد عزت عبد الكريم ، ١٩٨٠ ، ص : ٢٩-٦٨ .
- **د. السيد رجب حراز** : التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتى إرتريا والصومال ، القاهرة ، ، ١٩٦٠.
- **د. السيد رجب حراز** : بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١م .
- **د. السيد رجب حراز** : الأمم المتحدة وقضية إرتريا ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢.
- **د. السيد رجب حراز** : الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسات الخاصة /١٠ ، ١٩٩٧م .
- **د. السيد رجب حراز** : إرتريا الحديثة .

- **د. سيد مصطفى سالم** : وثائق يمنية دراسة وثائقية تاريخية نشر وتعليق ، القاهرة ، المطبعة الفنية ، ط: ٢، ١٩٨٥م .
- **د. سيد مصطفى سالم** : مجلة الحكمة وحركة الإصلاح فى اليمن ، ١٩٣٨ - ١٩٤١م صنعاء ، مركز البحوث والدراسات اليمنى ، ٤ ، ط: ٢ ، ١٩٨٨م .
- **د. سيد مصطفى سالم** : تكوين اليمن الحديث -١- اليمن والإمام يحيى ، ١٩٠٤-١٩٤٨، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط: ٤، ١٩٩٣م .
- **د. سيد مصطفى سالم** : الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، القاهرة ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٩م .
- **د. السيد عبد العزيز سالم** : البحر الأحمر فى التاريخ الإسلامى .
- **شارل ديل** : البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة :د. أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٨م .
- **د. شوقى عطا الله الجمل** : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
- **د. شوقى عطا الله الجمل** : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها .
- **شوقى عطا الله الجمل** : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ط : ٢ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠م .
- **د. شوقى عبد القوى عثمان** : تجارة المحيط الهندى فى عصر السيادة الإسلامية ، ٤١ - ٩٠٤هـ / ٦٦١ - ١٤٩٨م، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة ، العدد ١٥١، ذو الحجة ١٤١٠هـ يوليه ١٩٩٠م ، ص : ٣٦٢ .
- **صلاح الدين حافظ** : صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى ، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، العدد ٤٩، ربيع الآخر ١٤٠٢هـ ، يناير ١٩٨٢م .
- **عاطف السيد** : البحر الأحمر والعالم المعاصر دراسة تاريخية سياسية استراتيجية ، القاهرة، دار عطوة للطباعة ، ١٩٨٣م .

- **عبد الرحمن بن أحمد الهيكلي** : نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود ، دراسة
وتحقيق وتعليق محمد بن أحمد العقيلي ، الرياض ، منشورات دارة الملك عبد العزيز
(٢٢) ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م .
- **د. عبد الحميد البطريق** : من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ - ١٨٤٠ ، القاهرة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ .
- **عبد الرحمن الرافعي** : عصر اسماعيل ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ ، ط: ٢ ، جزءان .
- **عبد الرحمن الرافعي** : عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٧٠ ،
١٩٥١، ط : ٣ .
- **د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم** : محمد على وشبه الجزيرة العربية ،
١٢٣٤-١٢٥٦هـ / ١٨١٩-١٨٤٠م، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١م ،
ط: ١ ، جـ: ٢ .
- **د. عبد الشافى غنيم عبد القادر** : البحر الأحمر طريقًا للدعوة الإسلامية ، القاهرة ،
ندوة جامعة عين شمس عن البحر الأحمر ، إشراف د. أحمد عزت عبد الكريم ،
١٩٨٠م .
- **عبد الكريم بن أحمد مطهر** : سيرة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين المسماه كتبة
الحكمة من سيرة إمام الأمة ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية ، عمان ،
دار البشير ، ١٩٥٧ ، جزءان ، ص : ٤٥١، ٥١٣ .
- **د. عبد الكريم على الأريانى** : احتلال انتهى بحكم دولى ، صنعاء ، منتدى الفكر
العربى ، سلسلة حوارات عربية ، ٢٠٠٢م .
- **عبد الله إدريس محمد** : إرتريا ومسئوليات ما بعد الاستقلال ، رؤية مستقبلية ،
القاهرة ، د. ت، طبعة أولى ، ذو القعدة ١٤١٣هـ / مايو ١٩٩٣م .
- **عبد الله عبد الكريم الجرافى** : المقتطف من تاريخ اليمن ، القاهرة ، عيسى البابى
الحلبى وشركاه ، ١٣٧٠هـ ، ١٩٥١م .
- **د. عبد الله عبد المحسن السلطان** : البحر الأحمر والصراع العربى - الإسرائيلى ،
التنافس بين استراتيجيتين ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ط ١.

- **عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحى** : اليمن ، الإنسان والحضارة ، القاهرة ،
دار الهنا للطباعة ، ١٩٧٢م ، ص ٣٦٨ .
- **د. عبد الملك عودة وآخرون (ندوة)** : إرتريا ، دراسة مسحية شاملة ، القاهرة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، (ندوة) ١٩٩٦، ص: ٣١٧ (به خرائط) .
- **عبد الواسع بن يحيى الواسعى** : تاريخ اليمن ، المسمى فرجة الهموم والحزن فى
حوادث تارئخ اليمن ، القاهرة ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٤٦هـ .
- **عثمان صالح سبى** : تاريخ إرتريا ، بيروت ، قضايا دولية ١٣ ، ملف السبعينات ،
١٩٧٧، ط : ٣ ، ص : ٢٤٧ . (مقدمة المؤلف فى : ١٩٧٤/٩/١) للطبعة مقدمة
بقلم: يوسف إبراهيم يزبك .
- **د. فاروق عثمان أباظة** : سياسة بريطانيا فى عسير أثناء الحرب العالمية الأولى ،
١٩١٤ - ١٩١٨، الكويت، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،
١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- **د. فاروق عثمان أباظة** : الحكم العثمانى فى اليمن ، ١٨٧٢ - ١٩١٨م ، بيروت ،
دار العودة ، ١٩٧٩، ط: ٢ .
- **د. فاروق عثمان أباظة** : العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ، ١٩١٩-
١٩٣٩، القاهرة ، دار المعارف .
- **د. فاضل حسين** : مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية ، القاهرة ، معهد الدراسات
العربية العالية ، ١٩٥٨ .
- **فشر ، هـ . أ . ل** : تاريخ أوربا فى العصر الحديث ، ١٧٨٩ - ١٩٥٠م ، تعريب
أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، القاهرة ، دار المعارف ، ط : ٨ ، ١٩٨٤م .
- **لطف الله بن أحمد حجاف** : درر نحور الحور العين بسيرة الإمام المنصور على ورجال
دولته الميامين ، مخطوطة ، تحقيق عارف الرعوى ، رسالة ماجستير محفوظة بإدارة
جامعة صنعاء .
- **لورد كرومر** : بريطانيا فى السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابى، القاهرة، د. ن ،
١٩٦٠م .

- **مجهول المؤلف** : تاريخ اليمن فى الدولة الرسولية ، تحقيق : هيكوا يشى باجيما ، باريس ، المكتبة الوطنية ، مخطوط عربى ، تحت رقم ٤٦٠٩ .
- **مجهول المؤلف** : حوليات يمنية ، ١٢٢٤ - ١٣١٦هـ / ١٨٠٩ - ١٨٩٨م ، تحقيق عبد الله محمد الحبشى ، صنعاء ، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- **د. محبات إمام الشرابى** : الوجود الإسرائيلى والعربى فى أفريقيا ، دراسة اقتصادية سياسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢م .
- **محمد أحمد أنيس** : الدولة العثمانية والشرق العربى ، ١٥١٤ - ١٩١٤ ، القاهرة ، الأنجلو مصرية ، د. ت .
- **محمد بن أحمد الحجرى** : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، تحقيق وتصحيح ومراجعة اسماعيل بن على الأكوع ، صنعاء ، وزارة الإعلام والثقافة اليمنية ، ط: ١ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ، مجلدان ، أربعة أجزاء .
- **محمد بن أحمد عيسى العقيلى** : المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، جـ ٢ ، ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .
- **د. محمد حافظ غانم** : محاضرات عن النظام القانونى للبحار ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٠م .
- **د. محمد صبرى** : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- **د. محمد صفى الدين أبو العز** : ندوة قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، فى ١٢- ١٤ يناير ١٩٧٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة (١١) ، ١٩٧٧م .
- **محمد بن على الشوكانى** : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) ، ط ١، جزءان ، ويليه الملحق ، تأليف محمد زبارة .

- **د. محمد فؤاد شكرى** : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ، ١٨٢٠ - ١٨٩٩، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣م .
- **محمد بن محمد زبارة** : نيل الوطر من تراجم رجال اليمن فى القرن الثالث عشر ، القاهرة ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، جزءان ، ١٣٤٨هـ ، ١٣٥٠هـ .
- **محمد بن محمد زبارة** : أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ، القاهرة ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط: ١ ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م ، جزاءن .
- **محمد بن محمد زبارة** : نزهة النظر فى رجال القرن الرابع عشر ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ١٩٧٩، ط ١ ، ج ١- ٢ ، ص ٦٢٩ .
- **د. محمد مصطفى صفوت** : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- **د. محمود خيرى عيسى** : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة) ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ، (مجموعة دراسات) .
- **مركز البحوث والدراسات العربية** : جزر البحر الأحمر (الملف العلمى) ، الجمعية العلمية الملكية (الأردن) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (الجزء الخاص بالجزر التابعة لأثيوبيا واليمن أى جنوب البحر الأحمر) .
- **مركز دراسات المستقبل** : عودة حنيش ، صنعاء ، مطابع الكتاب المدرسى ، ١٩٩٩م.
- **د. مصطفى كمال عبد العليم**: دور البحر الأحمر فى تاريخ مصر فى عهد البطالمة ، القاهرة ، ندوة البحر الأحمر بجامعة عين شمس ، إشراف د. أحمد عزت عبد الكريم ، ١٩٨٠م ، ص: ٩- ٢٨ .
- **مطهر بن محمد الجرموزى** : تحفة الأسماع والأبصار بما فى السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار ، مخطوطة ، تحقيق عبد الحكيم عبد المجيد الهَجْرى ، رسالة ماجستير محفوظة بإدارة جامعة صنعاء .
- **نايدل س. ف**: التركيب السكانى فى أريتريا العناصر والقبائل ، ترجمة جوزيف صغير، أسمرة ، الإدارة العسكرية البريطانية - أريتريا ، يناير ١٩٤٤ ، الطبعة الأولى المترجمة: بيروت ، ١٩٧٧ ، تقديم : عثمان صالح سبى .

- **هارولد ف. يعقوب** : ملوك شبه الجزيرة العربية ، ترجمة السفير أحمد المضواحى ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ١٩٨٣م ، ص: ٤١٢ .
- **د يوسف فضل حسن** : مقدمة فى تاريخ الممالك الإسلامية فى السودان الشرقى ١٤٥٠ – ١٨٢١م ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١م .
- **د. يوسف محمد عبد الله** : أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، بيروت ، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، ط : ٢ ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .

الجرائد والدوريات العربية :

- **جريدة الثورة**: صنعاء ، العدد : ١٥٩٩ ، فى : ١٥ صفر ١٣٩٣هـ الموافق ١٩/٣/١٩٧٣م .
- **جريدة النصر** : تعز ، الأعداد ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٧ .
- **د. أحمد إبراهيم دياب** : الأطماع الإيطالية فى البحر الأحمر وإريتريا ، ١٨٥٩ - ١٩٨٥ ، دراسة وثائقية ، القاهرة ، مجلة البحوث والدراسات العربية ،العدد : ١٥ ، ١٩٨٨م ، ص : ٦٣ – ٧٨ .
- **أحمد يوسف القرعى** : مصر واستقلال إريتريا ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليه ١٩٩١، ص: ١٤١ – ١٤٤ .
- **د. تمام همام تمام** : موقف عصبة الأمم من الغزو الإيطالى للحبشة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد التاسع ، ١٩٨٠، ص: ٢ – ٦٣ .
- **د. جمال زكريا قاسم** : استقرار العرب فى ساحل شرق أفريقيا ،القاهرة ، جامعة عين شمس ، مجلة كلية الآداب ،العدد العاشر ، مايو ١٩٦٧ ، ص: ٢٧٧ – ٣٣٩ .
- **د. جهاد عوده** : أمن البحر الأحمر والعمل العربى المشترك ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد : ١٦٢ – ١٦٣ ، أيلول / تشرين الأول ، سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٦م . ص: ٣٨ – ٤٦ .

- **جون بولدرى (تعريب بلقيس الحضرانى)**: الإدارة العسكرية البريطانية فى الحديدة من ديسمبر ١٩١٨ - يناير ١٩٢١ ، صنعاء ، مجلة اليمن الجديد ، السنة العاشرة ، العدد الرابع ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٨١ ، ص ٥٩ – ٦٨ .
- **د. حسين العمرى** : عدن بين محورى طموحات محمد على وأطماع الاستعمار البريطانى ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، مجلة دراسات يمنية ، العدد ١٧ ، يوليه - سبتمبر ١٩٨٤م ، ص: ٤١ – ٤٨ .
- **د. رأفت غنيمى الشيخ** : جزر البحر الأحمر الأفريقية ، بغداد ، مجلة المؤرخ العربى ، العدد : ٢٠ ، ١٩٨١ ، ص : ٩٠ – ١٠١ .
- **سيد حامد حريز** : المؤثرات العربية فى شرق أفريقيا ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١١ ، ١٩٨٤ ، ص : ٥ - ٥٦ .
- **الشاطر بصيلى عبد الجليل** : الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال فى المحيط الهندى وشرق أفريقيا والبحر الأحمر ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى عشر، ١٩٦٤–١٩٦٥، ص: ١٢٩ – ١٤٠ .
- **د. شوقى عطا الله الجمل** : مصر والبحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، ١٩٥٧م ، ص : ٧٨ – ١١٠ .
- **عايده العزب موسى**: تطورات التعاون الأفريقى العربى ، القاهرة ، الجمعية الأفريقية، مجلة دراسات أفريقية ، العدد : ١ ، أبريل ١٩٧٩ ، ص : ١٥٧ – ١٦٨ .
- **د. عبد المنعم سعيد** : الموقف الأمريكى من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد : ٩١ ، يناير ١٩٨٨م ، ص : ٢٠ - ٣٨ .
- **عبد الوهاب صالح بابعير** : دور عرب عمان فى نقل الحضارة والثقافة العربية والإسلامية فى بلاد زنجبار وبلاد الساحل الأفريقى ، ١١٥٤ – ١٢٧٣هـ /

١٧٤٤-١٨٥٦م ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد : ٢٠ ، ١٩٩٢م ، ص : ٨٥ - ١٠٣ .

- **د. عباس فاضل السعدى** : السكان وتوزيعهم حسب الأقاليم الطبيعية فى اليمن ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، مجلة دراسات يمنية ، العدد : ١٠ ، ١٩٨٢م ، ص : ٣٩ - ٦٣ .

- **فتحى حسن عطوه** : أثيوبيا ، ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، يوليه ١٩٨٩ ، ص : ١٨١ - ١٨٥ .

- **فتحى على حسين** : قراءة تحليلة فى العلاقات المصرية - الأثيوبية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣م ، ص : ١٨٤ - ١٨٧ .

- **ماجدة محمود الجندى** : أبعاد الصراع فى القرن الأفريقى ، القاهرة، الجمعية الأفريقية، مجلة دراسات أفريقية العدد : ١ ، أبريل ١٩٧٩ ، ص : ١٣٥ - ١٥٦ .

- **د. محمد أحمد أنيس** : الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ، ١٩٥٩م ، ص : ١٨٩ .

- **د. محمد زكريا عنانى** : مراسلات متبادلة بين الشريف غالب وبين نابليون ، الرياض، دارة الملك عبد العزيز ، مجلة الدارة ، العدد : ٣ ، السنة السادسة ، جمادى ثانى ١٤٠١هـ ، أبريل ١٩٨١م ، ص : ٧٣ - ١٠٠ .

- **محمود عزمى** : دور البحرية العربية فى البحر الأحمر ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ٦٧ ، فى حزيران (يونيه) ١٩٧٧م ، ص : ٥٤ - ٧٠ .

- **مشعان بن محمد الدعيج** : التغلغل الإسرائيلى فى القارة الأفريقية ومدى تأثير التعاون العربى - الأفريقى من ٧٣ - ١٩٨٣ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد : ١٧ ، ١٨ ، ١٩٩٠م ، ص: ٣٧ - ٦٦ .

- **نيفين القباج** : تطورات الوضع فى القرن الأفريقى ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، إبريل ١٩٩٢م ، ص : ٢٢٩ - ٢٣٥ .

الكتب والدوريات الأجنبية :

- **Alvarez, father Francesco:** narrative of the portuguses Emassy to Abyssinia, 1520-1527, Translated and Edted by Lord Stanley of Alderly, London, Hakluyt Society, 1881.

- **African-Amercan Staff:** Eritrea, Referendim on Independence, April 23-25 1993, 1994.

- **Amare Tekle:** Eritrea & Ethiopia, From Conflict to cooperation, U.S.A: Red Sea Press, 1994.

- **Ameen Rihani:** Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen, London, Constable & co. LTD, 1930.

- **Baldry, John:** Anglo-Italian Rivalry in Yemen and Asir, 1900-1934, DIE WELT DES ISLAM, Vol, xvll, P.P. 155-193.

- **Baldry, John:** Al-Yaman and the Turkish Occupation, 1849-1914, ARABIC, E.J. Drill, LEIDEN, Vol. xxxlll, Part 2. 1976, P.P. 156-196.

- **Baldry, John:** The Ottoman Qurantine Station on Kamaran Island, 1882 - 1914, New Delhi, Journal of the History of Medicine, II. Nos: 1-2, March-June 1978, P.P. 3- 138 .

- **Baldry, John:** The Turkish-Italian War in Yemen, 1911-1912, London, Arabian Studies, III, 1976, P.P. 51-65.

- **Baldry, John:** The Powers and mineral concessions in the Idris imamate of Asir, 1910-1929, London, Arabian Studies, II, 1975, P.P. 76-107.

- **Baldry, John:** The Struggle for the Red Sea, Mussolini's Policy in Yaman; 1934-1943, London, Journal of Asian and African Studies, Vol xvl (1980), P.P. 53-89.

- **Baldry, John:** Al-Hudoydah and the powers during the Saudi-Yamani War of 1934, London, Arabian Studies, VI.,

- **Baldry, John:** The Yamani Island of Kamaran during the Napoleonic Wars, London, Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 3, October 1980, P.P. 246-266.

- **Baldry, John:** The French Claim to Shaykh Said and its International Repercussions 1868-1939, Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen cesellschaft, 133, I., P.P. 92-133.

- Baldry, John: Foreign Intervention and Occupations of Kamanan Island, London, Arabian Studies, Vol. Iv, P. 89-111.
- Barbosa, Duarto: The East African and Malabar Coasts in the beginning of the sixteen Century, translation by Henry, E.J., London, Hakluyt Society, 1866.
- Beckingham, C. F. : Dutch Travellers in Arabia in the Seventeeth Century (Part 1), London, Journal of the Royal Asiatic Society, 1951, P.P.64-81.
- Bereket, H. Selassie: Eritrea & the United nations, U.S.A: Red Sea Press, 1988.
- Birdwood, G: Report on the Old Records of the India Office, with supplementary note and appendices, London, secord Reprint, A.H. Allen & Co. Limited, 1891.
- Bujra, A. S.: Nationalist Ellites of Aden and South Arabia, London, Middle Eastern Studies, Vol. 6, May 1970, N. 2, PP. 189-211.
- Bury, G. Wyman: Arabia Infelix, or the Turks in Yemen, London, Macmillan and Co. Limited, 1915, P. 209 .
- Crichton, Andrew: History of Arabia, Ancient and Modern, Vol. II, Edinburgh, Ollver and Boyd, 1834.
- Castanhoso, M.: The Portuguese Expedition to Abyssinia in 1541-1543. as narrated by Castanhoso with some contemporary letters, Trans lated and Edited by R.S. White way, London, Hakuyt Society, 1902.
- Dames, M. Long worth: The Portuguese and Turks in Indian Ocean in the Sixteenth Century, London, Journal of the Royal Asiatic Society, 1921, Part I. - January, P.P. 1-28.
- Davidson, Pasil: East and Central Africa to the late nimeteenth Century, London: Longman, 1977.
- Davidson, Pasil : Modern Africa, A Social & Political History, London, Longman, 1989, Second Ed.

- Doornbos, Martin: Beyond Conflict in the Horn, Prospect for Peace Recovery & Development in Elhiopia, Eritrea, Somalia & Sudan, Currey James Ltd., 1992.
- Edward Paice: Guide to Eritria, U. K. Bradt Publications, The Globe Pequot Press Inc, U.S.A., 1994.
- Eric Macro: Yemen and the Western World, Since 1571, London, C. Hurst & co., 1968.
- Fage, J. D.: A History of Africa, London, Unuin Hyman, 1988, Second edition.
- Foster, Sir Willam: The Red Sea and Adjecent Countries, London, Hakluyt Society, 1949.
- Gavin, R. J.: Aden Under British Rule, 1839-1967, London, Hurst, C. and Company, 1975.
- Gillian King : Imperial Outpost-Aden Its Place in British strategic Policy, Oxford, Oxford Univ. Press, 1964.
- Habtu Ghabre-Ab: Ethiopia & Eritrea: A Documentry Study, U.S.A., Red Sea Press, 1993.
- Haji Khalifeh: The History of the Maritime wars of the Turks, Translated from The Turkish of Haji khalifeh by James mitchel, London, A.J. Valpy, 1831.
- Handbook of Yemen: Cairo, Government Press, First Edition, January 15, 1917, P. 167. (Prepared by the Arab Bureau, Cairo), (for official use only).
- Hansen, Thorkild : Arabia Felix The Danish Expedition, of 1761-1767, Translated by: James and Kathleen Mcfarbane, London, Collins, 1946.
- Harris, Walter B. F.R.G.S.: Journey Through the Yemen, London, W. Blackwood & sons, 1893.
- Hickinbotham, Sir Tom: Aden, London, Constable and Company LTD, 1958.
- Holden, David: Farewell To Arabia , London, Faber and Faber, 1966.

. Ingram, Edward: A preview of the Great Game in Asia: 1. The British Ocupation of Perim and Aden in 1799, London, Middle Eastern Studies, Vol.9, January 1973, N.1., PP. 3-18.

. Ingrams, Harold C.M.G., O.B.E: Arabia and the Isles, London, John Murray, 1952, 5th Edit.

. Ingrams, Harold: The Yemen Imams, Rulers and Revolutions, London, John Murray, 1963.

. Jacob, H.: Kings of Arabia, London, Mills and Boon, 1923.

. Johnston, Charles Hepburn : The View From Steamer point, Being an account of three Years in Aden, London, Collins, 1964,

. Julian Paget: Last Post, Aden 1964-1967, London, Faber and Faber, 1969.

. Kammerer, A.: La Mer Rouge, L'Abyssinie et L'Arabie depuis L'Antiquite, Le Caire, La Societe Royal de Geoagraphie d' Egypte, I. Edit, 1929.

. Kimche David: The Opening of the Red Sea to European Ships in the Late ninteenth Century, London, Middle Eastern Studies, Volume 8, January 1972, N.1., PP. 64-71.

. Ruth Lewis: Eritrea, Africa Newest Country, U.S.A: Red Sea Press, 1993.

. Langer, W: Diplomacy of Imperlialism 1890-1902, New York, 1951.

. Little, Tom: South Arabia Arena of Conflict, London, Pall Mall Press, 1968.

. Manfred W. Wenner: Modern Yemen, 1918-1966, U.S.A., The Johns Hopkins, 1968, Second Printing.

- Peterson J. E.: South-West Arabia and the British During World War I, London, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. ll, N.4, Summer 1979, PP. 18-37.

- Peterson J. E.: Yemen, The Search for a Modern State, U.S.A., John Hopkins Univ. Press, 1995.

Playfair, R. L.: A History of Arabia Felix of Yemen, Bombay, Education Society Press, 1859. U.S.A. North Carolina, 1978(S.Edit.).

Reilly, Sir Bernard: Aden and the Yemen, London, H. M. Stationery office, 1960, P. 82.

Panikar, K.M.: Asia and Western Dominance, A survey of Vasco da Gama Epock of Asian History, 1489- 1945, London, George Allen and unwid Ltd. 1955.

- Ross E. Denison: The Postuguese in India and Arabia 1517-38, London, Journal of the Royal Asiatic Society, 1922, Port 1. - Jamuary, P.P. 1-18.

- Sanger, Richard H.: The Arabian Peninsula, New York, Cornell University Press, 1954.

- Scott, Hugh: In The High Yemen, London, John Murray, 1942.

- Sicherman Harvey: Aden and British Strategy 1839-1968, Philadelohia, Fareign Policy Research Institute, 1972.

- Serjeant, R.B.: The Portuguese off the South Arabian Coost, Beirut, Librairie du Liban, 1974.

- Stark, Freya: Sean in the Hadhramaut, London, John Murray, 1938.

- Stark, Freya: Awinter in Arabia, London, John Murray, 1940, 328.

- Stark, Freya: The Southern Gates of Arabia, London, John Murray, 1936.

- Stark, Freya: The Southern Gates, of Arabia, London, John Murray, Tenth Impression 1972.

- Stephens, H. M.: Portugal, London, T. Fisher unwin, 3 Edition, 1891.

- Sidi Ali Reis: The Travels and Adventure of the Turkish Admiral, Translated from the Turkish by: A. Vambery., Sidi Ali Reis, in India, Afghanistan, Central Asia and Persia, during the Years 1553-1556, London, Luzac & Co., 1899.

- Stookey, Robert W.: The Politics of the Yemen Arab Repullic, U.S.A., Westview Press, 1978.

- Stripling, G.W.F.: The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574., U.S.A., Urpana, University of Illinois press, 1942.
- Gordon Waterfield: Sultans of Aden, London, John Murray, 1968.
- West Roger: Eritrea, An Annotated Bibliography, Lambeth Language Centre, 1991.
- William Yale: The Near East, A Modern History, U.S.A., The University of Michigan Press, Allan Nevins and Howard M. Ehraman 1968.
- Willson, Arnold: The Persian Gulf, an Historical Sketch from the earliest times to the beginning of Twentieth century, London, George Allen and unwin Ltd, second Impression, 1945.
- Yohannes Okbazhi : Eritrea, a Power in World politics., U.S.A, University Press of Florida, 1991.

الكشـــاف العـــام*

* أبعدنا أداة التعريف (الـ) عند ترتيب الكلمات ، ووضعنا حرف (ج) بجانب بعض الأسماء بدلا من كلمة جزيرة وجزر

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

ف

ق

ك

ل

م

ن

الفهرس



هذا الكتاب " البحر الأحمر والجزر اليمنية " يسد نقصاً ملموساً في المكتبة العربية عموماً واليمنية على وجه الخصوص، فهو يقدم رؤية تاريخية/ استراتيجية للبحر الأحمر وجزره، والعلاقات التاريخية بين أقوامه وشعوبه على ضفتيه الغربية والشرقية.

وحريٌ بهذا الكتاب أن تزدان به مكتبات الجامعات ومعاهد الدراسات والكليات العسكرية، وهو كذلك جدير بأنْ يكون ضمن مقررات الطلاب والدارسين والمهتمين بهذا البحر- الصغير والضيق نسبياً- وجزره ذات الأهمية تاريخياً وسياسياً واقتصادياً.

أضف إلى ذلك، فهو يعرّف القارئ بنموذج فريد من نوعه- بعد تحكيم طابا- ألا وهو حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية عن طريق التحكيم الدولي وذلك عندما نشب نزاع مسلح بدأته أرتيريا مع جارتها اليمن باحتلال جزيرة حنيش الكبرى، وقد قدم البلدان- رغم خطورة ذلك النزاع- حلاً نموذجياً يوضح استيعابها لطبيعة العصر ومتغيراته.

الدكتور / عبدالكريم الإرياني
المستشار السياسي لرئيس الجمهورية
رئيس الوزراء السابق

